

BP

.S2

198

$$\begin{array}{r} 2270 \\ .01 \\ - 897 \\ \hline \end{array}$$

DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE
XXXXXX			
RETURNED APR 24 '79			
MAR 13 1995			
APR 5 1980			



عُلُومُ الْحَدِيثِ

وَمُصْطَلَحُهُ

عرض ودراسة

تأليف

الكنوز صبحي الصالح

أستاذ الإسلاميات وفقه اللغة في كلية الآداب
بجامعة دمشق

‘Ulūm al-ḥadīth

عُلُومُ الْحَدِيثِ

وَمُصْطَلَحُهُ

عرض ودراسة

تأليف

الدكتور صبحي الصالح

أستاذ الإسلاميات وفقه اللغة في كلية الآداب
بجامعة دمشق

2270

.01

.897

الاهراء

إلى الذي قضى نخبه وهو يتلو كتاب الله المجيد
وحبب إلى السنة المطهرة ، وأورثني بحبها كنزاً لا يفنى
من جوامع الكلام ، ونوابغ الحكم

إلى أبي

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه

وبعد ، فكتابنا هذا في « علوم الحديث » — كصنوه « علوم القرآن » الذي أخرجناه في العام الماضي — طائفة من المباحث العلمية تنفض غبار السنين عن تراثنا الخالد ، وتعرض أنفس روائع الفكر بأسلوب واضح بسيط أقرب إلى ذوق العصر .

ويخيل الى كثير من الناس أن هذا اللون من الدراسة سهل ميسر ، وأن طريقه آمن معبد ، وأن الاقدام فيه ثابتة لا تزل ، لان علماءنا السالفين الأبرار مهدوه كل ممهد ، وما تركوا الأمثالا شيئاً تزيد ، فما علينا الا أن نغترف من بحرهم قانعين بتلخيص تصانيفهم وأقوالهم .

نرى لزماً علينا أن نبادر إلى تصحيح هذا الخطأ الشائع ، جازمين أن هذا اللون من الدراسة أشد وعورة وأحوج الى طول الجهد والعناء من تحقيق النصوص ونشر المخطوطات ، لانه يجمع في آن واحد بين التأليف والتحقيق ، ويحاول إحكام الربط بين الانتاج القديم والمنهج الجديد .

لا مفر من تحقيق النصوص في تصنيف يتعلق بعلوم الحديث ، فما كان لكتابنا أن يستوفي أهم المباحث التي ينشدها المختصون لولا عكوفنا على أمهات المخطوطات في هذه العلوم ، ننقلها بأمانة ، ونلخصها بدقة ، ونجمع شتاتها في كتاب واحد يضمها بين دفتيه . ومن المعلوم أن المكتبة الظاهرية بدمشق من

أغنى مكتبات العالم في الحديث وعلومه ومصطلحه ، وقد أتيت لنا أن نطلع على الكثير من أهماتها المخطوطة ، وفي حواشي كتابنا ما يشير إلى شدة تعويلنا عليها ، كما أن في « جريدة المراجع » سرداً لأسمائها ووصفاً واضحاً لها .

غير أننا لم نقف عند النقل الأمين ، والتلخيص الدقيق ، فقد درسنا آثار السلف في علوم الحديث دراسة تاريخية تحليلية ، ووازنّا بين مؤلفيها وآرائهم من غير أن نشغل القارئ بالعقيم من جدلهم ، وحاولنا أن نستخلص المقاييس النقدية التي نادراً بها من خلال المصطلحات الكثيرة المتفرقة في النفيس النادر من تصانيفهم .

ليس هذا الكتاب إذن تلخيصاً أو اختصاراً ، بل هو عرض ودراسة ، ولم يكن يضيرنا لو كان تلخيصاً مجتاً أن نصرح به ، فإنه ليُشرفنا أن نكون في « علوم الحديث » عالّة على نقادنا العظماء ، وسلفنا الطاهرين ، الذين ملؤوا الأرض علماً بسنة رسول الله ﷺ . وإن طبيعة الموضوع أيضاً لتفرض علينا وعلى غيرنا من الباحثين فيه التعويل على النقل والتلخيص ، إذ ما عسى أن يضيفه اليوم أحدنا إلى تلك الأصول المؤصلة ، والقواعد المقررة ، والمناهج الواضحة التي وضعها قادة الدنيا وسادة العالمين ؟ لكننا نظن أن العرض الجديد لا ينافي النقل الدقيق ، وأن الموازنة بين النصوص لا تعارض التحقيق : وبهذا الروح ، مع تهيب شديد وحذر أشد ، خضنا في كثير من البحوث الشائكة مُدلين غالباً بالرأي الذي نختاره أو نرجحه ، فأوردنا ما يستحيل نقضه من البراهين على كتابة الحديث في حياة الرسول العظيم ﷺ ، واستشهدنا بالكثير من الصحف والمدونات والوثائق التاريخية ، وانتهينا إلى أن القوم لم يعولوا على الذاكرة وحدها في حفظ السنة ، بل كتبوها مثلاً حفظوها في صدورهم في عهد مبكر . وانتقلنا إلى عرض تاريخي تعقبنا فيه الرحلة في طلب الحديث ، والتحول منها إلى صور أخرى من تحمل العلم وأدائه ، وناقشنا تلك الصور ووازنّا بينها ، ثم خلصنا منها إلى كلمة عجل في أهم التصانيف في علوم الحديث المختلفة ، ودرسنا الفرق بين

الحديث والسنة في إطارهما التاريخي ، وحققنا القول في شروط الراوي ورأينا ما في هذه الشروط من المقاييس الانسانية المسلمة في القديم والحديث ، ثم مضينا الى أقسام الحديث نستقي مصطلحاتها الدقيقة من أوثق الكتب وأهمها ، فابتدأنا بـ « المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي » الذي كان أول من ألف في مصطلح الحديث كما هو الشائع ، وانتهينا « بقواعد التحديث » لعلامة الشام السيد جمال الدين القاسمي .

ولقد أطلنا في بحث « تدوين الحديث » لما نعانیه في طائفة من الشباب العربي المثقف من الانخداع بالمستشرقين الذين ينكرون هذا التدوين ويشيرون بالشبهات حوله ، كما أسهبنا القول في « الموضوع وأسباب الوضع » ، واستخلصنا القواعد المنهجية التي كان علماءنا القدامى يستندون اليها في التمييز بين الصحيح والموضوع . وفي تضاعيف مباحثنا هذه كلها حرصنا على أن نؤكد أن مصطلح الحديث يقوم على فلسفة نقدية دقيقة روعي فيها الجوهر قبل العرض ، والمعنى قبل المبنى ، والمتن قبل السند ، والعقل والحس قبل المحاكاة والتقليد ، ولم يكن من السهل علينا دائماً أن نوضح هذه القضية الشائكة كل التوضيح في غضون المباحث والفصول ، لأن القارئ كان فيها لا يزال يتابعنا ليعرفها أولاً ويطلع على شواهدنا وأمثلةنا ، فجاءت خاتمة الكتاب إذن تكميلاً وتوضيحاً وتأكيداً لهذه الحقيقة ، ففي الخاتمة استخلصنا مقاييس النقد عند المحدثين من المادة نفسها التي احتوى عليها كتابنا ، ولم نُبْرِحْ للقلم آنذاك أن يلتبس هذه المقاييس من كتب أخرى ينسخها ويسجلها وينقلها من مكان الى مكان ، فلقد اتضحت معالم الطريق أمام القارئ وبات يتوقع النتيجة الطبيعية التي لا مناص من الاعتراف بها : ألا وهي تبوؤ مصطلح الحديث اسمى مكان في فلسفة المصطلحات على اختلاف العصور .

وإننا الآن على يقين أن القارئ العربي الذي لا يفرض على عقله أن يعيش غريباً في أمته ، « مستعاراً » في ثقافته وطريقة تفكيره ، سوف يمضي من تلقاء

نفسه - بعد اقتناعه بدقة المصطلح - الى دراسة علم الحديث روايةً ، فليقرآن الكتب الصحاح ، وليغذين بها ثقافته اللغوية والأدبية ، وليجدن فيها مرآة صادقة لعصر النبي عليه السلام ، مرآة تعبر عن حياة هذا الرسول العظيم ومكارم أخلاقه ، وإرشاده أصحابه الى بناء مجتمع مثالي يقوم على الحق والخير والجمال . وفي الحديث - بلاريب - جوانب أخرى جديرة بالعرض والدراسة لم نتصدّ قط لبعضها خروجا عن نطاق بحثنا الأساسي ، وأوجزنا الكلام في بعضها الآخر لضيق المقام ، وأوماناً في طائفة ثالثة منها إلى الخطوط الرئيسية وأمّهات المصادر لنضع الباحث في أول الطريق .

فمن المباحث التي تعمدا تركها « مكانة الحديث من التشريع الإسلامي » . إذ رأينا الأصوليين والفقهاء أجدر منا أن يبحثوه ، وهو على كل حال موضوع مستقل ربما ألفت في شأنه المجلدات الضخام ثم لم تُوفّر منه على الغاية . ومن المباحث التي تركناها أيضاً « البلاغة النبوية » فإنها كذلك جديرة بأبحاث طوال لو تعرضنا إليها في هذا الكتاب لأدخلت عليها علوم الحديث الضيم ، ولجأت قلقة في موضعها ، غير منسجمة مع الغاية التي من أجلها ألفنا كتابنا .

وكدنا نبحت بشيء من التفصيل « طبقات الرواة » ونلحق بها تراجم الكثيرين من الصحابة وطائفة من كبارهم وكبار التابعين وأتباعهم ، ثم آثرنا العدول عن ذلك لسهولة الرجوع الى هذه الفصول في مصادرنا المطبوعة ، فلا يكون عملنا فيها إلا تكراراً وتلخيصاً لما في كتب التراجم . ولقد عوضنا عن هذا في حواشي الكتاب بتراجم موجزة جداً عن أشهر الرواة والعلماء والأئمة الذين وردت أسماءهم في هذه المباحث والدراسات .

ولا يسعني في ختام هذه الكلمة إلا أن أقدم الشكر خالصاً جزيلاً لكل من
آزرني في هذا الكتاب . وأخص بالذكر الصديق الدكتور محمد حميد الله
الحيدر آبادي الذي كان في نظري الرائد الأول في تحقيق تدوين الحديث منذ
نشر صحيفة همام بن منبه التي أفدت منها الكثير ؛ والصديق الدكتور يوسف
العش الذي فتح أمامي - بتحقيقه العلمي الدقيق لـ « تقييد العلم للخطيب » أوسع
الآفاق في تدوين الحديث أيضاً ، كما أنه أتاح لي الاطلاع على مختارات من
الكتب النادرة والمخطوطات النفيسة ، وترك بين يدي بعضها كـ « الجامع لأخلاق
الراوي وآداب السامع ، للخطيب أيضاً » ؛ والصديق العالم الأديب الأستاذ
أحمد عبيد الذي يسر عليّ الرجوع إلى المصادر والأمهات ، ولا سيما
في تراجم الرجال .

واسكر كذلك القائمين على إدارة مطبعة جامعة دمشق وموظفيها ومستخدميها
وعمالها لما بذلوا جميعاً من عناية بالكتاب حتى كاد يخلو من التطبيع .
ولا يفوتني أن أثني خيراً على طلابي في شهادة علوم اللغة العربية لهذا العام
لما نجشموه من نسخ بعض المخطوطات من الظاهرية ومقابلة بعضها الآخر ،
ولا سيما السيد عبد العزيز رباح والسيد محمد عيد جاد الله العباسي .
والله أسأل أن يجعل هذا الكتاب خالصاً لوجهه الكريم ، ويمنحني به حسن
القبول ، ويغفر لي ما وقع فيه من الخطأ والزلل ، وهو ولي التوفيق .

دمشق ١ كانون الثاني ١٩٥٩ / ٢٠ جمادى الآخرة ١٣٧٨

صبحي الصالح

حول تدوين الحديث

معرفة العرب للكتابة: قبيل الإسلام

لن نغلو في وصف العرب — قبيل الإسلام — بجهل الكتابة وعدم التمرس بها ، لندرة أدواتها المتيسرة لديهم وتعويلهم على الذاكرة في حفظ آثارهم ورواية آدابهم ، فما لا ريب فيه أن شمال الجزيرة العربية عرف الكتابة والقراءة ، وأن مكة بمرکزها التجاري الممتاز شهدت من القارئین الكاتبين قبيل البعثة أكثر مما شهدت المدينة ، وإننا نستبعد ألا يكون في ذلك الحين بمكة — كما جاء في بعض الأخبار — « إلا بضعة عشر رجلاً يقرؤون ويكتبون »^(١) لأن هذه الأخبار إذا صحت أسانيدھا لا تبلغ أن تكون إحصاء دقيقاً أو استقراراً شاملاً ، فما فيها إلا دلالة ظنية غامضة لا يحسن مع مثلها القطع في هذا الموضوع

(١) انظر على سبيل المثال (في صحيفة همام بن منه ص ٣) كيف لا يزال الدكتور حميد الله يردد هذا الخبر مقتنعاً به . ثم قارن بـ

H . Lammens, La Mecque à la veille de l-Hégire, Beyrouth 1924 , p . 122 .

والمؤرخون مولعون بترداد هذه العبارة : « وكانت الكتابة في العرب قليلة »
وكمثل على هذا راجع طبقات ابن سعد ٢/٣ ص ١٤٨

الخطير . غير أننا لا نملك من الحجج والبراهين ، العقلية والنقلية ، ما نؤكد به كثرة القارئ الكاتبين في تلك الفترة من حياة العرب ؛ ولا شيء يدعونا إلى الغلو في أمر الكتابة واعتقاد كثرتها في شبه الجزيرة العربية إلا أن يصيبنا من الجهالة العمياء ما يغرينا باتباع المستشرقين الذين يزعمون أن وصف العرب « بالأميين » في القرآن ^(١) لا ينافي معرفتهم القراءة والكتابة ، فما الأمي عندهم إلا الذي يجمل الشريعة الإلهية ، وما كان محمد ﷺ « أمياً » ^(٢) إلا لأنه نبي هؤلاء « الأميين » الوثنيين « الذين لم يصدقوا رسولاً أرسله الله ، ولا كتاباً أنزله الله ، فكتبوا كتاباً بأيديهم » ^(٣) .

والواقع أن هذا الربط المضطرب بين « الأمي » عندما يوصف به

(١) سورة الجمعة ٢

(٢) سورة الاعراف ٥٧

(٣) وتفسير « الأميين » على هذا النحو جاء في بعض روايات الطبري عن ابن عباس (٢٩٦/١) في تأويل قوله تعالى (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني) في سورة البقرة . ووجد المستشرقون في هذا التأويل مبرراً لزعمهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كاتباً قارئاً ، وأن وصفه بالامية - كوصف العرب بها - لا ينافي معرفة القراءة والكتابة . انظر

Paret , Encycl . de l'Islam , IV, 1070; Horovitz, Koranische Untersuchungen , Berlin , 1924, p, 52 .

وكان يحسن بالمستشرقين ان يقرؤوا تفسير الطبري في الصفحة نفسها ليروا انه يضعف هذا الرأي .

النبي عليه السلام وبين « الأُميين » وصفاً للعرب ، ليس من المنطق في شيء ، لأنه تجزئة لا مسوغ لها في أصل اللغة ولا وحي السياق للفظ قرآني واحد ينبغي تفسيره بمعنى واحد لا بمعنىين متباينين : فاما أن يكون الومي هو الذي يجهر الشريعة الإلهية ، أو هو الذي يجهر القراءة والكتابة ؛ ومن هنا يكبر خطأ المفسرين الذين أولوا « الأُميين » العرب بجهالة الشريعة الإلهية على حين أولوا النبي « الأُمي » بالذي لا يعرف القراءة والكتابة . أما خطأ المستشرقين فمركب مضاعف ، لأنهم عولوا فيه على رأي ضعيف شطروه شطرين ، ثم آمنوا ببعضه وكفروا ببعض وجأوا على الأثر برأيهم الصياني : فأما العرب - بزعمهم - فهم أميون لجهلهم الشريعة الإلهية . وأما النبي فأمي نسبة إلى هؤلاء الجاهلين ، لتعليمه إياهم شريعة الله ، فهو نبي هؤلاء الجاهلين ، أو نبي هؤلاء الأُميين !

فهل بعد هذين التفسيرين من تناقض !

إنما ينقذنا من هذا الهذيان وضوح النص القرآني ، فهو أصرح من أن يؤول ، ولفظ « الأُمي » فيه سواء أكان وصفاً للعرب أم للنبي صلوات الله عليه لا يعني إلا الذي يجهر القراءة والكتابة ، وهو ما فهمه جمهور المفسرين وما عليه علماء الأمة إلى يومنا هذا ^(١) . وحينئذ لا يكون في وصف العرب « بالأُميين » غلو في جهلهم الكتابة ، إذ الأمية بهذا

المعنى كانت غالبية على كثرتهم ، وإنما يكون الغلوّ يقيناً في ادعاء كثرة الكتابة وأدواتها بين العرب ، وفي الزعم القائل انهم لم يجملوا الكتابة بل جملوا شريعة الله ، لأن أحداً من الباحثين لم يأتِ ببرهان على هذا الرأي العقيم .

أسباب فخر الكتابة في حياة الرسول ﷺ

وأياً ما تكن معرفة العرب للكتابة قبيل الإسلام ، فإن الكاتبين كانوا أكثر عدداً في مكة منهم في المدينة ، يشهد لذلك أن رسول الله ﷺ أذن لأسرى « بدر » المكيين بأن يفدي كل كاتب منهم نفسه بتعليم عشرة من صبيان المدينة الكتابة والقراءة^(١) . وحسبنا أن كَتَبَةَ الوحي بين يدي الرسول ﷺ بلغ عددهم أربعين رجلاً^(٢) ، وأن كثيراً منهم كانوا مكيين ، وهم الذين كتبوا القسم المكي من القرآن قبل هجرته عليه السلام إلى المدينة . بيد أن المسلمين ما كادوا يستقرون في المدينة حتى بدلت الحال غير الحال ، فكثرت فيهم الكاتبون منذ أنشأ الرسول ﷺ في مسجده صُفَّةً كان الكاتب المحسن عبد الله بن سعيد

(١) انظر الروض الأنف على سيرة ابن هشام للسَّهْبِي ٩٢/٢ وطبقات

ابن سعد ١/٢ ص ١٤

(٢) راجع كتابنا (مباحث في علوم القرآن) ص ٧٣

ابن العاص يعلم فيها الراغبين الكتابة^(١) . وأكبر الظن أن المساجد التسعة التي كانت بالمدينة على عهد رسول الله عليه السلام^(٢) اتخذت مدارس لنشر العلم ، يزيدنا اعتقاداً بهذا أن رسول الله كان يأمر الصبيان أن يتدارسوا في مسجد حبيهم^(٣) . ومن المعلوم أيضاً أن الرسول ﷺ أمر في السنة الأولى للهجرة بإحصاء المسلمين في المدينة رجالاً وأطفالاً ، ذكراناً وإناثاً . ورواية البخاري في (باب كتابة الإمام للناس) من صحيحه صريحة في أن هذا الإحصاء كتب وُدُونُ: فقد قال عليه السلام : « اكتبوا لي من تلفظ بالإسلام من الناس ، فكتبنا له ألفاً وخمسة مئة رجل »^(٤) .

فإذا رأينا - بعد ذلك - أن تعويل الصحابة في حفظ الحديث إنما كان على الاستظهار في الصدور لا على الكتابة في السطور ، صار لزماً علينا أن نلتمس لتعليل ذلك غير الأسباب التقليدية التي يشير إليها

(١) الاستيعاب في أسماء الأصحاب لابن عبد البر ٣٦٦/٢ (هاش الأصابة لابن حجر ط . مصطفى محمد سنة ١٣٥٨) وعبارة ابن عبد البر : « وأمره - أي امر النبي عبد الله بن سعيد بن العاص - أن يعلم الكتابة بالمدينة، وكان كاتباً محسناً » .
(٢) أنساب الأشراف (مخطوطة القاهرة) ١/٢٠٤ (ذكره حميد الله، صحيفة همام ص ٦ حاشية ٥) .

(٣) راجع الترايب الإدارية للكتاني ٤١/١

(٤) انظر صحيفة همام ص ٩ وقارن بصحيح مسلم كتاب الإيمان ، باب جواز

الاستسراة للخائف ٩١/١

الباحثون عادةً كلما عرضوا لهذا الموضوع : فما نستطيع أن نتابعهم فيما يزعمونه من أن قلة التدوين على عهد رسول الله ﷺ تعود بالدرجة الأولى إلى ندرة وسائل الكتابة ، لأنها لم تكن قليلة إلى هذا الحد الذي يبالغ فيه ، وهي — على كل حال — قلة نسبية قد تكون أحد العوامل في إهمال تدوين الحديث ، ولكنها بلا ريب ليست العامل الوحيد ، فما منعت ندرة هذه الأدوات صحابة الرسول من تجشم المشاق وركوب الصعاب في كتابة القرآن كله في اللخاف والعُسب والأكثاف والأقتاب وقطع الأديم ^(١) . ولو أن بواعثهم النفسية على تدوين الحديث كانت تضارع بواعثهم على كتابة القرآن حماسة وقوة لاصطنعوا الوسائل لذلك ولم يتركوا سيلاً إلا سلكوها ؛ بيد أنهم — من تلقاء أنفسهم وبتوجيه من نبيهم — نهجوا في جمع الحديث منهجاً يختلف كثيراً عن طريقتهم في جمع القرآن .

كانوا من تلقاء أنفسهم منصرفين إلى تآقي القرآن ، مشغولين بجمعه في الصدور والسطور ، وكان كتاب الله يستغرقُ جلَّ أوقاتهم ، كما يملك عليهم كل مشاعرهم ، وحديث رسول الله حينئذ أكثر من أن يحصوه ، فله في كل حادثة قول ، وفي كل استفتاء توضيح ، وفي كثير من الوحي القرآني تبيان وتفسير ، فأنتى للكتابة منهم الوقت لمتابعة الرسول عليه السلام في كتابة جميع ما يقوله أو يعمله أو يقرّ الناس

(١) راجع كتابنا (مباحث في علوم القرآن) ص ٧٤

عليه ! وإذا اندفع بعض هؤلاء الكاتبين إلى تقييد جميع ما سمعه وراه من النبي العظيم ، فهل يمكن أن يتأملوا كلهم في هذا الاندفاع بحيث لا يفوت أحداً منهم شيء ؟

إن الأقرب إلى المنطق والصواب أن أفراداً منهم وجدوا من البواعث النفسية ما حملهم على العناية بكتابة أكثر ما سمعوه — وربما كل ما سمعوه — وأقرهم على ذلك رسول الله ﷺ حين أُمِّنَ التباسُ السنة بالقرآن ، على حين كتب أفراد آخرون أشياء قليلة ، وظل سائرهم بين قارىء كاتب لكنه مشغول بالقرآن شغلاً لا يتيح له كتابة الحديث ، فغدا يسمعه من الرسول ويعمل به ولا يجد الحاجة لتقييده ، وبين أُمِّي يحفظ من القرآن والحديث ما تيسر له في صدره ، وهو ما كان عليه أكثر الصحابة في بدء الإسلام ومطلع فجره .

وانصرف الصحابة إلى القرآن جمعاً له في الصدور والسطور ، واشتغالهم به عن كل شيء سواه ، كان جزءاً من التوجيه النبوي الحكيم لهؤلاء التلامذة الخالدين من الأُميين والكاتبين : وهو توجيه متدرج مع الحياة والأحياء ، متطور مع الأحداث التي تعاقبت على المجتمع الإسلامي ، فما كان لهذا التوجيه أن يجمد على صورة واحدة ، بل روعي فيه الزمان ، ورُوعيت الأشخاص ، فنهى الرسول ﷺ عن كتابة الأحاديث أول نزول الوحي مخافة التباس أقواله وشروحه وسيرته

بالقرآن، ولا سيما إذا كُتِبَ هذا كله في صحيفة واحدة مع القرآن^(١)، وقال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحُهِ، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(٢)، ثم

(١) وقد اشار الى ذلك الخطابي في (معالم السنن ٤/١٨٤) فقال: «وقد قيل: انه انما نهى ان يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة، لئلا يختلط به، وبشبهه على القارىء، فاما أن يكون نفس الكتاب محظوراً، وتقييد العلم بالخط منهياً عنه فلا». (٢) صحيح مسلم ٨/٢٢٩ من حديث أبي سعيد الخدري. وانظر ما يقاربه في علوم الحديث لابن الصلاح ١٧٠ وتقييد العلم للخطيب البغدادي ٢٩ الى ٣٢ حيث يذكر عدداً من الروايات الماثلة كلها من حديث أبي سعيد. وقد أعلَّ بعضهم هذا الحديث ووقفه على أبي سعيد، قاله البخاري وغيره. ولكن العلامة احمد شاكر يرى أن هذا غير جيد، وأن الحديث صحيح (انظر الباعث الحثيث ص ١٤٩). ويؤكد صحته - في نظرنا - انسجامه مع حديث آخر رواه ابو سعيد نفسه اذ يقول: استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم ان اكتب الحديث، فأبى أن يأذن لي (تقييد العلم ٣٢ وفارن بالاماع للقاضي عياض، مخطوطة الظاهرية ورقة ٢٧ وجه اول).

وقد ظل أبو سعيد الخدري متشدداً في أمر كتابة الأحاديث لأنه كان يخشى ان يضاهي الحديث بالقرآن، وقد صرح بذلك لأبي نضرة حين طلب منه اكتاب الحديث فقال: «لا تُكْتَبُ بكم ولا نجعلها مصاحف، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدثنا فنحفظ، فاحفظوا عنا كما كنا نحفظ عن نبيكم» انظر ذم الكلام للهروي، مخطوطة الظاهرية، ورقة ٦٢ الوجه الثاني.

والمشهور أن حديث النهي عن الكتابة رواه أبو سعيد الخدري كما رأينا، غير أن بعض الصحابة الآخرين - كما يظهر - رووا في هذا الموضوع أحاديث مشابهة، كما نُقِلَ عن أبي هريرة (انظر تقييد العلم ٣٣ - ٣٤) وابن عباس وابن عمر (مجمع الزوائد ١/١٥٠) وزيد بن ثابت (جامع بيان العلم ١/٦٣).

أذن بذلك إذناً عاماً حين نزل أكثر الوحي وحفظه الكثيرون^(١) وأمن اختلاطه بسواه فقال عليه السلام «قيدوا العلم بالكتاب»^(٢)، وحفظ عنه صلوات الله عليه المنع من كتابة أحاديثه بوجه عام، لأن كلامه كان موجهاً إلى

(١) وكان الرامهرمزي يرمي الى هذا حين عاين على حديث أبي سعيد في النهي عن الكتابة بقوله: «وحديث أبي سعيد: حرصنا أن يأذن لنا النبي صلى الله عليه وسلم في الكتاب فأبى، فأحسبه انه كان محفوظاً في اول الهجرة، وحين كان لا يؤمن الاشتغال به عن القرآن» المحدث الفاصل ٤/ ورقة ٦٦ وجه اول.

(٢) جامع بيان العلم لابن عبد البر ٧٢/١ وتقييد العلم ٦٩ والمحدث الفاصل للرامهرمزي، مخطوطة الظاهرية ج ٤ ورقة ٢ وجه اول. غير أن السيد رشيد رضا تكلم على الحديث (مجلة المنار ١٠/٧٦٣-٧٦٦) فضعفه من رواية عبد الحميد بن سليمان الخزاعي لأن الذهبي تكلم فيه، وضعفه أيضاً من رواية عبد الله بن المؤمل، وفي هذا الاخير قال الامام احمد: «أحاديثه منكبر» - انظر مجمع الزوائد ١٥٢/١

وكلام السيد رشيد رضا يتناول الحديث من هذين الطريقين، فلا يلزم منه تضعيف جميع الطرق الاخرى التي ورد بها كالطريق الذي تفرد به اسماعيل بن يحيى عن ابن أبي ذئب عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قيدوا العلم بالكتاب» - تقييد العلم ص ٦٩ -

وسنرى أن هذا الحديث شاع كثيراً على السنة الصحابة حتى رواه بعض المحدثين موقوفاً على عدد منهم، فهو في الاصل مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم ولكن تناقله بين الصحابة أوهم وقفه عليهم. ولذلك قال السيوطي في (التدريب ١٥٠): «وقد رواه الحاكم وغيره من حديث أنس وغيره موقوفاً».

ومما يشبه أن يكون اذنناً عاماً بالكتابة ما أورده الرامهرمزي في (المحدث الفاصل ج ٤ ورقة ٣ وجه ١) والسيوطي في (تدريب الراوي ١٥٠) عن رافع بن خديج انه قال: قلت يا رسول الله، أنا نسمع منك اشياء أفنكتبها؟ قال: «اكتبوا ولا حرج». والسيد رشيد رضا رأي في تضعيف هذا الحديث (مجلة المنار ١٠/٧٦٣)

عامة أصحابه ، وفيهم الثقة والأوثق ، والصالح والأصلح ، والضابط والأشد ضبطاً ، والحافظ والأمتن حفظاً ، وأذن في الوقت نفسه لبعض أفرادهم إذناً خاصاً ، لتظاهر الكتابة الحفظ إن كانوا ضابطين^(١) أو تساعدهم على زيادة الضبط إن خيف نسيانهم ولم يوثق بحفظهم^(٢) ،

(١) كما سنرى في اذن الرسول صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص بالكتابة ، فكانت ثمرة هذا الاذن النبوي « الصحيفة الصادقة » . وسنتكلم عنها وعن ابن عمرو قريباً في موضع انساب . وقد لاحظ ابن قتيبة في (تأويل مختلف الحديث ص ٣٦٦ ط . مصر ١٣٢٦ هـ) أن من الممكن ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خص بهذا عبد الله بن عمرو لانه كان فارساً للكتب المتقدمة ، ويكتب بالسريانية والعربية ، وكان غيره من الصحابة أميين ، لا يكتب منهم الا الواحد والاثنان ؛ واذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجي ؛ فلما خشى عليهم الغلط فما يكتبون نهاهم ، ولما أمن على عبد الله بن عمرو ذلك اذن له » .

(٢) ويدكرون في هذا حديثاً عن ابي هريرة أن رجلاً من الانصار كان يجلس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيسمع منه الحديث يعجبه ، ولا يقدر على حفظه ، فشكا ذلك الى النبي صلى الله عليه عليه ، فقال : « استعن بيمينك » انظر تقييد العلم ص ٦٧ وسنن الترمذي ١١١/٢ ط . مصر سنة ١٢٩٢ ومعالم السنن للخطابي ١٨٤/٤ غير أن في سند هذا الحديث الحليل بن مرة . وفيه يقول البخاري : « انه منكر الحديث » . والخطيب يرويه في (تقييد العلم ص ٦٦) بسند ليس فيه الحليل بن مرة هذا ، ويدكره السيوطي في (التدريب ص ١٥٠) بدون سند ، فلا يحسن التسرع بانكاره وتضعيفه بجميع طرقه .

ولعلنا لا نبعد اذا استنتجنا من مجموعة النصوص والوثائق السابقة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمسى في سنواته الاخيرة يحيز الكتابة عنه ، كما في حديث ابي شاة رجل من اليمن . فبعد أن فتح الله على رسوله مكة قام في الناس خطيباً ، حتى اذا -

فكان إذنه لهؤلاء وأولئك أشبه بالاستثناء الذي خص به عليه السلام
 نفرأ من أصحابه لأسباب وجيهة قدر أهميتها تبعالظروف والأشخاص.
 والقول بالنسخ في هذا الموضوع — أعني القول بنسخ أحاديث
 الإذن بالكتابة لأحاديث النهي عنها^(١) — لا يراد منه إلا ما أشرنا
 إليه من التدرج الحكيم في معالجة هذه القضية البالغة الخطورة.
 وتخصيص بعض الصحابة بالإذن في وقت النهي العام لا يعارض القول
 بالنسخ لأن إبطال المنسوخ بالناسخ لا علاقة له ولا تأثير في تخصيص
 بعض أفراد العام قبل نسخه. وعلى هذا الأساس نجتمع بين الآراء
 والتوجيهات المختلفة التي يخيّل إلى الباحث السطحي أنها متضاربة،
 مع أن التوفيق بينها سهل ميسر كما رأينا، فالعبرة بما انتهى إليه الموضوع
 آخر الأمر واستقرت عليه الأئمة، وهو اتفاق الكلمة بعد الصدر
 الأول على جواز كتابه الأحاديث. ولقد قال ابن الصلاح: «ثم
 إنه زال ذلك الخلاف، وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته،
 ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الآخرة»^(٢).

— أتم خطبته قام أبو شاة فقال: «اكتبوا لي يارسول الله» فقال عليه السلام: «اكتبوا
 لأبي شاة» راجع تفصيل الخبر ونص الخطبة النبوية في تقييد العلم ٨٩ وقارن بفتح
 الباري ١٨٤/١ وسنن الترمذي ١١٠/٢ وعلوم الحديث لابن الصلاح ١٧٠ وجامع
 بيان العلم ٧٠/١ والمحدث الفاصل ٤ الورقة الأولى الوجه الثاني.

(١) انظر تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ٣٦٥ والباعث الحثيث ١٤٩

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ١٧١.

الصف المكنون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم

ومن المؤكد — على كل حال — أن بعض الصحابة كتبوا طائفة من الأحاديث في حياته صلى الله عليه وسلم ، ومنهم من كتبها بإذن خاص من الرسول مستثنى من النهي العام كما أوضحنا ، بيد أن أكثرهم قيدوا ما جمعه في السنوات الأخيرة من حياته عليه السلام بعد أن أذن بالكتابة لكل من رغب فيها وقدر عليها^(١) . ولدينا أخبار عن هذه الصحف تتفاوت أسانيدھا قوة وضعفاً ، ومع أن أسانيد بعضها قوية جداً فنحن لا نملك اليوم شيئاً محسوساً من آثارها ، وإن كنا لا نرتاب في تحقق كتابتها في حياته صلوات الله عليه ، وفي تناقل الناس لها زمناً غير قليل بعد وفاته عليه السلام ولحاقه بالرفيق الأعلى . روى الترمذي^(٢) أن سعد بن عبادَةَ الأنصاري كان يملك صحيفة

(١) ومما يستأنس به على اجازة النبي صلى الله عليه وسلم في أخريات حياته بالكتابة — بعد أن أمن اختلاط السنة بالقرآن — أنه قيل وفاته أراد أن يكتب للمسلمين كتاباً لا يضلون بعده ، ولم ير بأساً في ذلك . انظر تفصيل الخبر في تاريخ الطبري ٤/١ ص ١٨٠٦ - ١٨٠٧ وفتح الباري ١/١٨٥ - ١٨٧

(٢) الترمذي هو عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي — بضم السين نسبةً الى بني سليم — صاحب السنن الشهير ، ويسمى كتابه «الجامع الكبير» أيضاً . توفي سنة ٢٧٩ وقيل : سنة ٢٧٥ . ولنا اليه والى كتابه عودة عند الكلام على الحديث الحسن وعلى أهم كتب الرواية .

جمع فيها طائفة من أحاديث الرسول وسننه^(١) ، وكان ابن هذا الصحابي الجليل يروي من هذه الصحيفة^(٢) . ويروي البخاري^(٣) أن هذه الصحيفة كانت نسخة من صحيفة عبد الله بن أوفى^(٤) الذي كان يكتب الأحاديث بيده ، وكان الناس يقرؤون عليه ما جمعه بخطه^(٥) .

(١) سنن الترمذي ، كتاب الأحكام ، باب اليمين مع الشاهد (انظر صحيفة هام ١٦ وقارن بـ :

Goldziher , Etudes sur la Tradition islamique , p . 11

ويؤكد الاستاذ عبد الصمد صارم في كتابه بالهندية (عرض الانوار المعروف بتاريخ القرآن) طبع دهلي سنة ١٣٥٩ ص ١٧٣ وما بعدها انه رأى ذكر كتاب سعد بن عباد في مسند احمد (راجع صفحة هام ص ١٧) . وجدير بالذكر ان ابن حجر في (تهذيب التهذيب ٤٥٧/٣ رقم ٨٨٣) يجزم بأن سعد بن عباد كان من « كتاب الجاهلية » . وقد توفي سعد في حوران نحو سنة ١٥ هـ .

(٢) صحيفة هام ١٦ نقلا عن مناظر احسن كيلاني في كتابه (تدوين حديث) باللغة الهندية .

(٣) سنن ترمذي لترجمته الامام البخاري في الفصل المناسب عند الحديث عن أهم كتب الرواية .

(٤) صحيح البخاري ، كتاب الجهاد ، باب الصبر على القتال ، ذكره محمد زبير الصديقي في كتابه (السير الحديث في تاريخ تدوين الحديث ص ٩) .

(٥) كما في عدة ابواب من صحيح البخاري ، ويظهر ذلك بوضوح من الرواية التالية عن موسى بن عقبة صاحب « المغازي » : « عن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله ، وكان كاتباً له ، أن عبد الله بن أوفى كتب فقراته - وفي رواية - كتب اليه عبد الله بن أوفى حين خرج الى الحرورية فقرآته ، فاذا فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض ايامه التي لقي فيها العدو انتظر حتى مالت الشمس ، ثم قام في -

وسمرة بن جندب (— ٦٠ هـ) كان قد جمع أحاديث كثيرة في نسخة كبيرة ورثها ابنه سليمان ورواها عنه ^(١) ، وهي — على ما يظن — الرسالة التي بعث بها سمرة إلى بنيه ^(٢) ، وهي التي يقول فيها ابن سيرين ^(٣) : « في رسالة سمرة إلى بنيه علم كثير » ^(٤) .

— الناس فقال : « أيها الناس لا تآمنوا لقاء العدو ، وسلوا الله العافية . فإذا لقيتموهم فاصبروا ، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف . ثم قال : اللهم منزل الكتاب ، ومجري السحاب ، وهازم الأحزاب ، اهزمهم وانصرنا عليهم » راجع صحيح البخاري ، باب لا تآمنوا لقاء العدو ، وباب إذا لم يقاتل أول النهار ، وباب الصبر على القتال .

(١) تهذيب التهذيب ١٩٨/٤

(٢) قارن ب Tradit . Islam. , p . 11

(٣) هو محمد بن سيرين البصري ، ويكنى أبا بكر . كان إمام عصره في علوم الدين بالبصرة . توفي سنة ١١٠ هـ (تهذيب التهذيب ٢١٤/٩)

(٤) تهذيب التهذيب ٢٣٦/٤ رقم ٤٠٢ والمعروف عن محمد بن سيرين أنه كان يكره كتابة العلم ، فقد تحدث عن وجهة نظر الناهين عن الكتابة فقال : « كانوا يرون أن بني إسرائيل إنما ضلوا بكتب وراثوها » تقيد العلم ص ٦١ وقال يوماً لعبيدة : أكتب منك ما أسمع ؟ قال : لا ، قال : وجدت كتاباً أنظر فيه ؟ قال : لا (انظر تقيد العلم ص ٤٥ وقارن بسنن الدارمي ١٢١/١) وانظر عن كراهته الكتابة بصورة عامة (علل الحديث لابن حنبل ورقة ٦ الوجه الأول ، مخطوطة الظاهرية ، مجموع ٤٠ والمحدث الفاصل ٤ الورقة ٥ الوجه الأول وطبقات ابن سعد ١/٧ ص ١٤١) ولكن ابن سيرين « لم ير بأساً ، إذا سمع الرجل الحديث ، أن يكتبه ، فإذا حفظه بحمء » كما روى عنه يحيى بن عتيق في تقيد العلم ص ٦٠ وحماد بن زيد في المحدث الفاصل ٤ الورقة ٥ الوجه الثاني . ولعله بدأ في أول أمره يكتب أو يقرأ من الكتب ، ولذلك عرف مضمون رسالة سمرة إلى بنيه ، وقدّر ما فيها من العلم الكثير

وكان لجابر بن عبدالله (٧٨ هـ) صحيفة أيضاً^(١)، ويرى مسلم^(٢) في صحيحه أنها في مناسك الحج^(٣)، ويحتمل أن يكون في بعض أحاديثها ذكر حجة الوداع التي القى فيها الرسول ﷺ خطبته الجامعة، ويوشك هذا الاحتمال أن يصبح يقيناً إذا عرفنا أن التابعي الجليل قتادة بن دعامة السدوسي (١١٨ هـ) كان يُكبر من قيمة هذه الصحيفة ويقول: « لا تأب صحيفة جابر أحفظمني من سورة البقرة »^(٤) ولا يبعد أن تكون الأحاديث التي رواها سليمان بن قيس الشكري^(٥) - وهو أحد تلامذة جابر - منقولة من هاتيك الصحيفة^(٦). وجدير بنا أن نقيم وزناً للرواية التي تصور لنا وهب بن منبه (١١٤ -) يروي أحاديث جابر من إملائه^(٧) حين يعقد جابر حلقة في المسجد النبوي، فيحتمل أن تكون هذه الأحاديث منقولة من صحيفة جابر أيضاً. وأقل ما يستنتج من هذا أن تلك الصحيفة كانت معروفة مشهورة بين

(١) طبقات ابن سعد ٣٤٤/٥ وتذكرة الحفاظ ١/١١٠

(٢) سترد ترجمة الامام مسلم في فصل (اهم كتب الرواية) .

(٣) صحيفة هام ١٤

(٤) التاريخ الكبير للبخاري ١٨٢/٤ ط. الهند .

(٥) ولا ريب أن سليمان الشكري كان يكتب الحديث ، فحين قال أبو بشر لأبي سفيان : مالي لا أراك تحدث كما يحدث سليمان الشكري؟ قال أبو سفيان : ان سليمان الشكري كان يكتب ولم أكن اكتب « تقييد العلم ١٠٨ .

(٦) تهذيب التهذيب ٢١٥/٤ رقم ٣٦٩

(٧) تهذيب التهذيب أيضاً ، ترجمة وهب بن منبه (وانظر صحيفة هام ١٤)

الناس ، وأنّ من الممكن أن يكون بعض تلامذة جابر قد نسخوها^(١) وإن كنا لا نملك أثراً محسوساً من نسخهم .

ومن أشهر الصحف المكتوبة في العصر النبوي « الصحيفة الصادقة » التي كتبها جامعها عبد الله بن عمرو بن العاص (— ٦٥) من رسول الله ﷺ^(٢) . وقد اشتملت على ألف حديث كما يقول ابن

(١) ومن تلامذة جابر من كبار التابعين محمد بن الحنفية (— ٨٠) ومحمد بن علي أبو جعفر الباقر (— ١١٤) وعبد الله بن محمد بن عقيل (ترجمته في خلاصة التذهيب) وكان هؤلاء الأعلام الثلاثة « ينطلقون الى جابر ، فيسألونه عن سنن رسول الله صلى الله عليه ، وعن صلاته ، فيكتبون عنه ويتعلمون » انظر تقييد العلم ١٠٤ وقارن بطبقات ابن سعد ٣٤٤/٥ والمحدث الفاصل ٤ ورقة ٣ وجه ١ . والسؤال الذي يجدر بنا أن نطرحه الآن بعد قراءة هذا النص : اذا كان هؤلاء الأعلام يكتبون عن جابر ويتعلمون ، أفلم يفكر أحد منهم بكتابة صحيفته عنه أو احاديث منها ؟

(٢) وقد صرح عبد الله بن عمرو بكتابة هذه الصحيفة بنفسه فقال : « الصادقة صحيفة كتبها من رسول الله صلى الله عليه » تقييد العلم ص ٨٤ وكان ابن عمرو يعظم أمر هذه الصحيفة ويقول : « ما يرغبني في الحياة الا خصلتان : الصادقة والوهضة . فأما الصادقة فصحيفة كتبها عن رسول الله صلى الله عليه ؛ وأما الوهضة فأرض تصدق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها » انظر جامع بيان العلم ٧٣/١ وتقييد العلم ٨٤-٨٥ وقارن بالمحدث الفاصل ج ٤ ورقة ٢ وجه ٢ وسنن الدارمي ١٢٧/١

وتضعيف السيد رشيد رضا لهذا الحديث (في مجلة المنار المجلد ١٠ ص ٧٦٦) — اوجود الليث في اسناده — لا ينبغي أن يكون له أثر في اضعاف سائر الروايات التي تصور عبد الله بن عمرو يُعنى بصحيفته الصادقة عناية خاصة ، ويُعنى — بتعبير ادق — بكتابة ما كان يسمعه من الرسول عليه السلام فيها ، فقد ثبتت هذه الفكرة في عدد من المصادر الموثوقة ، وقد اشرنا الى اهمها .

الاثير^(١) ، وإذا لم تصل هذه الصحيفة — كما كتبها عبد الله بن عمرو بخطه — فقد وصل إلينا محتواها ، لأنها محفوظة في مسند الإمام أحمد^(٢) حتى ليصح أن نصفها بأنها أصدق وثيقة تاريخية تثبت كتابة الحديث على عهد صلوات الله عليه . ويزيدنا اطمئناناً إلى صحة هذه الوثيقة أنها كانت نتيجة طبيعية محتومة لفتوى النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو وإرشاده الحكيم له ، فقد جاء عبد الله يستفتي رسول الله عليه السلام في شأن الكتابة قائلاً : أكتب كل ما اسمع ؟ قال : نعم ، قال : في الرضا والغضب ؟ قال : « نعم ، فإني لا أقول في ذلك إلا حقاً »^(٣) ويخيل إلينا أنه لا بد أن يكون عبد الله بن عمرو قد أخذ في كتابة الأحاديث بعد هذه الفتوى الصريحة من الرسول الكريم ، وتلك الصحيفة الصادقة كانت ثمرة هذه الفتوى . وآية اشتغال ابن عمرو بكتابة هذه الصحيفة وسواها من الصحف أيضاً قول أبي هريرة الصحابي

(١) ابن الاثير في (أسد الغابة) ترجمة عبد الله بن عمرو ، ٣/٢٣٣ .

(٢) انظر مسند عبد الله بن عمرو بن العاص في مسند أحمد ٢/١٥٨ — ٢٢٦

(٣) جامع بيان العلم لابن عبد البر ١/٧١ وانظر ما يقارب معناه في مسند أحمد

٢/٢٠٧ وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ٣٦٥ ومستدرك الحاكم ١/١٠٥ والالاع ورقة ٢٦ وجه ٢ والمحدث الفاصل ٤/ورقة ٢ وجه ١

وفي بعض هذه الروايات أن عبد الله بن عمرو كان يكتب كل شيء يسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهته قريش لانه بشر يشكم في الرضا والغضب ، فأمسك عن الكتاب وذكر لرسول الله ذلك فأجابه بنحوه ، وقال له : اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق .

الجليل : « ما من أصحاب رسول الله ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب و كنت لا أكتب »^(١) وأكبر الظن أن عمرو بن شعيب (١٢٠ -) — وهو حفيد عبد الله بن عمرو — إنما كان يروي فيما بعد من أحاديث هذه الصحيفة قارئاً أو حافظاً من أصلها^(٢). وقد أتيح للتابعي الجليل مجاهد بن جبر (١٠٣ -) أن يرى هذه الصحيفة عند صاحبها عبد الله بن عمرو^(٣).

(١) تقييد العلم ٨٢ وقارن بجامع بيان العلم ٧٠/١ ومسند أحمد ٢/٢٤٨ والاصابة ١١٢/٤ وفتح الباري ١/١٨٤ وبشير ابن حجر في (الفتح في الصفحة المذكورة) الى معرفة عبد الله بن عمرو بالكتب، ومنها ما كان خاصاً بأهل الكتاب. ويظهر أن بعض الطرق التي ورد بها الحديث لا تخلو من ضعف وعلة، ففي (علل الحديث لابن حنبل، ورقة ٦ وجه ١) ما يستنتج منه ان اسماعيل بن عُلَيْيَة البصري (٢٠٠ -) قال: أعوذ بالله من الكذب، حين ذكر له هذا الحديث برواية محمد بن اسحق عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده. غير أن في سياق الخبر ما يوحى بان ابن عُلَيْيَة لم يكن يتهم عمراً بالكذب، وإنما حمّله على ذلك كراهته لكتابة الحديث، فقد جاء في هذا السياق^(٤) « روى اسماعيل عن عمرو بن شعيب، ولكن كان مذهب محمد بن سيرين وايبوب وابن عون ألا يكتبوا ».

وحسبنا ان البخاري أورد هذا الحديث في (صحيحه) في (باب العلم).

(٢) تهذيب التهذيب ٨/٤٨-٥٥ رقم ٨٠ وقارن بصحيفة هام ص ٢ وبحولدهير Tradition islamique II. وجدير بالذكر انه متى قيل: صحيفة عمرو بن شعيب فهي في الحقيقة صحيفة عبد الله بن عمرو يروها عنه حفيده ابن شعيب.

(٣) تهذيب التهذيب ٨/٥٤ والمحدث الفاصل ٤ ورقة ٢ وجه ٢ وطبقات ابن سعد ٢/٢ ص ١٢٥. وكان عبد الله بن عمرو — لشدة حرصه على هذه الصحيفة — لا يسمح لأعز الناس عليه بتناولها. ورؤية مجاهد لها لم تكن الا عرضاً فإنه قال: —

ولقد شاعت في عصر الصحابة صحيفة خطيرة الشأن أمر النبي عليه السلام نفسه بكتابتها في السنة الأولى للهجرة ، فكانت أشبه شيء « بدستور » للدولة الفتية الناشئة آنذاك في المدينة : وهي الصحيفة التي دون فيها كتاب رسول الله حقوق المهاجرين والأَنْصار واليهود وعرب المدينة . ولفظ الكتابة صريح في مطلعها : « هذا كتاب محمد النبي رسول الله بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم : انهم أمة واحدة من دون الناس » ^(١) . وقد تكررت فيها عبارة (أهل هذه الصحيفة) خمس مرات ، فلم يكن بد من الاعتراف بكتابتها . ولقد بلغ من شهرة أمرها أنها

— أتيت عبد الله بن عمرو فتناولت صحيفة من تحت مفرشه ، فتمنعي ، قلت : ما كنت تمنعي شيئاً . قال : هذه الصادقة ، هذه ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليس بيني وبينه أحد ... » الخبر — تقييد العلم ٨٤

أما الصحيفة التي ألقاها عبد الله بن عمرو الى أبي راشد الحنبراني — وفيها الدعاء الذي يدعو به المؤمن اذا أصبح واذا أمسى — فيغلب على الظن أنها إحدى الصحف الكثيرة التي لم يكن ابن عمرو يمنعها الناس ، فما هي بالصحيفة الصادقة ولا قطعة منها . واقرأ الخبر كله مع صيغة الدعاء المذكور في تقييد العلم ص ٨٥

وليس في وسعنا ان نقطع بوصف الطريقة التي كان ابن عمرو يملئ بها أحاديثه على الناس ، هل كان ذلك من حفظه أم كان ينظر في صحيفته الصادقة او في إحدى صحفه الأخرى الكثيرة . بيد أن مما لا ريب فيه انه كان يملئ الحديث ، وقد نُقل عنه كتابان (انظر خطط المقرئ ٣٣٢/٢) بولاق سنة ١٢٧٠ .

(١) الرواية هنا عن أبي عبيد وابن هشام . راجع الوثائق السياسية في العهد النبوي للدكتور محمد حميد الله رقم ١

أصبحت تقرر وحدها بكتاب الله لتواترها وكثرة ما فيها من أحكام الإسلام وكتلياته الكبرى . ولعل علي بن أبي طالب لم يكن يقصد سواها حين سئل : هل عندكم كتاب ؟ فأجاب : لا ، إلا كتاب الله أوفهم أعطيه رجل مسلم وما في هذه الصحيفة . فلما قيل له : وما في هذه الصحيفة ؟ قال : «العقل»^(١) ، وفكاك الأسير ، ولا يقتل مسلم بكافر»^(٢) . وكانت هذه الأمور جزءاً مهماً مما اشتملت عليه الصحيفة المذكورة^(٣) .

وعبد الله بن عباس (٦٩-) عني بكتابة الكثير من سنة الرسول وسيرته في ألواح كان يحملها معه في مجالس العلم^(٤) . ولقد تواتر أنه ترك حين وفاته حمل بعير من كتبه^(٥) . وكان تلميذه سعيد بن جبير (٩٥-) يكتب عنه ما يلي عليه ، فإذا نفذ القرطاس كتب على لباسه ونعله وربما على كفّه ثم نسخه في الصحف عند عودته إلى بيته^(٦) . ولا ريب أن صحف ابن عباس ظلت معروفة متداولة مدة طويلة من الزمن ، فقد

(١) يراد بالعقل هنا المعامل والديات .

(٢) فتح الباري ١/١٨٢ (باب كتابة العلم) وراجع أيضاً باب فكاك الأسير .

(٣) لأن أكثر ما ورد في هذه الصحيفة يتعلق بالمعامل والديات ، ويحسن

مراجعتها في الوثائق السياسية لحمد الله رقم ١

(٤) طبقات ابن سعد ٢/٢ ص ١٢٣ وقارن بما ذكره محمد زبير الصديقي في

(السير الحثيث ص ٩) نقلاً عن كتاب العلل للترمذي .

(٥) انظر طبقات ابن سعد ٥/٢١٦ وتقييد العلم ١٣٦ وشذرات الذهب ١/١١٤

(٦) كما في سنن الدارمي ١/١٢٨ وابن سعد ٦/١٢٩

ورثها ابنه علي^(١) ، وتعاقب الناس على الرواية منها والأخذ عنها حتى امتلأت كتب التفاسير والحديث بمسموعات ابن عباس ومروياته . ولكننا - مع ذلك - لا نستطيع تحديد الزمن الذي تلفت فيه تلك الصحف ولا الصورة التي تلفت عليها^(٢) .

صحيفة أبي هريرة لهمام بن منبه

وكذلك تلفت الصحف الكثيرة التي جمعها الصحابي الجليل أبو هريرة (٥٨-)^(٣) إلا صحيفة واحدة رواها عنه تلميذه التابعي همام بن منبه^(٤)

-
- (١) طبقات ابن سعد ٢١٦/٥ وكان علي بن عبد الله بن عباس اذا اراد الكتاب كتب الى كُريِّب: ابعث لي بصحيفة كذا وكذا، فينسخها ويبعث بها «تقييد العلم» ١٣٦
(٢) ومن المؤسف أن ورع بعض الصحابة كان يحملهم على إلتلاف ما كتبوه من الاحاديث لانفسهم مخافة ان تكون الذاكرة قد خانتهم فلم يوردوه بلفظ بينهم : ففي طبقات الحفاظ ٥/١ ان أبا بكر الصديق جمع احاديث النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب فبلغ عددها خمس مئة حديث . ثم اتلفه مخافة ان يكون كتب شيئاً لم يحفظه جيداً .
(٣) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٢٦٥/١٢ رقم ١٢١٦ وكانت صحفه كثيرة جداً ، وقد رآها ابن وهب (فتح الباري ١/١٨٤) وعمر بن أمية الضمري (جامع بيان العلم ٧٤/١) .
(٤) ومن اوهام بروكان انه نسب هذه الصحيفة الى همام بن منبه المتوفى سنة ١٥١ هـ ولم يصحح ذلك في الطبعة الثانية ولا الذيل . انظر :

المتوفى سنة ١٠١^(١) ثم نسبت إليه فقيل : صحيفة همام ، وهي في الحقيقة صحيفة أبي هريرة لهمام . ولا يمكننا أن نسلك هذه الصحيفة في عداد ما كتب في العصر النبوي ، لأن هماماً ولد قبيل سنة ٤٠ ، وتوفي شيخه أبو هريرة سنة ٥٨ ، فلا بد أن يكون تدوينه لهذه الصحيفة قبل وفاة شيخه - لأنها سماعه منه بعد مجالسته إياه - أي في منتصف القرن الهجري الأول ، وتلك نتيجة علمية باهرة تقطع بتدوين الحديث في عصر مبكر ، وتصحح الخطأ الشائع : أن الحديث لم يدون إلا في أوائل القرن الهجري الثاني .

وانما كانت لهذه الصحيفة مكانة خاصة في تاريخ تدوين الحديث ، لأنها وصلت إلينا كاملة سالمة كما رواها ودونها همام عن أبي هريرة ، فكانت جديرة باسم « الصحيفة الصحيحة »^(٢) على مثال « الصحيفة الصادقة » لعبد الله بن عمرو بن العاص وقد سبقت الإشارة إليها . وعثر على هذه الصحيفة الباحث المحقق الدكتور محمد حميد الله في مخطوطتين متماثلتين في دمشق وبرلين^(٣) ، وزادنا ثقة بما جاء فيها أنها برمتها ماثلة في

(١) آثرنا الاخذ بما في طبقات ابن سعد ٣٩٦/٥ لتحديد وفاة همام ، لأن هذه الطبقات هي اقدم المصادر . وعند ابن حجر والنووي وسواهما توفي همام سنة ١٣١ ، ولعله تصحيف لقول ابن سعد (مات سنة احدى او اثنتين ومئة) وانظر التصحيحات الملحقة بصحيفة همام ص ٢

(٢) كما في كشف الظنون .

(٣) انظر وصف المخطوطتين في صحيفة همام ص ٢١-٢٣

مسند أحمد^(١) ، وأن كثيراً من أحاديثها مروى في صحيح البخاري في أبواب مختلفة^(٢) ، وتعداد هذه الصحيفة ١٣٨ حديثاً^(٣) . ولدينا من الأخبار ما يؤكّد ولوع همام بالكتب واقتنائها وإملائها ، فقد كان « يشتري الكتب لأخيه وهب »^(٤) وكان يخرج إلى الناس الكتب والكراريس فيملي عليهم منها الأحاديث^(٥) .

موقف المستشرقين من تدوين الحديث

ليس علينا إذن أن نتنظر عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز حتى نسمع للمرة الأولى - كما هو الشائع - بشيء اسمه تدوين الحديث أو محاولة لتدوينه . وليس علينا أن نتنظر العصر الحاضر لنعترف بتدوين الحديث في عصر مبكر جرياً وراء بعض المستشرقين كجولدزيهر Goldziher وسوافاجيه Sauvaget ، لأن كتبنا وأخبارنا ووثائقنا التاريخية لا تدع

(١) مسند أحمد ٢/٣١٢ - ٣١٩

(٢) صحيح البخاري ط . مصر سنة ١٣١٣ ج ١ ص ٣٤ ، ٣٩ ، ٥٦ ، ٦٤ ، ٩١ ، ج ٤ ص ٥٦ ، ٦٣ ، ٨٦ ومواضع أخرى أيضاً .

(٣) وهذا التعداد أيضاً يحقق نسبة هذه الصحيفة إلى همام من ناحية ، وتداولها بين الناس من ناحية ثانية ، لأنه التعداد المحفوظ في الكتب الموثوقة ، فقد جاء في تهذيب التهذيب ٦٧/١١ رقم ١٠٦ « فجالس - أي همام - أبا هريرة فسمع منه أحاديث وهي نحو من أربعين ومئة حديث باسناد واحد » .

(٤) تهذيب التهذيب ٦٧/١١ رقم ١٠٦

(٥) الجامع لأحلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ، مخطوطة ج ٨ ورقه ١١٢

مجالاً للشك في تحقق تقييد الحديث في عصر النبي نفسه وليس على رأس المئة الثانية للهجرة كما ينّ علينا هذان المستشرقان ، وهي تنطق - فوق ذلك - بصدق جميع الوقائع والأقوال والسير والتصرفات التي تنطوي عليها الأحاديث الصحاح والحسان في كتب السنة جميعاً لا في بعضها دون بعض كما يظان دوزي Dozy .

إن هؤلاء المستشرقين لم يتجشموا جمع الأدلة والبراهين على إثبات تدوين السنة لإسداء خدماتهم الخالصة إلينا وإلى أدبنا وشريعتنا ، بل لهم أغراض إليها يهدفون ، ولهم أعمال من دون ذلك هم لها عاملون . أما جولدزيهر فعقد فصلاً خاصاً لكتابة الحديث في أبحاثه Muhammedanische Studien التي ترجم المجلد الثاني منها إلى الفرنسية . وفي هذا الفصل (P.241- 250) أتى بأدلة كثيرة على تدوين الحديث في أول القرن الهجري الثاني ، وكان في الفصل الأول من الكتاب نفسه (P.10-12) قد سرد طائفة من الأخبار تشير إلى بعض الصحف التي دونت في عهد الرسول ﷺ ، ولكنه أحاطها بكثير من التشكك في أمرها ، والريبة في صحتها . وقد رمى بهذا إلى غرضين ، أحدهما إضعاف الثقة باستظهار السنة وحفظها في الصدور ، لتعويل الناس منذ القرن الهجري الثاني على الكتابة ، والآخر وصم السنة كلها

(١) ترجمها Léon Bercher سنة ١٩٥٢ بعنوان :

Etudes sur la Tradition islamique, Maisonneuve , Paris .

بالاختلاق والوضع على السنة المدونين لها الذين لم يجمعوا منها إلا ماوافق أهواءهم ويعبر عن آرائهم ووجهات نظرهم في الحياة . لذلك أطلنا الحديث عن الصحف المكتوبة في عهده صلوات الله عليه لنضع بين يدي القارئ الأسانيد التاريخية الموثوقة التي تثبت بدء الشروع في كتابة الأحاديث في حياته عليه السلام ، وتؤكد تسلسل الرواية حفظاً وضبطاً في الوقت نفسه .

وسوفاجيه في كتابه «الحديث عند العرب»^(١) يحاول تفنيدالمعتقد الخاطيء عن وصول السنة بطريق المشافهة وحدها ، ويجمع الكثير من الأدلة على تدوين الأحاديث والتعويل على هذا التدوين في عصر مبكر يبدأ أيضاً في مطلع القرن الهجري الثاني وليس في حياة الرسول عليه السلام . وغايته لا تختلف في شيء عن غاية جولدزيهر .

وأما دوزي فالعله يخدع برأيه المعتدل كثيراً من علمائنا فضلاً عن أوساط المتعلمين فينا ، فقد كان هذا المستشرق يعترف بصحة قسم كبير من السنة النبوية التي حفظت في الصدور ودونت في الكتب بدقة بالغة وعناية لا نظير لها . « وما كان يعجب لكثير من الموضوعات والمكذوبات تتخلل كتب الحديث - فتلك كما يقول طبيعة الأشياء نفسها - بل للكثير من الروايات الصحيحة الموثوقة التي لا يرقى إليها الشك (ونصف صحيح البخاري على الأقل جدير بهذا الوصف عند

أشد المحدثين غلواً في النقد (مع أنها تشتمل على أمور كثيرة يود المؤمن الصادق لو لم ترد فيها)^(١) . فلم يكن غرض هذا المستشرق خالصاً للعلم والبحث المجرد حين مال إلى الاعتراف بصحة ذلك النصيب الكبير من السنة ، وإنما كان يفكر أولاً وآخرأ بما اشتملت عليه هذه السنة الصحيحة من نظرات مستقلة في الكون والحياة والانسان ، وهي نظرات لا يدرأ عنها استقلالها النقد والتجريح لأنهم تنبثق من العقل الغربي المعجز ، ولم تصور حياة الغرب الطليقة من كل قيد ! لن نكون عالة على هؤلاء المستشرقين في تحقيق شيء يتعلق بماضي ثقافتنا - وسنكون منهم على حذر في كل ما يؤرخونه لحضارتنا - فما انتظرنا اعترافاتهم بتدوين الحديث ، وما خفيت علينا الغاية من هذه الاعترافات ، وسواء علينا أقروا أم جحدوا ، فإن رب الدار أدرى بالذي فيها ، وإن كتبنا الأمانة الموثوقة نطقت بوجود صحف مكتوبة في الحديث على عهده عليه السلام ، وما يدرينا لعل جميع هذه الصحف ماثلة في كتب المسانيد في بطون مخطوطات الحديث المبثوثة في مكتبات العالم كما مثلت في مسند ابن حنبل صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص وصحيفة أبي هريرة لهما !

(١) عبارة دوزي في الأصل أوقع من ان نوردھا على حالھا . ومن رغب في الاطلاع على آراء هؤلاء الناس فعليه بكتاب :

Dozy , Essai sur l'Histoire de l'Islamisme , traduit par V . Chauvin , p . 124 ,

ومن الآراء التي تخطط فيها المستشرقون على غير هدى من منطق سليم أو نقل صحيح أن الأحاديث الواردة في شأن تدوين العلم خطأ عليه أو نهياً عنه إنما كانت أثراً من آثار تسابق أهل الحديث في جانب وأهل الرأي في جانب آخر إلى وضع الأقوال المؤيدة لنزعتهم المتباينتين . فأهل الحديث ينزعون إلى جواز تقييد السنة ليكون مستنداً بين أيديهم لصحتها والاحتجاج بها، وأهل الرأي - على العكس - ينزعون إلى النهي عن الكتابة وإثبات عدم تقييد العلم تمهيداً لإنكار صحته وإنكار الاحتجاج به^(١) . وقد تَوَلَّى كِبَرُ هذا الضلال العلمي جولدزيهر Goldziher بعد اطلاعه على مقال في «نشأة الكتابة وتطورها» لسلفه المستشرق شبرنجر Sprenger^(٢) الذي اكتشف سنة ١٨٥٥ كتاب «تقييد العلم» للخطيب البغدادي . غير أن منهج المستشرقين يختلف اختلافاً جوهرياً في هذا الموضوع . أما شبرنجر فقد استنتج من نشأة الكتابة عند العرب ومن خلال النصوص الواردة في الكتاب المذكور

(١) Goldziher , Etudes sur la Tradition Islamique , p . 245 — 250 .

وقارن أيضاً بما كتبه الباحثه روت مكنسون متأثرة فيه برأي جولدزيهر في مقالاتها:

Ruth Mackenson, Arabic books and libraries in the Omayyad period (in AJSL , vol . L II - L IV , 245 - 253 ; vol . L III , 239 - 249 ; vol . L IV , 41 - 61) .

(٢) Sprenger , Origin and progress of writing, in the Journal of the Asiatic society of Bengal , XXV , 303 - 329 .

أن الحديث لا بد أن يكون قد دون منه الكثير في عهد الرسول ﷺ وكان هذا ما يعنيه أولاً وبالذات. وأما جولدزيهر فقد ارتاب في صحة جميع تلك النصوص، ورأى أن بعضها وضعه أهل الحديث، والبعض الآخر وضعه أهل الرأي.

وقد قيض الله لهذا الكتاب أن ينشر في دمشق نشرًا علميًا دقيقًا، وإذا بناشره المحقق الدكتور يوسف العش يورد في مقدمته براهين لا تحتمل النقاش على خطب جولدزيهر في رأيه، إذ أثبت أن النزاع حول جواز الكتابة أو المنع منها لم يكن ضرباً من التسابق بين أهل الحديث وأهل الرأي «لأن من أهل الرأي من امتنع عن الكتابة كعيسى بن يونس (١٨٧ —) وحماد بن زيد (١٧٩ —) وعبد الله بن ادريس (١٩٢ —) وسفيان الثوري (١٦١ —) وبينهم من أقرها كحماد بن سلمة (١٦٧ —) والليث بن سعد (١٧٥ —) وزائدة بن قدامة (١٦١ —) ويحيى بن الليمان (١٨٩ —) وغيرهم. ومن المحدثين من كره الكتابة كابن علية (٢٠٠ —) وهشيم بن بشير (١٨٣ —) وعاصم بن ضمره (١٧٤ —) وغيرهم. ومنهم من أجازها كبقية الكلاعي (١٩٧ —) وعكرمة بن عمار (١٥٩ —) ومالك بن أنس (١٧٩ —) وغيرهم^(١).

ووفق الدكتور العش في تفسيره تطور موقف الصدر الأول من

(١) تقييد العلم للخطيب البغدادي، مقدمة الناشر ص ٢١-٢٢

تقييد العلم محبةً وبغضاً ؛ إلا أنه أوجب تقسيم الأجيال التي مرت على تقييد العلم تقسيماً خاصاً ظن أنه يتفق وتطور الحياة الإسلامية السياسية والاجتماعية ؛ ولسنا نشاطه رأيه في إيجاب هذا التقسيم ، لأنه في ذاته مجرد اقتراح أو اصطلاح ، فقد جعل الأجيال أربعة وحدد لكل جيل أربعين سنة^(١) ؛ وربما كانت هذا التحديد « يوافق المدة التي يستطيع أن ينقطع فيها العالم في حقل العلم ، ويوافق طبقات العلماء ونقلهم عن بعض »^(٢) ، ولكنه - على كل حال - تحديد زمني محصور في نطاق الزمن وحده ، فأقل ما يفترض فيه الدقة التامة - وهي غير ميسرة - فقد تخالف وفيات بعض الرواة هذا التحديد الزمني في قليل أو كثير فلا يسلم القول بهذا التقسيم . ويدولنا أنه ما يزال في وسعنا الاستفادة من تقسيمات القدامى مع اعتبار الأطوار الاجتماعية التي تعاقبت على طبقاتهم المعروفة المشهورة ، فجعلتهم يقفون من تقييد العلم مواقف

(١) واليك هذه الأجيال الأربعة كما أوردها الدكتور العش في مقدمة تقييد العلم ص ١٧

١ - عهد الرسول والصحابة الأولين ، وينتهي نحو سنة ٤٠ هـ بوفاء آخر الخلفاء الراشدين .

٢ - عهد الصحابة المتأخرين والتابعين الأولين ، وينتهي حوالي سنة ٨٠ هـ في أواخر عهد عبد الملك بن مروان .

٣ - عهد التابعين المتأخرين وينتهي حوالي سنة ١٢٠ هـ في أواخر خلافة هشام ابن عبد الملك .

٤ - عهد الخلفين وينتهي حوالي سنة ١٦٠ هـ

(٢) تقييد العلم ، مقدمة الناشر ص ١٧

متباينة ، يؤيدون الكتابة تارة ويكرهونها تارة أخرى . فهناك الصحابة والتابعون وأتباع التابعين ، ولقد رأينا أن الكتابة كانت أمراً واقعاً في عهد الصحابة ، في حياته صلوات الله عليه ، ولكنها لم تكن كثيرة ، فالصحف التي وصفناها — مهما أطلنا الحديث عنها — كانت قليلة ، وقد علمنا تلك القلة تعليلاً مناسباً . وكان يعنينا شيء واحد هو اثبات خطأ الاعتقاد بتناقل الحديث عن طريق الحفظ وحده .

عصر الخلفاء الراشدين

حتى إذا كان عهد الخلفاء الراشدين لم تتغير الحال كثيراً ، فقد كانت آراء هؤلاء الخلفاء في التشدد في الرواية والتورع عن الكتابة امتداداً لآراء إخوانهم الصحابة في عصر الرسول ، فهذا أبو بكر يجمع بعض الأحاديث ثم يحرقها^(١) ، وهذا عمر بن الخطاب لا يلبث أن يعدل عن كتابة السنن بعد أن عزم على تدوينها . « عن عروة بن الزبير أن عمر ابن الخطاب أراد أن يكتب السنن ، فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه فأشار عليه عامتهم بذلك ، فلبث عمر شهراً يستخير الله في ذلك شاكاً فيه ، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له ، فقال : إني كنت قد ذكرت لكم من كتاب السنن ما قد علمتم . ثم تذكرت ، فإذا أناس من أهل الكتاب قبلكم ، قد كتبوا مع كتاب الله كتباً ، فأكبوا

عليها ، وتركوا كتاب الله ، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً
فترك كتاب السنن ^(١) .

والخلفاء الراشدون لم يتشددوا في أمر الكتابة وحدها ، بل بلغ
بهم الورع أن راحوا يتشددون حتى في الرواية ، فلم يعط أبو بكر
الجدّة سدس الميراث إلا بعد أن شهد المغيرة بن شعبة ومحمد بن
مسلمة أن الرسول أعطاهما السدس ^(٢) ؛ ولم يتساهل عمر مع أبي موسى
الأشعري حين روى حديث الاستئذان ، بل هده بتعزيره إن لم يشهد
أحد من الصحابة على صحة سماعه ، وقال له : « أقم عليه البيّنة وإلا
أوجعتك » ^(٣) .

فإذا رأينا كلاً من أبي بكر وعمر - بعد هذا - يكتبان الحديث
أو ينصحان بكتابته ^(٤) ، وأن كثيراً من كبار الصحابة في عصرهما

(١) تقييد العلم ص ٥٠ وانظر ما يقاربه في جامع بيان العلم ٦٤/١ وطبقات ابن سعد

١/٣ ص ٢٠٦ وكنز العمال للمتقي الهندي ٢٣٩/٥

(٢) المختصر في علم رجال الأثر لعبد الوهاب عبد اللطيف ص ٧٩

(٣) صحيح مسلم ١٧٧/٦ وقد شهد له أبو سعيد الخدري بصحة سماعه .

(٤) انظر مثلاً في مخطوطة (جمع الجوامع للسيوطي - الظاهرية حديث ١٩٦)

الوجه الثاني من الورقة ١٠٨ كيف أن أبا بكر كتب لأئس كتاباً فيه فريضة الصدقة
التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، وراجع في مستدرك الحاكم
١٠٦/١ وجامع بيان العلم ٧٢/١ والحديث الفاصل للرامهرمزي - مخطوطة الظاهرية
حديث ٤٠٠ قول عمر بن الخطاب « قيدوا العلم بالكتاب » . وكذلك علي بن أبي
طالب حض على كتابة العلم ، وشاعت عنه العبارة التي يرددها كثير من الصحابة « قيدوا
العلم بالكتاب » انظر تقييد العلم ص ٩٠ ومعادن الجوهر للامين العاملي ٣/١ دمشق ١٣٤٧ .

كانوا كذلك ينصحون بالكتابة ويأمرون بها أمراً صريحاً ، أدر كنا علة ذلك التشدد الذي وصفناه قبل وثبت لنا - كما قال اسماعيل بن ابراهيم بن عُلَية البصري (- ٢٠٠) - أن الصحابة « انما كرهوا الكتابة ، لأن من كان قبلكم اتخذوا الكتب ، فأعجبوا بها فكانوا يكرهون أن يشتغلوا بها عن القرآن »^(١) وكما قال الخطيب البغدادي « ان كراهة من كره الكتاب من الصدر الاول ، إنما هي لثلاث يضاهي بكتاب الله تعالى غيره ، أو يُشْتَغَلَ عن القرآن بسواه »^(٢) .

عصر التابعين

وإذا انتقلنا إلى عصر التابعين هالتنا تلك الروايات المتضاربة على كراهة كبار التابعين وأوساطهم وأواخرهم للكتابة ، ثم لا نلبث أن نجد كثيراً منهم يتساهلون في أمرها ، أو يرخسون بها ، أو يحضون عليها ، ونجدها أصبحت أمراً « رسمياً » في عصر أوساطهم ، فيخيل إلينا أن التضارب قائم في هذه الروايات ، وأنه لا يمكن أن يستنتج منها حكم تاريخي موثوق . ولكن الموضوع أهون من هذا ، فإن الأسباب التي حملت الخلفاء الراشدين على الكراهة هي التي حملت التابعين عليها ؛ فإذا بطلت أسباب هذه الكراهة قال الجميع قولاً واحداً ، وأخذوا به وأجمعوا عليه : وهو جواز كتابة العلم ، بل إثارة تقييده والتشجيع عليه .

(١) تقييد العلم ص ٥٧ وقارن بتذكرة الحفاظ ٢٩٦/١

(٢) تقييد العلم ص ٥٧ .

ففي عصر كبار التابعين حتى آخر المئة الأولى امتنع كثيرون عن الإلصاق منهم عبيدة بن عمرو السلمي المرادي (٧٢-) وإبراهيم ابن يزيد التيمي (٩٢-) وجابر بن زيد (٩٣-) وإبراهيم بن يزيد النخعي (٩٦-) وهم قوم لما يجدوا الضرورة الملجئة إلى الإلصاق بل ما تزال الأخبار عن الخلفاء الراشدين وكراهتهم للكتابة قريبة عهد منهم ، شديدة الشيوع في عصرهم ، توحى بالكثير من ورع هؤلاء السادة الأخيار ، فلا غرو أن يتأسوا بهم ويقولوا بقولهم . ولا عجب أن يعد الواحد منهم تخليد كتاب عنه خطأ وإثمًا : ولذلك قال عبيدة لإبراهيم : « لا تخلدن عني كتاباً » حين علم أنه يكتب عنده ^(١) . وإذا بإبراهيم يقف عند هذه الوصية ويقول بعدها : « ما كتبت شيئاً قط » ^(٢) .

ومما زاد في كراهة القوم للكتابة أن آراءهم الشخصية بدأت تشتهر ، فكانوا يخشون إذا كتب الناس عنهم الأحاديث أن يكتبوا إلى جانبها

(١) جامع بيان العلم ٦٧/١ وتقييد العلم ٤٦ وعبيدة هو الذي ورد اسمه آنفاً (عبيدة بن عمرو السلمي المرادي) وقد دعا عبيدة بكتبه عند موته فحاشا وقال (أخشى أن يليها أحد بعدي ، فيضعوها في غير مواضعها) طبقات ابن سعد ٦٣/٦ وفي جامع بيان العلم ٦٧/١ ما يقاربه . أما إبراهيم فهو ابن يزيد النخعي . وانظر في كراهة إبراهيم التيمي للكتابة سنن الدارمي ١٢٢/١ وفي كراهة جابر بن زيد لها جامع بيان العلم ٣١/٢ .

(٢) تقييد العلم ٦٠

هاتيك الآراء . ولدينا من الأخبار مايؤ كد هذا ويثبته ، ولعل من أوضحه في عصر كبار التابعين مارووا من أنه قيل لجابر بن زيد (٩٣-) : انهم يكتبون رأيك ، فقال مستنكراً : « يكتبون ما عسى أن أرجع عنه غداً ؟ ! »^(١)

واستنكار هؤلاء جميعاً الكتابة عنهم يعني من طريق غير مباشر أن في القوم من بدأ يستسيغ التدوين ، ولا سيما حين يكون مجرداً من الآراء الشخصية ، مقتصرأ على الأحاديث نفسها ، لأن محاولات الكتابة هي التي حملت هؤلاء العلماء على استنكارها ، فهم لم يستنكروها نظرياً من حيث المبدأ بل تشددوا في أمرها عملياً عند التطبيق . فلا يدهشنا بعد ذلك أن نجد لسعيد بن جبير (٩٥-) نقلين في شأن الكتابة يوهمان التضارب ولا تضارب ، فهو تارة ينقل عن ابن عباس أنه كان ينهى عن كتاب العلم وأنه قال : « إنما أضل من قبلكم الكتب »^(٢) وتارة ينقل عنه أنه قال : « خير ما قيد به العلم الكتاب »^(٣) فالنهي ينصرف إلى ما تشتمل عليه الكتب من آراء خاصة ، والنصيحة بالكتابة تنصرف إلى العلم بسنة رسول الله ﷺ ، ولذلك لم يكتف سعيد

(١) جامع بيان العلم ٣١/٢ وراجع ما يقوله بهذا الصدد الدكتور يوسف العش في مقدمة نشره لتقييد العلم ص ٢٠ .

(٢) تقييد العلم ٤٣ وفي معناه ما جاء في جامع بيان العلم ٦٥/١ .

(٣) تقييد العلم ٩٢ .

ابن جبير بالكتابة بل بالغ في الحرص عليها فقال : « كنت أسير بين ابن عمر وابن عباس ، فكنت أسمع الحديث منهما ، فأكتبه على واسطة الرجل حتى أنزل فأكتبه » ^(١)

ولما بدأ الناس يفرقون بين فكرة النهي عن كتابة الأحاديث وفكرة النهي عن كتابة الآراء الشخصية ، أصبح كثير من أوساط التابعين في أول المئة الثانية لا يرون بأساً في تقييد العلم ، ويرخصون لتلامذتهم بتقييده ، كما رخص سعيد بن المسيب (- ١٠٥) لعبد الرحمن ابن حرملة بذلك حين شكأ إليه سوء الحفظ ^(٢) . وراح الشعبي (- ١٠٤) يردد العبارة المشهورة التي كانت صدى لحديث مرفوع إلى الرسول تناقله الصحابة والتابعون : « الكتاب قيد العلم » ^(٣) وينبه على فائدة الكتابة فيقول : « إذا سمعتم مني شيئاً فاكتبوه ولو في حائط » ^(٤) ويظهر أنه كتب بنفسه بعض العلم ، فقد وجدوا له بعد موته كتاباً في

(١) تقييد العلم ص ١٠٣ وانظر ما يقاربه في جامع بيان العلم ٧٢/١ . وعلى هذا الأساس ، يمكننا التوفيق بين قول كثير بن أفلح (- ٦٣) « كنا نكتب عند زيد بن ثابت » - تقييد العلم ص ١٠٢ وبين ما علمناه من رواية زيد بن ثابت حديث النهي عن الكتابة (راجع ما سبق أن ذكرناه ص ٨ حاشية ٢) .

(٢) جامع بيان العلم ٧٣/١ وتقييد العلم ٩٩ .

(٣) تقييد العلم ص ٩٩ والعبارة المشهورة عن الرسول في هذا هي كما رأينا (قيدوا العلم بالكتاب) .

(٤) تقييد العلم ص ١٠٠ .

الفرائض والجراحات^(١). أما مجاهد بن جبر المكي (- ١٠٣) فكان يصعد بالناس إلى غرفته فيخرج إليهم كتبه فينسخون منها^(٢)؛ ومضى عطاء بن أبي رباح (- ١١٤) يكتب لنفسه ويأذن بالكتابة لسواه^(٣)؛ وقتادة بن دعامة السدوسي (- ١١٨) لم يتردد في إجابة الذي استفتاه في الكتابة بقوله الصريح له: «وما يمنعك أن تكتب وقد أخبرك اللطيف الخبير أنه يكتب:» قال علمها عند ربي في كتاب، لا يضل ربي ولا ينسى^(٤).

وأغلب الظن أن الخليفة الورع التقي عمر بن عبد العزيز (- ١٠١) حين أمر رسمياً بالشروع في تدوين الحديث إنما استند إلى آراء العلماء، ولعله لم يقدم على ذلك إلا بعد أن استشارهم أو اطمأن - على الأقل - إلى تأييد أكثرهم^(٥)، وإن كانت الأخبار المتضاربة توحى بتفرده في

(١) تاريخ بغداد ١١/ ٢٣٢.

(٢) انظر سنن الدارمي ١/ ١٢٨ وتقييد العلم ١٠٥ على أن في سنن الدارمي نفسها ١٢١/١ ما يشير إلى كره مجاهد أن يكتب العلم في الكراريس.

(٣) انظر الاماع للقاضي عياض ورقة ٢٧ الوجه الاول وسنن الدارمي ١/ ١٢٥

(٤) سورة طه ٥٢ وانظر تقييد العلم ١٠٣ ويروي عنه الدارمي في سننه ١/ ١٢٠ - مع ذلك - ما يفيد كراهته الكتابة.

(٥) وإنما قلنا (تأييد أكثرهم) لأن بعض العلماء أظهروا كراهتهم للتدوين في وجه عمر بن عبد العزيز، فقد رووا عن عبيد الله بن عبد الله (- ١٠٦) أنه دخل على عمر بن عبد العزيز، فأجلس قوماً يكتبون ما يقول، فلما أراد أن يقوم قال له =

هذه الفكرة لما له في القلوب من منزلة ، ولا سيما بين معاصريه الواقفين بتقاه وورعه .

ويتضح من جملة الأخبار المروية في هذا الشأن أن خوف عمر من دروس العلم وذهاب أهله هو الذي حمله على الأمر بالتدوين ، فإنه كتب إلى عامله على المدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يأمره : « انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ ، أو سنة ماضية ، أو حديث عمرة ، فاكتهه ، فاني قد خفت دروس العلم وذهاب أهله »^(١) . وعمرة المذكورة هنا هي عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية ، وقد ضم إليها في بعض الروايات اسم القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (-١٠٧) وكلاهما من تلاميذ عائشة ، فكانا أعلم الناس بأحاديثها عن رسول الله . ولقد قام أبو بكر بن حزم بما عهد به إليه عمر ، ولكن هذا الخليفة العظيم لحق بر به قبل أن يطلعه عامله على نتائج سعيه^(٢) .

على أن عمر كان قد كتب إلى أهل الآفاق وإلى عماله في الأمصار بمثل ما كتب إلى ابن حزم^(٣) ، وكان أول من استجاب له في حياته

= عمر : صنعنا شيئاً ، قال : وما هو يا ابن عبد العزيز ؟ قال : كتبت ما قلت ، قال :

وأي هو ؟ قال : فجيء به فخرق . تنقيد العلم ٤٥ .

(١) انظر طبقات ابن سعد ٢/٢ ١٣٤ .

(٢) انظر مفتاح السنة لمحمد عبد العزيز الحولي ص ٢٠ (الطبعة الثالثة) .

(٣) الرسالة المستطرفة ص ٤ .

وحقق له غايته عالم الحجاز والشام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المدني (١٢٤ -) الذي دون له في ذلك كتاباً^(١) ، فغدا عمر يبعث إلى كل أرض دفتراً من دفاتره^(٢) . وحق للزهري أن يفخر بعمله قائلاً : « لم يدون هذا العلم أحد قبل تدويني »^(٣) .

ويخيل إلى الباحث عندما يبلغ هذه المرحلة من الدراسة أن فكرة كره التدوين قد اختفت إلى الأبد ، وأنها في هذا العصر بدأت تنسي ، ثم لا يلبث أن يسمع بنغمتها الرتيبة تتعالى حتى على لسان الذين رخصوا في التدوين أو حضوا عليه أو أسهموا فيه . بل ليسمعن الباحث معها نغمة جديدة من الندم والحسرة عند الذين شاركوا في التدوين خاصة ، فكأنهم لم ينهضوا بالأمر من تلقاء أنفسهم ، بل بتحريض الأمراء واثتاراً بأمرهم . قال الزهري « كنا نكره كتاب العلم ، حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء ، فرأينا ألا نمنعه أحداً من المسلمين »^(٤) . وهو في الواقع مامنع أحداً من المسلمين كتابة شيء ، ولا منع نفسه حين

(١) الرسالة المستطرفة ص ٤ .

(٢) جامع بيان العلم ٧٦/١ .

(٣) الرسالة المستطرفة ص ٤ .

(٤) طبقات ابن سعد ٢/٢ ص ١٣٥ وفي كتاب الاموال للقاسم بن سلام ص ٥٧٨ (طبعة مصر ١٣٥٣) تخصيص اسم عمر بن عبد العزيز من بين الامراء ، ومثل ذلك في جامع بيان العلم ٧٦/١ .

كان يغلو في الكتابة حتى ليكتب الحديث في ظهر نعله مخافة أن يفوته^(١) غير أن عاملاً آخر ربما شارك إكراه الأمراء في الإقبال على كتابة العلم والإذن بها ، وهو تمييز حديث رسول الله بما وضع في فيه ولم يقله ، وإنه لأمر أقصر مضجع الزهري ، فانطلق يقول كاظماً غيظه « لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق ننكرها لانعرفها ما كتبت حديثاً ، ولا أذنت في كتابه »^(٢) .

ولقد يكول رأي الزهري هذا هو رأي أكثر العلماء في ذلك العصر ، فالحرص على كلام رسول الله أن يضيع كالخوف عليه أن يشيع فيه غير الصحيح كانا عاملين كبيرين في توجيه العلماء نحو القول بكتابة الحديث تارة والنهي عنها تارة أخرى . فإذا كنا رأينا اسمي سعيد بن المسيب والشعي بين أسماء المرخصين في الكتابة فلن نعدم روايات تصورهما لنا مستنكرين لها^(٣) ، وقل مثل ذلك في مجاهد وقتادة^(٤) ، حتى القاسم بن محمد بن أبي بكر (- ١٠٧) الذي أمر عمر

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ١٠٣ وتقييد العلم ١٠٧ وليست الصحيفة المحفوظة عنه - التي يقول فيها الخطيب البغدادي أنها تحوى ثلاث مئة حديث - إلا نموذجاً من صحفه الكثيرة التي قيد بها علمه الغزير (انظر تاريخ بغداد ١٤/ ٨٧) .

(٢) تقييد العلم ص ١٠٨ .

(٣) انظر في كراهة سعيد بن المسيب للكتابة تذكرة الحفاظ ١/ ١٠٥ وفي كراهة الشعي لها المحدث الفاضل ٥/ ٤ الوجه الأول .

(٤) انظر في كره مجاهد كتابة العلم في الكراريس سنن الدارمي ١/ ١٢١ وقد سبق أن نبهنا على أن في سنن الدارمي نفسها ١/ ١٢٨ ما يشير إلى عناية مجاهد بالكتابة . وانظر في كره قتادة للكتابة سنن الدارمي أيضاً ١/ ١٢٠ .

ابن عبدالعزيز يجمع ما عنده من الأحاديث والروايات عن عائشة اشتهر عنه القول بكره التدوين^(١)، وهكذا جمعوا ودونوا عن أشخاص كانوا يكرهون الجمع والتدوين. ولقد عبر عن خوفهم من نتائج هذا التدوين الضحاك بن مزاحم الهلالي (١٠٥—) حين طفق ينادي الناس « لا تتخذوا للحديث كرايس ككراريس المصاحف »^(٢) مع أنه حين لا موضع للخوف أملى على الناس مناسك الحج^(٣).

وإذا كان أوساط التابعين قد بدؤوا يحذرون وضع الوضعاء ، فإن أواخر التابعين أمسوا يصادفون كثيراً من نماذج الوضعاء وصور وضعهم تأييداً للفرق والشيعة المختلفة ، فكان لا بد أن يشيع التدوين وينتشر في عصرهم حفظاً للنصوص النبوية من عبث العابثين. وميزة التدوين في هذا العصر أن الحديث كان ممزوجاً غالباً بفتاوى الصحابة والتابعين . كما في موطأ مالك إمام المدينة (- ١٧٩) .

وفي عصر أتباع التابعين ، ممن كانوا على رأس المئتين ، عني العلماء بتأليف المسانيد خالية من فتاوى الصحابة والتابعين ، مقصورة على السنة النبوية وحدها . وأول من ألف تلك المسانيد أبو داود الطيالسي

(١) انظر جامع بيان العلم ٦٧/١ وتقييد العلم ص ٤٦ .

(٢) تقييد العلم ٤٧ .

(٣) جامع بيان العلم ٧٢/١ .

(٢٠٤-) ^(١) ويعتبر مسند أحمد بن حنبل (٢٤١-) أو في تلك المسانيد وأوسعها ، إلا أن هذا الإمام معدود من أتباع التابعين ، لأن وفاته بعد العشرين والمئتين .

ولم تدون السنة الصحيحة وحدها مرتبة على الأبواب إلا في عصر أتباع أتباع التابعين من عاصر البخاري . وفي هذا العصر ألفت الكتب الستة الصحيحة . وسندرس ما يتعلق بها وبأصحابها (البخاري ومسلم والترمذي وأبي داود وابن ماجه والنسائي) في فصل « أهم كتب الرواية » . أما المتأخرون عن عصر الرواية فيكون عملهم - في نهاية المطاف - تهذيباً وشرحاً واختصاراً للكتب الصحيحة المشهورة ، فيجمع أبو عبدالله الحميدي (٤٤٨ -) الصحيحين على ترتيب المسانيد ، ثم أبو السعادات مبارك بن الأثير (٦٠٦ -) الكتب الستة بترتيب الأبواب ، ثم نور الدين علي الهيثمي (٨٠٧ -) ما زاد عن الكتب الستة من المصنفات المشهورة في مجمع الزوائد ^(٢) ، وأخيراً السيوطي (٩١١ -) الكتب الستة والمسانيد العشرة وغيرها مما يزيد على خمسين مصنفات في جمع الجوامع المسمى « بالجامع الكبير » ^(٣) .

وهكذا ، مر الحديث النبوي بمراحل طويلة حتى وصل إلينا محرراً مضبوطاً ، وساعدت الطباعة الحديثة على نشر هذا التراث الإسلامي العظيم .

(١) وقد طبع هذا المسند في حيدرآباد بالهند سنة ١٣٢١ .

(٢) وقد نشره حسام الدين القدسي سنة ١٣٥٢ .

(٣) انظر في الظاهرية ، حديث ١٩٦ مخطوطة (جمع الجوامع) . والموجود منه ٣

الرحلة في طلب الحديث

الطابع الإقليمي في نشأة الحديث

في المدينة المنورة «دار السنة»^(١) التي عظم الرسول ﷺ حرمتها ما بين حرّتيها وحماها كله^(٢) نشأ الحديث نشأته الأولى، فكان الصحابة يتناقلونه فيها مشافهة وتلقيناً، وإليهم كان يفزع التابعون ليأخذوه من أفواههم بالتلقين أيضاً، فأتسم الحديث - في مطلع فجره - بالطابع الإقليمي. وظلت رحاب المدينة مقدسة في عيون الرواة، وما فتئت تهفو إليها القلوب، لأنها الإقليم المبارك الذي اتسعت فيه آفاق الدعوة الإسلامية بعد الهجرة النبوية. وأضحى أبناء الأقاليم الأخرى إذا حجوا بيت الله الحرام لا يلبثون أن يولّوا وجوههم شطر المدينة ليسمعوا من أفواه

(١) تاريخ الطبري ص ١٨٢٠.

(٢) راجع في (مسند أحمد، ط. شاكر، ج ٢ ص ١٩٨ و ١٩٩) الحديث رقم ٩٥٩ وفيه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن إبراهيم حرم مكة، ولاني أحرم المدينة، حرم ما بين حرّتيها وحماها كله، لا يُحتلى خلالها، ولا ينقّر صيدها، ولا تلتقط لقطتها إلا لمن أشار بها» الحديث... واسناده صحيح.

أهلها^(١)، وقد يرحلون إليها من الأمصار النائية ليأخذوا ما تفرد به روايتها^(٢)، وأمسى بعض الأئمة لا يرون بأساً في الاعتراف بأنهم حجّوا بيت الله ابتغاء السماع من علماء الحجاز، وهم يقصدون علماء المدينة الثقات الضابطين^(٣). ولعل علي بن المديني^(٤) كان يرمي إلى هذا حين قال: «حججت حجة وليس لي همّة إلا أن أسمع!»^(٥)

(١) كما روّاه عن أبي العالبة انه قال: «كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبصرة، فلم نرضَ حتى ركبنا الى المدينة فسمعنا من أفواههم» انظر مخطوطة الجامع لاخلق الراوي ١٦٨/٩ وجه ٢ .
وأبو العالبة هو التابعي الجليل رفيع بن مهران الرياحي المتوفى سنة ٩٣ .
(٢) ومن أوضح الامثلة على ذلك ما حكى عن عبد الملك بن حبيب أنه «حجّ فأخذ عن عبد الملك بن الماجشون وأسد السنة وأصبغ بن الفرج وطبقتهم ورجع الى الاندلس بعلم جم» تذكرة الحفاظ ٥٣٧/٢ ط. ٣/ واليها جميع إحالاتنا في هذا الفصل . ولزيادة الايضاح ارجع الى جريدة المراجع في آخر الكتاب .
وعبد الملك بن حبيب هو عالم الاندلس وفقهها الكبير، ويكنى أبا مروان السلمي ثم المرداسي الاندلسي القرطبي . توفي نحو سنة ٢٣٨ .
(٣) كذلك يعني أن السماع في المدينة كان أكثر منه في مكة، وهو ما قصده المؤرخون من وصف المدينة بأنها «دار السنّة» . فلا ينبغي أن يستنتج من كلامنا تحديد أى البلدين كان له السبق في تدوين الحديث، فالسماع بالتلقين غير الكتابة مع التدوين .

(٤) هو علي بن عبد الله بن جعفر، ويكنى أبا جعفر، سعدى بالولاء، وكان أحد شيوخ البخارى، توفي سنة ٢٣٤ (شذرات الذهب ٨١/٢) .
(٥) سنن الترمذي ١/ ١٩٦

وإذا كان أهل المدينة قد تفردوا - أول نشأة الحديث - برواية أكثر السنة النبوية ^(١) ، فإن بعض الأمصار الأخرى بدأت تتفرد كذلك - في عصر مبكر - بطائفة من الأحاديث تشتهر في إقليمها أولاً ، ثم تستفيض بعد مدة تطول أو تقصر على السنة الرواة في كثير من البلدان : وفي بطون كتب الحديث ألوان من التعبير توحى بهذا التفرد الإقليمي في رواية السنن ، فهذا مما تفرد به أهل البصرة ^(٢) ، وهذا من سنن أهل الشام لم يشرّ كههم فيه أحد ^(٣) ، وهذا حديث حمصي ^(٤) . ولم يكن بد من أن يختلف المحدثون حول هذا التفرد في الرواية ، تبعاً للإقليم الذي اختص بها ، فالراوي الواحد يقبل حديثه ويعدّ مقارباً للصحة إذا أخذه أهل هذا المصر ، ويردّ ويعتبر منكراً إذا تلقّاه أهل مصرٍ آخر . وذلك يفسر لنا تفسيراً منطقياً واضحاً موقف

- (١) ولذلك نصادف كثيراً في كتب السنن « وهذا مما تفرد به أهل المدينة » كما في سنن أبي داود ٣٧٠/٢ رقم الحديث ٢٥٤ (راجع ط / ٢ سنة ١٣٦٩ هـ . بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، واليهما جميع حالتنا) .
ومن ذلك قول أبي داود : « أهل المدينة يقرؤون (ملك يوم الدين) وإنّ هذا الحديث حجة لهم » انظر سنن أبي داود ٤١٦/١ رقم الحديث ١١٧٣ .
(٢) انظر سنن أبي داود ٧٦/١ رقم الحديث ١٥٥ و ١٤٠/١ حديث رقم ٣٣٣ .
(٣) سنن أبي داود ٥٦/١ رقم الحديث ٩١ .
(٤) عن ابن شهاب أنه كان إذا ذكر له أنه نُهي عن صيام يوم السبت ، يقول ابن شهاب : « هذا حديث حمصي » . سنن أبي داود ٤٣١/٢ رقم الحديث ٢٤٢٣ .

الإمام البخاري من زهير بن محمد حيث يقول : « زهير بن محمد أهل الشام يروون عنه مناكير ، ورواية أهل العراق عنه أشبه » ^(١) ، فقد اختلف حكم البخاري على هذا الرجل تبعاً لاختلاف الإقليم الذي أخذ عنه ، لأن هذا الإمام العظيم - بمعرفته الرجال ، وتشده في شروط الرواة والمرويات - كان أقدر علماء عصره على تجريح شخص وتعديل آخر ، أو على توهين الشخص نفسه لعل خفية تارة وتوثيقه لأمور كثيرة يقدّر لها تارة أخرى ^(٢) .

الرملة في طلب الحديث

وما كان للرواة - تجاه هذا التفرد الإقليمي في الرواية - أن يقنعوا بأخذ العلم من أهل بلدهم ^(٣) ، ولا بأخذه من المدينة وحدها

(١) سنن الترمذي ٦٠/١ في حديث عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلّم في الصلاة تسليمة واحدة تلقاه وجهه ، يميل إلى الشق الأيمن شيئاً » . وفي سند الحديث زهير بن محمد هذا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة .

(٢) وذهب الإمام أحمد في الاختلاف حول زهير بن محمد مذهباً آخر فقال : « كأن زهير بن محمد الذي وقع عندهم ليس هو الذي يروى عنه بالعراق ، كأنه رجل آخر قلبوا اسمه » . سنن الترمذي ٦٠/١ .

(٣) وإن كان العلماء يستحبون للاقتصار على حديث بلده وتمهّره في معرفته إذا كان المقصود من الرحلة متحققاً بين علماء عصره . قال الخطيب البغدادي : « المقصود في الرحلة في طلب الحديث أمران أحدهما تحصيل علو الاستاد وقدم السماع ، والثاني لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة عنهم ؛ فإذا كان الأمران موجودين في بلد الطالب ومعدومين في غيره فلا فائدة في الرحلة ، والاقتصار على ما في البلد أولى » الجامع

سواء أكانت بعيدة عن مصرهم أم قريبة منه، فأصبحت الرحلة في طلب الحديث إلى البلاد النائية أشهى أمانهم، فيها استطاعوا أن يتلقوا العلم من أفواه الرعيل الأول من الرواة، وبها تحقق لهم ما كانوا يعتقدونه من أن « حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكاماً وأقوى رسوخاً »^(١).

ولقد بدأ طلب العلم بالمشافهة في القرن الهجري الأول، فكان الصحابي الجليل أبو الدرداء^(٢) يقول: « لو أُعيتني آية من كتاب الله فلم أجد أحداً يفتحها عليّ إلا رجل يبرك الغماد لرحلتُ إليه »^(٣). والصحابي العليم جابر بن عبد الله (- ٧٨) ابتاع بغيراً فشدّ عليه رحله وسار شهراً حتى قدم الشام، ليسأل عبد الله بن أنس عن حديث في القصص^(٤). وكانت الرحلة في حديث واحد مألوفة عند كثير من السلف، فعن سعيد بن المسيب (- ١٥٠): « إن كنت لأرحل الأيام

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٥٤١ ط . مصطفى محمد بالقاهرة ، بلا تاريخ .

(٢) واسم هذا الصحابي الجليل عويمر بن زيد . وتوفي سنة ٣٢

(٣) معجم البلدان لياقوت ١ / ٥٩٠ و برك الغماد - بكسر الغين المعجمة . وقال

ابن دريد بضمها ، والكسر أشهر - وهو موضع وراء مكة بخمس ليال مما يلي البحر

(معجم البلدان ١ / ٥٨٩)

(٤) الجامع الاخلاق الراوي ٩ / ورقة ١٦٨ وجه ٢ وانظر ترجمة جابر بن

عبد الله في تذكرة الحفاظ ١ / ٤٣ رقم ٢١

والليالي في طلب الحديث الواحد»^(١)، وعن أبي قلابة (- نحو ١٠٤) :
 « لقد اقامت بالمدينة ثلاثاً مالي حاجة إلا رجل عنده حديث واحد تقدم ،
 فأسمعه منه »^(٢) . والرواية التالية عن مكحول (- نحو ١١٢) تصلح مثلاً
 واضحاً للرحلة في حديث واحد قد لا يلقي إليه أحدنا بالاً ، ونحسبه
 هيناً وهو عند الله عظيم . قال مكحول : « كنت عبداً بمصر لامرأة
 من بني هذيل فأعتقتني ، فما خرجت من مصر وبها علم إلا حويت عليه
 فيما أرى ، ثم أتيت الحجاز فما خرجت منها وبها علم إلا حويت عليه فيما
 أرى ، ثم أتيت العراق فما خرجت منها وبها علم إلا حويت عليه فيما أرى ،
 ثم أتيت الشام فغربلتها ، كل ذلك أسأل عن النفل ، فلم أجد أحداً
 يخبرني فيه بشيء ، حتى أتيت شيخاً يقال له زياد بن جارية التميمي ، فقلت
 له : هل سمعت في النفل شيئاً ؟ قال : نعم ، سمعت حبيب بن مسامة
 (الفهرري) يقول : شهدت النبي ﷺ نفل في الربع في البدأة والثلاث
 في الرجعة »^(٣) . ولعل هذا الظماً إلى طلب العلم أن يكون السبب في

(١) الجامع الاخلاق الراوى ١٦٩/٩ وجه ١ وراجع ترجمة سعيد بن المسيب في
 تذكرة الحفاظ ١/٥٤ رقم ٣٨

(٢) الجامع الاخلاق الراوى ١٦٩/٩ ورقة ١٦٩ وجه ١ وأبو قلابة هو عبد الله بن زيد
 الجرمي البصري

(٣) سنن أبي داود ٣/١٠٦ رقم الحديث ٢٧٥٠ واخرجه ابن ماجه بمعناه
 ٢/٩٥١ - ٩٥٢ ومكحول هو عالم اهل الشام ابو عبد الله بن ابي مسلم الهذلي
 الفقيه الحافظ . (انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١/١٠٧ رقم ٩٦)

سفر عبدان^(١) إلى البصرة ثماني عشرة مرة لسمع ما يرويه أهل هذا
المصر من السنن التي تفرد بها أيوب^(٢).

واختلفت أشكال الرحلة وصورها باختلاف الأشخاص والأعمار
والأجيال ، فكان في الراحلين من يمشي على رجليه^(٣) ، ومن يرتحل وهو
ابن خمس عشرة سنة أو ابن عشرين^(٤) ، ومن يوصف بأنه أحد من رحل
وتعب^(٥) ، أو بأن له رحلة واسعة^(٦) ، أو أنه أكثر وأكثر الترحال^(٧) ،

(١) عبدان هو أحمد بن موسى الجواليقي (- ٣٠٦)

(٢) معجم البلدان ١ / ٤١٤ وأيوب هو العالم الثقة الكبير أيوب بن كيسان
السختياني ، أبي بكر (- ١٣١) .

(٤) كما قيل في أبي موسى الفقيه الحافظ عبد الله بن عبد الغني (- ٦٢٩)
انظر تذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٠٩

(٥) انظر ترجمة كل من أبي يعلى الموصلي الحافظ الثقة المشهور المتوفى ٣٠٧
(الحفاظ ٢ / ٧٠٨) ومحمد بن علي الملقب بأبي الرسي (- ٥١٠) - الحفاظ ٤ / ١٢٦١ .
(٦) كالفيد أبي البركات ابن المبارك السقطي (- ١٥٩) (الحفاظ ٤ / ١٢٦٠ .
ثناء الحديث عن الذين ماتوا سنة ١٥٩ .

(٧) كما في ترجمة الشيرازي أبي يعقوب يوسف بن أحمد بن إبراهيم الصوفي
(- ٥٨٥) (الحفاظ ٢ / ١٣٥٧ وابن متويه إبراهيم بن محمد الاصبهاني (- ٣٠٢)
الحفاظ ٢ / ٧٤٠ .

(٨) كما في ترجمة الترمذي الكبير المتوفى سنة بضع وأربعين ومئتين الحفاظ
٢ / ٧٤٠ .

أو أن له العناية التامة بطلب الحديث والرحلة^(١) ، أو أنه بقي في الرحلة بضع عشرة سنة^(٢) ، وكان يقال في أمثال هؤلاء أحياناً : تُضرب إليه آباط المطي أو أكباد المطي^(٣) ، أو رحل الناس إليه^(٤) ، أو كانت الرحلة إليه في زمانه^(٥) .

وواضح أن لقب « الرحال والرحالة ، والجوَّال والجوالة » كان وقفاً على كبار المحدثين أمثال من ذكرنا من تحمل المشاق ، وسافر إلى الآفاق ، طلباً لأحاديث ثقل أو تكثر ، فكان الناس يسألون عن نوع المشقات التي مرَّ بها هؤلاء المحدثون ، وكان الذي يوصف بأنه « طواف الأقاليم » موضع الإكبار والإجلال في جميع العصور . ولا ريب أن بعض هؤلاء الجوَّالين قد طوفوا بالشرق والغرب مراراً . وإن المستشرق جولدزيهر Goldziher — على ولوعه بإنكار

(١) كما قالوا في البجيري (الحافظ الامام الكبير ابي حفص عمر بن محمد بن بجير الهمداني السمرقندي . محدث ماوراء النهر . توفي سنة ٣١١) تذكرة الحفاظ ٧٢٠/٢ .

(٢) كآبي طاهر السلفي - بكسر السين نسبة الى جده سلفه - الحافظ العلامة شيخ الاسلام عماد الدين احمد بن محمد الاصبهاني الجرواني ، توفي سنة ٥٧٦ . انظر تذكرة الحفاظ ١٢٩٨/٤ رقم ١٢٩٨ .

(٣) معجم البلدان لياقوت ٦٩٤/١ .

(٤) تذكرة الحفاظ ٨٠٧/٢ .

(٥) كما قالوا في ابن حبيش ابي القاسم عبد الرحمن الاندلسي (- ٥٨٤) انظر تذكرة الحفاظ ١٣٥٤/٢ .

أخبار القوم — لا يفوته أن يعترف بأن « الرحالين الذين يقولون إنهم طافوا الشرق والغرب أربع مرات ليسوا — في نظره — مبعدين ولا مغالين »^(١).

أثر هذه الرموز في توحيد النصوص والتفسيرات :

وإذا كان هؤلاء المشهورون بالطلب والرحلة^(٢) قد وثقوا الأواصر بين بلدان العالم الإسلامي فذلك أمر واضح تفرضه طبائع الأشياء ، وما كانت النتيجة لتتم على غير هذه الصورة ، لأن طواف الكثير منهم بالأقاليم ربط بين المشرق والمغرب^(٣) ، وألغى السدود والحدود ،

(١) 220 و Goldziher و Trad . Isl.

(٢) معجم البلدان لياقوت ٥٢٨/٣ أثناء الحديث عن طرسوس ومن خرجت من مشاهير المحدثين .

(٣) لأن العلماء — بتنقلهم في الأمصار الإسلامية — لم يجدوا الفرصة للاستقرار في بلدهم ، فبينما يكون أحدهم في العراق إذا هو في الشام ، وما يكاد يحل في الشام حتى يرحل إلى الأندلس ، وفيما هو في الأندلس إذا هو في مصر . ويكثر في كتب الطبقات والتراجم نسبة الحافظ إلى بلده والإشارة إلى البلد الذي نزل فيه فنزار بن عبد العزيز بغدادى قدم مصر (تاريخ بغداد ١٣ / ٤٣٧) وفائل بن نجيح الحنفي بصري ورد بغداد (تاريخ بغداد ١٣ / ٤٣٤) وعلي بن معبد الرقي نزيل مصر (الحفاظ ٢ / ٥٥٠) والجوزجاني نزيل دمشق (الحفاظ ٢ / ٥٤٩) وابن واصل السدوسي البصري نزيل بغداد (الحفاظ ١ / ٣١٣) وعلي بن سعد العسكري نزيل الري (الحفاظ ٢ / ٧٤٩) وأحمد بن عبد الله العجلي الكوفي نزيل طرابلس المغرب (الحفاظ ٢ / ٥٦٠) ومكي بن إبراهيم البلخي قدم بغداد (بغداد ١٣ / ١١٨) .

وجعل هذا العالم الإسلامي أشبه بالمدينة الواحدة، تنطوي قلوب
أبنائها جميعاً على مبادئ واحدة وتعاليم متماثلة. بيد أن أثر هذه الرحلات
كان في الحديث نفسه- نصاً وروحاً- أبلغ منه في أمصار المحدثين: فلقد
كانت هذه الرحلات تمهيداً لطبع الحديث بطابع مشترك تماثل فيه
النصوص والتشريعات، وإن كانت أصول روايتها مختلفة المصادر حين
تفرد بها أول الأمر إقليم واحد ولم يشرّكه أحد. وكان أقل
ما يفترض في هذا التفرد الإقليمي اختلاف العبارات باختلاف الرواة
في الأقاليم، ولكن هذه الروايات المتباينة أخذت في التقارب
شيئاً فشيئاً حتى أمكن صهرها في قالب واحد، وخيل إلى سامعها أو
قارئها للمرة الأولى أنها رواية مصر واحد لا عدة أمصار.

والأمثلة على هذا كثيرة، غير أننا نجتزئ منها بذكر حديث «إنما
الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى» لأهميته في نظر المحدثين.
فعبد الرحمن بن مهدي (- ١٩٨) يقول: «ما ينبغي لمصنف أن يصنف
شيئاً من أبواب العلم إلا ويبتدئ بهذا الحديث»^(١) وبمثل هذا صرح
البخاري في قوله: «من أراد أن يصنف كتاباً فليبدأ بحديث الأعمال
بالنيات»^(٢). وهو الحديث الذي افتتح به البخاري «صحيحه»- كما هو
معلوم- فشرع بتطبيق هذا المبدأ على نفسه، وبه افتتح العلماء الكثير
من مصنفات الحديث أخذاً بهذه الوصية الكريمة.

(١) الجامع لأخلاق الراوي ١٠/١٩٣ وجه ٢

(٢) المصدر نفسه، وفي الصفحة ذاتها.

وحين يجد القارىء في كتب السنن أن حديث النية طليعة هذه الكتب ، وأن متنه يكاد يكون واحداً فيها جميعاً ، يخيل إليه أن شروط التواتر متوفرة فيه ، وأنه لا بد أن يكون قد رواه الجمع الكثير عن الجمع الكثير ؛ والحق أن هذا الحديث - كما قال البزار ^(١) في مسنده - « لا يصح عن رسول الله ﷺ إلا من حديث عمر ، ولا عن عمر إلا من حديث علقمة ، ولا عن علقمة إلا من حديث محمد ، ولا عن محمد إلا من حديث يحيى » ^(٢) فلا يكون متواتراً ^(٣) لا نفراد عمر به . وهو - فوق هذا - لم يكن معروفاً إلا في المدينة ، ولكنه استفاض

(١) هو الحافظ الشهير احمد بن عمرو بن عبد الخالق ويكنى أبا بكر . توفي سنة ٢٩٢ وله مسندان : كبير وصغير . ويسمى الكبير « البحر الزاخر » و « الكبير المعلن » . وفيه يتكلم في تفرد بعض رواة الحديث ومتابعة غيره عليه ، كما رأينا في تفرد عمر بحديث النية . وانظر الرسالة المستطرفة ٥١ .

(٢) ذكره السيوطي في (التدريب ص ٨٣) غير أن أبا القاسم بن منده يرى أن حديث النية رواه سبعة عشر آخر من الصحابة (راجع اسماءهم في التدريب ٨٢) فعمر - في نظره - لم ينفرد به ، ثم يرى أنه رواه عن عمر غير علقمة ، وعن علقمة غير محمد ، وعن محمد غير يحيى (ايضاً التدريب ٨٢) .

وحسبنا ان الحافظ العراقي يرد مثل هذا الرأي وينبه على أن من سمي من الصحابة لم يرووا ذلك الحديث بعينه ، بل رَوَوْا حديثاً آخر يصح إيرادُه في ذلك الباب . ولم يصح حديث النية من طريق عن عمر إلا الطريق المتقدمة . ذكره السيوطي في التدريب ٨٣ ويحسن قراءة كل ما يتعلق بهذا الحديث في ص ٨٢-٨٣ في التدريب .

(٣) التدريب ١٩٣ .

بعد ذلك في سائر الأمصار بصيغته المشهورة ، فكان دليلاً واضحاً على ما للرحلات من أثر في توحيد نص الأحاديث ونقلها من طابعها الإقليمي الأصلي إلى الطابع العام المشترك : ولذلك تشابهت الروايات الماثلة في الكتب الصحيحة حول الموضوع الواحد ، إلا في بعض الفروق الدقيقة اليسيرة التي لم يفت المحدثين التنبيه عليها ، ولم يكن سبب هذا التشابه النادر العجيب إلا تلاقي الرواة حين يرتحل بعضهم إلى بعض ، ويلقن بعضهم بعضاً ، ويحدثون الناس في الذهاب والإياب^(١) . ولم يقف أثر هذه الرحلات عند حد التشابه بين النصوص ، أو التوحيد بينها أحياناً ، كما في حديث النية هذا ، بل تعداه إلى وحدة التشريع ووحدة الاعتقاد ، فمن هذا الحديث استنبط العلماء كثيراً من المسائل الفقهية التي صدروا فيها عن سماحة الإسلام في معالجة الضمير البشري وتحويله على القلوب والسرائر لا على الصور والأشكال^(٢) .

(١) وعبارة « حدث الناس في ذهابه ورجوعه » مأخوذة في كتب التاريخ والتراجم . وكنال عليها اقرأ ما في تاريخ بغداد ١١٨/١٣ في ترجمة مكي بن إبراهيم البلخي (٢١٥-).

(٢) ومن أطرف ما ذكره - في هذا المجال - أن المستشرق ابن الوردة Ahlwardt استقصى في بعض مباحثه سبعين مسألة فقهية استنبطها الإمام الشافعي من حديث النية . وانظر :

Ahlwardt, Berliner Katalog, II, p. 165, no 1362

وقد وفق في هذا البحث ، لأنه جمع واستقصاء لما ورد عن الإمام الشافعي من غير مناقشة . ولو بدأ يناقش لوقع فيما يقع فيه إخوانه المستشرقون من الخطأ والزلل .

وإذ كان للرحلات مثل هذا الأثر في توحيد التشريع والاعتقاد، فلا بدّ من التشدد في الأسانيد، لمعرفة كل رجل ورد اسمه في سلسلة الإسناد، لأنّ « معرفة الرجال نصف العلم » كما كان يقول علي بن المديني^(١). لذلك اشترطوا لقبول رواية الطالب الذي يزعم أنه رحل في الحديث وتعب أن يسرد من حفظه أسماء سلسلة الإسناد جميعاً، ثم يضيف إليها في آخرها اسمه، ليُعَلِّمَ أن قد سمع حقاً ما يرويه، وإلا عدّ متساهلاً وترك الاحتجاج بحديثه^(٢)، ولو كان إماماً واسع العلم مشهوراً له بالفضل. فالذهبي^(٣) يقول في ابن لهيعة (- ١٧٤) : « الإمام الكبير قاضي الديار المصرية »^(٤)، ويروي عن ابن حنبل^(٥) أنه قال فيه « ما كان يحدث مصر إلا ابن لهيعة » ولكن هذا الإمام الكبير المحدث لا يلبث أن يُرَمَى بالتساهل في نظر الذهبي نفسه إذ يقول : « يروى

(١) سبقت ترجمته ص ٤٣ ح ٤ وراجع قوله في الجامع لاخلق الراوي

١٦٤/٩ وجه ١.

(٢) وتجد في (الكفاية للخطيب البغدادي ص ١٥٢) باباً خاصاً في ترك الاحتجاج بمن عرف بالتساهل في رواية الحديث.

(٣) هو الحافظ شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قبيّاز التركماني الفارقي الأول الذهبي، من أشهر كتبه (ميزان الاعتدال) و(تذكرة الحفاظ) توفي سنة ٧٤٨.

(٤) تذكرة الحفاظ ١/٢٣٨.

(٥) سترد ترجمة الامام أحمد بن حنبل في فصل أنسب.

حديثه في المتابعات ولا يحتج به^(١) ويقول: « ولم يكن على سعة علمه بالمتقن »^(٢). ذلك بأن ابن لهيعة - كما يقول الخطيب البغدادي « كان يتساهل في الأخذ ، وأي كتاب جاؤوا به حدث منه . فمن هنا كثرت المناكير في حديثه »^(٣). قال يحيى بن حسان : « جاء قوم ومعهم جزء فقالوا : سمعناه من ابن لهيعة ، فنظرت فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة ، فجنثت الى ابن لهيعة فقلت : هذا الذي حدثت به ليس فيه حديث من حديثك . ولا سمعتها أنت قط ؟ فقال : ما أصنع ؟ يخيئوني بكتاب ويقولون هذا من حديثك فأحدثهم به »^(٤). ولا ريب أن كثيراً من المبالغات تحف أخبار الرحالين ، وإن كان لا بد أن يكون لها في أصلها سند صحيح . فهذا حجاج بن الشاعر يقول : « جمعت لي أمي مئة رغيف فجعلتها في جراب ، وانحدرت إلى شابة بالمداخن ، فأقمت بيا به مئة يوم ، كل يوم أجيء برغيف فأغمسه في دجلة فأكله ، فلما نفدت خرجت »^(٥). وهذا أحمد بن الفرات^(٦) يخبر

(١) تذكرة الحفاظ ١ / ٢٣٩ .

(٢) تذكرة الحفاظ ١ / ٢٣٨ .

(٣) الكفاية ١٥٢ .

(٤) المصدر نفسه ، والصفحة ذاتها .

(٥) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ص ١٠٦ (مطبعة الاعتدال بدمشق سنة ١٣٥٠)

(٦) هو الحافظ الحجة أبو مسعود الرازي محدث أصبهان وصاحب التصانيف

بنفسه بأنه « كتب عن ألف وسبع ومئة شيخ »^(١) على حين لم نعرف من أسماء شيوخ الإمام البخاري الذين تلقى عنهم وأخذ من أفواههم - عند جمع صحيحه - إلا ألفاً وزيادة قليلة^(٢) . وقالوا في أبي عبد الله ابن منده (- ٣٩٥) : إنه ختام الراجلين^(٣) ، لأنه لما رجع من الرحلة الطويلة كانت كتبه عدة أحمال حتى قيل إنها كانت أربعين حملاً^(٤) .
و حين صُنِّفَت كتب الحديث لم تُغْنِ عن الرحلة في طلب العلم ، فلقد كانت الكتب لتيسير التحصيل على المتساهل ، أما الذي كان يلمس شرف العلم وكرامته فلم يكن ليرضى بما يقرؤه في الكتب ، بل ظلت أشهى أمانيه الرحلة في طلب الحديث .

الرحلة للمتاجرة بالحديث

ولئن كان هؤلاء الرحالون إنما يطلبون الحديث ابتغاء الاتساع في المعرفة ، فإن كثيراً غيرهم بدؤوا يطلبونه متاجرةً به : فيعقوب بن

(١) تذكرة الحفاظ ٥٤٤/٢ .

(٢) وقد عرفنا ذلك من قول الامام البخاري نفسه : « كتبت عن ألف نفر من العلماء وزيادة » ثم يؤكد انه لم يكتب الا ممن قال « الايمان قول وعمل » انظر حوادث سنة ٢٥٦ في شذرات الذهب ١٣٤/٢ وانظر في تذكرة الحفاظ ٥٥٥/٢ سماعات البخاري من البلدان المختلفة .

(٣) تذكرة الحفاظ ١٠٣٢/٣ وفيها ترجمته .

(٤) تذكرة الحفاظ ١٠٣٢/٣ .

ابراهيم بن سعد كان يحفظ الحديث الذي رواه أبو هريرة وفيه ينهى الرسول ﷺ عن الاغتسال في المال الدائم إذا أصابته نجاسة، «وكان يعقوب لا يحدث بهذا الحديث إلا بدينار»^(١). وأمر أبي نعيم الفضل بن دكين أغرب من هذا، فإنه إمام حافظ ثقة^(٢)، ولكنه ضرب الرقم القياسي في الخبرة بالشؤون المالية، فهذا أحد تلاميذه علي بن جعفر بن خالد يقول: «كنا نختلف إلى أبي نعيم الفضل بن دكين القرشي نكتب عنه الحديث، فكان يأخذ منا الدراهم الصالح، فإذا كان معنا دراهم مكسورة يأخذ عليها صرفاً»^(٣). ولذلك كان شعبة بن الحجاج^(٤) ينصح بأخذ الحديث من الغني الموسر لأنه يستغني عن الكذب فيقول: «اكتبوا عن زياد بن مخراق فإنه رجل موسر لا يكذب» أو يقول علي بن عاصم: «عليك بعمارة بن أبي حفصة فإنه غني لا يكذب!» فيرد عليه علي بن عاصم قائلاً: «كم من غني يكذب!»^(٥) ويقول شعبة

(١) انظر سنن النسائي بشرح السيوطي ٤٩/١ والكفاية ١٥٦.

(٢) راجع ترجمته في تذكرة الحفاظ ٣٧٢/١.

(٣) الكفاية ١٥٦ وانظر في (الباعث الحثيث ١١٦) ما يتعلق بموقف ابن دكين من اخذ الاجر على الحديث.

(٤) هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الازدي الواسطي، ويكنى أبا بسطام، محدث البصرة وأمير المؤمنين في الحديث. رأى أنس بن مالك رضي الله عنه، وسمع أربع مئة من التابعين توفي سنة ١٦٠ هـ.

(٥) الكفاية ١٥٥.

مؤكداً رأيه : « لا تكتبوا عن الفقراء شيئاً » ^(١) .

ولقد قام العلماء - في مختلف العصور - في وجه هؤلاء المتاجرين بالحديث يضربون على أيديهم ، وينصحون طلبة العلم قائلين : « يا ابن آدم علم مجاناً كما علمت مجاناً » ^(٢) . ويستندون في هذا إلى أن التعليم مجاناً وارد في الكتب السماوية ، فعن الربيع بن أنس عن أبي العالية قال : « مكتوب في الكتب : علم مجاناً كما علمت مجاناً » ^(٣) . ولهذا القول أصل صحيح معروف في الكتب السماوية ، ففي آخر سفر من أسفار الكتاب المقدس « Deutéronome » : « إنما علمتكم بأمر ربي » ^(٤) . ويستندون أحياناً أخرى إلى الحديث النبوي نفسه ليجزموا بجرمة أخذ الأجر على تعليم العلم ، ففي سنن أبي داود أن الصحابي الجليل عبادة بن الصامت رضي الله عنه علم ناساً من أهل الصفة الكتاب والقرآن ، فأهدى إليه رجل منهم قوساً رمزاً للشكر وعرفان الجميل . وإذا عبادة يستفتي رسول الله ﷺ في أمر هذه الهدية ، فيفتيه عليه السلام بالهبة شديدة جازمة : « إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نار فاقبلها » ^(٥) . وكان لا مثال

(١) الكفاية ١٥٦ . (٢) الكفاية ١٥٤ .

(٣) انظر الكفاية ص ١٥٣ .

(٤) وقد أشار جولدزيهر إلى صحة هذا في الحاشية الثالثة ص ٢٢٥ في كتابه

Etudes sur la Tradition islamique .

(٥) سنن أبي داود ٣/٣٦٠ رقم الحديث ٣٤١٦ كتاب الاجارة ، باب في

كسب المعلم .

هذا الحديث أثر بليغ في نفوس العلماء والرواة، فكانوا يعدون الهدية رشوة إن أهداها طالب الحديث، ويرفضون أن يحدثوه إلا إذا عاهدتهم ألا يهديهم شيئاً. عن محمد بن الحجاج قال: «كان رجل يسمع من حماد بن سلمة (١٦٧) فركب بحر الصين، فقدم فأهدى إلى حماد، فقال له حماد: اختر، إن شئت قبلتها ولم أحدثك أبداً، وإن شئت حدثتك ولم أقبل الهدية. فقال: لا تقبل الهدية وحدثني. فردَّ الهدية وحدثه»^(١). وتتخذ هذه الفكرة سبيلاً آخر إلى تقبيح المتاجرين بالحديث في مثل قول الإمام أحمد حين سئل: أ يكتب عمَّن يبيع الحديث؟ فقد أجاب: لا ولا كرامة! ^(٢).

ولعل بائعي الحديث والمتاجرين به - رغم جشعهم الظاهر أحياناً - لم يكونوا دائماً من الكذابين أو الوضاعين؛ ولعل كثيراً منهم كانوا ثقات ضابطين، ولكنه المال يشي أعناق الرجال، وكانت لهؤلاء فلسفتهم الخاصة، فهم قد تجشموا المشاق وركبوا الأهوال ورحلوا في طلب الحديث، «لا يعوقهم فقر، ولا يفت في عزمهم صعوبة الطريق وأخطاره، سواء عليهم الصحراء وحرها، والبحار وأمواجها، إذ تغلغل في نفوسهم اعتقاد أن طلب العلم جهاد، فمن مات في سبيله

(١) الكفاية ص ١٥٣ باب كرامة أخذ الأجر على التحديث ومن قال: لا يسمع من فاعل ذاك.

(٢) الكفاية ص ١٥٤.

مات شهيداً «^(١)» ، بينما كان سائر الآخذين عنهم قابعين في دُورهم ،
 آمنين في سربهم ، فهم لا يريدون أن يكونوا سواء مع هؤلاء .
 ونحن لا نعدم في كتبنا الأمانة أخباراً تشير إلى الأصول المنهجية التي
 كان يتبعها هؤلاء الرواة في استقصاء الحديث النبوي ، وهي أصول
 كانت تكبدهم من العناء الشيء الكثير ، وهي لو قُورنت بشيء في
 عصرنا الحديث لكانت أشبه بأساليب الناشرين الذين أصبحت أعمالهم
 وقفاً على البحث عن كنوز المخطوطات لنشرها ثم بيعها بأغلى الأثمان .
 والطريقة التي وصل بها العلماء إلى أحاديث علي بن الجعد (— ٢٣٠)
 توضح لنا الكثير من فلسفة المتأجرين بالحديث في تلك الايام : « قال
 أبو الفضل ابن طاهر المقدسي : سمعت أبا القاسم هبة الله بن عبد الوارث
 الشيرازي صاحبنا يقول : دخلت بغداد وسمعت ما قدرت عليه من
 المشايخ ، ثم خرجت أريد الموصل ، فدخلت صريفيين فبت في مسجد
 بها فدخل أبو محمد الصريفي وأُمّ الناس فتقدمت إليه وقلت له :
 سمعت شيئاً من الحديث ؟ فقال : كان أبي يحملني إلى أبي حفص الكتاني
 وابن حباب وغيرهما ، وعندني أجزاء . قلت : أخرجها حتى أنظر
 فيها ، فأخرج إليّ حزمة منها كتاب علي بن الجعد بالتام مع غيره من
 الأجزاء ، فقرأته عليه ثم كتبت إلى أهل بغداد فرحلوا إليه وأحضره
 الكبراء من أهل بغداد ، فكل من سمعه من الصريفيين فإلمنة لأبي

القاسم الشيرازي فلقد كان من هذا الشأن بمكان» (٢).

وتتصرم الأعوام ، وتتعاقب الأجيال ، وإذا بتلك الرحلات العلمية في طلب الحديث تصبح ضرباً من الرحلات الرياضية يطلب بها بعد الصيت ، فكان بعض من لا خلاق لهم يرحلون إلى أقصى الأقاليم لا ليحفظوا الأحاديث ويعملوا بما فيها بل لتظهر أسماءهم في سلسلة الإسناد ، ولا سيما فيما لم يكن مشهوراً من الأحاديث . وهذه الرحلات الرياضية — إن صح التعبير — كثرت في القرن الهجري الثالث ، وانتهت إلى أسوأ النتائج في القرن الهجري الخامس ، حتى ضج منها العلماء المخلصون بالأمصار ، وراحوا يقاومونها بكل ما أوتوا من قوة .

مقاومة المفساهلين بالحديث :

من هؤلاء العلماء أبو بكر أحمد ، المعروف بالخطيب البغدادي (٤٦٣ —) فقد أشار إلى هذه الحال المخزية التي وصل إليها الذين يسمون أنفسهم في عهده رواة الحديث بهتاناً وزوراً ، فقال في كتابه (الكفاية في علم الرواية) في المقدمة (... وقد استفرغت طائفة من أهل زماننا وسعها ، في كتب الأحاديث والمثابة على جمعها من غير أن يسلكوا مسلك المتقدمين وينظروا نظر السلف الماضين في حال

الراوي والمروي، وتميز سبيل المرذول والمرضي، واستنباط ما في السنن من الأحكام، وإثارة المستودع فيها من الفقه بالحلال والحرام، بل قنعوا من الحديث باسمه، واقتصروا على كتبه في الصحف ورسمه، فهم أغمار، وحمالة أسفار، قد تحملوا المشاق الشديدة، وسافروا إلى البلدان البعيدة، وهان عليهم الدأب والكلال، واستوطئوا مركب الحل والارتحال، وبذلوا الأنفس والأموال، وركبوا المخاوف والأهوال، شعث الرؤوس، شحب الألوان، فخص البطون نواحل الأبدان، يقطعون أوقاتهم بالسير في البلاد طلباً لما علا من الإسناد، لا يريدون شيئاً سواه، ولا يبتغون إلا إياه، يحملون عن لا تثبت عدالته، ويأخذون ممن لا تجوز أمانته، ويروون عن لا يعرفون صحة حديثه، ولا يتيقن ثبوت مسموعه، ويحتجون بمن لا يحسن قراءة صحيفته، ولا يقوم بشيء من شرائط الرواية، ولا يفرق بين السماع والإجازة، ولا يميز بين المسند والمرسل، والمقطوع والمتصل، ولا يحفظ اسم شيخه الذي حدثه حتى يستثبته من غيره، ويكتبون عن الفاسق في فعله، والمذموم في مذهبه، وعن المبتدع في دينه، المقطوع على فساد اعتقاده، ويرون ذلك جائزاً والعمل بروايته واجباً إذا كان السماع ثابتاً، والإسناد متقدماً عالياً ... الخ^(١).

ولم يكن التظاهر بالورع مجدياً ، ولا الإكثار من التعبد شافعاً لرواة الغرائب والمناكير ، فإن لنقاد الحديث حَدْساً داخلياً يشبه الإلهام كان يبعثهم على الحيلة في روايات هؤلاء المغرّبين والاحتباس في قبولها ، وقد يبلغ بهم الحذر أشده فيفرون منها ويرفضون تحملها وأداءها : لم يردوا رواية معلى بن هلال لفسقه أو قلة ضبطه ، فهو الزاهد العابد المشهور بالصلاح ، الذي كان يصلي في يومه مئة ركعة ، وإنما ردّوها لإكثاره من رواية غريب الحديث ^(١) . ولقد أمسى هؤلاء النقاد يستحبون رواية المشاهير ، و « يكرهون - إذا اجتمعوا - أن يخرج الرجل أحسن حديثه أو أحسن ما عنده » ^(٢) ؛ وما كان « الأحسن » عندهم الا « الغريب » ، لأن الغريب غير المؤلف يستحسن أكثر من المشهور المعروف ^(٣) ، ولا سيما في نظر العوام الذين يكبر في عيونهم عادة ما يجهلون . قيل لشعبة بن الحجاج ^(٤) : مالك لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث ؟ فقال : من حسنها فررت ^(٥) والفرار من التحديث بالغريب كان أصدق تعبير عن تخوف العلماء

(١) الجامع لأخلاق الراوي ١٢٧/٧ وجه اول . وعبارة الخطيب : « ما فسد

عند الناس الا رواية غريب الحديث » .

(٢) الجامع ١٢٧/٧ وجه ٢ .

(٣) الجامع ١٢٧/٧ وجه ٢ ايضاً .

(٤) سبقت ترجمته ص ٥٧ حاشية ٤ .

(٥) الجامع ١٢٧/٧ وجه ٢ .

من التدليس الذي يقع فيه رواية الغرائب والمناكير ساهين أو متعمدين، فإن أمثال هؤلاء الرواة أكثر تعرضاً لضروب التدليس من سائر المحدثين إذ يركبون الأهوال في طلب الحديث ملتجئين غرابتها قبل صحتها، باحثين عن ندرته قبل اتصال سنده، لياهاوا به الخاصة ويتعالوا به على العامة. من أجل ذلك استخف النقاد بهم ولم يقيموا لهم وزناً، وطعنوا في عدالتهم ورواهم بالكذب مصداقاً لقول الإمام أبي حنيفة « من طلب غريب الحديث كُذِّب »^(١)

وتجريح النقاد للمدلس في الحديث طلباً للغرائب وحرصاً عليها يبدو أمراً طبعياً، فما أسرع الفضيحة إلى المدلس يكشف بها الستر عن نفسه^(٢) ! حتى إذا اقتضح وعُرف عنه الكذب كان من عقوبته أن يردّ عليه صدقه ولا تذكر محاسنه^(٣)، ولا يقبل حديثه بعد ذلك أبداً^(٤).

والمدلسون في الحديث تباهاً ورثاء الناس كانوا أحياناً من أوقع من رأت عين أو سمعت أذن، فيحدث أحدهم عن رجل يدعي

(١) الجامع ١٤٦/٨ وجه ١.

(٢) كقال سفيان الثوري (-١٦١). « من كذب في الحديث افضح » الكفاية ١١٧

(٣) وقد رووا عن عبد الله بن المبارك (-١٨١) انه قال : « من عقوبة الكذاب أن يردّ عليه صدقه » ورأى غيره أن « من عقوبة الفاسق المتدع ألا تذكر له محاسنه ». انظر الكفاية ١١٧ .

(٤) الكفاية ١١٨ .

سماعه وهو لم يدركه ، ويختلق أسماء أشخاص وأماكن لا يعرف عنها شيئاً ، أو يعظم المروي عنه بصفات حسنة ينسجها له بخياله الخصب ، أو ينسب إليه أعمالاً صالحات ليس لها أصل صحيح . حدث عفير بن معدان الكلاعي قال : « قدم علينا عمر بن موسى حمص ، فاجتمعنا إليه في المسجد . فجعل يقول : حدثنا شيخكم الصالح ؛ فلما أكثر قلت له : من شيخنا هذا الصالح ؟ سمّاه لنا نعرفه . (قال) فقال : خالد بن معدان . قلت له : في أي سنة لقيته ؟ قال : لقيته سنة ثمان ومئة . قلت : فأين لقيته ؟ قال : لقيته في غزاة أرمينية . (قال) فقلت له : اتق الله يا شيخ ولا تكذب ! مات خالد بن معدان سنة أربع ومئة وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين ؟ وأزيدك أخرى : انه لم يغزُ أرمينية قط ! كان يغزو الروم » ^(١) .

وواضح من هذه القصة أن جهل الراوي بتاريخ وفاة المروي عنه كان دليلاً قاطعاً على وقوع الكذب والتدليس ^(٢) . ولذلك اشترط نقاد الحديث معرفة الرجال وتاريخهم

(١) الكفاية ١١٩

(٢) ولا يستغرب هذا الكذب ، ولا الجهل الذي كان سبباً فيه وعلة له ، حين يوصف بهما رجل مغمور كعمر بن موسى لانعرف عن ترجمته الا الشيء اليسير . ولكن العجب العجيب من عالم مشهور كالسمعاني (عبد الكريم المتوفى سنة ٥٦٣ صاحب كتاب الأنساب) اذا صح ما يرميه به ابو الفرج بن الجوزي من الكذب

وطبقاتهم والعناية بمواليدهم ووفياتهم ، وقال سفيان الثوري (٦١ -)
موضحاً سبب الاشتغال بهذا كله : « لما استعمل الرواة الكذب
استعملنا لهم التاريخ »^(١) . بل استعمل نقاد الحديث التحديد الجغرافي
أيضاً لفضح الكذابين وكشف أساليبهم في الوضع أو التدليس ، فلا
يذكر ثقاتهم إسناداً فيه رجال رحلوا وأكثروا الترحال وطوفوا
بالأقاليم إلا قيدوا أسماء هؤلاء الرجال باسم البلد الذي حدثوا فيه^(٢) .

الصراح والتدليس الأتبع : يوم أمسك بيد شيخ له في بغداد ، ثم عبر معه الى الضفة
الأخرى من نهر عيسى ، ثم راح يحدث عنه قائلاً : سمعت من الشيخ فلان فيما وراء
النهر كذا وكذا ، يوهم بذلك انه سمع منه في الموضع المسمى « ماوراء النهر » .

وحين وجد جولدزيهر هذه القصة تحكى في (الكامل لابن الاثير ١١/١٢٥)
تشبث بها وغدا يضخمها كدأب المستشرقين ليتخذها ذريعة الى التشكيك بأمانتنا
العلمية في رواية الحديث . غير أنه مالبث ان نكص على عقبيه لما رأى ابن الاثير في
السياق نفسه رد فرية ابن الجوزي عن السمعاني ويرى أن صاحب « الانساب »
أسمى من ان يكذب ، وأنه رحل حقاً الى « ماوراء النهر » ، وأن له في ذلك الموضع
شيوخاً معروفين ، وإنما رماه ابن الجوزي بذلك لاختلافهما في المذهب ، فالسمعاني
كان شافعيّاً ، وابن الجوزي كان حنبلية . وقارن Goldziher , Tradition
Islamique. p. 229-230 . ومن المعروف ان ابن الجوزي كان يتسرع في الحكم
بالوضع حتى قيل : لا عبرة بموضوعاته .

(١) الكفاية ١١٩

(٢) من الامثلة على هذا : حدثنا محمد بن احمد العياضي ، والحسن بن حفص
النهرواني بسمرقند (تاريخ بغداد ١٣/٢٣٦) أخبرنا ابو الفضل عمر بن أبي سعد
الهروي قال : أخبرنا عبد العزيز بن جعفر الحريري ببغداد (الكفاية ١٢٣)

ومهما يكن من الرحلة في الحديث متاجرةً به وتكسباً ، أو طلباً للشهرة وافتخاراً ، فإن الورعين الذين كانوا يحدثون احتساباً لوجه الله هم الذين ملأوا الأرض علماً بسنة رسول الله ﷺ ، ولقد كانوا في كل زمان ومكان أكثر من أن يخفوا ، وأجل آثاراً من أن يهملوا ، وأقوى نفوساً من أن يسدل عليهم التاريخ ستار النسيان . وحسبنا — للاستدلال على دقة المحدثين في قبول الروايات — أنهم صرحوا بأن « الكاذب في غير حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ترد روايته » ^(١) ، وأن « السفه يسقط العدالة ويوجب رد الرواية » ^(٢) : فكل من يجري على لسانه شيء من الكلام البذيء أو العبارات المبتذلة ينفر منه المحدثون ويتركون الرواية عنه . روى عن الإمام البخاري أنه رد حديث النضر بن مطرف ، لأن يحيى بن سعيد القطان (١١٣) ترك الرواية عنه . أما يحيى فقد بين سبب إهماله حديث النضر بقوله « سمعته يقول : إن لم أحدثكم فأمه زانية . فتركت حديثه لهذا » ^(٣) . ويشبه هذا ما روى عن شعبة بن الحجاج (١٦٠) أنه

أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمو (الجامع ١٥٧/٨ وجه ٢) وسمع الإمام البخاري ببغداد من طائفة منهم أحمد بن حنبل (شذرات الذهب ٥٧/٢ - ٦٠) وسمع بمكة من الحميدي (طبقات الشافعية ٥) . ولذلك كان المحدثون يمتحنون الراوي بالسؤال عن الموضع الذي سمع فيه (الجامع ١٧/١ وجه ١ و ٢) .

(١) الكفاية ١١٧

(٢) و (٣) الكفاية ١١٥

قال : « لم يكن شيء أحب إليّ من أن أرى رجلاً يقدم من مكة فأسأله عن أبي الزبير حتى قدمت مكة فسمعت منه ، فيينا أنا عنده إذ جاءه رجل فسأله عن شيء فافترى عليه . فقلت : تفترى على رجل مسلم ؟ فقال : إنه غاظمي . (قال) قلت : يغيظك فتفترى عليه ؟ ! فآليت ألا أحدث عنه » فكان شعبة يقول : « في صدري منه أربع مئة ، لا والله لا حدثتكم عنه بشيء أبداً » ^(١) .

فالافتراء على إنسان ولو غاظ الراوي سفه يسقط العدالة ، لأن هؤلاء الرواة كانوا يتميزون بمكارم الأخلاق ، ولهم آداب خاصة ومناهج في التربية والتعليم ينفردون بها من بين سائر العلماء من قدامى ومحدثين ، في الشرق والغرب ^(٢) .

دور الحديث وأثرها في الرممة والطلب

في القرن الهجري السادس امتازت الحياة الإسلامية بظاهرة

(١) الكفاية ١١٥

(٢) ولعل خير كتاب يعالج مناهج المحدثين في التربية والتعليم هو « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » للخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ . وهو في مكتبة البلدية بالاسكندرية (برقم ٣٧١١ ج) مخطوط يقع في عشرة اجزاء صغيرة . وقد تفضل الزميل الدكتور يوسف العش باعارتنا نسخته المصورة عن هذا الكتاب ، فله جزيل الشكر وجزاء الله خيراً . والقارئ الكريم لاحظ بلا ريب اننا اكثرنا الاستشهاد من هذا المخطوط القيم الذي نسأل الله التوفيق لنشره قريباً .

جديدة أضعفت بعض الشيء الرحلة في طلب الحديث : فحتى أوائل هذا القرن لم تكن في المجتمع الإسلامي مدارس خاصة لتلقي الحديث، فكان الطلبة يضطرون إلى الارتحال والتجوال ؛ وإنما كانت المدارس التي تتعمق في الفقه ومذاهبه وآراء المجتهدين فيه تؤسس في كل مكان، لتزود جهاز الدولة بالقضاة والمشرعين .

ولقد أنشئت أول دار للحديث في القرن الهجري السادس تحقيقاً لرغبة نور الدين محمود بن أبي سعيد الزنجي (٥٦٩ -) الذي خلّد اسمه بإنشاء المدرسة النورية في دمشق . وكان ابن عساكر صاحب « خطط الشام » من شيوخ هذه المدرسة ^(١) .

وبعد عشرات السنين ، قامت في القاهرة دار للحديث بأمر الملك الأيوبي الكامل ناصر الدين ، وقد تم تأسيسها سنة ٦٢٢ هـ ، وكان أول أستاذ فيها أبا الخطاب بن دحية ^(٢) .

(١) أنظر : Wustenfled, die Akademien der Araber und ihre Lehrer, p. 69 (cf. Tradit. Islam., 231 note 1)

وكتاب وستفيلد المذكور من اطرف ما ألف في وصف دور العلم عند العرب والترجمة لشيوخها . أما ابن عساكر فهو أبو القاسم علي بن الحسن الدمشقي الشافعي خاتمة الجهابذة الحفاظ . توفي سنة ٥٧١ هـ

(٢) هو الحافظ عمر بن الحسن المشهور بابن دحية . وهو اندلسي بلنسي ، نسبة إلى بلنسية مدينة في شرق الاندلس . توفي بالقاهرة سنة ٦٣٣ . له « التنوير في مولد السراج المنير » . ويفهم من خطط المقرئ ٣٧٥/٢ أن فتي ليس له من ابن آدم إلا الشكل خلف ابن دحية في التدريس بالكاملية .

وبعد أربع سنوات من تأسيس المدرسة الكاملية ، نشأت في دمشق المدرسة الأشرفية سنة ٦٢٦ هـ ، فكان أول شيوخها أبا عمرو ابن الصلاح^(١) . ودرس في هذه الدار أيضاً الإمام النووي^(٢) . ولقد قامت في دمشق دور أخرى للحديث ، ولكنها لم تكن ذات شأن عظيم^(٣) . وهذه الدور جميعاً لم تطل حياتها ، لأنها لم تكن كمدارس الفقه والأحكام وسيلة إلى المناصب والقضاء ، والحظوة عند الخلفاء ؛ ثم هي - فوق ذلك - لم تكن تشفي غلة الورعين من طلاب الحديث الذين ظلوا يؤثرون الرحلة والطواف بالأقاليم .

ألقاب المحرمين

وكما أطلق العلماء على الرحالين في طلب الحديث ألقاباً مختلفة ، تبعاً لنشاطهم في الرحلة والتجوال ، أطلقوا على الدارسين في بلدهم أو في الأقاليم المجاورة له ألقاباً « رسمية » كانوا يستحسنون إلحاقها بأسمائهم

(١) هو الحافظ المعروف ابو عمر تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الكردي الشهرزوري المشهور بابن الصلاح . توفي سنة ٦٤٣ هـ .

(٢) هو الامام الحافظ محي الدين ابو زكريا يحيى بن شرف النووي ، له في علوم الحديث تصانيف كثيرة أشهرها (شرح صحيح مسلم) توفي سنة ٦٧٦ هـ .

(٣) وقد تناول هذه الدور بالدراسة الاحصائية الدقيقة Michaël Meschâka

في كتابه Cultures - Statistik von Damaskus (cf. Tradit. Islam.,

232 note 1) .

عند ترجمتهم لتعرف طبقاتهم ودرجاتهم وطرق تحملهم للحديث وأدائه .
وأشهر الألقاب التي نبهوا على التمييز بينها ثلاثة : المسند
والمحدث والحافظ .

فالمسند هو من يروي الحديث بإسناده ، سواء أكان عنده علم
به أم ليس له إلا مجرد روايته ^(١) .

والمحدث أرفع منه بحيث عرف الأسانيد والعلل ، وأسماء الرجال
والعالي والنازل ، وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة من المتون ، وسمع
الكتب الستة ومسند أحمد بن حنبل وسنن البيهقي ومعجم الطبراني ،
وضمّ إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية ^(٢) .

أما الحافظ فهو أعلام درجة وأرفعهم مقاماً : فمن صفاته « أن
يكون عارفاً بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بصيراً بطرقها ،
مميزاً لأسانيدها ، يحفظ منها ما أجمع أهل المعرفة على صحته ، وما
اختلفوا فيه للاجتهاد في حال نقلته ؛ يعرف فرق ما بين قولهم : فلان
حجة ، وفلان ثقة ، ومقبول ، ووسط ، ولا بأس به ، وصدوق ،

(١) تدريب الراوي ص ٤ .

(٢) تدريب الراوي ص ٦ وعبارة القاسمي في (قواعد التحديث ٥٣) مقتبسة
من هنا بتصرف ، فقد ذكرت فيها المسانيد والمعاجم والأجزاء بدون تحديد . وليس
هنا موضع الحديث عن الفرق بين أنواع هذه الكتب والتصانيف . وسنحدث عنها
وعن اصحابها في باب خاص .

وصالح ، وشيخ ، ولين ، وضعيف ، ومتروك ، وذاهب الحديث ؛ ويميز الروايات بتغير العبارات : نحو عن فلان ، وأن فلاناً ؛ ويعرف اختلاف الحكم في ذلك بين أن يكون المسمى صحابياً أو تابعياً ، والحكم في قول الراوي : قال فلان ، وعن فلان ، وأن ذلك مقبول من المدلسين دون إثبات السماع على اليقين ؛ ويعرف اللفظة في الحديث تكون وهماً وما عداها صحيحاً ؛ ويميز الألفاظ التي أدرجت في المتون فصارت بعضها لاتصالها بها ؛ ويكون قد أنعم النظر في حال الرواة بعناية علم الحديث دون ما سواه ، لأنه علم لا يعلق إلا بمن وقف نفسه عليه ، ولم يضم غيره من العلوم إليه ^(١) . ولعل أهم صفات الحافظ - كما يستنبط من أقوال العلماء وتعاريفهم - أنه يتوسع في أسماء الرجال حتى يعرف شيوخه وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة ، بحيث يكون ما يعرفه عن كل طبقة أكثر مما يجمله ^(٢) . ويعتقد كثير من نقاد الحديث أن الذين يجوز تسميتهم « بالحفاظ » قليلون في كل زمان ومكان ، وربما « يتعذر وجودهم » ^(٣) ، لما يشترط لهم من نادر الصفات وسعة العلم . وحسبك أن الوصف بالحفظ على الإطلاق ينصرف إلى أهل الحديث خاصة ، فلا يقول قارئ القرآن : لقني فلان الحافظ ، ولا يقول

(١) الجامع لأخلاق الراوي ١٥٠/٨ وجه ٢

(٢) التدريب ص ٧ وقارن بقواعد التحديث ص ٥٣

(٣) الجامع لأخلاق الراوي ١٥٠/٨ وجه ١

النحوي : علمني فلان الحافظ^(١).

وذهب الناس يغفلون في الحفاظ كل مذهب ، فقد عدت كتب الإمام أحمد في اليوم الذي مات فيه ، فبلغت اثني عشر حملاً ، ما على ظهر كتاب منها « حدث فلان » ولا في بطنه « أخبرنا فلان » ، وكل ذلك كان يحفظه من ظهر قلبه^(٢) . وقال يحيى بن معين^(٣) : « كتبت يدي هذه ست مئة ألف حديث »^(٤) ولا عجب في ذلك ، فقد ترك يحيى أكثر من مئة قمطر وأربعة عشر قمطراً مملوءة كتباً^(٥) . وأمر ابن عقدة^(٦) ليس أقل عجباً ، لأن الأخبار تصوره حافظاً أربع مئة ألف حديث أملاها من حفظه على إخوة أربعة ، ولا يبعد أن يكون حافظاً غيرها . قال عبد الله القادسي - وهو أحد هؤلاء الأربعة - : « أقمت مع إخوتي بالكوفة عدة سنين نكتب عن ابن عقدة ، فلما أردنا الانصراف ودعناه ؛ فقال ابن عقدة : قد اكتفيت بما سمعتم ؛ أقلُّ شيخ سمعت منه ، عندي

(١) الجامع ١٥٢/٨ وجه ١

(٢) الجامع ١٥١/٨ وجه ٢

(٣) هو سيد الحفاظ ، وإمام الجرح والتعديل ، أبو زكريا ، يحيى بن معين بن عون بن زياد الغطفاني مولاهم ، البغدادي . توفي بالمدينة سنة ٢٣٣ هـ .

(٤) و (٥) الجامع ١٥١/٨ وجه ٢ وفي التدريب ص ٨ أن ابن معين كتب بيده

ألف ألف حديث .

(٦) هو الحافظ الجامع المصنف أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي ، أبو العباس ،

مولى بني هاشم ، المعروف بابن عقدة . توفي عام ٣٨٢ هـ (الرسالة المستطرفة ٨٤)

عنه مئة ألف حديث . (قال) : فقلت : أيها الشيخ ، نحن إخوة أربعة ،
قد كتب كل واحد منا عنك مئة ألف حديث !^(١)

وحين ينسب إلى أحد هؤلاء الحفاظ عدد عظيم من الأحاديث
كتبه بيده أو أملاه على تلامذته ، فهو يحفظه غالباً من ظهر قلبه . قال
أبو زرعة^(٢) : « ما في بيتي سواد على بياض إلا وأحفظه »^(٣) وقال الشعبي :
« ما كتبت سواداً في بياض إلى يومي هذا ، ولا حدثني رجل بحديث
قط إلا حفظته »^(٤) .

ومن الحفاظ من كان يستعين على حفظ الحديث بكتابته ، فإذا
أتقن حفظه محاه أو دعا بمقراض فقرضه ، خوفاً من أن يتكل القلب
عليه ، منهم سفيان الثوري^(٥) ، وعاصم بن ضمرة^(٦) ، وخالد الخذاء^(٧) .

(١) الجامع ١٥٢/٨ وجه ١ و ٢

(٢) هو أبو زرعة الرازي ، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي
بالولاء ، الحافظ الثقة المشهور . توفي سنة ٢٦٤ هـ (الرسالة المستطرفة ٤٨) . وكان
الامام احمد يقول : « صح من الحديث سبع مئة ألف وكسر ، وهذا الفتي - يعني
أبا زرعة - قد حفظ سبع مئة ألف » (التدريب ص ٨)

(٣) الجامع ١٥٢/٨ وجه ١

(٤) تدريب الراوي ص ٨

(٥) انظر سنن الدارمي ١٢٥/١

(٦) المحدث الفاصل للرامهرمزي ٥/٤ وجه ١ وتوفي عاصم سنة ١٧٤ هـ

(٧) تقييد العلم ص ٥٩ والخذاء هو خالد بن مهران المتوفى سنة ١٤١ ومن الذين

كانوا يكتبون ويمحون ابن شهاب (انظر جامع بيان العلم ٦٦/١) وابن سيرين
(المحدث الفاصل ٥/٤ وجه ٢)

وقد شاع على ألسنة الناس : بشئ المستودع العلم القراطيس^(١) !
وكان في العلماء من يميل إلى تحديد العدد المحفوظ من الحديث
الذي يستحق جامعه أن يسمى « حافظاً » . فقال الحاكم^(٢) في « المدخل » :
« كان الواحد من الحفاظ يحفظ خمس مئة ألف حديث »^(٣) . ورأى
غيره أن الحد الأدنى ينبغي ألا يقل عن عشرين ألفاً ، ولكن فتح
الدين بن سيد الناس^(٤) يلاحظ أن هذه القضية نسبية ، وأن لكل
زمن اصطلاحاً وتحديداً ، فيقول : « أما ما يحكى عن بعض المتقدمين
من قولهم : كنا لانعدّ صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف
حديث في الإملاء فذلك بحسب أزمته »^(٥)

وإذا كان العدد المحفوظ يتردد بين مئات الألوف وعشراتهما
— وهو فرق عظيم جداً — فإن لهذا التردد تعليلاً واضحاً ، فحين
تذكر المئات يشمل الحفظ المرفوع إلى النبي ﷺ ، والموقوف على

(١) جامع بيان العلم ٦٩/١

(٢) هو أبو عبد الله ، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه ، المعروف بالحاكم
النيسابوري وبابن البيع ، صاحب النوايف الشهيرة . وأهمها المستدرک علی الصحیحین
والمدخل . توفي سنة ٤٠٥

(٣) تدريب الراوي ص ٨

(٤) هو أبو الفتح ، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد ، المشهور بابن سيد الناس ،
اليعمرى الأندلسي الأصل ، المصري الشافعي ، أحد الأعلام الحفاظ . توفي سنة
٧٣٤ . له (عيون الاثر ، في فنون المغازي والشبائل والسير) .

(٥) تدريب الراوي ص ٧

الصحابي ، والمقطوع على التابعي . نسب الإمام أحمد إلى أبي زرعة أنه كان يحفظ سبع مئة ألف ، ففسر البيهقي ^(١) ذلك بقوله : « أراد ماصح من الأحاديث ، وأقاويل الصحابة والتابعين » ^(٢) وقد يشمل حينئذ الصحيح وغير الصحيح . قال الإمام البخاري : « أحفظ مئة ألف حديث صحيح ، ومئتي ألف حديث غير صحيح » ^(٣) . وكانهم — حين يقتصرون على عشرات الألوف — لا يريدون إلا ماصح من الأحاديث المرفوعة .

والورعون من الحفاظ ما كانوا ليرضوا عن غلو الناس في شأنهم لو كان لهم الخيرة من أمرهم ، فإنّ واحدهم يكون عنده الحديث فيسوقه الناس بالمقرعة حتى يخرجوه أو يرويه ^(٤) . ويكتب أحدهم أو يحفظ مئات الألوف فلا يروي إلا عشراتها ، أو يحفظ عشرات الألوف فلا يحدث إلا بأحاديثها ، وهم يشرطون على أنفسهم - فوق هذا كله - التعمق في العلم والفهم والدراية ، لا مجرد الإكثار والتوسع في الرواية ^(٥) .

(١) سترد ترجمة البيهقي

(٢) تدريب الراوي ص ٨

(٣) تدريب الراوي ص ٨ أيضاً

(٤) الجامع ٨/١٥١ وجه ٢

(٥) الجامع ٨/١٥١ وجه ١

رواية الحديث باللفظ

ويزداد إكبارنا لهؤلاء الحفاظ إذا عرفنا أن العلماء كانوا - ولا سيما في بادئ الأمر - يتشددون في الرواية باللفظ والنص، ولا يتساهلون حتى بالواو والفاء . فكانوا يرون أن على المؤدي أن يروي ماتحملة باللفظ الذي تلقاه من شيخه دون تغيير ولا حذف ولا زيادة . واستدلوا على ذلك بقوله ﷺ : « نضر الله امرءاً سمع حديثاً فأدى كما سمعه ، فرب مبلغ أوعى من سامع » ^(١) ، وبتعليمه عليه السلام الصحابة الحرص على لفظه النبوي ، كما فعل مع البراء بن عازب حين أعاد أمامه قراءة الدعاء الذي علمه إياه عند أخذ المضجع ، فأورده كما تعلمه منه . إلا أنه قال : (ورسولك) بدلاً من (وبنيتك) فنبهه صلوات الله عليه قائلاً بيده في صدره : « وبنيتك » ^(٢) .

ولذلك أثر أكثر الصحابة التشدد في الرواية باللفظ . قيل لرجل من

(١) الكفاية ١٧٣

(٢) الكفاية ١٧٥ عن البراء بن عازب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : يا براء ، كيف تقول إذا أخذت مضجعتك ؟ (قال) : قلت : الله ورسوله اعلم . قال : إذا أويت إلى فراشك طاهراً ، فتوسد يمينك ثم قل : اللهم اسلمت وجهي إليك وفوضت أمري إليك ، وألجأت ظهري إليك ، رغبة ورهبة إليك ، لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك . آمنت بكتابك الذي أنزلت ، وبنبيك الذي أرسلت . فقلت كما علمني ، غير أنني قلت (ورسولك) فقال بيده في صدري (وبنيتك)

أصحاب رسول الله ﷺ : مالك لا تحدث كما يحدث فلان وفلان ؟ فقال : ما بي ألا أكون سمعت مثل ما سمعوا ، أو حضرت مثل ما حضروا ، ولكن لم يدرس الأمر بعد ، والناس متماسكون ، فأنا أجد من يكفيني ، وأكره التزيد والنقصان في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم^(١).

وعلى هذا الأساس راح بعض الصحابة يصحح ما يسمعه من الرواة من تغيير اللفظ النبوي بالتقديم والتأخير ، أو استبدال كلمة بمرادفها ، قال عبيد بن عمير وهو يقص : « مثل المنافق كمثل الشاة الرابضة بين الغنمين » فقال ابن عمر : ويلكم ، لا تكذبوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، إنما قال رسول الله ﷺ : « مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين »^(٢). وسمع ابن عمر أيضاً رجلاً يردد حديث الأركان الخمسة ، فقدّم بعضها وأخر بعضاً مخالفاً بذلك الرواية التي سمعها ابن عمر بنفسه من رسول الله ﷺ ، فقال له : « اجعل صيام رمضان آخرهن ، كما سمعت من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم »^(٣).

وفي عصر التابعين وأتباع التابعين ظل كثير من الرواة يؤدي حديث رسول الله بلفظه ونصه ، وإن كان آخرون منهم لا يرون

(١) الكفاية ١٧٢

(٢) الكفاية ١٧٣

(٣) الكفاية ١٧٦ وابن عمر هو الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب ،

توفي سنة ٧٣ .

بأساً بالرواية على المعنى ، قال ابن عون : « أدركت ثلاثة يشددون في الحروف ، وثلاثة يرخصون في المعاني . فأما أصحاب المعاني فالحسن والشعبي والنخعي ؛ وأما أصحاب الحروف فالقاسم بن محمد ورجاء ابن حيوة ومحمد بن سيرين »^(١) .

ولقد صور الأعمش تشدد الرواة بالحروف ، فحمد لهم هذا التشدد وتغنى به قائلاً : « كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخرّ من السماء أحبّ إليه من أن يزيد فيه واواً أو ألفاً أو دالاً ، وإن أحدهم اليوم يحلف على السمكة إنها سمينة وإنها لمهزولة »^(٢) .

فلا غرو إذا حرص هؤلاء الورعون على قول النبي ﷺ « ينبذ » لا « ينبذ »^(٣) ، ولا غرو إذا أظهروا شكهم بعبارة صريحة ، فقال الراوي « أسلم وغفار أو غفار وأسلم »^(٤) أو « نمي خيراً » أو « نمي خيراً »^(٥) بالتشديد أو التحفيف . وإن الأمر لأجدر بالحرص والعناية عند الرواة من هذا كله ، فبعضهم يتخرج من تغيير اللحن ، ويبقى كلام الراوي صحابياً كان أو تابعياً على حاله ، لأن القوم حدثوه

(١) الجامع لأخلاق الراوي ١٠١/٥ وجه ١

(٢) الكفاية ١٧٨ والاعمش هو سليمان بن مهران (- ١٤٨)

(٣) الكفاية ١٧٨

(٤) الكفاية ١٧٩

(٥) الكفاية ١٨٠

هكذا ، فلا ضير من استعمال « حَوْتُ » بدلاً من « حيث »^(١) أو « لغيت » بدلاً من « لغوت »^(٢) و « عوَّثاء السفر » بدلاً من « وعثائه »^(٣) .
ولذلك رووا عن ابن سيرين أنه « كان يلحن كما يلحن الراوي »^(٤) .
وفسر الإمام أبو عبيد ظاهرة إبقاء اللحن على حاله بقوله « لأهل الحديث لغة ، ولأهل العربية لغة ، ولغة أهل العربية أقيس ، ولا تجد بدأ من اتباع لغة الحديث من أجل السماع »^(٥) .

ثم رأى العلماء أن يميزوا في هذا الموضوع بين لحن يحيل المعنى وآخر لا يحيله ، فأروا أنه لا بد من تغيير اللحن الذي يفسد المعنى^(٦) ، وقالوا بضرورة رد الحديث إلى الصواب ، إذا كان راويه قد خالف موجب الإعراب^(٧) .

أما الطائفة التي لم تر بأساً في رواية الحديث بالمعنى ، فإنها اشترطت لذلك شروطاً ، منها أن يكون الراوي عالماً بالنحو والصرف وعلوم اللغة ، عارفاً بمدلولات الألفاظ ومقاصدها ، بصيراً بمدى التفاوت بينها ، قادراً على أن يؤدي الحديث أداء خالياً من اللحن ، لأن

(١) الكفاية ١٨٢

(٢) الكفاية ١٨٣

(٣) الكفاية ١٨٠

(٤) الكفاية ١٨٦

(٥) الكفاية ١٨٢ وأبو عبيد هو القاسم بن سلام ، أحد كبار الأئمة في الحديث

واللغة ، توفي سنة ٢٢٣

(٦) الكفاية ١٨٨

(٧) الجامع لأخلاق الراوي ١٠٣/٦ وجه ١

رسول الله ﷺ أفصح من نطق بالضاد ، فمن الكذب عليه أن يضع المؤدي في فيه لحناً يستحيل أن يقع منه . قال الأصمعي : « أخشى عليه إذا لم يعرف العربية أن يدخل في قوله : « مَنْ كَذَبَ عَلَىَّ مُتَعَمِّدًا فليتبوأ مقعده من النار » ، فإن النبي ﷺ لم يكن يلحن ، فهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه »^(١).

ولما كانت علوم العربية متشعبة ، والإحاطة بها وبالفوارق الدقيقة بين ألفاظها ومدلولاتها شبه مستحيلة ، فقد منع بعض العلماء غير الصحابة من رواية الحديث بالمعنى ، لأن « جباةهم عربية ، ولغتهم سليقة » . قال القاضي أبو بكر بن العربي^(٢) : « إن هذا الخلاف إنما يكون في عصر الصحابة ومنهم . وأما مَنْ سواهم فلا يجوز لهم تبديل اللفظ بالمعنى ، وإن استوفى ذلك المعنى ، فإنما لو جوزناه لكل أحد لما كنا على ثقة من الأخذ بالحديث ، إذ كلُّ أحدٍ إلى زماننا هذا قد بدّل ما نقل ، وجعل الحرف بدل الحرف فيما رآه ، فيكون خروجاً من الأخبار جملةً . والصحابة بخلاف ذلك ، فإنهم اجتمع فيهم أمران عظيمان : أحدهما الفصاحة والبلاغة ، إذ جباةهم عربية ، ولغتهم سليقة . الثاني : أنهم شاهدوا قول النبي ﷺ وفعله ، فأفادتهم

(١) اختصار علوم الحديث ١٦٢

(٢) هو محمد بن عبد الله المعافري بابن العربي ، من مشاهير فقهاء اشبيلية .

توفي سنة ٥٤٤ .

المشاهدة عقلاً المعنى جملةً ، واستيفاءً المقصد كله . وليس من أخبر
كمن عاين . ألا تراهم يقولون في كل حديث : « أمر رسول الله ﷺ
بكذا » و « نهى رسول الله ﷺ عن كذا » ولا يذكرون لفظه ؟
وكان ذلك خبراً صحيحاً ، ونقلًا لازماً ، وهذا لا ينبغي أن يستريب
فيه منصف لبيانه » ^(١) .

ووقف الإمام مالك من الرواية بالمعنى موقعاً وسطاً ، فأجازها فيما
لم يرفع الى رسول الله ، وتشدد في منعها في الأحاديث المرفوعة ، حتى
كان رضي الله عنه - ورعاً منه واحتياطاً - يتحفظ من الباء والياء والتاء
في حديث رسول الله ﷺ كما روى عنه البيهقي في « مدخله » ^(٢) .

على أن ابن الصلاح لا يرى ضرورة للتشدد في رواية الحديث بالمعنى في
المرفوع دون سواه ، وإنما هو يشترط على من يريد الإلزام بالمعنى في المرفوع
وغيره اكتساب العلم بالعربية والمقدرة على التصرف الصحيح فيها على
الوجه الذي ذكرناه فإنه يقول : « ومنعه بعضهم في حديث رسول الله
ﷺ وأجازه في غيره . والأصح جواز ذلك في الجميع ، إذا كان
عالمًا بما وصفناه ، قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذي بآخيه لأن ذلك
هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين ، وكثيراً ما كانوا
ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة ، وما ذلك إلا لأن

(١) أحكام القرآن ١٠/١ .

(٢) الباعث الحثيث ١٥٨ وقارن بالكفاية ١٧٩ .

معوَّاهم كان على المعنى دون اللفظ . ثم إن هذا الخلاف لانراه جارياً ولا أجراه الناس — فيما نعلم — فيما تضمنته بطون الكتب ، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنّف ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه : فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص ، لما كان عليهم من ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب ، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب ، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ ، فليس يملك تغيير تصنيف غيره ^(١) .

والرواية بالمعنى ينبغي أن تظل مقيدة ببعض العبارات الدالة على الحيلة والورع ، فعلى راوي الحديث إذا شك في لفظ من روايته أن يتبعه بقوله : « أو كما قال » ، « أو كما ورد » ^(٢) .

وأكثر الرواة يحرصون على أن يؤدوا الحديث تاماً بجميع ألفاظه ، ويرون في ذلك ضرباً من العناية باللفظ النبوي ، إلا أن بعض العلماء يتساهلون في اختصار الحديث ، فيحذفون بعضه ، ويقطّعون ، ويروونه تفاريق في مناسبات مختلفة ، كما صنع البخاري في صحيحه . ولم ير الأئمة في صنع البخاري موضعاً للنقد ، لأنهم لاحظوا أنه لا يتساهل في ذلك إلا إذا كان قد أورد الخبر تاماً في رواية أخرى . ولذلك لم

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ١٨٩

(٢) الباعث الحثيث ١٦١

يجوزوا اختصار الحديث إذا لم يرد تاماً من طريق أخرى ، لئلا يكون ذلك كتماناً لما يجب تبليغه ^(١) .

وهذا التساهل في أداء الحديث كان نتيجة طبيعية للتساهل عند تحمله : فمن قبل أن يقدم بعض الأئمة على إباحة الأداء بالمعنى ، أو على الإذن باختصار المروي وتقطيعه ، ترخص كثير منهم في تحمل الحديث بضروب جديدة ليست من السماع في شيء ، ولم يكن ترخصهم هذا — في نظر الجمهور — سيئ الأثر ولا شديد الخطر .

أخذت الرحلة في طلب الحديث تضعف شيئاً فشيئاً ، وبات الرحالون أنفسهم لا يستطيعون أن يعولوا على المشافهة والتلقي المباشر ، فقد يضربون أكباد المطي إلى إمام عظيم حتى إذا أصبحوا تلقاء وجهه قنعوا منه بكتاب يعرضونه عليه ، أو بإجازة يخصهم بها ، أو بأجزاء حديثية يناولهم إياها مع إذنه لهم بروايتها ؛ وقد يتطوع هذا الإمام نفسه بإعلامهم بمروياته ، أو الوصية لهم ببعض مكتوباته ، فيتلقفونها تلقفاً ويروونها مطمئنين كما لو كانت صاحبها قد أجازهم بها بعبارة صريحة لا لبس فيها ولا إبهام . بل لقد أمسى المتأخرون لا يجدون حاجة للرحلة ولا لتحمل مشاقها منذ أصبح حقاً لهم ولغيرهم أن يرووا كل ما يجدون من الكتب والمخطوطات ، سواء ألقوا أصحابها أم لم يلقوهم . وذلك كله يعني أن السماع لم يعد — كما في فجر الاسلام —

الصورة الوحيدة لتحمل الحديث وأدائه ، وإنما أضحي إحدى الطرق الثمان التي استقرأها نقاد الحديث .

وبحثنا التالي سيدور حول هذه الطرق الثمان ، وبدراستها وتتبع اصطلاحاتها ودقة التمييز بين عباراتها سيجد القارئ نفسه على موعد مع المحدثين لأول مرة ، فليحضر القلب وليرصف السمع ، فإن لهؤلاء العلماء لغتهم الخاصة التي إن لم تطرب بإيقاعها الحلو كلغة الشعر والموسيقى ، فهي تعجب بمحتواها العميق كلغة فذة في فن النقد والتحليل ! .



تحمل الحديث و صورہ

أور — السماع :

من المشافهة والسماع المباشر — على طريقة الرعيل الأول من الرواة — انتقل طلاب العلم إلى أخذ الحديث عن طريق القراءة ، أو الإجازة ، أو المناولة ، أو المكاتبه ، أو الإعلام ، أو الوصية ، أو الوجادة . وهذه الصور السبع — مع إضافة السماع إليها — هي صور التحمل الثمان التي تحدد مناهج القوم في التعليم ^(١) .

ولعل من نافلة القول أن نشير مرة أخرى إلى أن السماع أعلى هذه الصور وأرفعها وأقواها . غير أن من الضروري أن ننظر الآن إلى السماع نظرة خاصة ، من زاوية المحدثين ، ومن خلال تعاريفهم واصطلاحاتهم . عندئذ يتبين لنا أن السماع هو أن يسمع المتحمل من لفظ شيخه ، سواء أحدثه الشيخ من كتاب يقرؤه أم من محفوظاته ، وسواء أأمل عليه أم لم يُملِ عليه ^(٢) .

(١) التدريب ١٢٩

(٢) قارن بتعريف السماع في التدريب ١٢٩

ومن المعروف في لسان العرب أن قول الراوي : حدثنا فلان أو أخبرنا أو أنبأنا أو ذكر لنا أو قال لنا تفيد معنى التحديث ، فهي عند علماء اللغة تساوي قول الراوي : « سمعت فلاناً قال : سمعت فلاناً » . وأوشك كثير من المحدثين أن يجروا على طريقة علماء اللغة في اصطلاحاتهم ، حتى لم يفرقوا بين العبارات المذكورة ، وراح كل يستخدم إحدى هذه العبارات على سواء ، وروي عن كثير من المتقدمين أنهم كانوا « يقولون في غالب حديثهم الذي يروونه (أخبرنا) ولا يكادون يقولون : (حدثنا) » ^(١) . وقال رجل للإمام أحمد : يا أبا عبد الله ، إن عبد الرزاق ^(٢) ما كان يقول : (حدثنا) ، كان يقول : (أخبرنا) ، فقال أحمد بن حنبل : « حدثنا وأخبرنا واحد » ^(٣) . وقد يكون إيثار هؤلاء المتقدمين (أخبرنا)

(١) الجامع لأخلاق الراوي ١١٢/٦ وجه ١ وفي هذه الصفحة يذكر الخطيب من هؤلاء المتقدمين الذين لا يفرقون بين « حدثنا » و « أخبرنا » ويقولون الثانية دون الأولى : حماد بن سلمة ، وهشيم بن بشير ، وعبد الله بن المبارك ، وعبد الرزاق ابن همام ، ويزيد بن هارون ، ويحيى بن يحيى النيسابوري ، وإسحاق بن راهويه ، وعمرو بن عوف ، وأبا مسعود أحمد بن الفرات ، ومحمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس . وقارن بالكفاية ٢٨٤ — ٢٨٥

(٢) هو العالم الثقة الكبير عبد الرزاق بن همام بن نافع المتوفى سنة ٢١١
(٣) الكفاية ص ٢٨٦ . ويظهر أن أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه أدخلوا عبارة « حدثنا » وطلبوا من أهل العلم أن يستعملوها في رواياتهم وإن كانوا يقولون بتساوي جميع هذه العبارات في إفادة التحديث والسماع . قال محمد بن رافع : كان

على الألفاظ الأخر التي تفيد التحديث لغةً بسبب شيوعها وكثرة استعمالها^(١). وقد يكون التعبير بـ (أخبرنا) أوسع وأشمل من التلفظ بغيرها، فنعيم بن حماد^(٢) يقول: «ما رأيت ابن المبارك^(٣) يقول قط: (حدثنا)، كأنه يرى (أخبرنا) أوسع!»^(٤).

وإذ تساوت هذه العبارات جميعاً في إفادة التحديث والسماع، فلا ضير أن يقول القاضي عياض^(٥) بقول علماء اللغة، فيرى أن لا خلاف — عندما يكون السماع من لفظ المسمع أو كتاب — أن يقول السامع: (حدثنا) و (أخبرنا) و (أنبأنا) و (سمعت) و (قال لنا) و (ذكر لنا فلان)^(٦).

عبد الرزاق يقول: «أخبرنا» حتى قدم أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه فقالا له: قل «حدثنا»؛ فكل ما سمعت من هؤلاء قال «حدثنا»؛ وما كان قبل ذلك قال: «أخبرنا». انظر الكفاية ص ٢٨٦

(١) الكفاية ٢٨٤

(٢) هو نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارس، الحزاعي المروزي، أبو عبد الله نزيل مصر، أول من جمع المسند. توفي مجوساً بسامراً سنة ٢٢٨ «الرساله المستطرفة» ٣٧.

(٣) هو الامام الكبير عبد الله بن المبارك، أبو عبد الرحمن توفي سنة ١٨١

(٤) الكفاية ٢٨٥

(٥) هو العالم الثقة الكبير، القاضي عياض بن موسى صاحب «الشفاف في شمائل المصطفى» و «الإلماع في اصول السماع» ومنه نسخة في الظاهرية حديث ٤٠٦. توفي سنة ٥٤٤

(٦) اختصار علوم الحديث ١٢٢

غير أن نقاد الحديث يفضلون دفع كل لبس وإيهام ، فيقولون :
ينبغي أن يبين السماع كيف كان ، فما سُمع من لفظ المحدث قيل فيه
(حدثنا) ، وما قرئ عليه قال الراوي فيه (قرأت) إن كان سمعه
بقراءته ؛ ويقول فيما سمعه بقراءة غيره (قرئ وأنا أسمع)^(١) .

والأكثر على تقديم لفظ (سمعت) على الألفاظ الباقية ، إذ لا يكاد
أحد يقولها في أحاديث الإجازة والمكاتبة ، ولا في تدليس ما لم يسمعه ،
فكانت لذلك أرفع من سواها^(٢) . ثم يتلوها قول (حدثنا وحدثني)
ثم (أخبرنا وأخبرني)^(٣) مع ضرورة التمييز بين حالتي الإفراد والجمع .
وفي ذلك يقول عبد الله بن وهب^(٤) صاحب الإمام مالك^(٥) : « إنما هي

(١) الجامع لأخلاق الراوي ١١٢/٦ وجه ١ وقد عقد الخطيب لذلك فصلاً

في الكفاية ٢٩٩-٣٠١

(٢) الكفاية ٢٨٤

(٣) التدريب ١٣٠

(٤) هو الامام الحافظ عبد الله بن وهب بن مسلم ، ابو محمد الفهري مولاهم ،
المصري الفقيه ، أحد الأئمة الاعلام . حدث عن خلق كثير بمصر والحرمين وصنف
موطأ كبيراً . قال فيه ابو زرعة : « نظرت في ثلاثين ألف حديث لابن وهب ، ولا
اعلم أنني رأيت له حديثاً لا اصل له » . توفي ابن وهب سنة ١٩٧ هـ راجع ترجمته في تذكرة
الحفاظ ١/٣٠٤-٣٠٦ هـ .

(٥) هو امام اهل المدينة ، وامير المؤمنين في الحديث ، مالك بن انس بن مالك
بن أبي عامر الأصبحي ، ويكنى أبا عبد الله ، استغرق تأليفه « الموطأ » أربعين
سنة عرضه خلالها على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة . توفي سنة ١٧٩ هـ .

أربعة : إذا قلت (حدثني) فهو مسمعه من العالم وحدي ، وإذا قلت (حدثنا) فهو مسمعه مع الجماعة ، وإذا قلت (أخبرني) فهو ماقرأت على المحدث ، وإذا قلت (أخبرنا) فهو ماقرأت على المحدث وأنا أسمع^(١) .
ويلى لفظي التحديث والإخبار (نبأنا وأنبأنا) وهما قليلان في الاستعمال^(٢) ، والنية هي الفارقة بين جميع هذه الاصطلاحات على الحقيقة^(٣) .
ولذلك تشدد الرواة مع المدلسين فلم يقبلوا منهم حديثاً حتى يقول قائلهم : (حدثني) أو (سمعت)^(٤) . وصيغة الأفراد في التحديث أعلى العبارات في نظر الحافظ ابن كثير (٧٧٤ -) ففي قول الراوي (حدثنا) أو (أخبرنا) احتمال أن يكون في جمع كثير ، وقد لا يكون الشيخ قصده بذلك . ولا يعين قصد الشيخ له إلا الأفراد^(٥) .

وقول المحدث : (حدثنا فلان قال : حدثنا فلان) أعلى منزلة من قوله (حدثنا فلان عن فلان) إذ كانت « عن » مستعملة في تدليس مالم يسامع^(٦) . وقد لاحظ بعض الشعراء المتأخرين هذا حين قال :

(١) الكفاية ٢٩٤ وفي الاسناد احمد بن عبد الرحمن قال : سمعت عمي ، وعمه هو ابن وهب الذي ترجمناه في الحاشية ٤ ص ٨٩ .

(٢) التدريب ١٣٠

(٣) الكفاية ٢٨٧

(٤) الكفاية ٢٩٢

(٥) اختصار علوم الحديث ١٢٢

(٦) الكفاية ٢٨٩

يتأدى إليّ عنك مليحٌ من حديث، وبارعٌ من بيان
بين قول الفقيه : « حدثنا سفـيـان » فرقٌ وبين « عن » سفـيـان^(١)
ويجوز أخيراً في السماع أن يقول الراوي : (قال لنا فلان) أو (قال لي)
أو (ذكر لنا) أو (ذكر لي) ، إذ هي في الاتصال مثل (حدثنا)
وإن كانت أشبه بسماع المذاكرة^(٢) .

وأضعف هذه العبارات جميعاً أن يقول الراوي (قال) أو (ذكر)
من غير (لي) لأنها توهم التدليس . وإلى هذا أشار حماد حين قال :
« إني أكره إذا كنت لم أسمع من أيوب^(٣) حديثاً أن أقول : (قال أيوب
كذا وكذا) فيظن الناس أنني قد سمعته منه »^(٤) . وكانت عبارة شعبة
ابن الحجاج^(٥) أشدَّ في ذلك وأعنف حين قال : « لأن أزي أحب إليّ
من أن أقول : (قال فلان) ولم أسمع منه ! »^(٦) .

ونعود مرة أخرى لنؤكّد أن جميع هذه الألفاظ عند علماء اللسان
عبارة عن التحديث ، وأنها في الأصل مثل (سمعت فلاناً قال : سمعت

(١) الكفاية ٢٩١

(٢) التدريب ١٣٠

(٣) هو أيوب السختياني . وقد سبقت ترجمته ص ٤٨ حاشية ٢

(٤) الكفاية ٢٩٠

(٥) سبقت ترجمته ص ٥٧ حاشية ٤

(٦) الكفاية ٢٩٠

فلاناً) ، وإنما الخلاف فيها بين نقاد الحديث في استعمالها من جهة العرف والعادة^(١) .

ثانياً — القراءة :

لا حاجة بنا إلى تعريف القراءة ، فمن الواضح أن حقيقتها المستمدة من لفظها هي قراءة التلميد على الشيخ حفظاً من قلبه أو من كتاب ينظر فيه^(٢) . ولما كان التلميد يعرض بهذا النوع من التحمل قراءته على الشيخ ، سميت القراءة عرضاً لدى كثير من المحدثين^(٣) .

وإذا لم يقرأ التلميد من حفظه أو من كتاب بين يديه ، وإنما سمع غيره يقرأ على الشيخ ، فإنه يشترط في شيخه حينئذ أن يكون حافظاً لهذا المقروء عليه ، أو متمكناً من مقابلته على أصله الصحيح إن لزم الرجوع إلى هذا الأصل . أو يكون الأصل بيد تلامذته الآخرين الثقات الضابطين ، أو واحد منهم على الأقل^(٤) . والقراءة من الكتاب أفضل ، لأن العرض به أوثق من الحفظ وآمن . ولذلك يقول الحافظ ابن حجر^(٥) : « ينبغي ترجيح الإمساك في الصور كلها على الحفظ ، لأنه

(١) الكفاية ٢٨٨ (٢) التدريب ١٣١

(٣) التدريب ١٣٠ (٤) الباعث الخ ١٢٣

(٥) ابن حجر العسقلاني هو شيخ الاسلام احمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي شهاب الدين ابو الفضل ، من أئمة الحديث وحفاظه . وهو عسقلاني الاصل ، منسوب الى آل حجر ، كثير التصانيف ، توفي سنة ٨٥٢ (الرسالة المستطرفة ١٢١-١٢٢)

خوان»^(١) وغني عن البيان أنه يريد «بالإمساك» هنا إمساك الأصل المكتوب.

والرأي المختار أن القراءة دون السماع، فهي تليها في الدرجة الثانية^(٢) لكن بعضهم يذهب إلى مساواتها للسماع^(٣)، وهؤلاء لا يرون بأساً أن يقول التلميذ الذي قرأ على الشيخ عندما يريد أن يؤدي إلى غيره الرواية عنه: سمعت (مطلقاً) من غير تقييدها بقوله: قراءة على الشيخ^(٤). ويبالغ بعض المحدثين في شأن القراءة فيقدمها على السماع^(٥).

وعلى الرأي الصحيح المختار أن للتلميذ عند أداء روايته أن يقول إن قرأ بنفسه: «قرأت على الشيخ وهو يسمع» وإن كان القارئ سواه: «قرأ على الشيخ وهو يسمع وأنا كذلك أسمع» وجوز كثير من أهل الحديث أن يقول التلميذ عند الأداء: حدثنا الشيخ

(١) التدريب ١٣١

(٢) وهو رأي جمهور أهل المشرق. التدريب ١٣٢

(٣) وهو رأي الإمام مالك وأصحابه وأشياخه من علماء المدينة ومعظم علماء الحجاز والكوفة. وهو كذلك رأي الإمام البخاري (التدريب ١٣٢).

(٤) اختصار علوم الحديث ١٢٤

(٥) وقد حكي هذا القول عن كثير من العلماء منهم أبو حنيفة وابن أبي ذئب. روى البيهقي في «المدخل» عن مكّي بن إبراهيم قال: (كان ابن جريج، وعثمان ابن الأسود، وحنظلة بن أبي سفيان، وطلحة بن عمرو، ومالك، ومحمد بن اسحق، وسفيان الثوري، وأبو حنيفة وابن أبي ذئب، وسعيد بن أبي عروبة والمثنى بن الصباح يقولون: «قرأت على العالم خير من قراءة العالم عليك» ذكره في التدريب ٣٢/١).

قراءة عليه « أو » أخبرنا قراءة عليه « أو » سمعت من الشيخ قراءة عليه
بذكر هذا القيد الأخير إلزاماً ، لأن عدم ذكره يؤهم حصول « السماع »
الذي هو أعلى صور التحمل على التحقيق^(١) . ونحن لم ننس بعد أن
« أخبرنا » و « حدثنا » و « سمعت » صيغ اصطلاحية تفيد « السماع »
عند الإطلاق .

ثالثاً - الإجازة :

لاحظنا في « السماع » أن المتحمل يسمع من لفظ الشيخ ، وفي
« القراءة » أن التلميذ يعرض على شيخه قراءته ، فكلتا الصورتين
تتضمن على الرواية مع الإسناد المتصل ، إما من النطق والمشافهة ، وإما
من النقل الصحيح . والإجازة لا تتضمن على شيء من هذا ، لأنها
عبارة عن إذن الشيخ لتلميذه برواية مسموعاته أو مؤلفاته ، ولو لم
يسمعهما منه ولم يقرأها عليه . لذلك يعترض ابن حزم على الإجازة
ويراها « بدعة غير جائزة » ، ويزيد بعضهم على ذلك فيقول متشدداً
في إنكارها : « من قال لغيره : « أجزت لك أن تروي عني ما لم تسمع »
فكأنه قال : أجزت لك أن تكذب علي ، لأن الشرع لا يبيح رواية
ما لم يسمع ! »^(٢)

وهذه مغالاة ، فإن بعض صور الإجازة لا يبلغ هذا الحد من ضعف

(١) الباعث الحثيث ١٢٥ وقارن بالتدريب ١٣٢

(٢) التدريب ١٣١ .

الرواية ؛ فمن الصور المقبولة في الإجازة لدى الجمهور ، دونما تردد :^(١)
إجازة كتاب معين أو كتب معينة لشخص معين أو أشخاص
معينين ، كأن يقول الشيخ : أجزت لك أو لكم أو لفلان (مع ذكر
اسمه ومميزاته) رواية صحيح مسلم أو سنن أبي داود أو الكتب الستة
أو ما اشتملت عليه مدوناتي ، وهي كذا وكذا .

ويتوسع كثيرون فيقبلون كذلك إجازة شخص معين ، أو أشخاص
معينين بشيء مبهم غير معين ، كأن يقول الشيخ : أجزت لك أو لكم
أو لفلان جميع مسموعاتي أو مروياتي أو ما شابه ذلك من العبارات الغامضة .
فقبول هذه الصورة قائم على ضرب من الاتساع في تفهم معنى الإجازة .
أما الإجازة بمجهول لمجهول ففاسدة اتفاقاً . وأما الإجازات العامة
كأن يقول الشيخ : أجزت برواية كذا « الناس » أو « المسلمين » أو
« الموجودين » أو « أهل عصري » أو « من شهد أن لا إله إلا الله »
أو « من شاء » أو « من شاء فلان » فالتحقيق أنها غير جائزة ، وإن
قال بعضهم بجوازها .

والأصل في الإجازة أن ينطق الشيخ بلفظها الصريح شفاهاً أمام
تلميذه . فإن أجازته كتابة من غير نطق لم تصح عند المتشددین . غير
أن الأرجح مساواة الكتابة للنطق في هذا الموضوع .

والإجازة حتى في صورها المقبولة ليست في قوة القراءة فضلاً عن

(١) انظر في هذه الصور التدريب ١٣٧ وما بعدها وقارن باختصار علوم الحديث ١٣٢

السمع، فهي تأتي بعدهما في الدرجة الثالثة بين درجات تحمل الحديث^(١).
 رابعاً - المناولة :

يريدون بالمناولة أن يعطي الشيخ تلميذه كتاباً أو حديثاً مكتوباً
 يقوم بأدائه وروايته عنه . وهي على صور متعددة تتفاوت قوة وضعفاً .
 فأعلى صورها وأقواها أن يناول الشيخ تلميذه الكتاب أو الحديث
 المكتوب ويقول له : قد ملكتك إياه وأجزتك بروايته فخذ مني
 واروه عني^(٢) . وتسمى هذه الصورة « مناولة مع الإجازة » وقد غالى
 بعضهم في شأنها فجعلها « أرفع من السماع ، لأن الثقة بكتاب الشيخ
 مع إذنه فوق الثقة بالسمع منه وأثبت ، لما يدخل من الوهم على السامع
 والمستمع » لكن الإمام النووي يفصل في هذه القضية بقوله : « والصحيح
 أنها منحلة عن السماع والقراءة »^(٣).

ويقارب « المناولة مع الإجازة » أن يقول الشيخ لتلميذه . « خذ
 هذا الكتاب فانسخه وراجعه ثم ردّه إلي » .

ودون هاتين الصورتين أن يأتي التلميذ شيخه بكتاب من سماع
 شيخه ، فيأخذه منه ويتأمله ثم يقول له « ارو هذا عني » .

ودون هذه الصور بلا ريب أن يأتي التلميذ شيخه بكتاب يلتمس
 منه أن يناوله إياه فيجيبه الشيخ إلى رغبته دون أن ينظر في الكتاب
 أو يراجعه أو يقابله .

(٢) قارن باختصار علوم الحديث ١٣٧ .

(١) التدريب ١٣٨ .

(٣) الباعث الحثيث ١٣٨ .

خامساً - المطابقة :

هي أن يكتب الشيخ بخطه أو يكلف غيره بأن يكتب عنه بعض حديثه لشخص حاضر بين يديه يتلقى العلم عليه ، أو لشخص غائب عنه ترسل الكتابة إليه^(١). وقوة الثقة بها لا يتطرق إليها شك بالنسبة إلى الحاضر المكتوب له ، لأنه يرى بنفسه خط الشيخ أو خط كاتبه بحضور الشيخ وإقراره . وأما بالنسبة إلى الغائب المكتوب له ، فإن الثقة بالمكاتبة لا تضعف خلافاً لما يتبادر إلى الذهن لأول وهلة ، لأن أمانة الرسول كافية في إقناع المرسل إليه بأن المكتوب من خط الشيخ أو خط الكاتب عن الشيخ^(٢). وفي هذه الحال يشترط أن يكون الكاتب والرسول ثقتين عدلين .

وقد تشدد بعضهم فاشترط في « المكاتبة » أن تكون مقرونة « بالإجازة » ، وهو تشدد لا مبرر له ، لأن أكابر الرواة أخذوا بالمكاتبة وحدها غير مقرونة ، فهذا البخاري يروي في كتاب « الأيمان والنذور » أنه كتب إلى محمد بن بشار وروى حديثه^(٣) . وهذا مسلم

(١) قارن بتوضيح الأفكار ٢/ ٣٣٨ والتدريب ١٤٦ .

(٢) والحق أن خط الانسان لا يشبهه بغيره ، ولا يقع فيه الالتباس كما لاحظ ابن

الصلاح . (انظر التدريب ١٤٦)

(٣) توضيح الأفكار ٢/ ٣٣٩ راجع الحاشية .

يقول في « صحيحه » : « كتبت إلى جابر بن سمرة مع غلامي نافع أن أخبرني بشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكتب إلي : سمعت من رسول الله ﷺ يوم جمعة عشية رُجم الأسلمي ... »^(١) الخ ... الحديث .

ولا ريب أن المكاتبة مع الإجازة أقوى من المكاتبة وحدها ، بل يذهب بعضهم إلى ترجيح المكاتبة المقرونة بالإجازة حتى على السماع نفسه^(٢) .

ومن التوسع الذي يستحسن تجنبه أن يقول المؤدي عن طريق المكاتبة : سمعت أو حدثني أو أخبرني ، إطلاقاً ، لما في هذه الألفاظ من إيهام السماع ، أما إذا قيدها بلفظ المكاتبة فلا حرج عليه . ومن الدقة في تعبيره أن يقول : حدثني فلان أو أخبرني كتابة بخطه أو بخط فلان الذي حمّله إليّ رسوله أو رسولي فلان ، في مجلسه أو في مجلس سواه ، بكذا وكذا^(٣) .

ساراً — الإعلام :

يراد بالإعلام اكتفاء الشيخ بإخبار تلميذه بأن هذا الكتاب أو

(١) تدريب الراوي ١٤٧ .

(٢) الباعث الحثيث ١٤٠ .

(٣) قارن بتوضيح الأفكار ٣٤١/٢ واختصار علوم الحديث ١٣٩ .

هذا الحديث من مروياته أو من سماعه من فلان ، من غير أن يصرح بإجازته له في أدائه^(١) . والأكثر على جواز هذه الصورة من صور التحمل ما دامت الثقة بالشيخ متوفرة ، لأن هذه الثقة تمنعه من أن « يعلم » تلميذه بما ليس من مروياته ، وكأنه بمجرد إعلامه إياه بما صح سماعه يرمي إلى رضاه عن تحمله له وأدائه : فالإجازة بالرواية مفهومة ضمناً وإن لم يذكرها الشيخ صراحة ، ولذلك منع كثير من المحدثين الرواية بالإعلام إن صرح الشيخ لتلميذه بعدم سماحه له بالرواية عنه قائلاً له : « هذا سماعي أو هذه مروياتي ، ولكنني أمتنع من روايتها عني ، أو لا أبيعها لك ، أو لا أجيزها لك ، أو لكن لا تؤدها عني » واستدلوا على هذا المنع بأن رواية كهذه تكون أشبه شيء « بالشهادة على الشهادة » ، فإن الشاهد الثاني لا تصح شهادته إلا إذا أذن له الشاهد الأول بأن يشهد على شهادته^(٢) ، لكن القاضي عياض لا يصحح هذا القياس ، ولا يرى وجهاً للمشابهة بين الشهادة على الشهادة وبين الإعلام على هذا النحو « لأن الشهادة على الشهادة — على حد تعبيره — لا تصح إلا مع الإذن في كل حال ، والحديث عن السماع والقراءة لا يحتاج فيه إلى إذن باتفاق . وأيضاً : فالشهادة تفرق عن الرواية في أكثر الوجوه »^(٣) .

(١) التدريب ١٤٨ .

(٢) الباعث الحثيث ١٤٠ .

(٣) التدريب ١٤٨ .

واستدلال القاضي عياض^(١) صريح في تسويغه الرواية بالإعلام ولو كانت التاميز ممنوعاً من شيخه من الأداء عنه . ويرى بعض الظاهرية^(٢) أن نهى الشيخ تلميذه عن رواية ما أعلمه به مساوٍ لنهيه إياه عن رواية ما سمعه منه سماعاً حقيقياً^(٣) .

١- أبعاً - الوصية :

الوصية صورة نادرة من صور التحمل يراد بها تصريح الشيخ عند سفره أو على فراش موته بأنه يوصي لفلان بكتاب معين كان يرويه^(٤) . وقد أباح بعض السلف للشخص الموصى له رواية ذلك الكتاب عن الموصي ، لأنهم رأوا في هذه الوصية شبيهاً من الإعلام وضرباً من المناولة ، فكان الشيخ بوصيته هذه قد ناول تلميذه شيئاً معيناً وأعلمه بأنه من مروياته ، غير أن ألفاظه لم تكن واضحة في ذلك^(٥) .

والمسوغون للرواية بالوصية يعترفون - مع ذلك - بأنها من أضعف صور التحمل ، فهي دون المناولة والإعلام رغم شبهها بهما

(١) سبقت ترجمته ص ٨٨ حاشية ٥ .

(٢) الظاهرية هم اتباع داود بن علي الظاهري - ٢٧٠ ، سمووا بذلك لأنهم ينفون عند ظاهر النصوص .

(٣) اختصار علوم الحديث ١٤٠ .

(٤) التدريب ١٤٨ .

(٥) الباعث الحثيث ١٤١ .

من بعض الوجوه . وابن الصلاح لا يرى وجهاً للمشابهة بين الوصية من جانب ، وبين المناولة والإعلام من جانب آخر ، ويشدد النكير على القائلين بهذه المشابهة فيقول : « وقد احتج بعضهم لذلك ، فشبهه بقسم الإعلام وقسم المناولة . ولا يصح ذلك ، فإن لقول من جوز الرواية بمجرد الإعلام والمناولة مستنداً ذكرناه ، لا يتقرر مثله ولا قريب منه هنا » (١) .

وعلى الموصي له عند أداء روايته أن يلتزم عبارة الموصي ، فلا يزيد عليها ولا ينقص منها ، لأن الوصية بالعلم كالوصية بالمال يجب أن تكون معروفة المعالم ، معينة المقدار ، فلا بد أن يكون الشيء الموصى به واضحاً أنه كتاب أو كتب أو أنه حديث أو أحاديث أو مسموعات أو مرويات ، وفقاً للتعبير الذي تلفظ به الشيخ الموصي .

ثامناً — الوجادة :

الوجادة — بكسر الواو — مصدر مؤنث غير مسموع من العرب اصطلاح المحدثون على إطلاقه على أخذ العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة (٢) ، وذلك إذا وجد الشخص حديثاً بخط شيخ

(١) توضيح الأفكار ٢/ ٣٤٤ (في الحاشية) .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ١٦٧ .

كان قد لقيه فألف خطه وعرفه ووثق به ؛ أو لم يلقه ولكنه استيقن من أن هذا المخطوط صحيح النسبة إليه ، وكذلك إذا وجد بعض الأحاديث في كتب مشهورة لمؤلفين مشهورين . فللشخص الذي تقع يده على شيء من هذا أن يرويه عن الشيخ على سبيل الحكاية ، فيورد إسناد الحديث كما وجدته ويقول : وجدت بخط فلان ، أو بخط يغلب على ظني أنه خط فلان ، أو في الصحيح المشهور ؛ ويسوق الحديث مثلاً كان يصنع عبد الله بن أحمد بن حنبل ، فإنه كان كثيراً ما يقول : « وجدت بخط أبي : حدثنا فلان ... » الخ الأسند والمثنى ^(١) .

ولا يجوز أن يقول الراوي عند أدائه : عن فلان ، أو حدثنا أو أخبرنا فلان أو سمعت منه ، أو وجدت بخطه و « مو شاك في ذلك » فهذا كله تدليس قبيح إذا كان بحيث يوهم سماعه ^(٢) وله أن يقول : « قال فلان ، أو بلغني أن فلاناً قال ، أو كتب الشيخ بخطه ، أو أمر من يكتب له » . ومن هنا نقدر مدى الخطأ الذي يقع فيه كثير من كتابنا ومؤرخينا المعاصرين حين يقولون في كتبهم أو في أحاديثهم العادية : حدثنا الطبري أو ابن حجر أو الحافظ العراقي مثلاً ^(٣) .

والوجادة — حين تفهم على وجهها الصحيح — لا يجوز الشك

(١) قارن بالتدريب ١٤٨ - ١٤٩ .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ١٦٨ .

(٣) الباعث الحديث ١٤٤ .

بقيمتها كصورة من صور التحمل ، فجميع ما نقله اليوم من كتب الحديث الصحيحة ضرب من « الوجادة » لأن حفاظ الحديث عن طريق التلقين والسماع أصبحوا نادرين جداً في حياتنا الإسلامية بعد أن انتشرت الطباعة وأضحى الرجوع إلى أمهات كتب الحديث سهلاً ميسوراً . وقد سبق أن جزم ابن الصلاح بأن مذهب وجوب العمل بالوجادة « هو الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخرة ، فإنه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب العمل بالمنقول ، لتعذر شرط الرواية فيها »^(١) .

وقد استدلل العمد بن كثير^(٢) للعمل بالوجادة بقوله ﷺ في الحديث الصحيح : « أي الخلق أعجب إليكم إيماناً ؟ قالوا : الملائكة . قال : وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم ؟ وذكروا الأنبياء فقال : كيف لا يؤمنون والوحي ينزل عليهم ؟ قالوا : فنحن ؟ قال : وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم ؟ قالوا : فمن يارسول الله ؟ قال : قوم يأتون بعدكم بمجرون صحفاً يؤمنون بها »^(٣) فيؤخذ منه مدح من عمل بالكتب المتقدمة

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ١٦٩ .

(٢) هو الامام المحدث المفسر ، عماد الدين ابو الفداء ، اسماعيل بن الشيخ أبي حفص شهاب الدين عمر ، صاحب التصانيف الكثيرة . توفي سنة ٧٧٤ .

(٣) توضيح الاقكار ٣٤٩/٢ وقارن بتفسير ابن كثير ٧٤/١ - ٧٥

بمجرد الوفاة . وقد استحسن البلقيني هذا الاستنباط^(١) . ولم يكن الأمر محوجاً إلى هذا كله ، « فوجوب العمل بالوجادة لا يتوقف عليه ، لأن مناط وجوبه إنما هو البلاغ ، وثقة المكلف بأن ما وصل إليه عامه صحت نسبته إلى رسول الله ﷺ »^(٢) .

والحق أن تشدد السلف في بعض صور تحمل الحديث وأدائه ، كالوجادة والوصية والإعلام ، كان له ما يبرره في حياتهم وظروفهم ، فقد كان الحديث شغلهم الشاغل ، وكانوا أشد منا حاجة إلى حفظه وروايته ، لضعف وسائل التدوين والكتابة لديهم ، ونحن نجد لزماً علينا أن ننشط في حفظ الحديث والتدقيق في طرق تحمله وروايته ، ولكن تيسر الطباعة يقوم عنا بعبء كبير من أعباء حفظ الحديث وصيائه .

صور الأداء

إن جميع لصور الثمان التي اصطلح عليها المحدثون لبيان طريقة التحمل تصلح لتصوير حالات الأداء ، والأداء هو رواية الحديث لللاميذ ، والمؤدي إلى من دونه كان متحماً حديث من هو فوقه ، فالشخص الواحد يكون في الوقت نفسه متحماً ومؤدياً ، باعتبار

(١) التدريب ١٤٩ . والبلقيني هو عبد الرحمن بن عمر بن رسلان ، أبو الفضل جلال الدين . برع في الفقه والاصول والعربية والتفسير . من كتبه (الافهام ، لما في صحيح البخاري من الابهام) . توفي سنة ٨٢٤ (شذرات الذهب ١٦٦/٧) .
(٢) الباعث الحثيث ١٤٤ .

الشيخ مرة والتلميذ مرة أخرى : كأن يكون أبو بكر متحماً حديثاً عن رسول الله ﷺ ، فيكون أبو بكر تلميذاً ، والرسول عليه السلام شيخاً . فإذا أدى أبو بكر إلى عليّ مثلاً ماتحمله ، صار أبو بكر شيخاً مؤدياً ، وعليّ تلميذاً متحماً .

لهذا الاعتبار كان لابد أن ينظر إلى الأداء على أنه امتداد للتحمل ، فللشخص الذي كان أهلاً للتحمل بإحدى الصور الثمان أن يؤدي ماتحمله بوحدة من هذه الصور إذا لم يكن فيه صفة تمنع أو تضعف أهليته للأداء .

التصنيف في علم الحديث

علم الحديث رواية ودراية

ندرس في « الحديث » علمين رئيسيين أحدهما علم الحديث رواية ، والآخر علم الحديث دراية .

فعلم الحديث رواية يقوم على النقل المحرر الدقيق لكل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة ، ولكل ما أضيف من ذلك إلى الصحابة والتابعين ، على الرأي المختار^(١) .

وعلم الحديث دراية ، مجموعة من المباحث والمسائل يعرف بها حال

(١) المنهل الحديث ٣٥ وقارن بتعريف ابن الاكفاني لهذا العلم في (التدريب ٣)

الراوي والمروي من حيث القبول والرد^(١).

فالراوي هو الذي ينقل الحديث بإسناده ، سواء أكان رجلاً أم امرأة^(٢).

والمروي أعم من أن يكون مضافاً إلى النبي ﷺ أو إلى غيره من الصحابة والتابعين .

أما أحوال الراوي المبحوث عنها (من حيث القبول والرد) فهي معرفة حاله تحملاً وأداءً ، وجرحاً وتعديلاً ، ومعرفة موطنه وأسرته ، ومولده ووفاته .

وأما أحوال المروي فهي ما يتعلق بشروط الرواية عند التحمل والأداء ، وبالأسانيد من اتصال أو انقطاع أو إعضال أو ما شابه ذلك مما سترأه في الفصول المقبلة .

وإذا قلنا في وصف الراوي أو المروي : « إنهما مقبولان أو مردودان » فلسنا نريد بقبولهما العمل بهما ، وبردهما عدم جواز العمل بهما ، وإنما نقبلهما أو نردهما من جهة النقل ، فقبولنا الراوي اعتبارنا له وأخذنا بمرويه ، وردنا له اسقاطنا اعتباره وإغفالنا مرويه ، وقبولنا للمروي اعتقادنا بثبوته ، وردنا له شكنا فيه ورفضنا صحته .

ويطلق العلماء على علم الحديث دراية اسم (علم اصول الحديث)^(٣).

(١) وهو مأخوذ من تعريف ابن حجر كما في التدريب ٣ - ٤ .

(٢) الكفاية ٩٧ .

(٣) المختصر في علم رجال الأثر لعبد الوهاب عبد اللطيف ٨ .

وإن دراستنا لمتن الحديث ، وعنايتنا بحفظ كتب الرواية ، ليست شيئاً إن لم تكن مقترنة بعلم الحديث دراية ، الذي هو الدراسة التاريخية التحليلية لأقوال الرسول العظيم وأفعاله .

وهذه الدراسة التحليلية — في علم الحديث دراية — هي التي تعيننا في كتابنا هذا ، فهي من متن الحديث بمنزلة التفسير من القرآن ، أو الأحكام من الوقائع . ولقد كانت المباحث المتعلقة بعلم الحديث دراية أنواعاً مختلفة في نشأتها الأولى ، وكانت — على كثرتها — مستقلة في موضوعها وغايتها ومنهجها . حتى إذا شاع التدوين و كثر التصنيف اتجه كل عالم إلى ناحية ، فكثرت العلوم المتعلقة بهذه الدراسة التحليلية ، وانطوت جميعاً تحت اسم واحد هو (علوم الحديث) . ونحن فيما يلي نذكر عبارة موجزة عن أهم تلك العلوم .

١ - علم الجرح والتعديل

من تلك العلوم « علم الجرح والتعديل » وهو علم يبحث عن الرواة من حيث ما ورد في شأنهم مما يشينهم أو يزيههم بألفاظ مخصوصة . وهو ثمرة هذا العلم والمراقبة الكبيره منه^(١) .

(١) كما يقول الحاكم في (معرفة علوم الحديث ص ٥٢ النوع الثامن عشر) .
وراجع في (الكفاية) باب الكلام على العدالة وأحكامها ٨١ - ١٠١ وباب الكلام في الجرح وأحكامه ١٠١ .

وقد تكلم في هذا العلم كثيرون منذ عهد الصحابة إلى المتأخرين
من المشتغلين بعلوم الحديث .

فمن الصحابة ابن عباس (٩٦) وأنس بن مالك (٩٣) .

ومن التابعين الشعبي (١٠٤) وابن سيرين (١١٠)

وفي آخر عصر التابعين : الأعمش (١٤٨) وشعبة (١٦٠)
ومالك (١٧٩) .

ويلى هؤلاء طبقة منها ابن المبارك (١٨١ هـ) وابن عيينة (١٩٧)
وعبد الرحمن بن مهدي (١٩٨) .

ويبلغ هذا العلم الذروة عند يحيى بن معين (٢٣٣) وأحمد بن حنبل (٢٤١)
ومن الكتب الجامعة في الجرح والتعديل « طبقات ابن سعد »
الزهري البصري (٢٣٠) ويقع في ١٥ مجلداً . وقد اختصره السيوطي
(٩١١) تحت عنوان « إنجاز الوعد ، المنتقى من طبقات ابن سعد » .
وللبخاري (٢٥٦) تواريخ ثلاثة فيها تعديل وتجريح^(١) ، ولعلي بن
المديني (٢٣٤) تاريخ يقع في عشرة أجزاء ، ولابن حبان (٣٥٤)
كتاب في أوهام أصحاب التواريخ ، في عشرة أجزاء . وللعماد بن
كثير (٧٧٤) كتاب التكميل ، في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل .
وقد اتجه بعض العلماء إلى التأليف في رجال مخصوصين تعديلاً

(١) طبع منها في الهند التاريخ الصغير سنة ١٣٢٥ هـ والجزءان الأول والرابع

من « الكبير » سنة ١٣٦٠ - ١٣٦١ هـ .

وتجريباً . فآلف في الثقات فقط كل من (العجلي ٢٦١) وزين الدين قاسم (٣٨٩) ، وآلف في الضعفاء والمتروكين كل من البخاري والنسائي وابن الجوزي ، وفي المدلسين فقط آلف الإمام الحسين بن علي الكرايسي صاحب الشافعي ، ثم النسائي ، ثم الدارقطني ، ثم السيوطي . وقد صنف محمد بن طاهر المقدسي في رجال البخاري ومسلم فقط ، وصنف الحافظ الذهبي كتابه (الكاشف) في رجال الكتب الستة .

٢ — علم رجال الحديث :

وهو علم يعرف رواية الحديث من حيث إنهم رواة للحديث^(١) . وأول من عرف عنه الاشتغال بهذا العلم البخاري (٢٥٦) وفي طبقات ابن سعد (٢٣٠) الكثير من ذلك .

وفي القرن الهجري السابع جمع عز الدين بن الأثير (٦٣٠) أسد الغابة في أسماء الصحابة ، بيد أنه خلط بهم من ليس صحابياً . وجاء بعده ابن حجر العسقلاني (٨٥٢) بكتابه (الإصابة في تمييز الصحابة) وقد اختصره تلميذه السيوطي (٩١١) في كتاب سماه (عين الإصابة) .

٣ — علم مختلف الحديث :

وهو علم يبحث عن الأحاديث التي ظاهرها التناقض من حيث إمكان الجمع بينها ، إما بتقييد مطلقها ، أو بتخصيص عامها ، أو حملها

(١) المنهل الحديث للزرقاني ص ١٠ وقارن بالرسالة المستطرفة ٩٦ — ١٠٠ في فصل (كتب في تواريخ الرجال وأحوالهم) .

على تعدد الحادثة أو غير ذلك ويطلق عليه علم تلفيق الحديث^(١).
قال النووي في التقریب: « هذا فن من أهم الأنواع ، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف ، وهو : أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً ، فيوفق بينهما ، أو يرجح أحدهما . وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه والأصوليون الغواصون على المعاني . وصنف فيه الشافعي رحمه الله تعالى ، ولم يقصد استيفاءه ، بل ذكر جملة منه ، ينبه بها على طريقته »^(٢).

ومثال ذلك قوله عليه السلام « لا عدوى » وقوله في حديث آخر « فر من المجذوم كما تفر من الأسد » وكلاهما حديث صحيح ، فيجمع بينهما « بأن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها ، لكن الله جعل مخالطة المريض للصحيح سبباً لإعدائه مرضه ، وقد يتخلف ذلك عن سببه ، كما في غيره من الأسباب »^(٣).

وقد آلف في مختلف الحديث الإمام الشافعي (٢٠٤) وابن قتيبة (٢٧٦) وأبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي (٣٠٧) وابن الجوزي (٥٩٧).

٤ - علم علل الحديث :

هو علم يبحث عن الأسباب الخفية الغامضة من حيث إنها تقدر

(١) قارن المنهل الحديث ١١ بتوضيح الافكار ٤٢٣ .

(٢) التدريب ١٩٧ .

(٣) التدريب ، ص ١٩٨ . وقارن بشرح النخبة لابن حجر ١٥ .

في صحة الحديث كوصل منقطع ، ورفع موقوف ، وإدخال حديث في حديث وما شابه ذلك^(١) . وعند الكلام عن (المعلل) من أقسام الحديث الضعيف ، سنشير إلى أهم العلل التي توهن الحديث ولو كان في ظاهره سليماً من كل علة .

ومن كتب في هذا العلم ابن المديني (٢٣٤) والإمام مسلم (٢٦١) وابن أبي حاتم (٣٢٧) وعلي بن عمر الدارقطني (٣٧٥) ومحمد بن عبد الله الحاكم (٤٠٥) وابن الجوزي (٥٩٧) .

٥ — علم غريب الحديث :

يبحث عن بيان ما خفي على كثير من الناس معرفته من حديث رسول الله ﷺ بعد أن تطرق الفساد إلى اللسان العربي^(٢) .

أول من ألف كتاباً في هذا العلم أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري (٢١٠) ولكن كتابه كان صغيراً موجزاً ، وقد جمع أبو الحسن النضر ابن شميل المازني (٢٠٤) كتاباً أكبر منه ، ثم صنف أبو عبيد القاسم ابن سلام (٢٢٣) كتاباً أفنى فيه عمره ، وابن قتيبة (٢٧٦) ثم الزمخشري (٥٣٨) كتابه (الفائق في غريب الحديث) ، ثم مجد الدين المعروف بابن الأثير (٦٠٦) كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر)

(١) المنهل الحديث ١١ وانظر في الرسالة المستطرفة الكتب المؤلفة في علل

الحديث ص ١٠٧ .

(٢) راجع الرسالة المستطرفة ١١٥ وتوضيح الأفكار ٢/٤١٢ .

وقد ذيل الأرموي كتاب النهاية هذا ، واختصره السيوطي (٩١١) في كتابه (الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير) .

٦ - علم ناسخ الحديث ومنسوخه .

وهو علم يبحث عن الأحاديث المتعارضة التي لا يمكن التوفيق بينها من حيث الحكم على بعضها بأنه ناسخ ، وعلى البعض الآخر بأنه منسوخ . فما ثبت تقدمه يقال له منسوخ وما ثبت تأخره يقال له ناسخ^(١) . والناسخ قد يعرف من رسول الله ﷺ كقوله : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، وكنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فكلوا منها ما بدا لكم » رواه مسلم من حديث بريدة^(٢) . وقد يعرف الناسخ بالتأريخ وعلم السيرة ، كما في حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » وذلك في شأن جعفر بن أبي طالب ، قبل الفتح ، وقول ابن عباس « احتجم وهو صائم محرم » وإنما أسلم ابن عباس مع أبيه زمن الفتح . وقد ألف في (ناسخ الحديث ومنسوخه) أحمد بن اسحق الديناري (٣١٨) ومحمد بن بحر الأصباني (٣٢٢) وهبة الله بن سلامة (٤١٠) ومحمد ابن موسى الحازمي (٥٨٤)^(٣) وابن الجوزي (٥٩٧) .

(١) المنهل الحديث ١١ وقارن بالرسالة المستطرفة ص ٦٠ .

(٢) شرح النخبة ١٦ .

(٣) وقد طبع كتاب الحازمي في حيدر آباد ومصر وحلب ، واسمه « الاعتبار

في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار » .

الحديث والسنة

واصطلاحات اخرى

الحديث والسنة

لو أخذنا بالرأي السائد بين المحدثين ، ولا سيما المتأخرين منهم ، لرأينا الحديث والسنة مترادفين متساويين ، يوضع أحدهما مكان الآخر : ففي كل منهما إضافة قول أو فعل أو تقرير أو صفة إلى النبي ﷺ . بيد أن رد هذين اللفظين إلى أصولهما التاريخية يؤكّد وجود بعض الفروق الدقيقة بين الاستعمالين لغة واصطلاحاً .

فالحديث — كما لاحظ أبو البقاء^(١) — « هو اسم من التحديث ، وهو الإخبار ، ثم سُمي به قولٌ أو فعلٌ أو تقريرٌ نسب إلى النبي عليه الصلاة والسلام »^(٢) . ومعنى « الإخبار » في وصف الحديث

(١) أبو البقاء هو أيوب بن موسى الحسيني القرمي الكفوي ، كان من قضاة الأحناف وتوفي سنة ١٠٩٣ وهو قاض بالقدس (انظر هدية العارفين ١/٢٢٩ وإيضاح المكنون ١/٢٥١ ، ٣٨٠) .

(٢) كليات أبي البقاء ص ١٥٢ (ط . الأُميرية سنة ١٢٨٠ هـ) .

كان معروفاً للعرب في الجاهلية منذ كانوا يطلقون على « أيامهم المشهورة » اسم « الأحاديث »^(١). ولعل الفراء^(٢) قد تنبه إلى هذا المعنى حين رأى أن « واحد الأحاديث أحذوثة ، ثم جعلوه جمعاً للحديث »^(٣). ومن هنا شاع على الألسنة : « صار أحذوثة »^(٤) أو « صار حديثاً »^(٥) إذا ضرب به المثل . واستعمل الشاعر أبو كلدة في بيت واحد المثل والأحذوثة كأنما ليشير إلى ترادفهما فقال :

ولا تصبحوا أحذوثة مثل قائلٍ

به يضربُ الأمثالَ من يتمثلُ^(٦)

وكيفما تقلّب مادة « الحديث » تجد معنى « الإخبار » واضحاً فيها حتى في قوله تعالى : « فليأتوا بحديثٍ مثله »^(٧) ، وقوله : « الله نزلَ أحسن الحديث كتاباً متشابهاً »^(٨).

(١) فتوح البلدان للبلاذري ص ٣٩ .

(٢) هو يحيى بن زياد الديلمي ، أحد نحاة الكوفة وأئمتها المشهورين في اللغة . له كتاب في معاني القرآن . توفي سنة ٢٠٧ (انظر طبقات الزبيدي ١٤٦) .

(٣) انظر قواعد التحديث ٣٥ .

(٤) الأغاني ١٥٠/٢١ .

(٥) الأغاني ٤٧/١٤ .

(٦) الأغاني ١٢٠/١٠ .

(٧) سورة الطور ٣٤ .

(٨) سورة الزمر ٢٣ .

وقد استشعر بعض العلماء في مادة « الحديث » معنى « الجدة » ، فأطلقوه على ما يقابل القديم ، وهم يريدون بالقديم كتاب الله ، وبالجديد ما أضيف إلى رسول الله . قال شيخ الإسلام ابن حجر في « شرح البخاري » : « المراد بالحديث في عرف الشرع ما أضيف إلى النبي ﷺ ، وكأنه أريد به مقابلة القرآن لأنه قديم » ^(١) وهذا يفسر لنا — إلى حد كبير — تورع كثير من العلماء من إطلاق اسم الحديث على كتاب الله واستبدالهم « كلام الله » بحديث الله . وفي « سنن ابن ماجه » رواية لحديث نبوي تكاد تقطع بضرورة هذا الورع وهذا الأدب في التعبير : عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : « إنما هما اثنتان : الكلام والهدي » . فأحسن الكلام كلام الله ، وأحسن الهدي هدي محمد ^(٢) . وإذا وجدنا في « جلّ كتب السنن » « إن أحسن الحديث كتاب الله » ثم لاحظنا تفرد ابن ماجه برواية « أحسن الكلام » أدر كنا أنه ليس بمستبعد أن يكون الورع حملة على إيثار هذا التعبير ، وكان أقل ما نستنبطه من ذلك أن في العلماء من تخرج من إطلاق اسم الحديث على كتاب الله القديم . والنبي ﷺ سمي بنفسه قوله « حديثاً » وكاد بهذه التسمية يميز ما أضيف إليه عما عداه ، حتى كأنه وضع الأصول لما اصطالحوا فيها

(١) التدريب ٢ .

(٢) سنن ابن ماجه ١٨/١ رقم الحديث ٤٦ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .

بعد على تسميته « بالحديث » . جاءه أبو هريرة يسأله عن أسعد الناس بشفاعته يوم القيامة ، فكان جوابه عليه السلام : « أنه علم أن لن يسأله عن هذا الحديث أحد قبل أبي هريرة لحرصه على طلب الحديث »^(١) .
والسنة - في الأصل - ليست مساوية للحديث ، فانها - تبعاً لمعناها اللغوي - كانت تطلق على الطريقة الدينية التي سلكها النبي ﷺ في سيرته المطهرة ، لأن معنى السنة لغة الطريقة . فإذا كان الحديث عاماً يشمل قول النبي وفعله ، فالسنة خاصة بأعمال النبي عليه السلام . وفي ضوء هذا التباين بين المفهومين ندرك قول المحدثين أحياناً : « هذا الحديث مخالف للقياس والسنة والإجماع » ، أو قولهم : « إمام في الحديث ، وإمام في السنة ، وإمام فيهما معا »^(٢) . وأغرب من هذا كله أن أحد المفهومين يدعم بالآخر ، كأنهما متغايران من كل وجه ، حتى صح أن يذكر ابن النديم كتاباً بعنوان : « كتاب السنن بشواهد الحديث »^(٣) .

وحين عبر الإسلام عن الطريقة بالسنة لم يفاجئ العرب ، فلقد

(١) صحيح البخاري ، كتاب الرقاق ، رقم ٥١ .

(٢) من ذلك ما يراه عبد الرحمن بن مهدي (١٩٨ -) من أن سفيان الثوري إمام في الحديث ، والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث ، ومالك بن أنس إمام فيهما جميعاً . انظر الزرقاني على الموطأ ٤/١ وقارن بـ 13, 14 . Trad . Islam .

(٣) الفهرست لابن النديم ص ٢٣٠ .

عرفوها بهذا المعنى كما عرفوا نقيضها وهي البدعة^(١) . وكان في وسعهم أن يفهموا منها هذا المعنى حتى عند إضافتها الى اسم الجلالة في مثل قوله تعالى : « سنة الله في الذين خلوا من قبل »^(٢) . أما الذين سمعوا لفظها من النبي ﷺ في مثل قوله : « عليكم بسنتي »^(٣) فما كان لهم حينئذ أن يترددوا في انصرافها إلى أسنوبه عليه السلام وطريقته في حياته الخاصة والعامة .

والمدينة المنورة كانت — كما رأينا — أحرص البلاد على السنة النبوية حتى سميت « دار السنة »^(٤) . وفي جنباتها المشرفة بدأ مفهوم « السنة » يأخذ شكلاً سياسياً واجتماعياً ، إلى جانب الشكل الديني الأساسي : فالرسول ﷺ يصرح بأن من أحدث في المدينة حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين^(٥) ، وكأن في هذا الحديث إيماء إلى براءة الله ورسوله من كل منشق على الجماعة ، خالغ يد الطاعة مؤثر البدعة على السنة . وفي هذا الموضع جاء الحدث مرادفاً للبدعة ، وكلاهما نقيض السنة : فلينصح الأب ابنه : يا بني إياك والحدث ،

(١) انظر الاغانى ١١٩/٧ وفيما يتعلق بالبدعة ١١٤/٧ .

(٢) سورة الأحزاب ٦٢ .

(٣) سنن ابن ماجه ١٦/١ رقم الحديث ٤٢ .

(٤) راجع ص ٤٢ من هذا الكتاب .

(٥) صحيح البخاري ، الاعتصام ، رقم ٦ .

وليستجب الابن لأبيه مكبراً تقيده بالسنة المطهرة : « ولم أر أحداً من أصحاب رسول الله كان أبغض إليه الحدث في الإسلام »^(١) وليقل المتهم في دينه مدافعاً عن نفسه : « ما أحدثت في الإسلام حدثاً ولا أخرجت من طاعة يداً »^(٢) .

ما أسرع ما انتقل المسلمون إذن من المعنى الإقليمي الضيق إلى المعنى الشامل الواسع ! إنهم لا يخشون إحداث الحدث في المدينة وحدها « دار السنة » ، بل يخشون الحدث في الإسلام كله ، في كل بلد بلغته الدعوة المباركة ، فالمبدأ عام شامل ، وقد وضعه الرسول ﷺ بنفسه مذ قال : « شرّ الأمور محدثاتها »^(٣) وقال : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد . »^(٤)

ولم يكن لهذا المبدأ النبوي الصريح إلا نتيجة واحدة حاسمة : فعلى قدر الخوف من إحداث الحدث في الإسلام كانت الرغبة في المحافظة على سنة رسول الله . وإن كل مؤمن لا يظل قلبه ونظره معلقين بشخص الرسول ، ولا يصوغ نفسه وعمله وفق الخلق النبوي ، ووفق

(١) سنن الترمذي ٥١/١ .

(٢) الاغانى ١٤٤/٢١ .

(٣) سنن ابن ماجه ١٧/١ رقم ٤٥ .

(٤) سنن ابى داود ٢٨٠/٤ رقم ٤٦٠٦ .

ما جرت به السنة^(١) أو مضت عليه^(٢) ، ليس صادق الإيمان ولا هو من المقربين . وإذا كان هذا الرجل من المشتغلين بالحديث النبوي زادت تبعته ، فما يفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ ، بل يتردد في كثير من الأمور قبل الإقدام عليها ليعرف أقربها إلى السنة ، من تسميره ثيابه^(٣) ، وطرقه الباب للاستئذان على المحدث^(٤) ، وإفشاءه السلام غير مجاوز القدر المستحب من رفع الصوت به^(٥) ، وجلوسه حيث ينتهي به المجلس^(٦) ، وامتناعه من الجلوس في صدر الحلقة أو وسطها^(٧) أو بين اثنين بغير إذنها^(٨) ، وما شابه هذه الخصال النبوية التي اشتمل عليها كتاب الأدب في جميع كتب السنن .

وحين بعد العهد بالوحي وبرسول الله ﷺ أضحى التشبه بالسلف الصالح ضرباً من التأسى بالسنة النبوية . وصار هؤلاء المتشبهون بالسلف ينسبون إليه فيسمون « السلفيين »^(٩) ، وباتت حياتهم وقفاً

(١) البخاري ، الاعتصام ، رقم ٤ .

(٢) سنن أبي داود ٣٦٨/٢ رقم ٢٢٥٠ .

(٣) الجامع لأخلاق الراوي ٢٢/٢ .

(٤) الجامع ٢٤/٢ .

(٥) الجامع ٢٦/٢ .

(٦) الجامع ٢٨/٢ .

(٧) الجامع ٢٨/٢ أيضاً .

(٨) الجامع ٢٩/٢ .

(٩) المشته في أسماء الرجال للذهبي ، نشر جنغ jong ، ٢٦٩ .

على إحياء السنة وإماتة البدعة^(١)، وكان المتدينون الصادقون ينظرون إليهم نظرة إجلال وإكبار في مختلف العصور ، غير أنهم لم يساهموا من أذى المبتدعة وأهل الأهواء ، ولا من غلاة المتصوفين ، ولا من الأدباء المتطرفين . ومضى السلفيون لا يبالون بشيء من أذى العامة ، فحسبهم شرفاً أنهم حفظوا سنن الهدى حين ضيعها الناس !

ولئن أطلقت السنة في كثير من المواطن على غير ما أطلق الحديث ، فإن الشعور بتساويهما في الدلالة أو تقاربهما — على الأقل — كان دائماً يساور نقاد الحديث ، فهل السنة العملية إلا الطريقة النبوية التي كان الرسول صلوات عليه يؤيدها بأقواله الحكيمة وأحاديثه الرشيدة الموجهة ؟ وهل موضوع الحديث يغير موضوع السنة ؟ ألا يدوران كلاهما حول محور واحد ؟ ألا ينتهيان أخيراً إلى النبي الكريم في أقواله المؤيدة لأعماله ، وفي أعماله المؤيدة لأقواله ؟

حين جالت هذه الأسئلة في أذهان النقاد لم يجدوا بأساً في أن

(١) وعلى طريقة المستشرقين في إحصاء الجزئيات واستقراء التفصيلات ، قام جولدزيهر بجمع طائفة حسنة من المعلومات عن إحياء السنة في مختلف العصور الإسلامية ، وليس لنا اعتراض على النتيجة التي خرج بها من دراسته لهذه الناحية بالذات ، فقد أثبت أن إحياء السنة كان يرادف غالباً العمل على نشرها وتثبيتها في نفوس الأفراد والمجتمعات . وانظر :

Muhammedanisches Recht, in Theorie und Wirklich Keit
(Zeitschrift f. vergleich). Rechtswissenschaft, VIII, 409 sq.

يصرحوا بحقيقة لا ترد : إذا تناسينا موردَي التسميتين كان الحديث والسنة شيئاً واحداً ؛ فليقل أكثر المحدثين : إنها مترادفان .

الخبر والأثر

والخبر أجدر من السنة أن يرادف الحديث ، فما التحديث إلا الإخبار ، وما حديث النبي عليه السلام إلا الخبر المرفوع إليه . غير أن إطلاق اسم الاخباري على من يشتغل بالتواريخ ونحوها حمل بعض العلماء على تخصيص المشتغل بالسنة بلقب « المحدث » لتمييزه عن « الاخباري » وعلى تسمية ما جاء عنه « حديثاً » ، لتمييزه عن « الخبر » الذي يجيء عن غيره . وهذا يفسر قولهم : « بينهما عموم وخصوص مطلق ، فكل حديث خبر ، ولا عكس »^(١).

والمحدثون الذين انتصروا لترادف الحديث والخبر لاحظوا - إلى جانب المدلول اللغوي المتماثل بين اللفظين - أن الرواة لم يكتفوا بنقل المرفوع إلى النبي ﷺ ، بل عُنوا معه بنقل الموقوف على الصحابي والمقطوع على التابعي ، فقد رَوَوْا إذن ما جاء عن النبي وما جاء عن غيره ، والرواية إخبار هنا وهناك ، فلا ضير في تسمية الحديث خبراً ، والخبر حديثاً .

ومن خلال الزاوية نفسها نظروا إلى الأثر ، فهو مرادف للخبر

والسنة والحديث ، « يقال : أثرتُ الحديث : بمعنى رويته ، ويسمى المحدث أثرياً نسبةً للأثر »^(١) . فلا مسوغ لتخصيص الأثر بما أضيف للسلف من الصحابة والتابعين ، إذ أنَّ الموقف والمقطوع روايتان مأثورتان كالمرفوع ، إلا أنَّ الموقف يعزى إلى الصحابي ، والمقطوع يعزى إلى التابعي ، بينما ينتهي المرفوع إلى الرسول الكريم صلوات الله عليه . وهنالك اصطلاحات في بيان الفرق بين كل من الخبر والأثر لن نخوض فيها ، ولن نماري فيها أصحابها^(٢) ، فقد أخذنا برأي الجمهور في تساوي هذه المصطلحات جميعاً في إفادة التحديث والإخبار ، وعليهما مدار البحث في علم أصول الحديث .

الحديثُ القرسي

وكان رسول الله ﷺ يلقي أحياناً على أصحابه مواعظ يحكيها عن ربه عز وجل ليست وحياً منزلاً فيسموها قرآناً ، ولا قولاً صريحاً يسنده عليه السلام إلى نفسه إسناداً مباشراً فيسموها حديثاً عادياً ، وإنما هي أحاديث يحرص النبي على تصديرها بعبارة تدل على نسبتها إلى الله ، لكي يشير إلى أن عمله الأوحد فيها حكايتها عن الله بأسلوب

(١) التدريب ٤ .

(٢) من تلك الاصطلاحات أن المحدثين يسمون المرفوع والموقوف بالأثر ، وأنَّ فقهاء خراسان يسمون الموقف بالأثر والمرفوع بالخبر : انظر التدريب ٤ .

يختلف اختلافاً ظاهراً عن أسلوب القرآن، ولكن فيه — مع ذلك — نفحة من عالم القدس، ونوراً من عالم الغيب، وهيبة من ذي الجلال والإكرام . تلك هي الأحاديث القدسية، التي تسمى أيضاً إلهية وربانية .

مثالها ما أخرجه مسلم في «صحيحه» عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما يرويه عن الله عز وجل : « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا . يا عبادي كلّم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم . يا عبادي كلّم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم . يا عبادي كلّم عارٍ إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم . يا عبادي إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعاً فاستغفروني أغفر لكم . يا عبادي إنكم لن تبغوا ضري فتضروني ، ولن تبغوا نفعي فتتفعدوني . يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً . يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئاً . يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص الخيط إذا أدخل البحر . يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحصيا لكم ثم أوفيكم بها . فمن وجد خيراً فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك

فلا يلوم من إلا نفسه»^(١)

والصيغة التي صدر بها النبي ﷺ هذا الحديث القدسي هي كما لاحظنا — « قال رسول الله ﷺ فيما يروي عن ربه » وهي العبارة التي أثرها السلف في رواية هذه الأحاديث. أما الخلف فلهم طريقة خاصة في التعبير عن هذه الأقوال القدسية الربانية ، إذ يقولون : « قال الله تعالى ، فيما رواه عنه رسول الله ﷺ » . والمؤدَّى واحد في كلتا العبارتين ، وكل ما بينهما من فرق إنما هو تمييز بين اصطلاحين .

وحكاية النبي ﷺ عن ربه في هذا الضرب من الأحاديث القدسية اتخذت حجة للعلماء القائلين بأن اللفظ في الحديث القدسي من الله عز وجل . غير أن كثيراً من العلماء يرون أن الصياغة في «القدسي» للنبي وأن المعنى لله . وإلى هذا الرأي جنح أبو البقاء حين قال بصراحة ووضوح : « إن القرآن ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحى جلي ، وأما الحديث القدسي فهو ما كان لفظه من عند الرسول ، ومعناه من عند الله بالإلهام أو بالمنام »^(٢).

ولعل من أجود ما ميز به بين القرآن والحديث القدسي وغير القدسي قول السيد عبد العزيز الدباغ : « الفرق بين هذه الثلاثة ، وإن كانت

(١) رياض الصالحين للنووي ٧٣ .

(٢) كليات أبي البقاء ٢٨٨ .

كلها خرجت من بين شفتيه ﷺ وكلها معها أنوار من أنواره ﷺ :
أن النور الذي في القرآن ، قديم من ذات الحق سبحانه لأن كلامه
تعالى قديم ، والنور الذي في الحديث القدسي من روحه ﷺ ،
وليس هو مثل نور القرآن ، فإن نور القرآن قديم ، ونور
هذا ليس بقديم ، والنور الذي في الحديث الذي ليس بقديسي من ذاته
ﷺ ، فهي أنوار ثلاثة ، اختلفت بالإضافة ، فنور القرآن من ذات
الحق سبحانه ، ونور الحديث القدسي من روحه ﷺ ، ونور ما ليس
بقديسي من ذاته ﷺ » (١)

(١) انظر (الإبريز) للعلامة السيد أحمد بن المبارك ص ٦٦ طبع حجر سنة
١٢٧٨ ، وقارن بقواعد التحديث للعلامة جمال الدين القاسمي ص ٤١ .

شروط الراوي

العقل والضبط والعدالة والإسلام شروط لا بدّ منها لقبول الرواية، فلو فقدتها الراوي أو فقد بعضها رُدَّت روايته، وُترك حديثه . وإلى هذه الشروط الأربعة تؤول أقوال نقاد الحديث من قدامى ومتأخرين. غير أن دقة الاصطلاح هي ميزة المتأخرين الذين اطلعوا على الكثير من آراء الأوائل ورجحوا بينها واختاروا أحدها؛ أما القدامى فكانوا يقتنعون من الموضوع بتطبيقه العملي، فتغنيهم الدربة والممارسة عن وضع المصطلحات والتدقيق في المقاييس . قيل لشعبة بن الحجاج (١٦٠-) : من الذي يترك حديثه؟ فقال : إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر ترك حديثه، فإذا اتهم بالحديث ترك حديثه؛ فإذا أكثر الغلط ترك حديثه، وإذا روى حديثاً اجتمع عليه أنه غلط ترك حديثه . وما كان غير هذا فارو عنه^(١)

ويكاد شعبة بهذا يصرح بشرطين من شروط الراوي الذي يقبل حديثه، وهما الضبط والعدالة، فكثر الغلط تنافي الضبط، والالتهام

في الحديث يُعارض العدالة . أما الإسلام والعقل فأمران بديهيان لم يلتزم شعبة ذكر لفظهما ، إذ كان لا يتصور العدالة من غير إسلام ، أو الضبط من غير عقل وتميز .

لكن المتأخرين من نقاد الحديث — حين أخذوا أنفسهم بدقة المصطلحات ووضوح المقاييس — نبهوا على الشروط جميعاً ، فذكروا البديهيات أحياناً ، ولم يضمنوا على طالب هذا العلم بالتبويب والتقسيم . وشرط العقل يرادف عند المحدثين مقدرة الراوي على التمييز . فيندرج تحته البالغ تحملاً وأداء ، والصبي المميز تحملاً لا أداء . فقد لوحظ في شرط العقل البلوغ ضمناً ، لأن في وسع الصبي أن يتحمل الرواية ، ولكنه لا يؤديها إلا بعد بلوغه .^(١)

ومن كثرت الرواية عنه من الصحابة ، وكان سماعه في الصغر ، أنس بن مالك وعبد الله بن عباس وأبو سعيد الخدري . وكان محمود بن الربيع يذكر أنه عقل حجة مجَّها رسول الله ﷺ في وجهه من دلو كان معلقاً في دارهم ، وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وله خمس سنين^(٢) .

ولم يتفق المحدثون على مبلغ السن الذي يستحسن التحديث معه^(٣) ،

(١) انظر في الكفاية ص ٥٢ باب ما جاء في صحة سماع الصغير .

(٢) الكفاية ٥٦ .

(٣) انظر الآراء المختلفة حول هذه القضية في الجامع لأخلاق الراوي ٧١/٤ .

فقال قوم : الحدّ في السماع خمس عشرة سنة ، وقال غيرهم : ثلاث عشرة . وقال جمهور العلماء : يصح السماع لمن سنّه دون ذلك . وبهذا الرأي الأخير أخذ الخطيب البغدادي وقال : « وهذا هو عندنا الصواب »^(١) .

والحدّ في السماع خضع لبعض الاعتبارات الإقليمية ، فإذا كان أهل البصرة يكتبون الحديث ويسمعونه لعشر سنين^(٢) ، فما كان الكوفيون ليتساهلوا في ذلك إلا بعد استكمال أحد عشر سنة ، ويشغل قبل ذلك بحفظ القرآن وبالتعب^(٣) . أما أهل الشام فكانوا يكتبون العلم إلا لثلاثين^(٤) .

ويريدون بضبط الراوي سماعه للراوية كما يجب وفهمه لها فهماً دقيقاً ، وحفظه لها حفظاً كاملاً لا تردد فيه ، وثباته على هذا كله من وقت السماع إلى وقت الأداء^(٥) . فيلاحظ في شرط الضبط قوة الذاكرة ودقة الملاحظة .

(١) الكفاية ٥٤ .

(٢) الكفاية ٥٥ .

(٣) الكفاية ٥٤ .

(٤) الكفاية ٥٥ .

(٥) والمحدثون يفرقون هنا بين قديم حديث الرجل وجديده ، فقد يضعف ضبط الرجل في أواخر أيامه فيقال فيه : تغير بأخـرة . وانظر في (سنن أبي داود ٨٥/٣ رقم ٢٦٩٥) كيف ردّ حديث أحد الرواة لأنّه تغيّر ولم يخرج الحديث إلا بأخـرة .

ويعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات المتقنين الضابطين إذا اعتبر حديثه بحديثهم ، فإن وافقهم في روايتهم غالباً - ولو من حيث المعنى - فضابط ولا تضر مخالفته النادرة لهم ، فإن كثرت مخالفته لهم وندرت الموافقة اختل ضبطه ولم يحتج بحديثه ^(١) .

والحق أن مخالفة الثقات الضابطين ضرب من الانحراف والشذوذ. ولا ريب في أن الذي يتحمل الروايات الشاذة يتحمل وزراً كبيراً وشراً كثيراً ^(٢). قال شعبة بن الحجاج : « لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ » ^(٣) .

ولقد قيض الله للرواية علماء أعلاماً شددوا في أمرها ، وكانوا في تشدهم حكماء ، فلم ينقلوا إلا الصحيح . والصحيح لا يعرف بروايته فقط ، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع ^(٤). ومن الطبيعي إذن أن يحذر عبد الله بن المبارك من كتابة الحديث أو سماعه عن غلاط لا يرجع ، وكذاب ، وصاحب بدعة وهو يدعو إلى بدعته ، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه ^(٥) .

(١) التدريب ١١٠

(٢) الكفاية ١٤٠

(٣) الكفاية ١٤١

(٤) معرفة علوم الحديث ٥٩

(٥) الكفاية ١٤٣ وراجع في هذه الصفحة ذاتها من الكفاية أقوال العلماء

في ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه ، وكان الوهم غالباً على روايته .

ويريدون بعراضه الراوي استقامته التامة في شؤون الدين ، وسلامته من الفسق كله ، وسلامته من خوارم المروءة^(١) . وقد عرّف الخطيب البغدادي العدل بأنه « من عرف بأداء فرائضه ولزوم ما أمر به ، وتوقي ما نهى عنه ، وتجنب الفواحش المسقطة ، وتحري الحق والواجب في أفعاله ومعاملته ، والتوقي في لفظه مما يثلم الدين والمروءة ، فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل في دينه ، ومعروف بالصدق في حديثه^(٢) .

وفرّقوا بين تعديل الراوي وتزكية الشاهد . وإذا كانت التزكية لا تقبل إلا بشهادة رجلين ، فتعديل الراوي يثبت بمعرف واحد ، سواء أكان ذكراً أم أنثى ، حراً أم عبداً ، شريطة أن يكون في نفسه عدلاً مرضياً^(٣) . وهذا هو اختيار الإمام فخر الدين^(٤) ، والسيف الآمدي^(٥) . على أن بعض العلماء يسوّي بين الشاهد والراوي ،

(١) قارن بتوضيح الأفكار ١١٨ / ٢

(٢) الكفاية ٨٠

(٣) توضيح الأفكار ١٢١ / ٢ وقارن بالفروق للقرافي ١ / ٥ - ٢٢ ط. تونس .

(٤) هو الامام فخر الدين الرازي ، محمد بن عمر بن الحسين ، أبو عبد الله ، إمام كبير في المعقول والمنقول . صاحب التفسير الكبير المشهور . له كتب كثيرة منها « نهاية العقول » و « المحصول في علم الأصول » و « كتاب الأربعين في أصول الدين » . توفي سنة ٦٠٦ هـ

(٥) سيف الدين الآمدي هو أبو الحسن ، علي بن محمد بن سالم التغلبي الآمدي ==

فالتعديل يثبت لسكليهما بتعريف شخص واحد^(١). وقد انتصر القاضي أبو بكر^(٢) لهذا الرأي. وواضح أن تزكية الشاهد ليست هي عين الشهادة، فلا بد من رجائين في الشهادة على جميع الأقوال، أما تزكية الشاهد فهي التي جرى حولها الخلاف، هل يكفي لإثباتها شخص واحد أم لا بد من شخصين.

والمروءة التي ينبغي توافرها في الراوي المعدل كثيراً ماقيست بالمقاييس الخلقية الإنسانية المشتركة. ويستشهد الخطيب البغدادي على ذلك بقول النبي ﷺ: «من عامل الناس فلم يظلمهم، وحدثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم، فهو من كملت مروءته، وظهرت عدالته، ووجبت أخوته، وحرمت غيبته»^(٣).

وفي ضوء هذه المقاييس، لم يكن بدّ من غضّ النظر عن بعض العيوب التي لا يعرّى منها إنسان؛ وسيظلّ ما يجمله الناس من سيرة كل

=من علماء الأصول. له نحو عشرين مصنفاً منها «منتهى السؤل في الأصول» و«دقائق الحقائق» و«أبكار الأفكار» في علم الكلام. منسوب إلى آمد من «ديار بكر». توفي سنة ٦٣١ هـ.

(١) توضيح الأفكار ٢ / ١٢١

(٢) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، المشهور بالقاضي الباقلاني. انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة. أشهر كتبه «إعجاز القرآن». توفي سنة ٤٠٣ هـ.

(٣) الكفاية ٧٨

عالم وكل راو أكثر مما يعرفونه ، « فليس من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان إلا وفيه عيبٌ لا بدَّ ، ولكن من الناس من لا تُذكر عيوبُهُ »^(١) ، فليكن مقياسنا في تعديل الرواة « أن من كان فضله أكثر من نقصه وهبَ نقصُهُ لفضله » كما قال سعيد بن المسيب^(٢) .

وحسن الظن بالراوي حمل بعض العلماء على التساهل في رواية الحديث عن مستور الحال ، وهو كل حامل علم معروف بالعناية فيه ، فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى يتبين جرحه^(٣) ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « يَحْمَلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عَدُوَّهُ ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ ، وَاتِّحَالِ الْمُبْطِلِينَ »^(٤) . لكنَّ المحققين من الأصوليين على رد كل رواية عن مستور الحال دفْعاً للمفسدة^(٥) ، فلا بد من تعديله والكشف عما يمكن من دخائله ، وإن كان التوغل في الكشف عن سريره ليس من عمل المحدثين في شيء .

(١) الكفاية ٧٩

(٢) نفسه ٧٩ فالعبارة كلها منسوبة إلى سعيد بن المسيب ، سيد التابعين ، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة . كان أحفظ الناس لأحكام الخليفة عمر بن الخطاب حتى سمي « راوية عمر » . وكان - على اشتغاله بالحديث والفقه - يعيش من كسب يده ، من التجارة بالزيت . توفي سنة ٩٤ هـ « انظر طبقات ابن سعد ٨٨ / ٥ » .

(٣) توضيح الأفكار ١٢٦ / ٢ - ١٢٧

(٤) الجامع لأخلاق الراوي ١ / ١٥ وجه ٢

(٥) تدريب الراوي / ١١٥ .

ولا ريب أن العدالة شيء زائد على مجرد التظاهر بالدين والورع، لا يعرف إلا بتبع الأفعال، واختبار التصرفات، لتكوين صورة صادقة عن الراوي. والبحث عن عدالة المخبر كالبحث عن عدالة الشاهد يتناول ضرورياً من الاستقصاء الدقيق الذي لا يجرح كرامة أحد، بل يزكي الخبر المروي من خلال تزكية المخبر الراوي: «شهد رجل عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه بشهادة، فقال له: لست أعرفك، ولا يضرك ألا أعرفك، انت بمن يعرفك. فقال رجل من القوم: أنا أعرفه. قال: فبأي شيء تعرفه؟ قال: بالأمانة والعدل. قال: فهو جارك الأدنى الذي تعرف ليله ونهاره، ومدخله ومخرجه؟ قال: لا. قال: فعاملك بالدينار والدرهم اللذين بهما يُستدل على الورع؟ قال: لا. قال: فرفيقك في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق؟ قال: لا، قال: لست تعرفه. ثم قال للرجل: انت بمن يعرفك!»^(١)

ولا غرابة بعد هذا أن يكره المحدثون الرواية عن أهل الأهواء والبدع^(٢)، وعن أهل المجون والخلاعة^(٣)، على حين تساهلوا في الرواية عن المشاهير من غير أن يسألوا عن سبب عدالتهم: فمن اشتهرت عدالته

(١) الكفاية ٨٤

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ١ / ١٨ وجه ١

(٣) الكفاية ١٥٦

بين أهل العلم من المحدثين أو غيرهم وشاع الثناء عليه بها لا يحتاج إلى تعديل المذكرين ، كمالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وسفيان الثوري^(١) ، والأوزاعي^(٢) ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، والليث بن سعد^(٣) ، وشعبة بن الحجاج ، وعبد الله بن المبارك ، وو كيع بن الجراح ، وعلي بن المديني ، ويحيى بن معين ، وقد سئل ابن حنبل عن إسحاق بن راهويه^(٤) فقال : مثل إسحاق يُسأل عنه ؟ ! وسئل ابن معين . عن أبي عبيد فقال : « مثلي يُسأل عن أبي عبيد ؟ ! أبو عبيد يُسأل عن الناس ! »^(٥)

ومناهج المحدثين في الجرح أشد منها في التعديل : فهم يقبلون

(١) هو شيخ الاسلام وسيد الحفاظ سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، نسبة إلى ثور وهو أبو قبيلة من مضر . توفي سنة ١٦٠ أو ١٦١ هـ (انظر الرسالة المستطرفة ٣١)

(٢) هو شيخ الاسلام الحافظ عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الدمشقي المشهور بالأوزاعي ، وصفه الوليد بن مزيد فقال : « تعجز الملوك أن تؤدب أولادها أدبه في نفسه » توفي سنة ١٥٧ (انظر تذكرة الحفاظ ١ / ١٧٨ - ١٨٣) .

(٣) هو الامام الحافظ الفقيه الورع شيخ الديار المصرية ، الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي ، أبو الحارث . توفي سنة ١٧٥

(٤) هو الامام الحافظ اسحاق بن ابراهيم بن مخلد ، المعروف بابن راهويه ، ويكنى أبا يعقوب . كان يحفظ سبعين ألف حديث عن ظهر قلب . وله مسند كبير توفي سنة ٢٣٨ (انظر الرسالة المستطرفة ٤٩)

(٥) تدريب الراوي ١٠٩

التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور ؛ ^(١) أما الجرح فيردونه إذا لم يبين سببه بياناً شافياً ، لاعتقادهم بأن الناس يختلفون في إسقاط العدالة والحكم بالفسق ، وأن «مذاهب النقاد للرجال غامضة دقيقة ، وربما سمع بعضهم في الراوي أدنى مغمز فتوقف عن الاحتجاج بخبره وإن لم يكن الذي سمعه موجباً لرد الحديث ، ولا مسقطاً للعدالة» ^(٢) . من ذلك أنهم تشددوا في رواية مرتكب المباحات ، كالتنزه في الطرقات ، والأكل في الأسواق ، والتبسط في المداعبة والمزاح ^(٣) ، أما اللعب بالشطرنج ونحوه ، واللهو بآلات الطرب ، فأمرهما أشد . قال شعبة ابن الحجاج : «لقيت ناجية الذي روى عنه أبو إسحاق فرأيت أنه يلعب بالشطرنج فتركته فلم أكتب عنه ، ثم كتبت عن رجل عنه » ، وقال شعبة أيضاً : «أتيت منزل المنهال بن عمرو فسمعت فيه صوت الطنبور فرجعت ، فهلاً سألت ؟ عسى ألا يعلم هو !» ^(٤) .

والمعروف في كتب الجرح والتعديل أن مؤلفيها قلما يتعرضون لبيان أسباب الجرح ، بل يقتصرون على مجرد قولهم : «فلان ضعيف ،

(١) وقد علل السيوطي ذلك بكثرة أسباب التعديل حتى يشغل ذكرها ويشق ، إذ على المعدل أن يقول لم يرتكب كذا . فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو يتركه ، وذلك شاق جداً . (التدريب ١١١)

(٢) الكفاية ١٠٩ .

(٣) الكفاية ١١١ .

(٤) الكفاية ١١١ ، ١١٢ .

وفلان ليس بشيء ، وفلان متروك ، ونحو ذلك » والناس مع ذلك يعولون عليها في ردّ حديث الرواة . غير أنّ التحقيق العلمي الدقيق في موضوع هذه الكتب أثبت أنّ فائدها ليست في اعتمادها للحكم بالجرح ، بل في إثارة الريبة حول من جرحوه والتوقف في أمره . فلا يقبل حديثه إلا إذا انزاحت هذه الريبة عنه وحصلت الثقة به ^(١) .

وهذه الشدة المتناهية ، والورع الزائد ، والدقة البالغة ، كلها أثر من شعور النقاد بقيمة المروي ، فما هو بالكلام العادي ، ولا بالأشعار والخطب والقصص ، وإنما هو دين لا يؤخذ إلا بالنقل الأمين ، والسماع الصحيح . قال محمد بن سيرين : « إنّ هذا الأمر دين ، فانظروا عمّن تأخذون دينكم » ^(٢) ، ورفع بعضهم حديثاً إلى رسول الله ﷺ بهذا المعنى ، فعن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : « يا ابن عمر دينك دينك ، إنما هو لحمك ودمك ، فانظر عمّن تأخذ ، خذ عن الذين استقاموا ، ولا تأخذ عن الذين مالوا » ^(٣) . وعلى هدى هذه الوصايا ، مضى طلاب الحديث يتخيرون الشيوخ إذا تباينت أوصافهم ^(٤) ، فكانوا يقدمون السماع من الأمناء ، ويكرهون النقل والرواية عن الضعفاء ^(٥) ،

(١) التدريب ١١١ .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ١٥/١ وجه ٢ .

(٣) الكفاية ١٢١ .

(٤) الجامع ١٤/١ وجه ٢ .

(٥) الكفاية ١٣٢ .

ويرجحون الأخذ من علا إسناده وقرب من النبي ﷺ معتقدين أن « قرب الإسناد قربة إلى الله »^(١) ، وحين لا يتيسر لهم الإسناد القريب إلى النبي نفسه يطلبون أقرب الأسانيد إلى الصحابة أو التابعين أو الأئمة الأعلام ، واثقين أن العلم في تلك العصور الذهبية « كان غصاً طرياً ، والارتسام به محبوباً شهيأً ، والدواعي إليه أكبر ، والرغبة فيه أكثر »^(٢) . واهتمامهم بالأسانيد العالية لم يكن ينصرف إليها لذاتها ، بل لما يترتب عليها من قوة الظن بصحة متونها ، فما يقيمون وزناً لإسناد عال إذا شكوا في رجاله ، لأنَّ ضعف رجال الإسناد سيؤدي ضرورةً إلى ضعف المتن المروي ، لذلك فضلوا النزول عن الثقات على العلو عن غير الثقات^(٣) ، وأنشدوا مع أبي بكر بن الأنباري^(٤) :

علم النزول اكتبوه فهو ينفعكم وترككم كتبته ضربٌ من العنت
إن النزول إذا ما كان عن ثبت أعلى لكم من علو غير ذي ثبت^(٥)

(١) كما روي عن محمد بن أسلم الطوسي في الجامع ١٣/١ وجه ٢ . وفي الصفحة نفسها من هذا المخطوط أن الامام أحمد بن حنبل كان يقول : « طلب إسناد العلو من السنة » . وسندرس في « القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف » أهم ما يتعلق بالحديث العالمي والحديث النازل فانتظر التفصيل هناك .

(٢) الجامع ١١/١ وجه ١ .

(٣) الجامع ١٤/١ وجه ١ .

(٤) هو محمد بن محمد بن بشار المعروف بأبي بكر بن الأنباري ، النحوي الممدود في حفاظ الحديث ، ومصنف التصانيف الكثيرة . توفي ببغداد سنة ٣٢٨ هـ .

(٥) الجامع ١ / ١٤ وجه ٢ ويراد بعلم النزول في هذين البيتين معرفة الأسانيد النازلة البعيدة عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن الأئمة الأعلام .

وعرف بعض نقاد الحديث للأسانيد النازلة مزية لم يعرفوها للعالي من الأسانيد ، فأوا « أن السماع النازل أفضل ، لأنه يجب على الراوي أن يجتهد في معرفة جرح من يروي عنه وتعديله ، والاجتهاد في أحوال رواة النازل أكثر ، فكان الثواب فيه أوفر » ^(١) .

وبلغ بالمحدثين حسهم النقدي ذروة لا تسامى حين لاحظوا أن المعاصرة حجاب ، فكرهوا التحديث عن الأحياء ^(٢) ، كأنهم يخشون أثر الحب في حسن الظن وأثر الكره والمنافسة في إساءة الظن بالمروي عنه ، فلا تكون أسس الجرح والتعديل سليمة ولا صحيحة . قال ابن عبد الحكم : « ذا كرت الشافعي يوماً بحدث وأنا غلام ، فقال : من حدثك به ؟ قلت : أنت . فقال : ما حدثك به من شيء فهو كما حدثك . وإياك والرواية عن الأعمياء » ^(٣) وقال ابن عون : قلت للشعبي : ألا أحدثك ؟ (قال) فقال الشعبي : أعن الأحياء تحدثني أم عن الأموات ؟ (قال) قلت : لا بل عن الأحياء . قال : فمحدثني عن الأعمياء ! » ^(٤) . ولنقاد الحديث اصطلاحات في التعديل والجرح يدل تنوعها وتغايرها على تباين أحوال الرواة في القوة والضعف ، والثقة والريبة .

(١) الجامع ١/١١ وجه ٢ .

(٢) الكفاية ١٣٩ .

(٣) الكفاية ١٤٠ .

(٤) الكفاية ١٣٩ .

وقد جعل ابن حجر هذه الاصطلاحات اثنتي عشرة مرتبة ^(١) :
 « ١ — الصحابة ، ٢ — من أكد مدحه بأفعل التفضيل ، كأوثق الناس ،
 أو بتكرار الصفة لفظاً ، كثقة ثقة ، أو معنى ، كثقة حافظ ، ٣ — من
 أفرد بصفة : كثقة ، أو متقن ، أو ثبت ، ٤ — من قصر عمن قبله
 قليلاً كصدوق ، أو لا بأس به . أو ليس به بأس ، ٥ — من قصر
 عن ذلك قليلاً ، كصدوق سيء الحفظ ، أو صدوق يهيم ، أو له أوهام ،
 أو يخطيء ، أو تَغَيَّرَ بآخره ، ويلحق بذلك أهل الأهواء والبدع
 ٦ — من ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه
 من أجله ، ويُشار إليه بمقبول حيث يُتَابَع ، وإلا فليّن الحديث
 ٧ — من رَوَى عنه أكثر من واحد ولم يوثق ، ويشار إليه بمستور ،
 أو مجهول الحال ٨ — من لم يوجد فيه توثيق معتبر ، وجاء فيه تضعيف
 وإن لم يدين ، والإشارة إليه : ضعيف ٩ — من لم يرو عنه غير واحد
 ولم يوثق ، ويقال فيه : مجهول ، ١٠ — من لم يوثق البتة وُضعف مع
 ذلك بقادح ، ويقال فيه : متروك ، أو متروك الحديث ، أو واهي الحديث ،
 أو ساقط ١١ — من اتهم بالكذب ، ويقال فيه : متهم ، ومتهم بالكذب
 ١٢ — من أطلق عليه اسم الكذب والوضع ، ككذاب ، أو وضّاع ،
 أو يضع ، أو ما أ كذبه ، ونحوها . »

(١) وذلك في خطبة كتابه (تقريب التهذيب) . وقد آثرنا اختصارها على النحو الذي ذكرناه . وقارن بالباعث الحث ١١٨ - ١١٩ ، وتوضيح الأفكار ٢٦١/٢ - ٢٧١ وبمقدمة كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم .

والدقة في شروط الراوي — في ضوء مصطلحات الناقدين — كانت تراعى حتى أواخر القرن الثالث الهجري بتحفظ شديد ، وحيطة بالغة ، لتيسر السماع وتداول هذه الألفاظ على ألسنة الشيوخ والتلاميذ . بيد أن الرواة اضطروا بعد ذلك إلى كثير من التساهل في هذه الشروط ، فاكثفوا في تعديل الراوي بشروط العقل والبلوغ والإسلام والضبط وعدم التظاهر بالفسق ، لأن الرواية باتت دراسة للكتب ، لا نقلاً بالمشافهة والسماع^(١) .

وأما شرط الإِسْرَم ، فهو واضح في نفسه ، كما أن الغاية من اشتراطه واضحة ، فالراوي يؤدي أحاديث وأخباراً وآثاراً تتعلق بهذا الدين ، وبأحكامه وحكمه وتشريعاته : فالأحوط أن يقوم بهذا الشأن من كان مؤمناً بهذه العقيدة التي يتحمل مسؤولية تفهيمها للناس . على أن الإسلام يشترط عند أداء الرواية لا عند تحملها^(٢) ، فقد قبلت رواية جُبَيْر بن مطعم « أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بسورة الطور » مع أنه كان قد جاء في فداء أسرى بدر ولم يكن قد أسلم بعد ، وقال عن نفسه — كما في صحيح البخاري — : « وذلك أول ما وقر الإيمان في قلبي » .

(١) اختصار علوم الحديث ١١٩ .

(٢) الكفاية ٧٦ .

أقسام الحديث

الحديث إما مقبول وهو الصحيح ، وإما مردود وهو الضعيف :
هذا هو التقسيم الطبيعي الذي تندرج تحت نوعيه أقسام كثيرة أخرى
تفاوتت صحة وضعفاً بتفاوت أحوال الرواة وأحوال متون الأحاديث .

لكن المحدثين اصطَلَحُوا على تقسيم ثلاثي للحديث آثروه على
التقسيم الثنائي السابق ، فأصبح الحديث لا يخرج عن أحد هذه الأقسام
الرئيسية : فهو إما صحيح ، وإما حسن ، وإما ضعيف^(١) .

وظاهر أن « الحسن » يكون - على الرأي الأول - تابعاً لأحد
القسمين ، فهو إما نوع من الصحيح - كما ينقل الذهبي عن
البخاري ومسلم^(٢) - وإما نوع من الضعيف الذي لا يترك العمل

(١) التدريب ١٣ وقارن بتوضيح الأفكار ٧ .

(٢) وحجة الذهبي في ذلك أن البخاري ومسلماً أخرجا أحاديث راويها خفيف
الضبط ولكنه غير متهم بالكذب ، غير أنها اشترطاً أن تعضد بسند آخر صحيح
من كل وجه . ولما كان كتابا هذين الإمامين لا يشتملان إلا على الأحاديث الصحيحة
- ولذلك سميا بالصحيحين - فإن ما فيها من الأحاديث التي تغلب عليها صفة الحسن
جدير أن يعتبر صحيحاً .

به^(١) بل هو — كما قال أحمد بن حنبل — أجدر أن يعمل به من القياس .
وأما على الرأي الثاني فيكون « الحسن » قسمًا قائمًا برأسه دون الصحيح
وأعلى من الضعيف .

وأما الموضوع — وهو المختلق على رسول الله ﷺ أو على غيره
من الصحابة والتابعين — فلم نذكره بين أقسام الحديث ، لأنه ليس
حديثًا في الواقع ونفس الأمر ، وإنما هو لدى مختلقه فقط في حكم
الحديث^(٢) ، وإثبات وضعه هو الذي يسقط عنه صفة « الحديث » .
أما قبل إثبات وضعه فلنا أن نسميه « حديثًا » انتظاراً لما تسفر عنه
نتيجة البحث فيه ، فإما أن تثبت فيه صفة الضعف ، فيسمى « حديثاً
ضعيفاً » ويبين وجه الضعف فيه ، وإما أن يثبت وضعه فلا يكون
« حديثاً » قطعاً . فإذا سمعت أو قرأت هذه العبارة : « حديث
موضوع » فالغرض من ذكر لفظ « الحديث » فيها الحكم عليه
بحرمة نقله وروايته .

(١) لأنهم قسموا الضعيف إلى متروك العمل به ، وهو ما كان راويه متهمًا
بالكذب أو كثير الغلط وقسم غير متروك وهو « الحسن » لأن راويه ليس متهمًا
بالكذب ولا كثير الغلط ، وإنما هو خفيف الضبط فحسب .

(٢) وعبارتنا هذه لا ينبغي أن تستغرب بعد قول السيوطي في (التدريب ١٣)
مانصه : « وإنما لم يذكر الموضوع ، لأنه ليس في الحقيقة بحديث اصطلاحاً ، بل
بزعم واضعه » .

وأقسام الحديث الثلاثة تشتمل على أنواع كثيرة تندرج تحتها ،
ومن هذه الأنواع ما هو خالص للصحة أو للحسن أو للضعف ، وما
هو مشترك بين الصحيح والحسن فقط ، ثم ما هو مشترك - أخيراً -
بين الثلاثة على السواء : الصحيح والحسن والضعف . وحول ألقاب
هذه الأنواع (الخالصة لأقسام الحديث الثلاثة تارة ، أو المشتركة
بينها تارة أخرى) وُضعت المصطلحات الكثيرة ، فسيها بعضهم
علوماً ، وبعضهم أنواعاً ، واتفق هؤلاء وأولئك على أنها من الكثرة
بحيث لا تعد ولا تحصر ^(١) ، حتى قال الحازمي ^(٢) : « علم الحديث
يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مئة ، كل نوع منها علم مستقل لو أنفق
الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته » ^(٣) .

وحين ألف ابن الصلاح كتابه (علوم الحديث) ذكر من هذه
الأنواع خمسة وستين ثم قال : « وليس ذلك بأخر الممكن في ذلك ،
فإنه قابل للتنويح إلى ما لا يحصى ، إذ لا تنحصر أحوال الرواة وصفاتهم ،
وأحوال متون الحديث وصفاتها » ^(٤) . ولكن ابن كثير - في

(١) التدريب ٩ .

(٢) الحازمي هو الامام الحافظ الذنابة ، أبو بكر محمد بن موسى بن حازم
الهمداني ، المتوفى ببغداد سنة ٥٨٤ . وله كتب كثيرة منها (الاعتبار في بيان النسخ
والمسوخ من الآثار) وقد أشرنا إلى طبعه ص ١١٢ ح ٣ ، ومنها (العجالة) .

(٣) التدريب ٩ .

(٤) اختصار علوم الحديث ١٩ - ٢٠ .

اختصاره لهذا الكتاب — لاحظ إمكان دمج بعض هذه الأنواع في بعض ، وأخذ على ابن الصلاح بسطه كل هذه التقاسيم ، ورتبها ترتيباً جديداً على ما هو الأنسب في نظره ^(١) ، ولنا ، مع ذلك ، ملاحظات على ترتيبه ، فلنأخذ به جملة وتفصيلاً وإن كنا سنسير غالباً في هديته . ويبدو لنا أن العلامة جمال الدين القاسمي ^(٢) في (قواعد التحديث) كان أقرب إلى المنطق حين ذكر ألقاباً للحديث تشمل الصحيح والحسن ^(٣) ، وأنواعاً تشترك في الصحيح والحسن والضعيف ^(٤) ، ثم أنواعاً تختص بالضعيف ^(٥) . ولا استحساننا هذا التقسيم سيظهر على كتابنا هذا أثر واضح منه ، إلا أن القارئ الكريم لن يخفى عليه أننا لسنا دائماً على وفاق مع علامة الشام في مصطلحاته وتقاسيمه . ولقد قال علماؤنا القدامى : « لا مشاحة في الاصطلاح » فاستخرنا الله عز وجل في أن نعرض للناس مصطلحات الحديث بعبارة واضحة ، وتقسيم لا لبس فيه ، ولا تتداخل الأنواع والألقاب فيه ، قانعين من مباحثه بأهمها ، مستغنين عما نظنه قليل الفائدة من النقاش اللفظي والجدل العقيم .

(١) نفسه ٢٠ .

(٢) جمال الدين القاسمي هو علامة الشام ، ونادرة الأيام ، صاحب التصانيف

الكثيرة ، الذي توفي منذ عهد قريب سنة ١٣٣٢ هـ .

(٣) قواعد التحديث ٨٨ .

(٤) نفسه ١٠٤ .

(٥) نفسه ١١١ .

القسم الأول - الحديث الصحيح

عرفوا الحديث الصحيح بأنه « الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط ، حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ أو إلى منتهاه من صحابي أو من دونه ، ولا يكون شاذاً ولا معطلاً »^(١)

وفي هذا التعريف أمور تنبغي ملاحظتها :

١ - أن الحديث الصحيح « مسند »^(٢) — وهو ما اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه — ولذلك يقال في وصفه أيضاً : إنه متصل أو موصول . فالحديث المرسل الذي سقط منه الصحابي فقد الاتصال في السند ، فهو على الأرجح ضعيف وليس بصحيح . وكذلك الحديث المنقطع ليس بصحيح ، لأن رجلاً سقط من إسناده ، أو لأن رجلاً مبهماً ذكر في هذا الإسناد ، والإبهام أشبه بالسقوط . وقل مثل ذلك

(١) اختصار علوم الحديث ٢١ .

(٢) ويفرق العلماء أحياناً بين المسند والمتصل . بملاحظة الرفع في المسند ، فهو مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أما المتصل فهو ما اتصل سنده بسماع كل واحد من رواه ممن فوقه ، سواء أكان مرفوعاً إلى النبي أم موقوفاً على التابعي : (راجع التدريب ٦٠) وسنعرض لهذا الموضوع بشيء من التفصيل في القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف .

في « المعضل » لأنه الحديث الذي سقط من إسناده اثنان فأكثر .

٢ — أن الحديث الصحيح لا يكون « شاذاً » وهو ما رواه الثقة مخالفاً رواية الثقات ، كما سنرى في بحث الشذوذ .

٣ — أن الحديث الصحيح لا يكون معللاً — وهو الذي اكتشفت فيه علة خفية تقدح في صحته ، وإن كان يبدو في الظاهر سليماً من العلل .
٤ — أن رجال السند في الصحيح كلهم عدول ضابطون . فإن فقدت في أحدهم صفة من صفات العدالة أو الضبط ضعف الحديث ولم يصحح . وقد عرفنا في (فصل شروط الراوي) المراد من العدالة والضبط .

والصحيح على قسمين : صحيح لذاته وصحيح لغيره . فالصحيح لذاته هو ما اشتمل من صفات القبول على أعلاها ، أما الصحيح لغيره فهو ما صحح لأمر أجني عنه ، إذ لم يشتمل من صفات القبول على أعلاها ، كالحسن فانه إذا روي من غير وجه ارتقى بما عضده من درجة الحسن إلى منزلة الصحة^(١) .

وكما يوصف الصحيح بأنه مسند ومتصل ، يوصف بأنه متواتر أو أحادي ، ويجوز وصفه بأنه غريب أو مشهور^(٢) . وسنرى أن ثمة ألقاباً

(١) قواعد التحديث ٥٦ .

(٢) اختصار علوم الحديث ٢١ .

يشارك فيها كل من الصحيح والحسن ، وأن اصطلاحات أخرى تشمل الصحيح والحسن والضعيف .

فالمتواتر هو الحديث الصحيح الذي يرويه جمع يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب ، عن جمع مثلهم في أول السند ووسطه وآخره^(١) . وإنما قلنا في التعريف : « جمع يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب » لتخلص من تلك الآراء المتضاربة حول تحديد عدد هذا الجمع تحديداً كيفياً ليس عليه دليل صريح . فمنهم من يرى أن أقل العدد الذي يثبت به التواتر : أربعة ، لقوله تعالى « لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء »^(٢) في الشهادة على حصول الزنى ، ومنهم من يقول : خمسة ، كما في آيات الملاعة^(٣) . ومنهم من يقول : عشرة ، لأن مادون العشرة آحاد ، ولا يسمى الجمع جمعاً إلا بها أو بما فوقها . ومنهم من يقول : اثنا عشر ، لقوله تعالى « وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً »^(٤) ومنهم من يقول : عشرون

(١) شرح النخبة ٣ .

(٢) سورة النور ١٣ .

(٣) وذلك في قوله تعالى في سورة النور « والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين . والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين . والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين » الآيات ٦ - ٩ .

(٤) سورة المائدة ١١ .

لقوله تعالى « إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مئتين »^(١) ومنهم من يقول : أربعون ، لقوله تعالى « يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين »^(٢) ، وكان عددهم عند نزول الآية قد بلغ أربعين رجلاً بإسلام عمر ، ومنهم من يقول : سبعون ، لقوله تعالى « واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا »^(٣) . وقال بعضهم : بل ثلاث مئة وثلاثة عشر رجلاً وامرأتان ، على عدد أهل بدر . وهذه الاستدلالات كلها — وإن تك مستنبطة من القرآن — ليست صريحة الدلالة ، لأن لكل عدد منها علاقة بالحادثة الخاصة التي ذكر فيها . فالأرجح في تعريف المتواتر أن يلاحظ فيه مجرد روايته عن جمع يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب ، من غير محاولة لتعيين عدد هذا الجمع . وقد قال ابن حجر : « لا معنى لتعيين العدد ، على الصحيح »^(٤)

وينقسم المتواتر إلى لفظي ومعنوي ، فالمتواتر اللفظي هو الذي رواه الجمع المذكور في أول السند ووسطه وآخره بلفظ واحد ، وصورة واحدة ؛ وهو كما يقول ابن الصلاح : « عزيز جداً ، بل لا يكاد

(١) سورة الأنفال ٦٥ .

(٢) سورة الأنفال ٦٤ .

(٣) سورة الأعراف ١٥٥ .

(٤) شرح النخبة ٣ .

يوجد ، ومن سئل عن إبراز مثال لذلك أعياه تطلبه «^(١) . والاكثرون على أنه — باسـترات المطابقة اللفظية فيه من كل وجه يستحيل وجوده في غير القرآن الكريم . وبعض العلماء يؤكـدون أن في الحديث النبوي نفسه غير قليل من المتواتر اللفظي ، ويسوقون للدلالة على ذلك أمثال حديث انشقاق القمر ، ومن كذب علي متعمداً ، ومن بنى لله مسجداً ، والشفاعة ، وأنين الجذع ، والمسح على الخفين ، والإسراء والمعراج ، ونـبع الماء من أصابعه ﷺ ، وردّ عين قتادة وإطعام الجيش الكثير من الزاد القليل^(٢) . ومن الذين ذهبوا الى هذا الرأي السيوطي^(٣) في «الأزهار المتناثرة» ، في الأخبار المتواترة^(٤) ، والقاضي عياض في «الشفاء» . ويبدو أن الحافظ ابن حجر نفسه يـجنح إلى هذا المذهب ، فقد ذكر في شرح النخبة « أن من أحسن ما يقرّر به كون المتواتر موجوداً ، وجود كثرة في الأحاديث ، أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً ، المقطوع عندهم بصحة

(١) غير أن ابن الصلاح يستثني من ذلك حديث « من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ويذكر من رواه اثنين وستين من الصحابة . (قارن بالتدريب ١٩٠) .

(٢) انظر تفصيل ذلك في التدريب ١٩٠ .

(٣) هو العلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (- ٩١١) صاحب التصانيف الكثيرة في التفسير والحديث واللغة ، وله في مصطلح الحديث ألفية ، وتدريب الراوي .

(٤) التدريب ١٩٠ .

نسبتها إلى مصنفها، إذا اجتمعت على إخراج حديث وتعددت طرقه
تعدداً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب إلى آخر الشروط ، أفاد العلم
اليقيني بصحته إلى قائله ^(١) . وأشار في « شرح البخاري » إلى أن
« حديث من كذب علي متعمداً » رواه أكثر من أربعين صحابياً ،
ينهم العشرة المبشرون بالجنة ^(٢) .

أما المتواتر المعنوي فمن الواضح أنه لا يشترط في روايته المطابقة
اللفظية ، وإنما يكفي فيه بأداء المعنى ولو اختلفت رواياته ، عن الجمع
الذين يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب . وهو كثير جداً ليس
في وسع أحد إنكاره . ومثاله : « أحاديث رفع اليدين في الدعاء » فقد
روي عنه صلى الله عليه وسلم نحو مئة حديث فيه رفع يديه في الدعاء . وقد جمعها
السيوطي في جزء ، لكنها في قضايا مختلفة ، فكل قضية منها لم تتواتر ،
والقدر المشترك فيها — وهو الرفع عند الدعاء — تواتر باعتبار

(١) شرح النخبة ٤-٥ .

(٢) العشرة المبشرون بالجنة هم « الخلفاء الراشدون الأربعة ثم سعد بن أبي
وقاص ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام ،
وعبد الرحمن بن عوف ، وأبو عبيدة عامر بن الجراح » . وقال بعض العلماء : « روى
هذا الحديث أكثر من مئة نفس . وفي شرح النووي لصحيح مسلم : رواه نحو مئتين .
قال الحافظ العراقي : « وليس في هذا المتن بعينه ، ولكنه في مطلق الكذب . والخاص
بهذا المتن رواية بضعة وسبعين صحابياً منهم العشرة المبشرون ، وقد سرد السيوطي
أسماءهم (في التدريب ١٩٠) .

المجموع^(١) . ويرى بعضهم أن تلك الأحاديث التي يستشهد بها نفر من العلماء على وجود التواتر اللفظي ليست في الحقيقة إلا متواترة المعنى، ولكن استفاضة محتواها واشتهاره غطياً على اختلاف الروايات في بعض ألفاظها .

ومن علماء الحديث من لا يرى بأساً في أن يكون المتواتر المعنوي في أوله آحادياً^(٢)، ثم يشتهر بعد الطبقة الأولى ويستفيض، فيسلكون حديث «إنما الأعمال بالنيات» في عداد متواتر معنى، مع أنه لم يروه إلا عمر بن الخطاب، ولم يروه عن عمر إلا علقمة، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي، ولم يروه عن التيمي إلا يحيى بن سعيد القطان، وإنما طرأت له الشهرة من عند يحيى^(٣).

والمحدثون لا يذكرون «المتواتر» باسمه الخاص المشعر بمعناه، وإنما يتبعون فيه الفقهاء والأصوليين: «لأن التواتر ليس من مباحث علم الإسناد، إذ علم الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه ليعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال وصيغ الأداء، والمتواتر لا يبحث

(١) التدريب ١٩١ .

(٢) والحديث الآحادي - في الاصطلاح - ما لم يجمع شروط التواتر، وقد يتفرد به واحد فيكون غربياً، أو يعزّز برواية اثنين فأكثر فيكون عزيزاً، أو يستفيض فيكون مشهوراً . فلا يفيد وصفه بالآحادي أنه خبر الواحد دائماً . (وقارن بشرح النخبة ٦) .

(٣) التدريب ١٨٩ وراجع ص ٥٢ من كتابنا هذا . وقارن بتوضيح الافكار ٢٤/١

عن رجاله ، بل يجب العمل به من غير بحث ^(١) .
ولا خلاف بين المحدثين في أن كلاً من المتواتر اللفظي والمعنوي
يوجب العلم القطعي اليقيني ، وإنما هم يختلفون في الحديث الصحيح
الآحادي هل يفيد الظن أم القطع ، فالنووي في « التقريب » يراه
ظني الثبوت ، وأكثر أهل الحديث يقطعون منه بما أخرجه الشيخان ،
البخاري ومسلم ، وبعضهم يرجحون أن الآحادي الصحيح ، سواء
أخرجه الشيخان أم سواهما ، يفيد العلم القطعي اليقيني كالمتواتر
بقسميه على حد سواء . قال ابن حزم ^(٢) : « إن خبر الواحد العدل
عن مثله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوجب العلم والعمل معاً ^(٣) » .
ورأي ابن حزم أجدر بالاتباع ، إذ لا معنى لتخصيص أحاديث
الصحيحين بإفادة القطع ، لأن ما ثبتت صحته في غيرهما ينبغي أن يحكم
عليه بما حكم عليه فيهما ، فما للكتابين من منزلة خاصة في قلوب المؤمنين
لا ينبغي أن يقلل من قيمة الصحيح في الكتب الأخرى ، كما أنه لا معنى
للقول بظنية الحديث الآحادي بعد ثبوت صحته ، لأن ما اشترط
فيه لقبول صحته يزيل كل معاني الظن ، ويستوجب وقوع العلم

(١) شرح النخبة ٤ .

- (٢) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، عالم الأندلس في عصره
أشهر مصنفاته « المحلى » و « الفصل في الملل والأهواء والنحل » . توفي سنة ٤٥٦ .
(٣) الإحكام في أصول الأحكام ١/١١٩-١٣٧ وفيه بحث قيم في هذا الموضوع
وانظر إغاثة اللفهان لابن القيم ١٦٠ (ط . الميمنية بالقاهرة) .

اليقيني به ^(١) .

والحديث الصحيح يسمى « غريباً » إذا تفرّد بروايته واحد ثقة ،
وتكون غرابته في المتن تارة ، وفي الإسناد تارة أخرى ^(٢) .

ويسمى « مشهوراً » إذا اشتركت جماعة في روايته عن
الشيخ الثقة ^(٣) .

ومن غريب أمر المحدثين أن بعضهم اشترط ، في تعريف الصحيح ،
أن يكون « عزيزاً » ^(٤) ، وإليه يؤول كلام الحاكم أبي عبد الله في
علوم الحديث حيث قال : « وصفة الحديث الصحيح أن يرويه عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم صحابي زائل عنه اسم الجمالة ، وهو
أن يروي عنه تابعيان ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا هذا ،
كالشهادة على الشهادة » ^(٥) . ولا حاجة إلى هذا الاصطلاح الخاص
بعد الذي أوضحناه من تفرقة العلماء بين تعديل الراوي وتركية
الشاهد ^(٦) .

(١) قارن بالباعث الحديث ٣٩ .

(٢) سيأتي تفصيل « الغريب » في القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف .

(٣) وسنزيد « المشهور » تفصيلاً في القسم المشترك أيضاً .

(٤) وهو - كما سئى - الحديث الذي لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين ، وسمي

بذلك لإمكانة وجوده ، ولما لكونه عزّاً : أي قوي بمجيئه من طريق أخرى

(شرح النخبة ٥) .

(٥) معرفة علوم الحديث ٦٢ وقارن بـ (شرح النخبة ٥) .

(٦) راجع ص ١٣٠ من هذا الكتاب .

والإمام البخاري هو أول من صنّف في « الصحيح المجرد » الذي يخلو من الإرسال والانتقاع والبلاغات . أما التعليقات التي أدخلها في « جامعه » فما أوردها إلا استثناساً ، واستشهاداً ، فذكرها فيه لا يخرجها عن كونه مجرد الصحيح ^(١) . ولا يعد الإمام مالك أول من صنّف في الصحيح ، لأنه لم يفرد ، بل أدخل فيه — تبعاً لمنهجه — المراسيل والمقاطع والبلاغات . ثم تلا البخاري تلميذه الإمام مسلم في تصنيف الصحيح ^(٢) . وتتابع التأليف بعد ذلك في الصحيح وما يقاربه على النحو الذي سنفصله في فصل « أهم كتب الرواية » .

غير أن درجة الصحة ليست واحدة في كل ما سمي صحيحاً ، ولا في جميع الكتب المشتملة على الصحيح ، بل المحدثون يعرفون الصحيح والأصح ، كما سرى أنهم يعرفون الضعيف والأضعف ، وهم يعتقدون أن رتب الصحيح تتفاوت بتفاوت الأوصاف المقتضية للتصحيح في القوة ^(٣) ، ولم يسع النووي ، تجاه هذا التفاوت ، إلا أن يقسم الصحيح سبعة أقسام : ١ — أعلاها ما اتفق عليه البخاري ومسلم ، ٢ — ثم ما انفرد به البخاري ، ٣ — ثم ما انفرد به مسلم ، ٤ — ثم ما كان على شرطهما وإن لم يخرجاه ، ٥ — ثم على شرط البخاري ، ٦ — ثم

(١) التدريب ٢٤-٢٥ .

(٢) التدريب ٢٥ .

(٣) شرح النخبة ٩ .

على شرط مسلم ، ٧ - ثم ما صححه غيرهما من الأئمة ^(١) .

وتفاوت كذلك رتب الصحيح بتفاوت الأمصار التي روته ، ويوشك أكثر العلماء أن يجزموا بأن أصح الأحاديث مارواه أهل المدينة ، فهي دار السنة المشرقة . قال ابن تيمية ^(٢) :

« اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث مارواه أهل المدينة ، ثم أهل البصرة ، ثم أهل الشام » ؛ وقال الخطيب : « أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين مكة والمدينة ، فإن التدليس عنهم قليل ، والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز . ولأهل اليمن روايات جيدة ، وطرق صحيحة ، إلا أنها قليلة ، ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضاً . ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم ؛ والكوفيون مثلهم في الكثرة ، غير أن رواياتهم كثيرة الدغل ، قليلة السلامة من العلل . وحديث الشاميين أكثره مراسيل ومقاطيع ، وما اتصل منه مما أسنده الثقات فإنه صالح ، والغالب عليه

(١) قواعد التحديث ٥٩ ، وقد نقله القاسمي من التدريب ٣٧ .

(٢) هو الامام المجدد شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني الدمشقي صاحب التأليف الكثيرة المفيدة . توفي سنة ٧٢٨ . وقد وضع المستشرق الفرنسي هنري لاوست كتاباً قيماً في سيرة ابن تيمية وعقائده السياسية والاجتماعية :

Henri Laoust, Essai sur les doctrines sociales et politiques d'Ibn Taimiya .

ما يتعلق بالمواظع ^(١) .

واختلف أئمة الحديث في أصح الأسانيد ، فذكر كل منهم ما أدى إليه اجتهاده . ولكل صحابي رواية من التابعين ، ولهم أتباع وأكثرهم ثقات ، فلا يمكن أن يُقطع الحكم في أصح الأسانيد لصحابي واحد ^(٢) .

وقد يعدل نقاد الحديث عن قولهم « حديث صحيح » إلى قولهم : « صحيح الإسناد » ، قاصدين من ذلك إلى الحكم بصحة السند من غير أن يستلزم صحة المتن ، لجواز أن يكون في المتن شذوذ أو علة . وإذا أرادوا صحة السند وال متن معاً أوردوا العبارة مطلقة فقالوا : « هذا حديث صحيح » . وهذه العبارة المطلقة أرقى من قولهم : « صحيح الإسناد » بهذا التقييد . ولذلك قال السيوطي في ألفيته :

والحكم بالصحة للإسناد والحسن دون المتن للنقاد
لعله أو لشذوذ ، واحكم للمتن إن أطلق ذو حفظ نمي ^(٣)
وإذا قال المحدثون : « أصح شيء في الباب كذا » فلا يلزم من هذا

(١) ذكره القاسمي في قواعد التحديث ٥٨ .

(٢) معرفة علوم الحديث ٥٤-٥٥ وقارن بتوضيح الأفكار ٣٣/١ . وقد نصوا - مع ذلك - على أسانيد جمعها العلامة أحمد محمد شاكر وزاد عليها قليلاً . (انظر الباعث الخنث ٢٢ - ٢٥) .

(٣) ألفية السيوطي ، بيتان ١٠٤ و ١٠٥ ص ٥٥ (وانظر الهامش أيضاً) .

التعبير صحة الحديث ، فإنهم يقولون أنه وإن كان الحديث ضعيفاً ، ومرادهم أرجح ما في الباب أو أقله ضعفاً^(١) .

القسم الثاني : الحديث الحسن

الحديث الحسن هو ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط ، وسلم من الشذوذ والعلة^(٢) . وأهم ما في هذا التعريف لرفع الالتباس بين الصحيح والحسن ، أن العدل في الحسن خفيف الضبط ، بينما هو في الصحيح تام الضبط . وكلا التقسيمين سالم من الشذوذ والعلة ، وكلاهما يحتاج به ويستشهد بمضمونه .

والحديث الحسن نوعان : حسن لذاته ، وحسن لغيره . وإذا أطلق الحديث الحسن انصرف إلى الحسن لذاته ، فلا داعي إلى تعريفه مرة أخرى . وإنما سمي « حسناً لذاته » لأن حسنه ناشئ من شيء داخل فيه ، ذاتي له ، لا من شيء خارج عنه^(٣) : فهو قد بلغ — بنفسه — درجة الصحيح في شروطه ، وإن كان أخف منه بضبط رجاله .

أما الحسن لغيره فهو ما في إسناده مستور لم تتحقق أهليته ولا عدم

(١) قواعد التحديث ٥٩ نقلاً عن النووي .

(٢) قارن شرح النخبة ١١ بألفية السيوطي ٤٢ هامش .

(٣) شرح النخبة ١١ .

أهليته ، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ ولا متهماً بالكذب ، ويكون
متنه معضداً بمتابع أو شاهد^(١) . ويدور حول تعريف الحسن بقسميه
جدل لا نرى ضرورة للخوض فيه ، ولا ثمرة ترجى منه^(٢) .

و « جامع الترمذي »^(٣) أصل في معرفة الحديث الحسن وإن أخذوا
عليه تعريفه له . وهو الذي نوه بذكره^(٤) . وهو أول من عرف أنه
قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ، وأما من قبله من العلماء
فكانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف . والضعيف عندهم كان على
نوعين : ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل به ، وهو يشبه الحسن في اصطلاح

(١) توضيح الأفكار ١/ ١٨٨ . وسنتكم في (القسم المشترك بين الصحيح
والحسن والضعيف) عن كل من المتابع والشاهد . وحسبنا الآن ان نفهم
من هذين اللفظين مجرد اعتضاد الحسن لغيره برواية أخرى مماثلة تتابع لفظه ، أو تشهد
لعناه ، ليصبح صالحاً للاعتبار .

(٢) تناول هذا الجدل تعريف الخطابي للحسن ، وما أخذ العلماء عليه ، ثم تعريف
الترمذي ونقداهم له ، ثم محاولة التوفيق بين التعريفين : (انظر على سبيل المثال
التدريب ٤٩ - ٥٢) . وقد علل المحدثون هذا الاضطراب في تعريف الحسن بتوسط
هذا المصطلح بين الصحيح والضعيف عند الناظر ، حتى كأنه شيء . بنقدح في نفس
الحافظ وربما قصرت عبارته عن بيانه . أما نحن ففضلنا أن نخصر الطريق فتركنا
الجدل واختارنا ما بدا لنا أبسط التعاريف وأضبطها لحدود الحسن .

(٣) سنبت القول في الترمذي وجامعه في فصل « أهم كتب الرواية » .

(٤) اختصار علوم الحديث وشرحه ٤٣ .

الترمذي ، وضعيف ضعفاً يوجب تركه ، وهو الواهي ^(١) .
وفي « جامع الترمذي » عبارتان يحسن أن تفهما بوضوح ، وإلا
أوقعتا القارئ في اللبس والإبهام ، إحداهما : حديث حسن صحيح ،
والأخرى حديث حسن صحيح غريب . ومن أفضل ما يجاب به عن
الأولى أن الرواية التي وصفت « بالحسن » ثبتت من طريق أخرى
لها شروط « الصحة » ، فإيقول فيه الترمذي « حسن صحيح » أعلى
عنده من الحسن ودون الصحيح ^(٢) . وقد أزال الحافظ ابن حجر كل
إشكال حول هذا البحث حين قال : « وشبه ذلك قولهم في الراوي :
صدوق فقط ، وصدوق ضابط ، فإن الأول قاصر عن درجة رجال
الصحيح ، والثاني منهم . فكما أن الجمع بينهما لا يضر ولا يشكّل ،
فكذلك الجمع بين الصحة والحسن » ^(٣) .

وأما وصف الحسن الصحيح بالغرابة فقائم على أن الصحيح يروى
أحياناً من وجه واحد فيكون غريباً ، فالحسن الذي هو دون
الصحيح أجدر أن يوصف كذلك بأنه غريب . ولا بن حجر مذهب
آخر في تعليل هذا المصطلح ، فهو يرى أن الترمذي « لم يعرف الحسن

(١) من قول شيخ الاسلام ابن تيمية في احدى فتاويه (قواعد التحديث ٨٣)

وقارن بكتابنا هذا ص ١٤٢ ح ١ .

(٢) اختصار علوم الحديث ٤٧ .

(٣) ذكره في التدريب ٥٣ .

مطلقاً ، وإنما عرفه بنوع خاص منه وقع في كتابه ، وهو ما يقول فيه :
 « حسن » من غير صفة أخرى . وذلك أنه يقول في بعض الأحاديث :
 حسن ، وفي بعضها : صحيح ، وفي بعضها : غريب ، وفي بعضها :
 حسن صحيح . وفي بعضها : حسن غريب ، وفي بعضها : صحيح
 غريب ، وفي بعضها : حسن صحيح غريب . وتعريفه إنما وقع على
 الأول فقط ؛ وعبارته تُرشد إلى ذلك حيث قال في آخر كتابه :
 (وما قلنا في كتابنا هذا : حديث حسن ، فإنما أردنا به حسن
 إسناده عندنا ، إذ كل حديث يروى لا يكون راويه متهمًا بكذب
 ويُروى من غير وجه نحو ذلك ، ولا يكون شاذًا ، فهو عندنا :
 حديث حسن) . فعُرف بهذا أنه إنما عرّف الذي يقول فيه : حسن
 فقط . أما ما يقول فيه : حسن صحيح ، أو حسن غريب ، أو حسن
 صحيح غريب ، فلم يعرّج على تعريف ما يقول فيه : صحيح فقط ،
 أو غريب فقط . وكأنه ترك ذلك استغناءً لشهرته عند أهل الفن ،
 واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه : حسن فقط ، إما لغموضه
 وإما لأنه اصطلاح جديد . ولذلك قيّده بقوله : « عندنا » ، ولم ينسبه
 إلى أهل الحديث كما فعل الخطابي ^(١) . ^(٢) .

(١) الخطابي هو الحافظ حمد - بفتح الميم بغير همزة كما رواه الحاكم أبو عبد الله
 أنه سئل الخطابي عن اسمه فقال : اسمي حمد ، ولكن الناس كتبوا أحمد فتركته
 عليه . والخطابي فقيه أديب محدث له مؤلفات منها « معالم السنن » على أبي داود ، وهو
 مطبوع . وله « أعلام السنن » في شرح البحاري ، وغير ذلك . توفي سنة ٣٨٨ بمدينة
 بُسْت ، وإليها ينسب أحياناً فيقال : « البُستي » . (٢) شرح النخبة ١٢ .

والحسن لذاته إذا رُوي من وجه آخر ، ترقى من الحسن إلى الصحيح ، لقوته من الجهتين ، فيعتضد أحدهما بالآخر ، وذلك لأن الراوي في الحسن متأخر عن درجة الحافظ الضابط مع كونه مشهوراً بالصدق والستر ، فإذا رُوي حديثه من غير وجه ، ولو وجهاً واحداً ، قوي بالمتابعة وزال ما كان يخشى عليه من جهة سوء حفظ راويه ، فارتفع حديثه من درجة الحسن إلى الصحيح . مثاله حديث : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » فإنَّ طريق هذا المتن : محمد بن عمرو عن أبي سالمه ، عن أبي هريرة عنه رضي الله عنه . ومحمد بن عمرو منهم في الحفظ والضبط والإتقان وإن وثقه كثيرون . فهذا الحديث حسن لذاته وصحيح لغيره ، لأنه مروى عن شيخ محمد وعن شيخ شيخه ، وقد رواه أيضاً عن أبي هريرة كثيرون منهم الأعرج بن هرم وسعيد المقبري^(١) .

وإلى جانب الترمذي الذي كان أول من نوه بالحديث الحسن نجد في الطبقة التي سبقته كأحمد والبخاري ، وفي متفرقات من كلام مشايخه ، أحاديث تغلب عليها صفة الحسن^(٢) ، فهي دون الصحيح ، وأعلى من الضعيف . ولم نعد نستغرب وجود الحسن في صحيح البخاري — فضلاً

(١) التدريب ص ٥٧ .

(٢) اختصار علوم الحديث وشرحه ٤٣ .

عن مسند أحمد — بعد أن أوردنا حجة الذهبي في أن الحسن نوع من الصحيح^(١).

ويرى ابن الصلاح أن من مظان الحسن «سنن أبي داود»، لانه يروي عنه أنه قال: ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد يذنته. وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض^(٢). فيعقب ابن الصلاح على عبارة أبي داود هذه بقوله: «فما وجدناه في كتابه مذكوراً (مطلقاً) وليس في واحد من الصحيحين ولا نصاً على صحته أحد، فهو حسن عند أبي داود»^(٣). وظاهر أن تعقيب ابن الصلاح مستمد من منهجه الذي سار عليه من ضرورة منع المتأخرين من الحكم على حديث ما بالصحة إذا لم يكن في أحد الصحيحين ولم ينص أحد من الأئمة على صحته. ولذلك يرى أن ما صححه الحاكم من الأحاديث، ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحاً ولا تضعيفاً حكماً بأنه حسن، إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه. والحق ما ذهب إليه الحافظ العراقي^(٤) من إباحة الحكم بالصحة

(١) راجع ص ١٤١ ح ٢ من كتابنا هذا.

(٢) التدريب ٥٥ وقارن بتوضيح الأفكار ١/١٩٦.

(٣) اختصار علوم الحديث ٤٤.

(٤) هو العلامة الحافظ عبد الرحيم بن الحسين، زين الدين البغدادي العراقي، كان إماماً مقرئاً فقيهاً أصولياً شافعي المذهب. له كتب كثيرة في علوم الحديث، وألفيته مشهورة. توفي سنة ٨٠٦.

أو الضعف على حديث ما للخير المتمرس الذي يستطيع أن يدقق في
الفحص عن الأسانيد والعلل^(١).

وللبغوي^(٢) في كتابه «مصاييح السنة» اصطلاح خاص في تمييز
الصحيح والحسن ، فأما الصحيح فهو ما أخرجه الشيخان أو أحدهما ،
وأما الحسن فهو ما رواه أبو داود والترمذي وأشباههما . وقد اعترض
عليه كثيرون ، ولم يجدوا مسوغاً لاصطلاحه الخاص ، ولا سيلاً أن
« مصاييحه » لم تخل ، كما قال النووي ، من الأحاديث المنكرة التي
انفرد بروايتها راو ليس بالعدل ولا بالضابط^(٣).

ألقاب تشمل الصحيح والحسن

حين يصف النقاد حديثاً ما « بالصحة » أو « الحسن » يرونه - في
الوقت نفسه - صالحاً للاتصاف بألقاب أخرى توحى جميعاً بقبوله
وإمكان الاحتجاج به : ومن هذه الألفاظ المستعملة في الخبر
المقبول : جيد ، ومجود ، وقوي ، وثابت ، ومحفوظ ، ومعروف ،
وصالح ، ومستحسن .

ويلاحظ في هذه الألقاب أن المعنى اللغوي أغلب عليها من مصطلح

(١) الباعث الحديث ٢٩ .

(٢) هو الحافظ أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ، توفي سنة ٥١٦ .

(٣) التدريب ٥٥ .

المحدثين : ففيها تنوع في التعبير يتجلى بوضوح في الألفاظ الأربعة الأولى ، عندما يقارن المجوّد بالجيد ، والثابت بالقوي . ويستأنس لذلك بقول الإمام أحمد : « أجود الأسانيد الزهري عن سالم عن أبيه » عوضاً عن « أصح الأسانيد »^(١) وقد حكى ابن الصلاح هذه العبارة عن أحمد كما أخرجها عنه الحاكم أبو عبد الله ، فاستنتج منها بعض العلماء أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح^(٢) . ثم إن الترمذي عبّر أحياناً بقوله : « هذا حديث جبر صريح » بدلاً من عبارته المشهورة التي أشرنا إليها : « حسن صحيح » ، وكأنه عدل عن اصطلاحه المشهور لارتقاء الحديث عنده عن الحسن لذاته وتردده في بلوغ الصحيح ، فهو حسن لذاته وصحيح لغيره . وذلك يعني أن التعبير بالجودة يشمل الحسن كالصحيح .

(١) معرفة علوم الحديث ٥٤ . ومما يستأنس به أيضاً علي غلبة المعنى اللغوي على هذه الألقاب ، تعبير المحدثين عما يعجبهم من الروايات « بحجاد الأحاديث وعيونها » = الجامع ١٢٧/٧ أو قول أحدهم : « لأحديث أجود من هذا » = الجامع ١٣٤/٧ . بل بلغ بهم الانطباع بلغة الحديث ومصطلحه أن صاروا يحكمون على ما يستحسنونه من الآراء والتوجيهات بمثل قولهم : « هذا جيد حسن » = التوضيح ٣٢٧/١ . وحتى في التدليس : وهو من أسباب ضعف الحديث كما سنرى - استخدم النقاد لفظي الجودة والتجويد . يقولون : جوّد السند إذا أسقط منه الضعفاء وذكر الأجواد على طريقة تدليس التسوية . (انظر توضيح الأفكار ٣٧٦/١) .

(٢) التدريب ٥٨ .

ويخيل إلينا أن السيوطي يرمي إلى هذا حين يقول : « إلا أن الجهد منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة ، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح ، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف « بصحيح » ، وكذا القوي^(١) . ولا بد أن يسترعي انتباهنا قوله في ختام عبارته : « وكذا القوي » ، فهو يسوي بين « الجودة » و « القوة » ، فلا يتعذر علينا - قياساً على هذا - أن نرى التساوي أوضح بين « التجويد » و « الجودة » ، وبين « الثبوت » و « القوة » ، فهي جميعاً صفات للحديث المقبول ، سواء أكان صحيحاً أم حسناً .

وفي تعريف كل من الحسن والصحيح نبهنا على سلامتهما من الشذوذ ، فلا يكون أحدهما شاذاً ولا منكراً ، وإنما يوصفان بنقيضيهما وهما المحفوظ والمعروف . قال ابن حجر : « وزيادة راوي الصحيح والحسن مقبولة ، ما لم تقع منافية لمن هو أوثق ؛ فإن خولف بأرجح فالراجح المحفوظ ومقابله الشاذ ، ومع الضعف فالراجح المعروف ، ومقابله المنكر »^(٢) .

أما وصف كل من الصحيح والحسن « بالصالح » فواضح في نفسه ، لأن المراد صلاحيتها للاحتجاج^(٣) . وعلى هذا يقول المحدثون في « سنن

(١) نفسه ٥٨ .

(٢) شرح النخبة ص ١٢-١٤ وقارن بألفية السيوطي ٩٣ هامش .

(٣) وربما استعمل في ضعيف يصلح للاعتبار ، (انظر التدريب ٥٨) .

أبي داود : إن أحاديثه صالحة ، لأنها تشمل الصحيح والحسن .

وإذا قالوا : « هذا حديث مستحسن » ^(١) ، فذلك لا يعين أنه « حسن » بالمعنى الاصطلاحي الذي أوضحناه ، بل يحتمل الصحة كالحسن ، فليس الحسن إلا الجودة ، ولا الاستحسان إلا الاستجادة . وما كان أيسر هذه التعابير ومشتقاتها على المحدثين ! وما كان أدق حسم عند تمييزها مما يشبهها على السنة العامة ! قال علي بن المديني ^(٢) : « كنا في مجلس سفيان بن عيينة فحدث بحديث عن النبي ﷺ ، فقال رجل : ما أحسنه !؟ فقال سفيان ألاقلت : هو أحسن من الجوهر ، أحسن من الدر ، أحسن من الياقوت ، أحسن من الدنيا كلها !.. » ^(٣) .

ومن المباحث المشتركة بين الصحيح والحسن أن حكمنا بالصحة أو بالحسن على أحد الأسانيد لا يلزم منه حكمنا بذلك على المتن ، فقد يكون شاذاً أو معطلاً . وقد أشرنا إلى هذا في بحث الصحيح . وإنما ذكرناه هنا مرة أخرى لنظهر على شيء من التداخل أو التشابك المنطقي بين الصحيح والحسن ، ولنضع بين يديك مقياساً للمحدثين يراعي الجوهر قبل العرض ، والمضمون قبل الشكل ، حين

(١) الجامع ١٣٥/٧ وجه ٢٥١ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ ح ٤ .

(٣) الجامع ١٣٥/٧ وجه ١ .

يقولون : « ما كل ما صح سنداً صح متناً »^(١)

القسم الثالث — الحديث الضعيف

لما كان الحديث الضعيف ثالث أقسام الحديث ، فإن خير تعريف له هو : « ما لم يجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن »^(٢) . وقد حاول بعضهم أن يجمع الصور العقلية لأقسام الحديث الضعيف من خلال فقدده شروط الصحة والحسن فخرج بإحدى وثمانين وثلاث مئة صورة (٣٨١) أكثرها غير واقعي ولا يحمل عنوناً معيناً بين أقسام الحديث الضعيف المصطلح عليها لدى المشتغلين بهذا العلم^(٣) . ويرى ابن الصلاح أن الصور التي يمكن وقوعها في الحديث الضعيف لا تزيد عن اثنتين وأربعين صورة شرحها وبين طريقة تخريجها لها ، وبها أخذ الحافظ العراقي ؛ ولكننا لن نسردها هنا إلا ما أخذ اسماً خاصاً به ، فمثله لا يجوز أن نجعله . وأما ما كان منها حالة من حالات الضعف من غير أن يخص باسم معين فإننا نكتفي بمجرد الإشارة الإجمالية إليه .

(١) انظر توضيح الأفكار ١٩٣/١ واختصار علوم الحديث ٤٦ .

(٢) التدريب ٥٩ .

(٣) وفي هذا التقسيم يقول ابن حجر : « تعب ليس وراءه أرب » . ألفية

السيوطي هامش ٥٨ .

أنواع تختص بالضعيف

الاول - المرسل

المشهور في تعريفه أنه ما سقط منه الصحابي كقول نافع : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا ، أو فُعل بحضرته كذا ، ونحو ذلك ، ^(١) ، فهو إذن مرفوع التابعي مطلقاً ، صغيراً كان أو كبيراً ^(٢) . وسبب ضعفه فقد الاتصال في السند ؛ وإنما سمي «مرسلاً» لأن راويه أرسله وأطلقه فلم يقيده بالصحابي الذي تحمله من رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٣) .

والمرسل ليس حجة في الدين . وهذا هو الرأي الذي «استقر عليه حفاظ الحديث ونقاد الأثر ، وتداولوه في تصانيفهم» ^(٤) . وأشار مسلم في مقدمة صحيحه إلى أن «المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة» .

وأكثر العلماء يحتجون بمراسيل الصحابة ، فلا يرونها ضعيفة ، لأن الصحابي الذي يروي حديثاً لم يتيسر له سماعه بنفسه من رسول الله صلى الله عليه وسلم غالباً ما تكون روايته له عن صحابي آخر قد

(١) قواعد التحديث ١١٤ .

(٢) شرح النخبة ١٧ .

(٣) توضيح الأفكار ١/ ٢٨٤ .

(٤) اختصار علوم الحديث ٥٢ .

تحقق أخذه عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، فسقوط الصحابي الآخر من السند لا يضر كما أن جهل حاله لا يضعف الحديث ، فثبت شرف الصحبة له **ك**اف في تعديله . قال السيوطي في التدريب : « وفي الصحيحين من ذلك — أي من مراسيل الصحابة — ما لا يحصى ، لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة ، وكلهم عدول ، ورواياتهم عن غيرهم نادرة ، وإذا رووها بينها ، بل أكثر مارواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة ، بل إسرائيليات أو حكايات أو موقوفات »^(١) . ويتعذر إنكار مراسيل الصحابة ، فأكثر الرواية عن ابن عباس رسالة لصغر سنه في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد توفي عليه السلام وسن ابن عباس لا تزيد عن ثلاث عشرة سنة^(٢) . والمرسل مراتب ، أعلاها ما أرسله صحابي ثبت سماعه ، ثم صحابي له رؤية فقط ولم يثبت سماعه ؛ ثم المخضرم ، ثم المتقن **ك**سعيد بن

(١) التدريب ٧١ وقارن بشرح التنقيح للقرافي ١٦٤ (القاهرة ، المطبعة الخيرية سنة ١٣٠٦) . وقد أخذ على ابن الصلاح تعديله مراسيل الصحابة برواية بعضهم عن بعض (إطلافاً) ، والصواب أن يقال : « إن غالب رواياتهم عن الصحابة لا كلها » : راجع توضيح الأفكار ٣١٧/١ . ومن العلماء من يشدد في « مرسل الصحابة » ويرى في هذا التعبير تجوزاً وتساهلاً ، إذ لا مرسل للصحابة على الحقيقة : انظر التوضيح أيضاً ٢٩٥/١ .

(٢) التوضيح ٢٩١/١ ولقد تساهل بعض العلماء فقبلوا مراسيل أئمة الحديث ، الموثوق بهم المعروف بتحريمهم . (انظر التوضيح أيضاً ٢٨٧/١) .

المسيب ، ويليهما من كان يتحرى في شيوخه ، كالشعبي ومجاهد ، ودونها
مراسيل من كان يأخذ عن كل أحد ، كالحسن . وأما مراسيل صغار
التابعين كقتادة ، والزهري ، وحيد الطويل ، فإن غالب رواية هؤلاء
عن التابعين ^(١) .

والمرسل إذا أسند عن ثقات يتقوى وتنكشف صحته ، إذ يجمع
حينئذ صورتين ، صورة الإرسال وصورة الإسناد ، فإذا عارضهما
مسند آخر كانا أرجح منه ، لاعتضاد المرسل بالمسند المتصل
إلى منتهاه ^(٢) .

الثاني - المنقطع

أشهر تعريف له أنه « الحديث الذي سقط من إسناده رجل ، أو
ذكر فيه رجل مبهم » ^(٣) . وسبب ضعفه فقدته الاتصال في السند ، فهو
كالمرسل من هذه الناحية .

ومثال ما سقط من إسناده رجل الحديث الذي رواه عبد الرزاق
عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن شَيْعٍ عن حذيفة مرفوعاً :

(١) قواعد التحديث ١٢٥ - ١٢٦ نقلاً عن السخاوي في « فتح المغيب » .
وقد اعترض على ذكر الزهري بين صغار التابعين ، لأنه لقي من الصحابة ثلاثة عشر
فأكثر . وقال ابن خلكان : إنه رأى عشرة من الصحابة : (انظر التوضيح ٢٨٥/١)

(٢) التوضيح ٢٨٩/١ .

(٣) اختصار علوم الحديث ٥٣ .

« إن و آيتموها أبابكر فقوي أمين » فقد سقط من إسناده شريك بين الثوري وبين أبي إسحاق ، لأن الثوري لم يسمع الحديث من أبي إسحاق مباشرة ، وإنما سمعه من شريك ، وشريك هذا سمعه من أبي إسحاق . ومثال ما ذكر فيه رجل مبهم حديث : « اللهم إني أسألك الثبات في الأمر » الذي رواه أبو العلاء بن عبد الله بن الشخير عن رجلين عن شداد بن أوس ^(١) . فمن هما هذان الرجلان ؟ إنهما مبهمان وقد ذكرنا في السند . وقد اتفق في هذا الحديث أنهما رجلان اثنان ، وقد تكون الراوية في أحاديث آخر منفردة عن رجل واحد مبهم . والذي يعنينا هنا وصف الإبهام في بعض حلقات السند .

وقد يروى الحديث وفي إسناده رجل غير مسمى وليس بمنقطع . مثاله : حدثنا شيخ عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « يأتي على الناس زمان يخير الرجل بين العجز والفجور ، فمن أدرك ذلك الزمان فليختر العجز على الفجور » ، لأن هذا الرجل المبهم قد ذكر في رواية أخرى فإذا هو أبو عمرو الجدي ، ولا يقف على هذا النوع من المنقطع إلا الحافظ الفهم المتبحر في الصنعة ^(٢) .

ومتائل المنقطع والمرسل في سبب الضعف ، وهو فقد الاتصال في السند ، جعل الحافظ الخطيب البغدادي يقول في كتابه (الكفاية في

(١) نفسه ٥٤ وقارن بمعرفة علوم الحديث للحاكم ٢٧ .

(٢) معرفة علوم الحديث ٢٨ .

علم الرواية) : « والمنقطع مثل المرسل ، إلا أن هذه العبارة تستعمل غالباً في رواية من دون التابعي عن الصحابة ، مثل أن يروي مالك بن أنس عن عبد الله بن عمر ، أو سفيان الثوري عن جابر بن عبد الله أو شعبة بن الحجاج عن أنس بن مالك وما أشبه ذلك » ^(١) . وهذا الاستعمال الغالب الذي يشير إليه الخطيب لا يتفق من كل وجه وتعريف المنقطع الذي قدمناه ، فهو اصطلاح خاص بالنسبة إلى وصف يغلب كثيراً على الأحاديث المنقطعة .

الثالث — المعضل

هو الحديث الذي سقط منه راويان فأكثر بشرط التوالي ^(٢) ، وهو صورة أشد استغلاقاً وإيهاماً من المنقطع ، ومن هنا جاءت تسميته بالمعضل ^(٣) . ويعتبر قسماً من المنقطع لكن بوجه خاص لأن كل معضل منقطع ، وليس كل منقطع معضلاً ^(٤) . وفقد الاتصال في سنده هو سبب ضعفه ، كما قلنا في المرسل والمنقطع . ومن المعضل ما أرسله تابع التابعي : مثال ذلك ما رواه الأعمش عن الشعبي قال : « يقال للرجل

(١) الكفاية ٢١ .

(٢) التدريب ٧٣ أما إذا لم يتوال فهو منقطع كما رأينا في الرجلين المبهمين عن شداد بن أوس . وقارن بشرح النخبة ١٨ .

(٣) وهو من حيث الاشتقاق مشكل (التوضيح ١/٣٢٧) .

(٤) نفسه ١/٣٢٤ .

يوم القيامة : عملت كذا وكذا ؟ فيقول : لا ، فيختم على فيه ، لأن الشعبي إنما رواه عن أنس ، وأنس رواه عن رسول الله ﷺ ، فقد أعضل الأعمش الحديث بإسقاطه أنساً ورسول الله ﷺ من إسناده^(١) . والمعضل أسوأ حالاً من المنقطع ، والمنقطع أسوأ حالاً من المرسل ، والمرسل لا تقوم به حجة . وإنما يكون المعضل أسوأ حالاً من المنقطع إذا كان الانقطاع في موضع واحد من الإسناد ، فأما إذا كان في موضعين أو أكثر فإنه يساوي المعضل في سوء الحال^(٢) .

الرابع - المدلس

المدلس قسمان^(٣) ، أحدهما مدلس الإسناد وهو الحديث الذي يؤديه الراوي عن عاصره ولقيه مع أنه لم يصح له سماعه منه ، أو عن عاصره ولكنه لم يلقه موهماً أنه سمعه من لفظه . مثال ذلك : قول علي بن خشرم : كنا عند سفيان بن عيينة فقال : « قال الزهري كذا » ف قيل له : أسمعته منه هذا ؟ قال : حدثني به عبد الرزاق عن معمر عنه^(٤) « فسفيان قد عاصر الزهري ولقيه ، ولكنه لم يأخذ عنه فيصح سماعه منه ، وإنما أخذ عن عبد الرزاق ، وعبد الرزاق أخذ عن معمر

(١) اختصار علوم الحديث ٥٥ .

(٢) التوضيح ١/٣٢٩ .

(٣) التوضيح ١/٣٥٠ .

(٤) اختصار علوم الحديث ٥٨ .

ومعمر أخذ عن الزهري ، فالتدليس هنا إسقاط سفيان شيخه وإيراده الحديث بصيغة توهم سماعه من الزهري مباشرة .

وهذا أشد قسمي التدليس وأشنعهما وأدلهما على الكذب . قال شعبة : « لان أزني أحب إلي من أن أدلس »^(١) . وقال : « التدليس أخو الكذب »^(٢) . وكان الشافعي يرد مطلقاً من عرف بالتدليس في الإسناد ولو مرة واحدة ، ولكن أكثر العلماء على أن الراوي الذي نسب إلى التدليس يقبل من روايته ما صرح فيه بلفظ السماع ، ويرد منها ما كانت عبارته محتملة مبهمة^(٣) .

وقد تتبع الحاكم البلاد التي أكثرت من رواية هذا القسم من التدليس ، والبلاد التي لم يعرف فيها هذا الكذب في الرواية ، فرأى أن « أهل الحجاز والحرمين ومصر والعوالي وخراسان وأصبهان وبلاد فارس وخوزستان وما وراء النهر — لا يعرف أحد من أئمتهم دلس ، وأكثر المحدثين تدليساً أهل الكوفة ونفر يسير من أهل البصرة . وأما أهل بغداد فلم يذكر عن أحد من أهلها التدليس ، إلى أبي بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي الواسطي ، فهو أول من أحدث التدليس بها »^(٤) .

(١) التوضيح ١/٣٦٦ .

(٢) وقد قال هذا شعبة ، ونقله الشافعي وليس قائله (انظر الباعث الحثيث ٥٨) .

(٣) اختصار علوم الحديث ٥٨ .

(٤) معرفة علوم الحديث ١١١-١١٢ .

أما القسم الثاني فهو تدليس الشيوخ . وهو أن يصف راويه بأوصاف أعظم من حقيقته أو يسميه بغير كنيته ، قاصداً إلى تعمية أمره . من ذلك أن يقول : حدثنا العلامة الثبت ، أو الحافظ الضابط ؛ ومن ذلك ما رواه أبو بكر بن مجاهد المقرئ عن أبي بكر بن أبي داود قال : « حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله » وعن أبي بكر محمد ابن حسن النقاش المفسر قال : « حدثنا محمد بن سند » فنسبه إلى جد له ، ولم ينسبه إلى أبيه ، وهو الاسم الذي يشتهر به ^(١) .

ويرى ابن الصلاح أن الخطيب البغدادي « كان لهجاً بهذا القسم في مصنفاته » ^(٢) ، وينقل عنه بعض الأمثلة في ذلك : منها أن الخطيب يروي في كتبه عن أبي القاسم الأزهري ، وعن عبيد الله بن أبي الفتح الفاسي ، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي ، والجميع شخص واحد من مشايخه .

ويروي أيضاً عن الحسن بن محمد الخلال ، وعن الحسن بن أبي طالب ، وعن أبي محمد الخلال ، والجميع شخص واحد .
ويروي كذلك عن أبي القاسم التنوخي ، وعن علي بن الحسن ، وعن القاضي أبي القاسم علي بن الحسن التنوخي ، وعن علي بن أبي علي المعدل ، والجميع شخص واحد .

(١) اختصار علوم الحديث ٥٩ .

(٢) التوضيح ٣٦٩/١ .

ونحن في الواقع نجل الحافظ الخطيب عن أن يكون قصده
تعمية أمر واحد من هؤلاء الشيوخ ، ولكننا لانكتم استغرابنا من
ذكره هذه الأسماء التي يصعب معها معرفة الشيخ ، مع أنها شخص
واحد ، وهو يعلم أنها شخص واحد ، وأن كثيرين لا يفتنون لذلك .
ويفرع بعض العلماء عن التدليس أبواباً متعددة منها ما يسمونه
بتدليس العطف ، كأن يقول الراوي : حدثنا فلان وفلان ، مع أنه
لم يسمع من الثاني المعطوف .^(١)

ومن ذلك تدليس السكوت ، كأن يقول : « سمعت » أو « حدثنا »
أو « حدثني » ثم يسكت ثم يقول : « الأعمش » مثلاً ، موهما أنه قد
سمع منه ، مع أنه لم يصح له سماع منه .

ومن ذلك تدليس التسوية ، وهو أن يحمله على إسقاط غير شيخه
ضعفه أو صغرسنه فيجعل الحديث مروياً عن الثقات فقط ، ليحكم عليه
بالقبول والصحة . وهذا شر أنواع التدليس ؛ لأن فيه تغريراً شديداً .
ومن أشهر بذلك الوليد بن مسلم ، فكان يحذف شيوخ الاوزاعي
الضعفاء ولا يذكر إلا الثقات ، فسئل عن ذلك ، فأجاب : إن
الاوزاعي أسمى من أن يروي عن مثل هؤلاء فقليل له : فإذا روى عن
هؤلاء وهم ضعفاء ، أحاديث مناكير ، فاسقطتهم أنت وصيرتها من
رواية الاوزاعي عن الثقات ، ضعف الاوزاعي ؟ فلم يلتفت الوليد

(١) انظر في هذا النوع والنوعين التاليين (الباعث الحديث) ص ٦٠ .

إلى ذلك القول . وعبارات المدلسين تنطوي على خبث شديد ، فقد يعمد بعضهم إلى لفظ مبهم متشابه يلوي به لسانه تعظيماً لشيخه من خلال تعظيم البلد أو الحي الذي ينسب إليه : كما إذا قال المصري : « حدثني فلان بالأندلس » ، فأراد موضعاً بالقراقة ، أو قال : « بزقاق حلب » وأراد موضعاً بالقاهرة ؛ أو قال البغدادي : « حدثني فلان بما وراء النهر » وأراد نهر دجلة^(١) ، أو قال « بالركة » وأراد بستاناً على شاطئ دجلة ؛ أو قال الدمشقي « حدثني بالكرك » وأراد كرك نوح وهو بالقرب من دمشق ، ففي ذلك كله إيهام الرحلة في طلب الحديث . والحافظ ابن حجر يطلق على هذا التمويه اسم « تدليس البلاد » ، ويلحقه بـ « تدليس الشيوخ »^(٢) .

وكان بعض المدلسين من أئمة الحديث يجدون في التدليس متعة نفسية ، فلا تحلو لهم الدعابة إلا بهذا الضرب من الرواية المهمة يخوضون فيه متساهلين ، ثم يندمون ويتوبون . قيل لهشيم بن بشير^(٣) :

(١) راجع قصة السمعاني فيما وراء النهر ص ٦٥ ح ٢ من كتابنا هذا .

(٢) انظر تفصيل هذا في التوضيح ٣٧٢/١ .

(٣) هو الحافظ الكبير هشيم بن بشير بن أبي خازم ، سمع الزهري وعمرون دينار ومنصور بن زاذان وحُصَيْن بن عبد الرحمن وأبا بشر وأيوب السخيتاني وخلقاء كثيرًا . قال فيه الذهبي : « لاتزاع في انه كان من الحفاظ ، إلا أنه كثير التدليس ، روى عن جماعة لم يسمع منهم » . توفي سنة ١٨٣ هـ . (راجع ترجمته في تذكرة الحفاظ ٢٤٨/١) .

ما يحملك على التدليس ؟ فقال : « إنه أشهى شيء ! » ^(١) . واجتمع نفر من أصحاب هشيم هذا يوماً على ألا يأخذوا منه التدليس ، ففطن لذلك ، فكان يقول في كل حديث يذكره : « حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم » . فلما فرغ قال لهم : هل دأست لكم اليوم ؟ فقالوا : لا . فقال : لم أسمع من مغيرة حرفاً مما ذكرته ، إنما قلت « حدثني حصين ومغيرة » غير مسموع لي ! ^(٢) .

أدرك هشيم إذن أن للمزاح بالتدليس حدوداً ، فاعترف بنفسه بأن ما ادعى سماعه غير مسموع له !! وكذلك كان المدلسون يعترفون بتدليسهم ، ولا سيما إذا وقع إليهم من ينقر عن سماعاتهم ويلج في مراجعتهم ^(٣) . بل كانوا غالباً يعدلون عن عباراتهم المبهمة إلى التصريح بحقيقة ما سمعوه ، محذرين الناس من رواية ما دأسوا فيه . قال علي بن

(١) الكفاية ٣٦١ .

(٢) معرفة علوم الحديث ١٠٥ وقارن بالتدريب ٧٩ . ويسمى هذا النوع من التدليس (تدليس العطف) كما رأينا ص ١٧٦ « لأن هشيماً ، هنا ، قال : « حدثني حصين ومغيرة » وهو لم يسمع من (مغيرة) المعطوف حرفاً واحداً . أما حصين فقد سمع منه الكثير ، فهو حصين بن عبد الرحمن المذكور في سماعات هشيم ص ١٧٧ في الحاشية ٣ . وعبارة السيوطي في (التدريب) تقطع بهذا ، فقد قال هشيم : « كل ما قلت فيه (... وفلان) فاني لم أسمعه منه » .

(٣) معرفة علوم الحديث ١٠٤ ونقله في التدريب ٧٩ .

خشرم : « كنا عند ابن عُيَيْنَةَ ^(١) فقال : ٠٠٠ الزهري ، فقيل له : حدثكم الزهري ؟ فسكت ، ثم قال : ٠٠٠ الزهري ، فقيل له : سمعته من الزهري ؟ فقال : لم أسمع من الزهري ولا ممن سمع من الزهري ، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري » ^(٢) .

وقد يستغرب وقوع التدليس من مثل هذين الإمامين ، ابن عُيَيْنَةَ وهُشَيْم ، لما وُصِفَا به من الأمانة والحفظ والضبط ، ولا غرابة ... فما أقل الذين سلموا من التدليس ! ^(٣) حتى ابن عباس رضي الله عنهما ما سمع من النبي ﷺ إلا أحاديث يسيرة (— قال بعضهم : « أربعة

(١) هو العلامة الحافظ شيخ الاسلام سفيان بن عُيَيْنَةَ بن ميمون ، أبو محمد الهلالي الكوفي ، سمع عمرو بن دينار والزهري وزياد بن علاقة وأبا اسحق والأُسود ابن قيس وزيد بن أسلم وعبدالله بن دينار ومنصور بن المعتمر وعبد الرحمن بن القاسم . اتفقت الأئمة على الاحتجاج به ، ولكنه كان مدلساً على الثقات . توفي سنة ١٩٨ (تذكرة الحفاظ ٢/٢٦٢) .

(٢) التوضيح ٣٥١/١ والتدريب ٧٨ . وهذا ما يسمونه « تدليس القطع » لقطع الراوي أداة الرواية ، فهو يكتب في تسميته شيخه قائلاً : «... فلان» كما قال ابن عُيَيْنَةَ : «... الزهري » فلم يعين : هل حدثه به الزهري أم قاله له أم سمعه منه . وقد سبق ان استشهدنا (ص ١٧٣) على تدليس الإسناد ، برواية تشبه هذه وليست مثلها تماماً ، وإنما أعدنا ذكرها هنا لاستنتاج حكم جديد .

(٣) التدريب ٧٧ وفيه : « قال ابن عبد البر : ... وعلى هذا ، فما سلم أحد من التدليس ، لا مالك ولا غيره ! » .

أحاديث « —) ، وبقية أحاديثه سمعها عن الصحابة عن النبي ﷺ ، وهو لا يكاد يذكر من بينه وبين النبي ، وإنما يقول : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » ^(١) .

وابن عُيينة وهُشَيْم ، فوق ذلك ، كلاهما من رواة الصحيحين ، وذلك شرف عظيم لهما كان لا بد أن يهيب بأئمة الحديث إلى الدفاع عنهما وعن أمثالهما من رواة الصحيحين المشاهير بالتدليس كالأعمش ^(٢) وققادة ^(٣)

(١) التوضيح ٣٤٧/١ . ويرى بعضهم أن هذا الى مراسيل الصحابة اقرب منه الى التدليس . والعلماء يحتجون بمراسيل الصحابة ، كما رأينا ص ١٦٨ . وهم في الوقت نفسه يفرقون بين المرسل والمدلس على النحو الذي سنوضحه . ولا ريب أن أكثر الرواية عن ابن عباس مرسلة ، لما ذكرناه ص ١٦٩ ، وإلا أن في ارسال بعضها ضرباً من الخفاء يكاد يلحقها بالتدليس . ونقول مرة أخرى : ما اقل من سلم من التدليس ! .

(٢) الأعمش هو سليمان بن مهران الكوفي ، اصله من بلاد الري ، رأى انس ابن مالك وحفظ عنه . أحد الاعلام ، معدود في صفار التابعين ، مات بموا منه الا التدليس كما في (الميزان) . قال الذهبي : ربما دلس عن ضعيف فلا يدري ، فتي قال « حدثنا » فلا كلام ، ومتى قال « عن » تطرق اليه احتمال التدليس . توفي سنة ١٤٨ هـ .

(٣) هو ققادة بن دعامة بن عزيز ، السدوسي البصري الضريع الأكمه ، الحافظ العلامة الثقة ، حدث عن عبدالله بن سرجس وأنس بن مالك وسعيد بن المسيب وأبي الطفيل . وكان ققادة معروفاً بالتدليس . قال ابن معين : لم يسمع من سعيد بن جبير ولا من مجاهد . وقال شعبه : لا يعرف أنه سمع من أبي رافع . مات بواسط في الطاعون سنة ١١٨ هـ . وقيل : سنة ١١٧ هـ .

والحسن البصري^(١) وعبد الرزاق^(٢) والوليد بن مسلم^(٣) والثوري^(٤).
واعتذروا عن ابن عينة اعتذاراً خاصاً ، فقبلوا تدليسه ، لأنه
إذا وقف أحال على ابن جريج ومعمّر^(٥) ونظرائهما . ورجحه ابن
حبان^(٦) قال : « وهذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة ، فإنه

(١) هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري ، مولى الأنصار . أحد كبار التابعين
وعلمائهم المشهورين بالزهد ، في الميزان : ثقة لكنه يدلس عن أبي هريرة . فإذا قال
حدثنا فهو حجة بلا نزاع . توفي سنة ١١٠ هـ .

(٢) هو عبد الرزاق بن همام الصنعائي . في الميزان : أحد الاعلام الثقات ، ولكن
في رواياته ما يدل على تدليسه . توفي سنة ٢١١ هـ .

(٣) الوليد بن مسلم هو أبو العباس الدمشقي مولى بني أمية ، في الميزان : أحد
الاعلام ، وعالم أهل الشام . ثم قال : قال أبو مسهر : الوليد مدلس ، وربما دلس عن
الكذابين ، فإذا قال : « الوليد عن ابن جريج أو عن الأوزاعي » فليس يعتمد لأنه
يدلس عن الكذابين ، وإذا قال « حدثنا » فهو حجة . توفي سنة ١٩٥ هـ .

(٤) سبقت ترجمته ص ١٣٤ ح ١ . ونزيد هنا ما في الميزان عنه : الحجة الثبت ،
متفق عليه مع أنه كان يدلس عن الضعفاء ، لكن له نقداً وذوقاً .

وجميع هؤلاء الأئمة المشاهير بالتدليس من رواة الصحيحين . وقد أشار إلى ذلك
صاحب « توضيح الأفكار ١/٣٥٣-٣٥٤ » . وذكر السيوطي بعضهم في « التدريب ٨٠ » .

(٥) ابن جريج هو الفقيه المكي عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الرومي
الأموي مولاهم ، أول من صنف الكتب . توفي سنة ١٥٠ هـ (تذكرة الحفاظ
١/١٦٩-١٧٠) . ومعمّر هو الإمام الحجة أحد الاعلام ، معمّر بن راشد ، أبو عروة
الأزدي مولاهم ، توفي سنة ١٥٣ هـ على الأرجح (تذكرة الحفاظ ١/١٩٠-١٩١) .

(٦) هو أحد الحفاظ الكبار صاحب التصانيف العديدة ، محمد بن حبان بن أحمد =

كان يدلس ، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن ، ولا يكاد يوجد له خبر دلس فيه إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته «^(١) .

واعتذروا عن رواية الصحيحين المشاهير بالتدليس اعتذاراً عاماً ، بأن تدليسهم ضرب من الإيهام وليس كذباً ، فما رَوَوْه يعرف فيه نوع السماع ، كسمعت وحدثنا وأخبرنا ونحوها^(٢) . ويحتمل أن^(٣) الشيخين ، البخاري ومسلم ، لم يعرفا سماع ذلك المدلس الذي روى عنه ، لكن عرفا لحديثه من المتابعات ما يدل على صحته ، فاختارا إسناد الحديث إلى المدلس لجلالته وأمانته وانتفاء تهمة الضعف عن حديثه ، ولم يكن في المتابعين الثقات من يماثل المدلس ولا يقاربه فضلاً وشهرة^(٤) .

ويرى بعض النقاد أن ما رُمي به بعض رواة الصحيحين من التدليس أجدر أن يطلق عليه اسم المرسل الخفي ، وأنشؤوا يفرقون بين المدلس والمرسل الخفي تفرقة دقيقة ، فالتدليس يختص بمن روى عن عُرف

= ابن معاذ اليماني الدارمي البُستي - بضم الباء وإسكان السين - أبو حاتم . له (التقاسيم والانواع) في خمس مجلدات ، وترتيبه مخترع ليس على الأبواب ولا على المسانيد . توفي سنة ٣٥٤ هـ .

(١) التدريب ٧٩ .

(٢) نفسه ٨٠ .

(٣) انظر التوضيح ٣٥٦/١ .

لقاؤه إياه ، فأما إن عاصره ولم يُعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي . قال الحافظ ابن حجر : « ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ، ولو بغير لقي ، لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه . والصواب التفرقة بينهما » ^(١) ؛ ثم يستدل على اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة بإطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي ^(٢) وقيس بن أبي حازم ^(٣) عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس ، ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في التدليس لكان هؤلاء مدلسين ، لأنهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم قطعاً ، ولكن لا يعرف هل لقوه أم لا ^(٤) .

والقول الفصل للخطيب البغدادي في التفرقة بين المدلس والمرسل (إطلاقاً) : أن الراوي « لو بين أنه لم يسمع الحديث من الشيخ الذي

(١) شرح النخبة ١٨ .

(٢) أبو عثمان النهدي هو عبد الرحمن بن مُلّ البصري ، أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم وارتحل زمن عمر فسمع منه ومن جماعة من الصحابة ، توفي سنة ١٠٠ هـ أو بعدها بقليل (تذكرة الحفاظ ١/٦٥) .

(٣) هو قيس بن أبي حازم ، أبو عبد الله الاحمسي الكوفي ، محدث الكوفة . سار ليدرك النبي صلى الله عليه وسلم وليبايعه فتوفي نبي الله وقيس في الطريق ، سمع أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وعدة من الكبار . قال الذهبي : حديثه محتج به في كل دواوين الإسلام . توفي سنة ٩٧ وقيل سنة ٩٨ هـ (تذكرة الحفاظ ١/٦١) .

(٤) شرح النخبة ١٩ .

دأسه عنه فكشف ذلك لصار بيانه مرسلًا للحديث غير مدلس فيه ، لأن الإرسال للحديث ليس بإيهام من المرسل كونه سامعاً ممن لم يسمع منه ، وملاقياً لمن لم يلقه . إلا أن التدليس الذي ذكرناه متضمن للإرسال لا محالة ، من حيث كان المدلس ممسكاً عن ذكر من دلس عنه . وإنما يفارق حاله حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمع منه ، فقط ، وهو الموهن لأمره . فوجب كون هذا التدليس متضمناً للإرسال ، والإرسال لا يتضمن التدليس ، لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه : ولهذا المعنى لم يذم العلماء من أرسل الحديث ، وذمو من دلسه ! ^(١) .

وسبب ضعف المدلس بأنواعه واضح ، فلم يثبت لرواته شرط الثقة . وما أحكم ابن المبارك حين قال :

دلس للناس أحاديثه والله لا يقبل تدليسا ^(٢)

الخامس — المعلل ^(٣)

هو الحديث الذي اكتشفت فيه علة تقدر في صحته ، وإن كان

(١) الكفاية ٣٥٧ .

(٢) معرفة علوم الحديث ١٠٣ .

(٣) ويسمى « المعلل » أيضاً كما وقع في عبارة البخاري والترمذي والحاكم . والاجود فيه أيضاً « مُعلِّل » بلام واحدة ، لانه مفعول أعلَّ قِياساً . وأما « معلِّل » فهو مفعول علَّل ، وهو لغة بمعنى ألْهَاهُ بالشيء وشغله ، وليس هذا الفعل بمستعمل في كلامهم . انظر التدريب ٨٨ .

يبدو في الظاهر سليماً من العلل^(١).

واكتشاف علة الحديث يحتاج إلى اطلاع واسع ، وذاكرة طيبة ، وفهم دقيق ، لأن العلة نفسها سبب غامض يخفى حتى على المشتغلين بعلوم الحديث . قال ابن حجر : « وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها ، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً ، وحفظاً واسعاً ، ومعرفة تامة بمراتب الرواة ، وملكة قوية بالأسانيد والمتون »^(٢).

ولقد يتمكن الخبير المتمرس بهذا الفن من معرفة إحدى العلل الغامضة بضرب من الإلهام يشرح الله به صدره . ولا غرو ، فالمعرفة بالحديث ليست تلقيناً ، وإنما هو علم يحدثه الله في القلب^(٣) . قال عبد الرحمن ابن مهدي^(٤) : « معرفة الحديث إلهام ، فلو قلت للعالم يعلل الحديث : من أين قلت هذا ؟ لم يكن له حجة »^(٥) . وقيل له أيضاً : إنك تقول

(١) قارن بالتدريب ٨٩ .

(٢) شرح النخبة ٢١ وعنه في في التوضيح ٢٩/٢ .

(٣) الجامع ١٧٧/٩ .

(٤) هو الحافظ الكبير الامام عبد الرحمن بن مهدي بن حسان ، ابو سعيد البصري ، مولى الأزدي ، وقيل : مولى بني العنبر . قال فيه أحمد بن حنبل : « هو أفقه من يحيى القطان ، وأثبت من وكيع » . توفي سنة ١٩٨ (انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١/ ٣٢٩) .

(٥) معرفة علوم الحديث ١١٣ .

للشيء : هذا صحيح ، وهذا لم يثبت ، فعمّن تقول ذلك ؟ فقال .
أرأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك فقال : هذا جيد ، وهذا بهرج ،
أكنت تسأل عن ذلك ، أو تسلم له الأمر ؟ قال : بل أسلم له الأمر .
قال : فهذا كذلك ، لطول المجالسة والمناظرة والخبرة^(١) . ولذلك قال
الخطيب البغدادي : « ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الذي
ينتقد الدراهم ، فإن الدراهم فيها الزيف والبهرج ، وكذلك الحديث »^(٢) .
ودقة هذا الفن وصعوبته واعتماده على طول الممارسة كانت سبباً في
قلة التأليف فيه^(٣) . وأجلّ كتاب في هذا الموضوع « كتاب العلل »
لعلي بن المديني شيخ البخاري^(٤) . ويلى ذلك كتاب بالعنوان نفسه
للخلال^(٥) ، وآخر لابن أبي حاتم^(٦) وقد طبع الأخير في مصر في مجلدين .
ومما وصل إلينا في ذلك كتاب العلل في آخر سنن الترمذي ، لكنه

(١) انظر التدريب ٨٩ وعنه في الباعث الحديث ٧١ . وقال عبد الرحمن بن مهدي
أيضاً : « لأن أعرف علة حديث أحب إليّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي ! »
الجامع ١٩١/١٠ ومثله باللفظ في معرفة علوم الحديث ١١٢ .

(٢) الجامع ١٢٨/٧ وجه ١ .

(٣) شرح النخبة ٢١ .

(٤) التدريب ٩١ وقد سبقت ترجمة ابن المديني ص ٤٣ ح ٤ .

(٥) هو أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الحنبلي ، أبو بكر ، المعروف بالخلال .
وكتابه يقع في عدة مجلدات « الرسالة المستطرفة ١١١ » .

(٦) الرسالة المستطرفة ١١١ .

مختصر . وقد شرحه ابن رجب^(١) . ونعلم أن للإمام أحمد بن حنبل كتاباً في العلل ، وهو مخطوط^(٢) ، وأن لأبي الحسن الدارقطني^(٣) كتاباً جليلاً في هذا الباب أعجز به من يريد أن يأتي بعده^(٤) ، إلا أنه ليس من جمعه ، بل الجامع له تلميذه الحافظ أبو بكر البرقاني^(٥) . وتنسب أيضاً كتب في علل الحديث إلى كل من البخاري ويعقوب بن أبي شيبة^(٦) ، والساجي^(٧) وابن الجوزي^(٨) وابن حجر^(٩) .

- (١) هو الحافظ زين الدين ، أبو الفرج ، عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين بن محمد البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي المعروف بابن رجب المتوفى سنة ٧٩٥ «المستطرفة ١١١» .
- (٢) مخطوط الظاهرية مجموع ٤٠ وهو عبارة عن ٢٣ ورقة من القطع الصغير ، مضموم الى مجلد يشتمل على عدة رسائل تبلغ ٣٢٥ ورقة بمخطوط مختلفة .
- (٣) هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي ، أبو الحسن ، المشهور بالدارقطني ، نسبة الى دار القطن ببغداد ، امير المؤمنين في الحديث ، صاحب السنن ، توفي سنة ٣٨٥ « الرسالة المستطرفة ١٩ » .
- (٤) اختصار علوم الحديث ٧٠ .
- (٥) الرسالة المستطرفة ١١١ .
- (٦) شرح النخبة ٢١ .
- (٧) والساجي هو أبو يحيى ، زكريا بن يحيى الضبي البصري ، محدث البصرة ، المتوفى سنة ٣٠٧ . قال الذهبي : له كتاب جليل في علل الحديث ، يدل على تبحره في هذا الفن « المستطرفة ١١١ » .
- (٨) واسم كتابه « العلل المتناهية في الاحاديث الواهية » وقد اتقد عليها ، « المستطرفة ١١١ » .
- (٩) واسم كتابه « الزهر المطلول في الخبر الملول » - التدريب ٩١ .

وأكثر ما يتطرق التعليل إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً،
وحينئذ تدرك العلة بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم
إلى ذلك تنبه الناقد على وهم وقع، بإرسال موصول، أو وقف مرفوع،
أو دخول حديث في حديث، بحيث يغلب على ظنه أن الحديث غير
صحيح، أو يتردد فيتوقف فيه^(١). ولكثرة تطرق التعليل إلى الإسناد،
يستحب أن يصنف المسند معللاً^(٢)، كما يستحب للراوي إذا روى
حديثاً معلولاً أن يبين علته^(٣).

والطريق إلى معرفة المعلل جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف
رواته وضبطهم وإتقانهم. قال علي بن المديني: «الباب إذا لم تجتمع
طرقه لم يتبين خطؤه»^(٤).

وقد قسم الحاكم النيسابوري في كتابه (معرفة علوم الحديث)
العلل إلى عشرة أقسام، وذكر لكل قسم منها مثلاً يوضحه^(٥)، ثم قال:

(١) التدريب ٨٩ وعنه في التوضيح ٢٧/٢ - ٢٨.

(٢) الجامع ١٩١/١٠. ومعنى تصنيف المسند معللاً بيان علته. وقد افرد

الخطيب باباً لبيان علل المسند في الجامع ١٩١/١٠.

(٣) الجامع ١٢٧/٧ وجه ٢.

(٤) التدريب ٨٩.

(٥) هذه الأقسام المذكورة في كتاب «معرفة علوم الحديث» للحاكم

من ص ١١٣ إلى ١١٩. والسيوطي في «التدريب» يذكر هذه الأقسام نقلاً عن

الحاكم ويتبعها بأمثلتها «ص ٩١ إلى ٩٣».

« وبقيت أجناس لم نذكرها ، وإنما جعلتها مثلاً لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم ، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم »^(١).

ولكن أنواع العلل غير محصورة في هذه العشر التي ذكرها الحاكم ، ولذلك سنكتفي بذكر أهم أمثلتها لتوضيح هذه الأسباب الخفية القادحة في الحديث .

من ذلك أن يكون حديث ما محفوظاً عن صحابي ثم يروى عن آخر ، لاختلاف بلد الراويين أو الرواة ، كحديث موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه مرفوعاً : « إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مئة مرة » . فالناظر في هذا الإسناد يحسبه أول الأمر مروياً على شرط الصحيح ، ولكن فيه رواية مدني عن كوفي ، ومن المشهور أن المدنيين إذا رووا عن الكوفيين زلقوا^(٢).

ومن ذلك الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله ، كحديث أبي شهاب عن سفيان الثوري عن الحجاج بن الفرافصة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً : « المؤمن غر كريم ، والفاجر خب لئيم » . ويرى الحاكم أن علته هي فيما أسند عن

(١) معرفة علوم الحديث ١١٩ .

(٢) نفسه ١١٥ .

محمد بن كثير : حدثنا سفيان الثوري عن حجاج عن رجل عن أبي سلمة^(١) .
ومن ذلك أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه ،
ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة ، فإذا رواها عنه بلا واسطة ،
فعلتها أنه لم يسمعها منه ، كحديث يحيى بن أبي كثير عن أنس : « أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر عند أهل بيت قال : أفطر
عندكم الصائمون » الحديث^(٢) . قال الحاكم : « قد ثبت عندنا من غير
وجه رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك ، إلا أنه لم يسمع
منه هذا الحديث » ثم أسند عن يحيى قال : « حدث عن أنس » فذكره^(٣) .
ومن ذلك أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يعرف
بالسمع ممن روى عنه ، كحديث موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي
صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من
جلس مجلساًكثر فيه لَغَطُهُ ، فقال قبل أن يقوم سبْحانَكَ اللهم وبِحَمْدِكَ ،
لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك ، إلا غُفِرَ له ما كان في
مجلسه ذلك » . فقد روي أن مسلماً جاء إلى البخاري وسأله عنه فقال :
هذا حديث مليح : ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث ،

(١) معرفة علوم الحديث ١١٧ . ويرى العلامة أحمد شاكر ان العلة التي أعل
بها الحاكم الحديث غير جيدة ، لأن له شواهد ومتابعات « انظر الباعث الحثيث ٧٦ » .

(٢) تمة الحديث : « وأكل طعامكم الأبرار ، وصلت عليكم الملائكة » .

(٣) معرفة علوم الحديث ١١٧-١١٨ .

إلا أنه معلول ، حدثنا به موسى بن اسماعيل ، حدثنا وهيب حدثنا سهيل عن عون بن عبد الله ، مع أنه لا يُذكر لموسى بن عقبة سماع سهيل بن أبي صالح ^(١) .

وعلى المشتغل بدراسة الحديث حين يقرأ هذه العبارة « هذا الحديث معلول بفلان » أن يترث فيها فلا يستعجل الحكم بوجود علة قاذحة في الحديث من نوع العلل المصطلح عليها ، لأن بعض العلماء يطلقون العلة على غير معناها الاصطلاحي ^(٢) ، فلا تزيد في نظرهم حينئذ عن السبب الظاهر (لا الخفي) الذي يجرح راوي الحديث بضعف الذاكرة أو الكذب . ووجود سبب ظاهر لضعف الحديث يمنع وصفه بالمعلل ، لأن العلة لا تكون إلا سبباً غامضاً خفياً كما أوضحنا في الأمثلة . غير أن بعض النقاد يرى أن الاحتراز بالعلة الخفية من باب التعريف الأغلي ، فهناك علل ظاهرة غير خفية ^(٣) . وقد أطلق أبو يعلى الخليلي في كتاب الإرشاد « العلة » على ما ليس بقاذح من وجوه الخلاف ، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط ، حتى قال : « من أقسام الصحيح : ما هو صحيح معلول ، كما قال بعضهم : من

(١) نفسه ١١٣-١١٤ .

(٢) الباعث الخفي ٧٧

(٣) التوضيح ٢/٢٧ .

الصحيح ما هو صحيح شاذ ، ولم يقصد بهذا التقيد بالاصطلاح ؛ ومثّل له بحديث مالك في الموطأ أنه قال : « بلغنا أن أبا هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : للمملوك طعامه وكسوته » ، فرواه مالك مُعضّلاً هكذا في الموطأ ، فقد رواه ابراهيم بن طهمان والنعمان بن عبد السلام عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة . وصار الحديث بعد بيان إسناده صحيحاً . قال بعضهم : « وذلك عكس المعلول ، فإنه ما ظاهره السلامة ، فاطّلعه فيه بعد الفحص على قاذح . وهذا كان ظاهره الإعلال بالإعصال ، فلما قدّس تبين وصله »^(١) والمعلول لا يشمل كل مردود ، فالمنقطع ليس معلولاً ، والحديث الذي في رواته مجهول أو مضعف ليس معلولاً ، وإنما يسمى معلولاً إذا آل أمره إلى شيء من ذلك^(٢) . قال الحاكم أبو عبد الله : « وإنما يعدّل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإنّ حديث المجروح ساقط وإمّا ، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة ، فيخفى عليهم علمه ، فيصير الحديث معلولاً ، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة »^(٣) .

(١) الباعث الحثيث ٧٨، ٧٧ وقارن بالتوضيح ٣٣/٢ - ٣٤ .

(٢) التوضيح ٢٧/٢ .

(٣) معرفة علوم الحديث ١١٢ - ١١٣ .

السادس - المضطرب^(١)

الحديث المضطرب هو الذي تتعدد رواياته ، وهي - على تعددها - متساوية متعادلة لا يمكن ترجيح إحداها بشيء من وجوه الترجيح ؛ وقد يرويه راوٍ واحد مرتين أو أكثر ، أو يرويه اثنان أو رواة متعددون^(٢) .

ومنشأ الضعف فيه ما يقع من الاختلاف حول حفظ رواته وضبطهم^(٣) ، لأن انتفاء هذا الاختلاف معناه رجحان إحدى الروايات بما ثبت لراويها من حفظ أو ضبط أو طول سماع لمن أدى عنه . لذلك لا يسمى « مضطرباً » إذا ترجحت فيه إحدى الروايتين أو الروايات^(٤) .

(١) وهو مأخوذ من اختلال الأمر وفساد نظامه ، وأصله اضطراب الموج لكثرة حركته وضرب بعضه بعضاً . ولو كان « المضطرب » مفتوح الراء لكان اسم مكان للاضطراب ، ولـ كان ذلك أظهر لتحقيق المعنى الاصطلاحي ، لأن الحديث في الحقيقة موضع يظهر فيه اضطراب الراوي أو الرواة . انظر ألفية السيوطي ١١٨ هامش .

(٢) قارن بالتدريب ٩٣ .

(٣) التوضيح ٤٧/٢ . وإشعار المضطرب بعدم ضبط رواته واضح ، سواء أكان راويه واحداً أم كثيرين . فلا يتصور الضبط في الشخص الواحد إذا تعددت روايته للشيء نفسه ، لأن هذا التعدد ضرب من التناقض . أما إذا كان راوي المضطرب أكثر من واحد فكلهم يشتركون في عدم الضبط ، وإنما يزول عن البعض بالترجيح .

(٤) التدريب ٩٣ .

والاضطراب يقع في الإسناد غالباً ، وقد يقع في المتن ، لكن قل أن يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب في المتن وحده دون الإسناد^(١) .

فمن الاضطراب في الإسناد حديث أبي بكر أنه قال : يا رسول الله ، أراك شبت . قال : « شيبني هود وأخواتها » . قال الدارقطني^(٢) : « هذا حديث مضطرب ، فإنه لم يُروَ إلا من طريق أبي إسحق ، وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه . فمنهم من رواه عنه مراسلاً ، ومنهم من رواه موصولاً ، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر ، ومنهم من جعله من مسند سعد ، ومنهم من جعله من مسند عائشة ، ورواته ثقات ، لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض ، والجمع متعذر »^(٣) .

وقد يتبادر إلى ذهن الباحث -- في مثل هذا الإسناد المضطرب -- أن الاختلاف فيه على هذه الأوجه المتباينة ، العشرة كما أحصاها الدارقطني ، لا ينبغي أن يمنع صحة الحديث ، ما دام مردداً بين ثقات متساوين يتعذر بينهم الترجيح . وهذا الفهم المتبادر مقبول إجمالاً ، غير أن الحكم على الحديث ، عند التعارض مثلاً ، لا بد أن يصنف رواياته درجات فيها الصحيح وفيها الأصح ، « فحديث لم يختلف فيه

(١) شرح النخبة ٢٢ .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٨٧ ح ٣

(٣) التدریب ٩٤ .

عن راويه أصلاً أصبح من حديث اختلف فيه في الجملة^(١). ومن هنا كان مجرد الاضطراب في الإسناد أمانة على الضعف، لأن تساوي الروايات في الدرجة وعدم تعارضها يمنعان الحكم بأياها صح، فكأن تعادلها في الصحة تعادل في الضعف، إذ لا مرجح للأخذ بواحدة منها وإغفال سائرهما^(٢).

ومثال الاضطراب في المتن حديث البسملة الذي أخرجه مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم^(٣) قال: حدثنا الأوزاعي^(٤)

(١) نسبه في «التوضيح ٤٧/٢» الى الحافظ ابن حجر عن الحافظ العلائي: وهو صلاح الدين ابو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله، الدمشقي ثم المقدسي، الشافعي، المتوفى ببیت المقدس سنة ٧٦١. ومن تأليفه «جامع التحصيل»، في احكام المراسيل»، و«اختصار جامع الأصول لابن الأثير الجزري». ترجمته في الرسالة المستطرفة ٦٢-٦٣.

(٢) وما أخذه الحافظ ابن حجر عن الحافظ العلائي صور الاضطراب في السند، إذ عدّ منها ستاً: ١- تعارض الوصل والارسال، ٢- تعارض الوقف والرفع، ٣- تعارض الاتصال والاقطاع، ٤- أن يروي الحديث قوم عن رجل عن تابعي عن صحابي، ورويه ذلك الرجل عن تابعي آخر عن الصحابي بعينه. ٥- زيادة رجل في أحد الإسنادين، ٦- الاختلاف في اسم الراوي ونسبه اذا كان متردداً بين ثقة وضعيف. (وتجد هذه الصور الست مع امثلتها في التوضيح ٣٨/٢-٤٧).

(٣) هو الامام الحافظ، عالم اهل دمشق، الوليد بن مسلم، أبو العباس الاموي مولاهم، صنف التصانيف والتواريخ وعني بالحديث أتم عناية. حدّث عنه من شيوخه الليث بن سعد. ومن اقرانه بقرية وابن وهب. لا نزاع في حفظه وعلمه، وإنما الرجل مدلس فلا يحتاج به إلا اذا صرح بالسماع (الحفاظ ٣٠٢/١-٣٠٤).

(٤) سبقت ترجمته ص ١٣٤ ح ٢

عن قتادة^(١) أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال :
 « صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ، فكانوا يستفتحون
 بـ (الحمد لله رب العالمين) ، لا يذكرون (بسم الله الرحمن الرحيم)
 في أول قراءة ولا آخرها . فهذه العبارة الأخيرة التي ينص فيها
 الراوي على نفي قراءة البسملة هي المتن المضطرب في هذا الحديث :
 لأن مسلماً والبخاري اتفقا على إخراج رواية أخرى في الموضوع
 نفسه لا يتعرض فيها لذكر البسملة بنفي أو إثبات ، وإنما يكفي
 الراوي بقوله : « فكانوا يستفتحون القراءة بـ (الحمد لله رب العالمين) »
 يقصد أن الفاتحة هي السورة التي كانوا يستفتحون بها . ولو وقف الأمر عند
 هذا الحد لأمكن ترجيح الحديث المتفق عليه ، فلم نصف الحديث الأول
 بالاضطراب ، ولكن رواية ثالثة عن أنس تفيد أنه سئل عن الافتتاح
 بالتسمية ، فأجاب أنه لا يحفظ في ذلك شيئاً عن رسول الله ﷺ ، وتردد
 مثله في هذه المسألة يحسب له حسابه ، فأصبح عسيراً أو متعذراً ترجيح
 ما يتعلق بالبسملة إثباتاً أو نفياً ، وتعذر الترجيح كان السبب المباشر في
 وصفنا لمتن الحديث الأول بالاضطراب . وهذا المثال يصلح شاهداً لوقوع
 العلة في متن الحديث ، ولذلك يذكره في الحديث المعلن كل من ابن
 الصلاح في كتاب « علوم الحديث » والحافظ العراقي في « شرحه

لكتاب ابن الصلاح^(١) والسيوطي في «التدريب»^(٢). ولا غرابة في ذلك، فإن الاضطراب نوع من الإعلال، والبحثان متقاربان^(٣). وقد قال العلائي في المضطرب ما عرفنا عن ابن حجر أنه قاله في المعلل: «وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غامضاً، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة»^(٤).

وهنا ندرك سرّ اعتماد ابن حجر في تأليف كتابه «المقرب في بيان المضطرب»^(٥) على كتاب «العلل» للدارقطني^(٦)، فالموضوع متقارب، والأمثلة متشابهة. ولعل هذا أن يعطينا فكرة عن رغبة أهل الحديث في تفريع الأقسام، وتنويع أوصاف الروايات ولو أمكن تشابكها أو تداخل بعض أقسامها. ولا يتناقض هذا التداخل،

(١) ص ٩٨-١٠٣.

(٢) ص ٨٩-٩١ غير أن السيوطي يستشهد به - في الوقت نفسه - على مضطرب المتن ويقول: «وعندي أن أحسن مثال لذلك - أي لمضطرب المتن - حديث البسملة السابق، فلن ابن عبد البر أعله بالاضطراب كما تقدم، والمضطرب قد يجمع المعلل، لأنه قد تكون علته ذلك» التدريب ٩٥.

(٣) التوضيح ٣٧/٢.

(٤) ذكره في التوضيح ٣٦/٢-٣٧.

(٥) التدريب ٩٥.

(٦) نفسه ٩١.

مع ماعرفناه عن أهل الحديث من الدقة ، لأنهم لاحظوه أثناء التفريع والتنويع ، فما كان صالحاً لوصفه بالاضطراب من وجه ، يصلح لوصفه بالاعتلال من آخر . وهكذا .

والاضطراب يدخل في بعض الصور في قسم الصحيح والحسن^(١) : وذلك إذا وقع الاختلاف في نسب راو أو اسمه أو اسم أبيه ، مع أنه راو ثقة ، فالحديث الذي هذا شأنه يسمى « مضطرباً » ولكن تسميته بذلك لا تنفي عنه الحكم بالصحة أو الحسن . إنما يكون الاضطراب الموجب للضعف في مثل ما ذكرناه قبل من صور المضطرب متناً أو سنداً^(٢) .

السابع : المقلوب

المقلوب هو الحديث الذي انقلب فيه على أحد الرواة لفظ في المتن ، أو اسم رجل أو نسبه في الإسناد ، فقدّم ماحقه التأخير ، أو أخر ماحقه التقديم ، أو وُضع شيء مكان شيء^(٣) . وواضح من التعريف أن القلب يكون في المتن كما يكون في الإسناد .

(١) عبارة السيوطي في « التدريب ٩٥ » فيما يتعلق بهذه القضية ، منقولة من مختصر الزركشي الذي يقول : « وقد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن » .

(٢) الباعث الحثيث ٧٨ .

(٣) اخذنا هذا التعريف من مجموع ما قيل في اقسام المقلوب .

فمثال المقلوب في المتن : مارواه مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله : « ورجل تصدق بصدقة أخفاها ، حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله » فالحديث في الصحيحين هكذا لفظه : « حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه »^(١) ولكن المتن انقلب على أحد الرواة ، فقدم اليمين وأخر الشمال ، وكان عليه أن يفعل العكس .

ومثال المقلوب في الإسناد التقديم والتأخير في الأسماء ، كمرة بن كعب و كعب بن مرة ، لأن اسم أحدهما اسم أبي الآخر^(٢) . وقد عني بهذا القسم عناية خاصة الخطيب في كتابه « رفع الارياب ، في المقلوب من الأسماء والأنساب »^(٣) .

والقلب في المثالين وقع سهواً لا عمداً ، وكان مع ذلك موجباً لضعف الحديث ، ولو أنه وقع عمداً لا سهواً ، لكان القلب حينئذ ضرباً من الوضع والاختلاق^(٤) . من ذلك أن يكون الحديث مشهوراً

(١) عبارة الحديث هي هذه : « سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله : الامام العادل ، وشاب نشأ في عبادة ربه ، ورجل قلبه معلق بالمساجد ، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ، ورجل طلبته امرأة ذات منصب وجمال فقال : إني أخاف الله عز وجل ، ورجل تصدق بصدقة أخفى حتى لا تعلم شماله ما إذا تنفق يمينه ، ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه » . وانظر شرح النخبة ٢٢ وقارن بالتوضيح ١٠٦/٢ .

(٢) شرح النخبة ٢٢ .

(٣) الباعث الحثيث ٩٧ نقلاً عن شرح النخبة ٢٢ .

(٤) شرح النخبة ٢٢ .

براو أو بإسناد ، فيعمد بعض الوضاعين إلى إبدال الراوي بغيره لأن الناس أشد رغبة في حديثه^(١) ، كأن يكون الحديث معروفاً عن سالم ابن عبد الله^(٢) ، فيجعله عن نافع^(٣) ، أو يأتي بإسناد مكان إسناد ، كما روي عن حماد بن عمرو النصيبي الكذاب^(٤) عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : « إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدووهم بالسلام » : فقد قلب حماد هذا الحديث ، فجعله عن الأعمش ، وإنما هو معروف عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة^(٥) . وكان كثير من أهل الحديث يمتحنون الرواة بقلب الأحاديث

(١) التوضيح ٩٩/٢ .

(٢) هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، القرشي العدوي . من سادات التابعين وعلمائهم ، وأحد فقهاء المدينة السبعة . توفي بالمدينة سنة ١٠٦ هـ (تهذيب التهذيب ٤٣٩/٣) .

(٣) هو أحد أئمة التابعين بالمدينة ، نافع المدني ، أبو عبد الله . أصابه عبد الله ابن عمر صغيراً في بعض مغازيه ، وأرسله عمر بن عبد العزيز إلى مصر ليعلم أهلها السنن . ثقة كثير الرواية للحديث . توفي سنة ١١٧ هـ (انظر التهذيب ٤١٢/١٠) .

(٤) قال فيه البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : متروك . وقال الجوزقاني : كان يكذب . وقال ابن حبان : كان يضع الحديث وضعاً (ذكره في الميزان) . وقارن بالتوضيح ١٠١/٢ .

(٥) وبهذا الإسناد الأخير رواه مسلم في « صحيحه » من رواية شعبة والثوري وجريير بن عبد الحميد وعبد العزيز بن محمد الدراوردي كلهم عن سهيل . وقارن بالتوضيح ١٠١/٢ .

وإدخالها عليهم^(١)، ليعرفوا مدى قبولهم للتلقين^(٢)، غير قاصدين إلى الوضع، ولا معتقدين أن ماقلبوه استقر حديثاً^(٣). روى الخطيب من طريق أحمد بن منصور الروبادي قال: خرجت مع أحمد ويحيى ابن معين إلى عبد الرزاق، فلما عدنا إلى الكوفة قال يحيى بن معين لأحمد بن حنبل: أريد أن أمتحن أبا نعيم، فنهاه أحمد، فلم ينته، فأخذ ورقة فكتب فيها ثلاثين حديثاً من حديث أبي نعيم، وجعل على كل عشرة أحاديث حديثاً ليس من حديثه، ثم أتينا أبا نعيم، فخرج إلينا فجلس على دكان حذاء بابه وأقعد أحمد عن يمينه ويحيى عن يساره، وجلست أسفل، فقرأ عليه يحيى عشرة أحاديث وهو ساكت، ثم الحادي عشر. فقال أبو نعيم: ليس هذا من حديثي، فاضرب، ثم قرأ العشرة الثانية، وقرأ الحديث الثاني، فقال: وهذا أيضاً ليس من حديثي، فاضرب عليه، ثم قرأ العشرة الثالثة، وقرأ الحديث الثالث، فتغير أبو نعيم ثم قبض على ذراع أحمد، ثم قال: أما هذا فوراً عنه يمنع عن هذا، وأما هذا — وأوماً إليّ — فأصغر من أن يعمل هذا، ولكن هذا من عملك يا فاعل! ثم أخرج رجله فرفس يحيى بن معين حتى قلبه عن الدكان، ثم قام فدخل داره، فقال له أحمد: ألم أنك عن هذا وأقول لك إنه

(١) الجامع ١٧/١.

(٢) التوضيح ١٠٢/٢.

(٣) التدريب ١٠٧.

ثبت ؟ فقال يحيى : هذه الرخصة أحبَّ إليَّ من سفري !^(١)
ولكنَّ النقاد لا يحبون هذا النوع من الأغلوطات لنهي الرسول
صلى الله عليه وسلم عنها^(٢) . وقد أنكر حرمي على شعبة لما قلب
أحاديث على أبان بن أبي عياش وقال : « يابئس ما صنع » !^(٣) .
ومعرفة قلب الحديث تحتاج إلى علم واسع ، وتمرس وثيق
بالروايات والأسانيد . وإنه ليستدل على مهارة المحدث باكتشافه ما
يقع في الأحاديث من قلب . فهذا الخطيب يروي في هذا المجال عن
البخاري ما يكبره في أعيننا ، ويعظمه في نفوسنا . قال : « فإنهم
اجتمعوا — أي علماء بغداد حين قدم عليهم البخاري —
وعمدوا إلى مئة حديث ، فقلبوا متونها وأسانيدها ، وجعلوا متن
هذا لإسناد آخر ، وإسناد هذا لمتن آخر ، ودفعوها إلى عشرة أنفس ،
إلى كل رجل عشرة ، وأمروهم إذا حضروا المجلس يلقون ذلك على
البخاري . وأخذوا الوعد للمجلس ، فحضر المجلس أصحاب الحديث
من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم من البغداديين . فلما اطمأنَّ
المجلس بأهله ، انتدب إليه رجل من العشرة ، فسأله عن حديث ، فقال
البخاري : لا أعرفه ، فسأله عن آخر . فقال لا أعرفه ، فما زال يلقي
عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته ، والبخاري يقول :

(١) التوضيح ١٠٢/٢ — ١٠٣ .

(٢) نفسه ١٠٢/٢ .

(٣) التدريب ١٠٧ .

لا أعرفه ، . فكان الفهماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون : فهم الرجل ، ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم . ثم انتدب إليه رجل آخر من العشرة ، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة ، فقال البخاري : لا أعرفه ، فلم يزل يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته ، والبخاري يقول : لا أعرفه . ثم انتدب إليه الثالث والرابع ، إلى تمام العشرة ، حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة ، والبخاري لا يزيدهم على : لا أعرفه . فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا ، التفت إلى الأول منهم ، فقال : أما حديثك الأول فهو كذا ، وحديثك الثاني فهو كذا ، والثالث والرابع ، على الولاء ، حتى أتى على تمام العشرة ، فرد كل متن إلى إسناده ، و كل إسناده إلى متنه ، وفعل بالآخرين مثل ذلك ، وردّ متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها ، وأسانيدها إلى متونها ، فأقر له الناس بالحفظ ، وأذعنوا له بالفضل ^(١) .

ومنشأ الضعف في الحديث المقلوب قلة الضبط ، لما يقع فيه من تقديم وتأخير واستبدال شيء بشيء . وهو - فوق ذلك - يخلّ بفهم السامع ويحمّله على الخطأ ^(٢) .

(١) التدريب ١٠٦-١٠٧ ، والتوضيح ٢/١٠٤ ، وألفية السيوطي ، ١٢٢ هـ مش .

(٢) التوضيح ٢/١٠٣ .

الثامن - الشاذ^(١)

تعريف الشاذ عسير ، ولعسره لم يفرد العلماء بالتصنيف^(٢) ، غير أن أهم ما يلاحظ فيه معنيان : الانفراد والمخالفة ؛ فهو - بصورة عامة - ما وراه الثقة مخالفاً للثقات ، وهو - بتعبير أدق - « ما وراه المقبول مخالفاً لمن هو أوالى منه » ؛ وقد صرح الحافظ ابن حجر بأن هذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح^(٣) .

ويوشك ابن حجر ، بهذا التعريف المعتمد للشاذ ، أن يقرب شقة الخلاف بين اصطلاحين مشهورين يظن الناس تضاربهما . وقد نسب هذان المصطلحان إلى كل من الإمام الشافعي^(٤) ، والحاكم^(٥) .

(١) سمي شاذاً لانفراده ، لان الشاذ منفرد عن الجمهور . (التوضيح ١/٣٧٧) .

(٢) التدريب ٨١ .

(٣) شرح النخبة ١٤ .

(٤) الامام الشافعي أشهر من أن يعرف به . فهو الامام الذي ملأ طباق الارض علماً ، وصاحب المذهب المسمى باسمه ، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع ، وإلى جده الاخير هذا 'نسب' فعرف بالشافعي . وهو قرشي مطلي مكي ، كنيته أبو عبد الله ، وكانت أمه أزدية . حدث عن مالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وعبد الملك بن الماجشون ، وأخذ الفقه عن مسلم بن خالد الزنجي . له كتب كثيرة في التفسير والحديث والفقه والادب ، ولكن أشهرها « الرسالة » ، وله كذلك « الام » و « المبسوط » . توفي بمصر ٢٠٤ عن أربع وخمسين سنة .

(٥) سبقت ترجمته ص ٧٥ ح ٢

أما الشافعي فيقول : « ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره ، هذا ليس بشاذ . إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس : هذا الشاذ من الحديث » ^(١) . والناس ، في قول الشافعي ، هم الثقات ، فكأنه يقول : « الشاذ ما رواه الثقة مخالفاً لثقات » ، وهو إذن لا يلاحظ مطلق التفرد ، بل التفرد والمخالفة في آن واحد ، إلا أنه لم يصرح بأن المخالفة للأولى أو الأوثق ، وإنما هي مخالفة عامة للناس « الثقات » .

وبهذا الاصطلاح أخذ كثير من علماء الحجاز ^(٢) ، وانتصر له ابن الصلاح ^(٣) ، واستنتج منه ابن كثير أن الثقة إذا روى ما لم يرو غيرُه « مقبول إذا كان عدلاً ضابطاً حافظاً ، فإن هذا لورد لردت أحاديث كثيرة من هذا النمط ، وتعطلت كثير من المسائل عن الدلائل » ^(٤) . وأكد هذا الاصطلاح العلامة ابن القيم ^(٥) بعبارة قاطعة فقال : « ... وإنما الشذوذ أن يخالف الثقات فيما رَوَوْه ، فأما إذا روى الثقة حديثاً منفرداً به لم يروِ الثقاتُ خلافه ، فإن ذلك لا يسمى

(١) معرفة علوم الحديث ١١٩ . وعنه باختلاف يسير التدریب ٨١ والتوضیح ٣٧٧/١ .

(٢) اختصار علوم الحديث ٦١ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٧٠ ح ١ .

(٤) اختصار علوم الحديث ٦٢ ، ٦٣ .

(٥) هو الامام الكبير ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب

بن سعد بن حريز الذرعي الدمشقي ، المعروف بابن قيم الجوزية ، الحنبلي ، المتوفى ٧٥١ .

شاذاً . وإن اصطالح على تسميته « شاذاً » — بهذا المعنى — لم يكن هذا الاصطلاح موجباً لرده ولا مسوغاً له ^(١) .

وأما الحاكم فيرى أن « الشاذ حديث يتفرد به ثقة من الثقات ، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة » ^(٢) . فهو يعتبر قيد التفرد بلفظ صريح ، أما قيد المخالفة فيعتبره أيضاً — في نظرنا — ولكن بلفظ غير صريح ، فلو كان للحديث أصل متابع للراوي الثقة لما كان مخالفاً للناس أو الثقات ، والحاكم — كما رأينا — يشترط في الشاذ فقدان الأصل المتابع ، فكأنه يشترط المخالفة ويعتبرها . وما لنا نذهب بعيداً وقد كفانا بنفسه التخبط في فهم تعريفه ، فأزال كل لبس حين عقب على ذلك مباشرة بتعريف الشافعي للشاذ ، قاصداً إلى إظهار التماثل بين رأيه ورأي هذا الإمام العظيم ، وقد بلغ به استشعاره هذا التماثل حدّ الإتيان بشاهد واحد على الشاذ ، تاركاً لك الخيار أن تجعله مثلاً على تعريفه الخاص أو على تعريف الشافعي . قال : ومثاله ما حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بائويه قال : حدثنا موسى بن هارون ، قال : حدثنا قتيبة بن سعيد ، قال : حدثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ

(١) إغاثة الالهقان ١٦٠ في الرد على من طعن في حديث ابن عباس في المطلقة ثلاثاً بأنها كانت واحدة على عهد الرسول وأبي بكر وصدرأ من خلافة عمر .

(٢) معرفة علوم الحديث ١١٩

كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيف الشمس آخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر فيصليها جميعاً ، وإذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ، ثم سار ، وكان إذا ارتحل قبل المغرب آخر المغرب حتى يصلها مع العشاء ، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها مع المغرب .

يعلق الحاكم على هذا المثال بقوله : « هذا حديث رواه أئمة ثقات ، وهو شاذ الإسناد والمتن ، لا نعرف له علة نعلله بها ، ولو كان الحديث عند الليث عن أبي الطفيل لعلنا به الحديث ، ولو كان عند يزيد بن أبي حبيب عن أبي الزبير لعلنا به ، فلما لم نجد له العلتين خرج عن أن يكون معلولاً ، ثم نظرنا فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل رواية ، ولا وجدنا هذا المتن بهذه السياقة عند أحد من أصحاب أبي الطفيل ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ بن جبل عن أبي الطفيل ، فقلنا : الحديث شاذ »^(١).

وإنما حرص الحاكم على أن يقصي عن هذا الحديث معنى العلة ، فصرح بأنه لم يعرف له علة يعلله بها ، وأنه خرج عن أن يكون معلولاً ، لما استشعره في الشاذ من صعوبة تشبه صعوبة المعلل ، فهو مما « ينقدح في نفس الناقد أنه غلط ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك »^(٢) ،

(١) معرفة علوم الحديث ١١٩ ، ١٢٠ .

(٢) التدريب ٨١ . وقارن بألفية السيوطي ٩٢ هامش .

ولذلك اضطر الحاكم إلى التفرقة بينهما ، فرأى « أن المعلول ما يوقف على علته أنه أُدخل حديث في حديث ، أو وَهَم فيه راوٍ ، أو أرسله واحد فوصله واهم »^(١) ، فهو - على خفاء علته وغموضها - يمكن الوقوف عليه ، لكن الشاذ أدق من المعلل ، فلا يوقف على علته ، ولا يتمكن من الحكم به إلا من مارس هذا الفن غاية الممارسة ، وكان في الذروة من الفهم الثاقب ورسوخ القدم في الصناعة ، ورزقه الله نهاية الملكة^(٢) .

ودقة الشاذ تنشأ غالباً عن تعذر الحكم بفقدان الأصل المتابع له ، لما يستدعيه الوقوف على ذلك من البحث والتقصي ؛ ولعل دقة الشاذ أو صعوبته — على هذا النحو الذي بالغ فيه الحاكم — أن تكون السبب الجوهرى في الاعتقاد بتفرده في تعريف الشذوذ ، وابتعاده فيه عن رأي الجمهور . ولذلك ضعف ابن الصلاح رأى الحاكم ، واعترض على تعريفه بحديث « الأعمال بالنيات » فإنه تفرد به عمر ، وعنه علقمة ، وعنه محمد بن إبراهيم التيمي ، وعنه يحيى بن سعيد القطان^(٣) . على أننا نبهنا إلى بعض المتابعات الغرائب التي أحصاها العلماء لهذا الحديث ،

(١) معرفة علوم الحديث ١١٩ . وقارن بما ذكرناه في المعلل ص ١٨٨ .

(٢) التوضيح ٣٧٩/١ . وقارن بما ذكرناه عن علل الحديث ص ١٨٥ .

(٣) اختصار علوم الحديث ٦١ . وقارن بما ذكرناه عن الأحادي حين

واتضح لنا - من تعليقات النقاد - أن الحديث رغم المتابعات لم يصح من طريق عمر إلا الطريق المتقدمة ^(١) . ولقد زعم ابن العربي ^(٢) أنه روى حديث النية من ثلاثة عشر طريقاً ، فطعن عليه بعض أهل بلدته لما لم يبرز لهم بيان ما ادعاه من الطرق ، فقال :

يا أهل حمص ^(٣) ومن بها أوصيكم بالبر والتقوى وصية مشفق
فخذوا عن العربي أسماء الدجى وخذوا الرواية عن إمام متقي
إن الفتى ذرب اللسان مذهب^{*} إن لم يجد خبراً صحيحاً يخلق

وإذا لم يسلم للحاكم حديث النية هذا كمثل على الشاذ ، لأنه - على تفرد - صحيح ، والصحيح لا يكون شاذاً ، فما أكثر الأمثلة التي ذكرها الجمهور استشهاداً على الشاذ في تعريفه المعتمد ، وهي - في الوقت نفسه - صالحة للاستشهاد على تعريف الحاكم ، إذ كانت مخالفة الثقات فيها صورة من فقدان الأصول المتابعات . ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما رواه أبو داود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « إذا صلى

(١) راجع ص ٥٢ ح ٢ من كتابنا هذا .

(٢) سبقت ترجمته ص ٨١ ح ٢ .

(٣) أراد الشاعر بحمص إشبيلية لأنه يقال لها ذلك ، وابن العربي من إشبيلية .

(٤) التوضيح ٣٨١/١ .

أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه » . قال البيهقي ^(١) : « خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا ، فإن الناس إنما رَوَوْه من فعل النبي ﷺ لا من قوله ، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ » ^(٢) .

والنقاد يذكرون في هذا الباب تعريفاً لآبي يَعْلَى الخليلي ^(٣) يحكي به رأي حفّاظ الحديث في الشاذ ، فهو عندهم ما ليس له إلا إسناد واحد ، يشذ به ثقة أو غير ثقة ، فيتوقف فيما شذ به الثقة ولا يُحتج به ويردّ ما شذّ به غير الثقة ^(٤) . وكان على ابن الصلاح والعلماء أن يضعفوا هذا الرأي كما ضعفوا رأي الحاكم ، ولكن بين الرأيين فرقاً واضحاً ، فإذا أمكن رد تعريف الحاكم إلى رأي الجمهور ، فمن

(١) الامام البيهقي هو أحمد بن الحسين بن علي ، أبو بكر ، منسوب إلى بيهق ، وهي قرى مجتمعة بنواحي نيسابور على عشرين فرسخاً منها . وللبيهقي كتب كثيرة قيل إنها نحو الألف ، وأشهرها كتاب السنن الكبرى ، ودلائل النبوة . توفي البيهقي سنة ٤٥٨ . (الرسالة المستطرفة ٢٥-٢٦) .

(٢) التدریب ٨٢ . وهذا مثال على شاذ المتن ، لأنّ عبد الواحد بن زياد انفرد بهذا اللفظ ، بينما رواه ثقات أصحاب الأعمش من فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا من قوله .

(٣) هو القاضي الحافظ الخليل بن عبد الله القزويني . المتوفى سنة ٤٤٦ هـ . له (الإرشاد في علماء البلاد) ذكر فيه المحدثين وغيرهم من العلماء على ترتيب البلاد إلى زمانه . ثم رتب على الحروف ابن قطلوبغا (٨٧٩) المستطرفة ٩٧ .

(٤) اختصار علوم الحديث ٦١

المتعذر التوفيق بين ما حكاه الخليلي وما ذهب إليه الجمهور ، لأن الخليلي جعل الشاذ مطلق التفرد بدون اعتبار المخالفة^(١) ، في حين راعى الجمهور قيد تفرد الثقة ، وقيد مخالفة الثقات . ولا يشفع للخليلي إلا أنه يحكي رأي حفاظ الحديث في الشاذ ، فما هو عنده بالاصطلاح الخاص ، وهو — في الحقيقة — حكى تعريف الشافعي للشاذ الذي أخذ به الجمهور^(٢) ، فهو في كلتا الحالتين ليس إلا ناقلاً لآراء العلماء بدقة وأمانة^(٣) .

على أن تعريف الشاذ — كما حكاه الخليلي — لو سلم لترتبت عليه نتائج خطيرة في مصطلح الحديث : فهذا التعريف يسمح في بعض الأحوال بوصف « الصحيح » بالشذوذ ، مع أننا اشترطنا في الصحيح سلامته من كل شذوذ ، كسلامته من كل علة^(٤) . إلا أننا — كما رأينا في ماسماه الخليلي بالصحيح المعلوم أنه لا يقصد به التقيد بالاصطلاح^(٥) — نرى هنا فيما يحكيه عن تسمية الصحيح شاذاً (إذا لم يكن له إلا إسناد واحد شذ به ثقة) ، أنه للمرة الثانية لا يريد التقيد بالاصطلاح

(١) التدريب ٨١ .

(٢) اختصار علوم الحديث ٦١ .

(٣) وبهذا دافع صاحب التوضيح ٣٨٤/١ عن الخليلي .

(٤) راجع ص ١٤٥ من كتابنا هذا .

(٥) راجع أيضاً ص ١٩١-١٩٢ من كتابنا هذا .

العام المشهور ، وأنه — رغم حكايته هذا التعريف الغريب للشاذ — ما كان آخذاً إلا برأي الجمهور ، يزيدنا ثقةً بذلك أنه هو أيضاً حكى ذلك الرأي المشهور .

فالصحيح إذن أنه لا بد في الشاذ من اشتراط التفرد والمخالفة ، وبهما نُحْي عن كل حديث وُسْم بالصحة ، فعدّ خالصاً للضعف ، ووسعنا إدراجه في الأنواع المختصة بالضعف . أما تفرد الثقة أو غير الثقة ، بدون شرط المخالفة ، فإنه ضرب من التفرد المطلق الذي يوصف به الحديث « الفرد » ، وسنذكره في القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعف ، فلا مبرر لتداخله هنا مع الشاذ بوجه من الوجوه .

وأما التوقف فيما شذ به الثقة ، ورد ما شذ به غير الثقة ، فأمران يتعلقان بالاحتجاج وعدمه ، فلا أثر لهما في الحكم على حديث ما بالصحة أو بالضعف . لذلك عددنا في ألقاب الصحيح والحسن « الصالح » لصلاحيتهما للاحتجاج ، فغيرهما — وهو الضعيف — ليس صالحاً ولا يحتاج به ، بل هو مردود . والخلاصة ، أن تنوع الأوصاف والألقاب لا يرادف دائماً تنوع الأقسام والمصطلحات ^(١) .

(١) نعتذر إلى القارئ الكريم لاضطرارنا إلى مناقشة الآراء المختلفة في الشاذ ، فقد وعدناه ألا نخوض في الجدل . ولكن لم يسعنا إلا غشاء على ما يظن من تضارب التعاريف حول الشاذ ، فحاولنا التوفيق بين تلك الآراء ما أمكن ، لاستحالة الأخذ بأحدها دون نقاش .

التاسع — المنكر

أدق تعاريف المنكر هو أنه الحديث الذي يرويه الضعيف مخالفاً رواية الثقة . وهو يبين الشاذ ، إذ أن راوي الشاذ ثقة ، بينما راوي المنكر ضعيف غير ثقة . وقد لوحظ في المنكر أنه مقابل للمعروف^(١) كما لوحظ في الشاذ أنه مقابل للمحفوظ^(٢) ، لأن راوي المناكير إنما يخالف ما عُرف واشتهر وإن لم يُحفظ ، فالحفظ درجة من الضبط أبعد ما تكون عن مثل هذا الراوي الضعيف . أما راوي الشواذ فهو ثقة ، وغالباً ما يكون مع توثيقه حافظاً ضابطاً ، إلا أنه خالف من هو أوثق منه ضبطاً وإتقاناً ، فهو لم يخالف ما عُرف واشتهر فقط بل خالف ما حفظ وأُتقن أيضاً . قال ابن حجر : « وزيادة راوي الصحيح والحسن مقبولة ، ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ، فإن خولف بأرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات فالراجح يقال له المحفوظ ، ومقابله — وهو المرجوح — يقال له الشاذ . وإن وقعت المخالفة له مع الضعف فالراجح يقال له

(١) لأن المنكر لغة اسم مفعول من أنكره بمعنى جحدته أو لم يعرفه . ويلاحظ أن المحدثين يراعون المعنى اللغوي في مصطلحاتهم الخاصة .

(٢) وقد أشرنا إلى ذلك في بحثنا الألقاب المشتركة بين الصحيح والحسن .

المعروف ، ومقابله يقال له المنكر ^(١) .

اكن ابن الصلاح ذهب إلى ترادف المنكر والشاذ ، إذ نقل عن البرديجي ^(٢) في تعريف المنكر « أنه هو الحديث الذي ينفرد به الرجل ، ولا يعرف مثله من غير روايته ، لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر » ^(٣) ، وكأنه بعبارة أوضح لا يلاحظ في المنكر إلا مطلق التفرد . وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث ^(٤) . والتفرد على إطلاقه منه المقبول ، ومنه المردود « فإذا تفرد الراوي بشيء نُظر فيه ، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً ، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره فيُنظر في هذا الراوي المنفرد ، فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً ياتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح الاتفراد فيه ، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارماً له من حزناً له عن حيز الصحيح » ^(٥) ويكاد ابن

(١) شرح النخبة ١٢ - ١٤ وقارن مرة أخرى بما ذكرناه ص ١٦٥ .

(٢) هو الحافظ أبو بكر ، أحمد بن هارون البرديجي ، نسبة إلى برديج قرب بردعة - بإهمال الدال - بلد بأذربيجان . ويقال له البردعي أيضاً .

(٣) التوضيح ٤/٢ - ٥ .

(٤) نفسه ٦/٢ .

(٥) التوضيح ٤/٢ هامش .

الصلاح بتفصيله أنواع التفرد المطلق يشير إلى انقسام المنكر إلى ما ينقسم إليه الشاذ ، ففي كل منهما مخالفة لمن هو أرجح ، وفي كل منهما مقبول ومردود . فلا بدع إذا كان كلام ابن الصلاح صريحاً في أن المنكر والشاذ بمعنى^(١) .

ولكن القول بترادف الشاذ والمنكر بعيد ، وقد نبه السيوطي على بعده بقوله في ألفيته :

المنكر الذي روى غير الثقة^(٢) مخالفاً ، في نخبة قد حققه قابله المعروف^(٣) ، والذي رأى ترادف المنكر والشاذ نأى^(٤)

وهو يقصد ابن الصلاح الذي نأى عن الأرجح وبعد حين رأى ترادف الاصطلاحين ، وهو ما قصده ابن حجر أيضاً حين قال : « وقد غفل من سوى بينهما »^(٥) .

ومن أوضح أمثلة المنكر ما رواه ابن أبي حاتم^(٦) من طريق حبيب ابن حبيب — وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ^(٧) — عن أبي

(١) التدريب ٨٢ .

(٢) ألفية السيوطي في مصطلح الحديث ، ص ٩٣ ، البيتان ١٨٠-١٨١ .

(٣) شرح النخبة ١٤ .

(٤) هو الحافظ ابن الحافظ ، عبد الرحمن بن أبي حاتم ، محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي ، حافظ الري . له مسند في ألف جزء (المستطرفة ٥٤) .

(٥) هو أحد القراء السبعة المشاهير ، كان مولى لعكرمة بن ربيع التيمي ، قرأ على الأعمش عن يحيى بن وثاب .

إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي ﷺ : « من أقام الصلاة وآتى الزكاة ، وحج البيت ، وصام ، وقرأ الضيف ، دخل الجنة » قال أبو حاتم : هو منكر ، لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً ، وهو المعروف ^(١) .

ومما ينبغي التيقظ له أن بعض الأئمة أطلقوا لفظ المنكر على مجرد التفرد ^(٢) ، فكان لابد من أمارات على النكارة حتى لا تشبه صورتها بصورة غيرها . وعلامة المنكر في حديث المحدث أنه إذا عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم ولم يكذبوا فيها ^(٣) .

وقد يذكر المحدثون في اصطلاحهم « هذا أنكر مارواه فلان » ، وإن لم يكن ذلك الحديث ضعيفاً ، كقول ابن عدي : « أنكر ماروى يزيد بن عبد الله بن أبي بردة : إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيها قبلها » قال : وهذا طريق حسن ، رواه ثقات ، وقد أدخله قوم في صحاحهم ^(٤) .

(١) شرح النخبة ١٤ .

(٢) التوضيح ٦/٢ .

(٣) نفسه ٧/٢ .

(٤) التدريب ٨٥ .

العاشر — المتروك

المتروك في اصطلاح المحدثين هو « الحديث الذي رواه راوٍ واحد متهم بالكذب في الحديث أو ظاهر الفسق بفعل أو قول ، أو كثير الغفلة ، أو كثير الوهم »^(١) ، كحديث صدقة بن موسى الدقيقي عن فرقد السبخي عن مرة الطيب عن أبي بكر^(٢) ، وحديث عمرو ابن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث الأعور عن علي^(٣) .

* * *

وهذه الأنواع العشرة التي سلكتها في عداد الضعيف الخالص للضعف ، ليست على درجة واحدة من الضعف ، بل تتفاوت تبعاً لحال روايتها ، فمن الضعيف أضعف ، كما أن من الصحيح أصح . وقد ساق الحاكم أبو عبد الله تفصيلاً دقيقاً لأوهى أسانيد الرجال والبلاد في كتابه « معرفة علوم الحديث »^(٤) .

هل الموقوف والمقطوع من المصادر الضعيفة؟

لم نسرد من أقسام الحديث الضعيف حتى الآن — تبعاً لما انتهجناه

(١) ألفه السيوطي ٩٤ ، هامش .

(٢) معرفة علوم الحديث ٥٧ .

(٣) قارن التدريب ٨٤ بشرح النخبة ١٤ ومعرفة علوم الحديث ٥٦ .

(٤) معرفة علوم الحديث ٥٦-٥٨ .

في مستهل بحثنا له — إلا ما أخذ اسماً خاصاً به . وأما ما كان منها حالة من حالات الضعف من غير أن يخص باسم معين ، فقد اكتفينا بمجرد الإشارة الإجمالية إليه .

وجدير بنا — قبل أن تنتقل إلى « القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف » — أن نثير قضيتين إحداهما تتعلق بالموقوف والمقطوع هل يوصفان بالضعف؟ والأخرى تتصل بحكم رواية الأحاديث الضعيفة والعمل بها .

يقصد بالموقوف « ماروي عن الصحابي من قول أو فعل أو تقرير : كأن يقول الراوي : قال عمر بن الخطاب كذا ، أو فعل علي بن أبي طالب كذا ، أو فعل كيت وكيت أمام أبي بكر فأقره ولم ينكره . فالقول أو الفعل أو التقرير الذي يفترض أن يكون صادراً عن النبي ﷺ نفسه ، يصدر في « الموقوف » عن الصحابي . ومن هنا اتجه تفكير بعض العلماء إلى ضعف « الموقوف »^(١) لأن الحديث المروي عن رسول الله المنتهي إليه قداسة ليست لحديث سواه ولو كان صحابياً جليلاً . على أننا لا نجد مسوغاً لإضعاف الموقوف « إطلاقاً » بهذا السبب ؛ لأننا حين نحكم له بالصحة أو الحسن إذا توفرت فيه شروط أحدهما نعلم يقيناً أننا إنما نصحح أو نحسن حديث الصحابي لا حديث رسول

(١) ولذلك عدّه القاسمي في الأنواع المختصة بالضعيف . وكذلك فعل بالمقطوع .

انظر قواعد التحديث ١١١ . وقارن به ص ١٢١ من كتابنا هذا .

الله ﷺ ، فلم نكذب — والحال هذه — عليه صلوات الله عليه
لا ساهين ولا متعمدين ، ولم نضع في فيه ما لم يتلفظ به . ووصفنا
« للموقوف » بالصحة أو الحسن لا يعني وجوب عملنا به ، وإنما نبيح
لأنفسنا العمل بما ثبت منه أنه لا مجال للرأي والاجتهاد فيه ^(١) لأن
الصحابي في مثل ذلك لا يقول ولا يفعل ولا يقر إلا ما تحققه بنفسه عن
النبي ﷺ . وعلى ذلك فقول الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود : « من
أتى عرافاً أو كاهناً فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ » ^(٢) وقوله لمن
خرج من المسجد والمؤذن يؤذن : « أما هذا فقد عصى أبا القاسم
عليه السلام » ^(٣) كلاهما حديث موقوف ، وكلاهما مما يجوز لنا العمل به .
وعلينا — مع ذلك — أن نتحفظ في الأحاديث الموقوفة على كعب
الأخبار ، وابن سلام ، وابن عمرو بن العاص ، لأنهم من الصحابة
الذين اشتهروا برواية الإسرائيليات والأقاصيص ، ولا سيما ما يتعلق
منها بأشراط الساعة ووقتن آخر الزمان . وأغلب الأحاديث التي تشتمل
على مثل هذه الأخبار ضعيفة ؛ إن لم نقل موضوعة ، لكن ضعفها
ليس ناشئاً عن وقفها ، أو بعبارة أخرى : لم تكن ضعيفة لأنها موقوفة ،
بل نشأ ضعفها عن شذوذ أو علة أو اضطراب فيها ، وإلا فهي قابلة

(١) شرح النخبة ٢٦ .

(٢) التوضيح ١/٢٦٢ .

(٣) نفسه ١/٢٦٨ .

كلاً حديث المرفوعة إلى رسول الله ﷺ لأن توصف بالصحة أو الحسن أو الضعف، تبعاً لحال أسانيدھا ومتونها .

وإذا قال الراوي عن الصحابي « يرفع الحديث » أو « يَنْمِيه » أو « يبلغ النبي ﷺ » فهو عند أهل الحديث من قبيل المرفوع الصريح في الرفع ^(١) . بيد أن إطلاق بعضهم أن تفسير الصحابة له حكم المرفوع إطلاق غير جيد ، لأن الصحابة اجتهدوا في تفسير القرآن ، واختلفوا في بعض المسائل والفروع ، كما رأينا بعضهم يروي الإسرائيليات عن أهل الكتاب ^(٢) .

أما الحديث « المقطوع » فهو ما روي عن التابعين من قول أو فعل أو تقرير . وللإمام أبي حنيفة رأي مشهور فيه . فهو — على رغم إدراكه عدداً من الصحابة كأنس بن مالك وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما — يقول قولاً صريحاً : « ما جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم فعلى العين والرأس ، وما جاء عن الصحابي تخيرنا منه ، وأما ما جاء عن التابعين فهم رجال ، ونحن رجال » . وواضح من قوله هذا أنه يجعل « المقطوع » ضعيفاً لا يحتاج به . ولذلك مالت مدرسة الرأي — التي هي مدرسته — إلى تفضيل العمل بالقياس الظاهر على العمل بما ورد « مقطوعاً » عن التابعين . بيد أن الرأي المختار أن « المقطوع »

(١) اختصار علوم الحديث ٥٠ .

(٢) الباعث الحثيث ٥٠ .

يوصف كذلك بالصحة أو الحسن أو الضعف — تبعاً لحال إسناده ومرتته — وأن تصحيحه أو تحسينه لا يعين أنه مأخوذ عن الصحابة ، فضلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بل يعين مجرد روايته عن التابعين أنفسهم ، فلا يجوز أن نحتج منه إلا بما جاء عن أكابر هؤلاء التابعين كسعيد بن المسيب والشعبي والنخعي ومسروق ، ^(١) الذين أتيح لهم أن يعاصروا أكابر الصحابة رضوان الله عليهم .

رواية الامامية الضعيفة والعمل بها

يتناقل الناس هذه العبارة « يجوز العمل بالضعيف في فضائل الأعمال » ، فيروون بها جميع ما يتساهلون في روايته من الأحاديث التي لم تصح عندهم ، ويدخلون في الدين كثيراً من التعاليم التي لا تستند إلى أصل ثابت معروف . وإن هذه العبارة ليست على مر العصور أكثر من صدى لعبارة أخرى مماثلة لها منسوبة إلى ثلاثة من

(١) سبقت ترجمة ابن المسيب والشعبي . أما النخعي فهو إبراهيم بن يزيد بن قيس الكوفي ، فقيه العراق . توفي سنة ٩٦ هـ ، وقال الشعبي عنه حين بلغته وفاته « مارك أحداً أعلم منه أو أفقه » فقيل له : ولا الحسن وابن سيرين ؟ قال : ولا الحسن وابن سيرين ، ولا من أهل البصرة ولا الكوفة ولا الحجاز ولا الشام . أما مسروق فهو ابن الأجدع بن مالك الكوفي ، كان فقيهاً من أصحاب عبد الله بن مسعود . توفي سنة ٦٢ هـ .

كبار أئمة الحديث ، هم أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك ، فقد روي عن هؤلاء أنهم كانوا يقولون : « إذا روينا في الحلال والحرام شددنا ، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا »^(١) .

على أن عبارة هؤلاء الأئمة لم تفهم على وجهها الصحيح ، فغرضهم من التشديد والتساهل ليس مقابلة أحدهما بالآخر كتقابل الصحيح بالضعيف في نظرنا نحن ، وإنما كانوا إذا رووا في الحلال والحرام يتشددون فلا يحتجون إلا بأعلى درجات الحديث ، وهو المتفق في عصرهم على تسميته « بالصحيح » ، فإن رووا في الفضائل ونحوها مما لا يمس الحل والحرمة لم يجدوا ضرورة للتشدد وقصر مروياتهم على الصحيح ، بل جنحوا إلى قبول ما هو دونه في الدرجة وهو الحسن الذي لم تكن تسميته قد استقرت في عصرهم ، وإنما كان يعتبر قسماً من الضعيف ، في اصطلاح المتقدمين ، وإن كان في نظرهم أعلى درجة مما يصطلح بعدهم على وصفه بالضعيف^(٢) . ولو أن الناس فهموا أن تساهل هؤلاء الأئمة في الفضائل ونحوها إنما يعني أخذهم بالحديث الحسن الذي لم يبلغ درجة الصحة ، لما طوعت لهم أنفسهم أن يتناقلوا تلك العبارة السالفة : « يجوز العمل بالضعيف في فضائل الأعمال » ،

(١) قارن بالكفاية ١٣٣ .

(٢) الباعث الحثيث ١٠١ .

فما لا ريب فيه — في نظر الدين — أن الرواية الضعيفة لا يمكن أن تكون مصدراً لحكم شرعي ولا لفضيلة خلقية ، لأن الظن لا يغني من الحق شيئاً ، والفضائل كالأحكام من دعائم الدين الأساسية ، ولا يجوز أن يكون بناء هذه الدعائم واهياً ، على شفا جرف هار . لذلك لا نسلم برواية الضعيف في فضائل الأعمال ولو توافرت له جميع الشروط التي لا حظها المتساهلون في هذا المجال . والمشهور أن تلك الشروط ثلاثة :

أولاً — ألا يكون المروي شديد الضعف

ثانياً — أن يندرج تحت أصل كلي ثبت بالكتاب أو بالسنة الصحيحة .

ثالثاً — ألا يعارضه دليل أقوى منه .

لا نسلم برواية الضعيف — رغم هذه الشروط — لأن لنا مندوحة عنه بما ثبت لدينا من الأحاديث الصحاح والحسان ، وهي كثيرة جداً في الأحكام الشرعية والفضائل الخلقية ، ولأننا — رغم توافر هذه الشروط — لانؤنس من أنفسنا الاعتقاد بثبوت الضعيف ، ولولا ذلك لما سميناه ضعيفاً ، وإنما يساورنا دائماً الشك في أمره ، ولا ينفع في الدين إلا اليقين .

ومن هنا وجب علينا — حتى في دراسة الحديث وتدريبه ، وضرب أمثلة على الضعيف منه أن نتحاشى عند الاستشهاد به كل

عبارة تفيد الجزم والتحقيق فلا ننقل حديثاً تيقنا ضعفه قائلين : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى لا نوهم السامع أو القارئ أنه صحيح أو حسن ، بل نصرح بضعفه ، ونشير إلى نوع الضعف من إعلال وإعضال واضطراب وشدوذ ونحو ذلك إن كنا نعلم هذا يقيناً ، ونشفع قولنا بأحكام الحفاظ الذين اطلعوا على الطرق المختلفة التي ورد بها هذا الحديث مما استوجب وصفهم له بالضعف .

ونحن إذا أعدنا النظر في الأمثلة المختلفة لأقسام الحديث الضعيف التي درسناها لا حظنا أن ضعفها يعود تارة إلى الإسناد ، وتارة أخرى إلى المتن . وإن هذه الملاحظة لتوجهنا إلى التزام الكثير من الحيطه في حكمنا على حديث ما بالضعف . فإطلاق الحكم بالضعف ليس من دقة المحدثين في شيء ، إذ ليس لهذا الإطلاق معنى إلا ضعف الحديث المبحوث عنه إسناداً ومتناً في آن واحد ، مع أنه يحتمل أن يكون ضعفه في الإسناد فقط ، أو في المتن وحده ، بل يحتمل أن يكون ضعفه في إسناد معين ، بينما تكون بقية أسانيد صحاحه لا يجوز الحكم بضعفها ، فعلينا إذا وجدنا حديثاً بإسناد ضعيف أن ندقق في تعبيرنا فنقول : « إنه ضعيف بهذا الإسناد ^(١) » . ونختاط كذلك في الحديث الذي وصف بعض الحفاظ متنه بالضعف فنقول : « لم يرد

هذا المتن من طريق أخرى صحيحة ، كما ذكر الحافظ فلان في كتابه كذا .
على أن باب الاجتهاد لم يقفل في الحديث كما لم يقفل في الفقه ،
ويجب أن يظل بابه مفتوحاً في كل من هذين العلمين ، فكل من أقبل
على علم الحديث رواية ودراية وتوافرت فيه شروط الاجتهاد التي كانت
تتوافر في الحفاظ السالفين ، جاز له أن يحكم إطلاقاً بضعف حديث
ما إن بحث عن جميع طرقه ، وغلب على ظنه أن متنه لم يرد بإسناد
آخر صحيح .

والناشئ في علم الحديث إذا نقل رواية لا يعلم حالها ، أصححة
هي أم ضعيفة ، يجب عليه أن يختار للتعبير عنها صيغة التمريض ، فيقول
مثلاً : « روي عن رسول الله ﷺ كذا » ، أو « بلغنا كذا » ^(١) ولا
يجوز له أن يذكر بصيغة التمريض هذه حديثاً صحيحاً يرويه بدون
إسناده ، لما يوهم ذلك من ضعفه ، بل يقول جازماً : « قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم » .

القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعف

نذكر في هذا القسم المشترك مصطلحات اتضح لنا — استقراءً
وبحثاً — أنها لا تختص بنوع معين من الأنواع الرئيسية الثلاثة ، بل

(١) انظر في « الباعث الحثيث » ١٠٠ تعليقات العلامة أحمد شاكر .

تشملها جميعاً على سواء ، فتكون ألقاباً وأوصافاً لكل من الصحيح والحسن والضعيف .

وهذه المصطلحات عشرون ، عرضنا لاثنتين منها ، وهما الموقوف والمقطوع ، فلم نرَ بأساً في اتصافهما بالصحة أو الحسن تارة ، وبالضعف تارة أخرى^(١) ؛ أما المصطلحات الثمانية عشر الباقية فهي : المرفوع والمسند والمتصل ؛ والمؤنن والمعنعن والمعلق ؛ والفرد والغريب ؛ والعزيز والمشهور والمستفيض ؛ والعالي والنازل ؛ والتابع والشاهد ؛ والمدرج ؛ والمسلسل ؛ والمصحف .

وسندرس بعض هذه المصطلحات زُمرّاً ثلاثية حيث تتقارب أو تتداخل ، وبعضها الآخر زمرّاً ثنائية حيث تتعاكس أو تتقابل ، لتسهيل المقارنة بين ألقابها وأوصافها ، غير أننا سنخصّص كلاً من الثلاثة الأخيرة فيها ببحث مستقل ، إذ لا تتجاور ولا تضارب بين المدرج ، والمسلسل ، والمصحف ، فلكل واحد منها مفهوم واضح في نفسه ، لا تزیده المقارنة بغيره تبياناً .

أ - ١ و ٢ و ٣ - المرفوع والمسند والمنصل

المشهور في المرفوع أنه ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة من قول

(١) راجع ص ٢١٧ - ٢٢١ من هذا الكتاب .

أو فعل أو تقرير ، سواء أضافه إليه صحابي أم تابعي أم من بعدهما ،
وسواء اتصل بإسناده أم لا^(١).

وواضح من هذا التعريف أن المرفوع لا يكون متصلاً دائماً ،
فقد يسقط منه الصحابي خاصة فيكون مرسلًا ، أو يسقط من إسناده
رجل أو يذكر فيه رجل مبهم فيكون منقطعاً ، أو يسقط اثنان فأكثر
فيكون مُعضلاً ، وهو في هذه الحالات الثلاث يوصف بالضعف ولو
كان مرفوعاً : فليس مجرد رفع الحديث كافياً لإطلاق الحكم بصحته ،
بل لابد من تتبع الطريق التي رُفِعَ بها ليتبين اتصاله أو انقطاعه من
جهة ، ولتعرف درجة رجاله إذا اتصل من جهة ثانية . ومن هنا
أمكن دخول المرفوع في هذا القسم المشترك ، فإن كان في إسناده
انقطاع سُمِّيَ باسم من أسماء الضعيف ، تبعاً لنوع الانقطاع ؛ وإن
اتصل إسناده صلح لأَن يوصف بالصحيح والحسن ، تبعاً لدرجة
رجالهِ في الضبط .

ومثال المرفوع من القول أن يقول الصحابي : سمعت النبي ﷺ
يقول كذا ، أو حدثنا رسول الله ﷺ بكذا ؛ أو يقول هو أو
غيره : قال رسول الله كذا ، أو عن رسول الله أنه قال كذا ، أو
نحو ذلك .

ومثال المرفوع من الفعل أن يقول الصحابي : رأيت رسول الله

ﷺ يفعل كذا ؛ أو يقول هو أو غيره : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا .

ومثال المرفوع من التقرير أن يقول الصحابي : فعلت بحضرة النبي ﷺ كذا ؛ أو يقول هو أو غيره : فعل فلان بحضرة النبي ﷺ كذا ، ولا يذكر إنكاره لذلك^(١) .

ويلاحظ أن المرفوع يُنظر فيه إلى حال المتن مع قطع النظر عن الإسناد، فكل ما أضيف إلى النبي ﷺ كان مرفوعاً^(٢) . والقول والفعل والتقرير كلها صالحة لأن تسمى « متن الحديث » ، إذ لا علاقة بينها وبين الإسناد حين ينظر إليها لذاتها .

أما المسند فهو — على المعتمد — ما اتصل بإسناده من روايه إلى منتهاه، مرفوعاً إلى النبي ﷺ^(٣) . إلا أن الخطيب يشترط الرفع اشتراطاً أغلياً فيقول : « وصفهم الحديث بأنه مسند يريدون أن إسناده متصل بين روايه وبين من أسند عنه ، إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند

(١) هذه الأمثلة الثلاثة ذكرها الحافظ ابن حجر في (شرح النخبة ٢٦) وهي عنده من النوع الذي انتهى لفظه إلى النبي صلى الله عليه وسلم تصريحاً . وهو يتبعها بأمثلة ثلاثة لما رفع إلى النبي حكماً من قول أو فعل أو تقرير (٢٧ — ٢٨) وأكثر هذه الأمثلة برداً إلى ما ذكرناه في الموقوف ، فلم نجد موجباً لإعادة القول فيه . وراجع ص ٢١٩ — ٢٢٠ من هذا الكتاب بوجه خاص .

(٢) التوضيح ٢٥٩/١ .

(٣) قارن قواعد التحديث ١٠٤ بالتوضيح ٢٥٨/١ .

عن النبي ﷺ خاصة . واتصال الإسناد فيه أن يكون كل واحد من رواته سمعه ممن فوّه حتى ينتهي ذلك إلى آخره ، وإن لم يُدَيَّن فيه السماع بل اقتصر على العنينة «^(١) . والمسند ، على الأرجح ، لا يرادف المرفوع وإن كان لا بد من شرط الرفع فيه : فقد رأينا إمكان الانقطاع في إسناد المرفوع ، إذ يتجه النظر فيه إلى حال متنه فقط ، فلا يكون كل مرفوع مسنداً ، على حين يجمع المسند شرطي الاتصال والرفع ، إذ يُنظر فيه إلى الإسناد والمتن ، فكل مسند متصل لاتصال سنده إلى متناه ، وكل مسند مرفوع لانتهاه متنه إلى النبي عليه السلام^(٢) . ولذلك رأى الحاكم أن المسند لا يستعمل إلا في المرفوع المتصل^(٣) ، وذكر من شرائطه ألا يكون موقوفاً ، ولا مرسلأ ، ولا معضلاً ، ولا في روايته مدلس^(٤) ، وألا يكون في إسناده « أخبرت عن فلان » ، ولا « حدثت عن فلان » ، ولا « بلغني عن فلان » ، ولا « رفعه فلان » ولا « أظنه مرفوعاً » ، وغير ذلك مما يفسد به^(٥) .

وما أكثر الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها على المسند ، كما عرفناه وفسرناه . وقد ذكر الحاكم مثلاً منها ضربه لألوف من الحديث

(١) الكفاية ٢١ .

(٢) قارن بالتوضيح ٢٥٩/١ .

(٣) التدريب ٦٠ .

(٤) معرفة علوم الحديث ١٨ .

(٥) نفسه ١٩ .

يستدل به على جملتها فقال : ومثال ذلك ما حدثناه أبو عمرو عثمان بن أحمد السماك ببغداد ، حدثنا الحسن بن مكرم ، حدثنا عثمان بن عمر ، أخبرنا يونس عن الزهري عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه أنه تقاضى ابن أبي حدرد ديناً كان عليه في المسجد ، فارتفعت أصواتهما حتى سمعه رسول الله ﷺ فخرج حتى كشف ستر حجرته ، فقال : يا كعب ، ضع من دينك هذا ، وأشار إليه أي الشطر . فقال : نعم ، ففوضه^(١) . فسمع الحاكم من ابن السماك ظاهر ، وسمع ابن السماك من الحسن بن مكرم ظاهر ، وكذلك سماع الحسن بن عثمان بن عمر وسماع عثمان بن عمر من يونس بن يزيد ، وهو عال لعثمان ، ويونس معروف بالزهري ، وكذلك الزهري ببني كعب بن مالك ؛ وبنو كعب بن مالك بأبيهم ؛ وكعب برسول الله صلى الله عليه وسلم وصحبته^(٢) . ولا بن عبد البر^(٣) رأي طريف في المسند يسوي به بينه وبين المرفوع ، فهو عنده ما جاء عن النبي ﷺ خاصة ، متصلاً كان أم منقطعاً^(٤) . ويمثل للمتصل منه بحديث يرويه مالك عن نافع عن ابن عمر

(١) نفسه ١٧ ، ١٨ .

(٢) نفسه ١٩ .

(٣) هو يوسف بن عبد الله بن عبد الصمد بن عبد البر النمري القرطبي ، صاحب كتاب الاستيعاب ، والتمهيد ، وجامع بيان العلم وفضله . توفي سنة ٤٦٣ ، (شذرات الذهب ٣/٣١٤) .

(٤) قارن باختصار علوم الحديث ٤٨ .

عن رسول الله ﷺ ، والمنقطع منه بحديث مالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ^(١) ، ويعقب ابن عبد البر على هذا الحديث الأخير بقوله: « فهذا مسند ، لأنه قد أُسند إلى النبي ﷺ ، وهو منقطع ، لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنه »^(٢) . ولكن هذا الرأي مخالف للمستفيض من عمل أئمة الحديث في مقابلتهم بين المسند والمرسل ، يقولون : أسنده فلان ، وأرسله فلان^(٣) . والحق أن المسند لا يتصور فيه الانقطاع والإرسال وما أشبههما ، بل يجمع في آن واحد الرفع والاتصال . ومن الواضح أن الاتصال ، كالرفع ، ليس كافياً للحكم على الحديث بالصحة^(٤) ، وإنما يكون صحيحاً إذا توافرت في رجاله شروط الضبط والحفظ على النحو الذي شرعناه^(٥) . وأما المتصل أو الموصول فهو ما اتصل سنده سواء أكان مرفوعاً إلى النبي ﷺ أم موقوفاً على الصحابي أو من دونه^(٦) . غير أن الخطيب يكاد يسوي بينه وبين المسند ، فلا يرى الفرق بينهما إلا في

(١) التدريب ٦٠ .

(٢) التوضيح ٢٥٨/١ .

(٣) نفسه ٢٥٨/١ ايضاً .

(٤) معرفة علوم الحديث ١٩ .

(٥) راجع بحث (الصحيح) من هذا الكتاب ص ١٤٥ .

(٦) اختصار علوم الحديث ٤٨ .

غلبة الاستعمال^(١)، إذ يغلب على المسند أن يكون فيما أُسند عن النبي ﷺ، فالرفع فيه ليس أكثر من شرط أغلي. بيد أن هذا اصطلاح للخطيب خاص به كاصطلاحه في التسوية بين المرسل والمنقطع، فقد رأيناه لا يفرق بينهما إلا في غلبة الاستعمال أيضاً^(٢). وقد أخذنا في تعريف المسند بالرأي المعتمد الذي يلاحظ فيه اشتراط الرفع اشتراطاً حقيقياً من كل وجه لا أغلياً.

ولا حاجة بنا إلى الاستشهاد على المتصل في حال الرفع، لأن أمثلة المرفوع تصلح له، فلا مسوغ للتكرار. وكذلك المتصل في حال الوقف تصلح له جميع أمثلة الموقوف. وقد ضرب له ابن الصلاح مثلاً بما يرويه مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر^(٣).

أما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد بهم فتسمى «متصلة مع التقييد» كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب. ولا يجوز تسميتها «متصلة مع الإطلاق» دون ذكر التابعي الذي انتهى إليه الإسناد، لأن ما ينتهي إلى التابعي يسمونه «المقطوع»، ولا ريب أن المقطوع ضد الموصول لغة وذوقاً، فكهوا في الاصطلاح أيضاً أن يطلقوا اسم الضد على ضده^(٤). ولعلنا، بهذا الاحتراز الدقيق،

(١) التوضيح ٢٥٥/١.

(٢) راجع ما ذكرناه ص ١٧١، ١٧٢.

(٣) التدريب ٦٠.

(٤) التوضيح ٢٦٠/١ وانظر الهامش أيضاً. وقارن بالتدريب ٦٠، ٦١.

نفهم جيداً قول ابن الصلاح : « وحيث يطلق المتصل يقع على المرفوع والموقوف »^(١) مع أننا لاحظنا في تعريف المتصل أنه قد يكون موقوفاً على من دون الصحابي ، أي مقطوعاً على التابعي .

★ ★ ★

وخلاصة القول في هذه الزمرة الثلاثية أن المرفوع قد يكون متصلاً وغير متصل ، وأن المتصل قد يكون مرفوعاً وغير مرفوع ، وأن المسند أعمّ منهما كليهما ، فهو في الوقت نفسه متصل ومرفوع^(٢) ؛ وأنها جميعاً صالحة في ذاتها لأن تكون صحيحة أو حسنة أو ضعيفة تبعاً لحال روايتها .

ب — ٤ و ٥ و ٦ — المنعن والمنع والمعلق

الحديث المنعن هو — كما يظهر من لفظه — ما يقال في سنده : « فلان عن فلان » من غير تصريح بالتحديث والسماع^(٣) . وهو — على المعتمد — من قبيل الإسناد المتصل إذا توافرت فيه ثلاثة شروط : عدالة الرواة ، وثبوت لقاء الراوي لمن روى عنه ، والبراءة من التدليس^(٤) . والمنعن كثير في الصحيحين ، وهو في صحيح مسلم أكثر ، لأن

(١) التوضيح ١/٢٦٠ .

(٢) قارن بقواعد التحديث ١٠٤ .

(٣) التوضيح ١/٣٣٠ .

(٤) انظر شرح العراقي على علوم الحديث ٦٧ .

مسالمًا لم يشترط ثبوت اللقاء بين الراوي ومن عنعن عنه ، بل أنكر في خطبة صحيحه هذا الشرط مع أنه مذهب علي بن المديني والبخاري وغيرهما من أئمة المحدثين. وقد بنى مسلم رأيه على ما عليه أهل العلم قديماً وحديثاً من أن الرواية بالغنعة ثابتة والحجة بها لازمة ، وهي محمولة أبداً على سماع الراوي للمروي عنه إذا كانا ثقتين متعاصرين ^(١) .

ولم يتابع مسالمًا على رأيه أحد ، بل انتقدوه فيه وأخذوه عليه ، فقال ابن الصلاح : « وفيما قاله مسلم نظر . وقد قيل : إن القول الذي رده مسلم هو الذي عليه أئمة هذا العلم علي بن المديني والبخاري وغيرهما » ^(٢) . وكانت عبارة النووي في الموضوع نفسه أصرح وأوضح حيث قال : « وهذا الذي صار إليه مسلم قد أنكره المحققون وقالوا : هذا الذي صار إليه ضعيف ، والذي رده هو المختار الصحيح الذي عليه أئمة هذا الفن ... » ^(٣) .

وزهب بعض النقاد إلى أن الحديث المعنعن من قبيل المرسل ، فلا يحتج به ، وآثرت طائفة منهم الاحتجاج به رغم هذا ، فقد رأوا ذلك أكثر ما يكون في مرسل الصحابي ، إذ كان لا يعرف اصطلاحاً في الرواية ، فتارة يقول « سمعت » وتارة « عن »

(١) قارن بمقدمة صحيح مسلم ٢٣/١ .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ٧٢ .

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي ١٢٨/١ .

رسول الله « وتارة » قال رسول الله . لذلك استحسنوا التفصيل ؛
فرواية الصحابي الذي لازم الرسول ﷺ محمولة على السماع بأي عبارة
أُديت ؛ وإن كان من غير الملازمين احتمل الأمرين ، فقد كان عمر
- وهو من خواص الصحابة - يتناوب النزول لسماع رسول الله ﷺ
هو وجار له ، فينزل عمر يوماً ويأتي جاره بما استفاده ذلك اليوم ،
وينزل جاره يوماً فيأتي عمر بما استفاده ذلك اليوم ، كما صرح به البخاري
في صحيحه ^(١) . ولكن الإمام النووي يرى أن عدّ المعنعن من قبيل
المرسل مردود بإجماع السلف ^(٢) .

وقد اعتذروا عن كثرة المعنعن في الصحيحين ، ولا سيما في صحيح
مسلم ، بما ورد في المستخرجات عليهما من الطرق الكثيرة التي صرح
فيها بالتحديث والسماع ^(٣) ، ويشفع لمسلم فوق هذا كثرة طرق الحديث
الواحد في صحيحه نفسه ، وليست كلها بالمعنعنة ^(٤) .

والقول الفصل للحافظ ابن حجر في شرح المواقع المختلفة للفظ
« عن » في الحديث النبوي . ولقد لخص تلك المواقع في ثلاثة : أحدها
أنها بمنزلة « حدثنا » و « أخبرنا » . الثاني : أنها ليست بتلك المنزلة إذا
صدرت من مدلس . والثالث أنها بمنزلة « أخبرنا » المستعملة في الإجازة ،

(١) و(٢) التوضيح ٣٣٥/١ .

(٣) قواعد التحديث ١٠٤ .

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي ١٤/١ .

فلا تُخرج عن الاتصال، ولكنها دون السماع كما أوضحنا في صور التحمل^(١).

أما الحديث الموثوق فهو الذي يقال في سنده: «حدثنا فلان أن فلاناً» وجعله الإمام مالك كالمعنعن، إذ سئل عن قول الراوي: «عن فلان أنه قال كذا»، أو أن فلاناً قال كذا» فقال: هما سواء^(٢). وحمله البرديجي^(٣) على الانقطاع حتى يتيّن السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى^(٤). والحق ما سبق أن أشرنا إليه في بحث «السماع» من أن الألفاظ المختلفة التي يستعملها الراوي عبارة عن التحديث عند علماء اللسان، وإنما الخلاف فيها بين نقاد الحديث من جهة العرف والعادة^(٥).

وأما الحديث المعلق فهو ما حذف من مبدأ إسناده واحداً أكثر على التوالي، ويعزى الحديث إلى من فوق المحذوف من روايته^(٦). وهو في البخاري كثير جداً. مثاله: قال عثمان بن الهيثم أبو عمرو: حدثنا عوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:

(١) راجع هذه المواقع الثلاثة في التوضيح ٣٣٦/١.

(٢) التوضيح ٣٣٧/١.

(٣) سبقت ترجمته ص ٢١٤ ح ٢.

(٤) التوضيح ٣٣٨/١.

(٥) الكفاية ٢٨٨ وراجع ما ذكرناه ص ٩١ و ٩٢.

(٦) قواعد التحديث ١٠٥.

«وكني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان، فأتاني آت فجعل يحثو من الطعام فأخذته وقلت له: والله لا أرفعنك إلى رسول الله...» الحديث^(١).
والمعلق في صحيح البخاري على نوعين ، أحدهما ما يكون في موضع آخر من كتابه موصولاً ، فهو يتصرف في إسناده بالاختصار مخافة التطويل ، والآخر ما لا يوجد فيه إلا معلقاً ، فهو يورده بصيغة الجزم ويستفاد منه الصحة إلى من علق عنه . قال النووي : « فإما كان منه بصيغة الجزم كقال ، وفعل ، وأمر ، وروى ، وذكر معروفاً ، فهو حكم بصحته عن المضاف إليه . ومع ذلك فيإرادته في كتاب الصحيح مشعرٌ بصحة أصله إشعاراً يُؤَنَسُ به ، ويركن إليه . وعلى المدقق إذا رام الاستدلال به أن ينظر في رجاله وحال سنده ليرى صلاحيته للحجة وعدمها »^(٢).

ويستشعر بعض العلماء في «المعلق» أنه ضرب من «المنقطع» الذي سقط من إسناده رجل أو ذكر فيه رجل مبهم، فقد لاحظ السيوطي أنه «وقع في صحيح مسلم أحاديث أبهم بعض رجالها» وذكر طائفة من هذه الأحاديث في بحث المنقطع^(٣) ، مع أن النووي يسمي نظائرها معلقات، أو يجعل تسميتها مرددة بين الانقطاع والتعليق ، فهو يقول :

(١) صحيح البخاري ٦٤/٣ كتاب الوكالة .

(٢) ذكره في قواعد التحديث ١٠٥ .

(٣) التدريب ١١٧ - ١١٨ .

« قال مسلم : وروى الليث بن سعد ٠٠٠ ويذكر الحديث ثم يقول :
هكذا وقع في صحيح مسلم من جميع الروايات منقطعاً بين مسلم والليث ؛
وهذا النوع يسمى معلقاً » ^(١) .

وأهم ما يعيننا في هذه الزمرة الثلاثية أن الحكم عليها بالضعف الخالص
ليس من الدقة في شيء ، فهي قابلة لأن توصف بالصحة والحسن
والضعف ، تبعاً لحال روايتها أيضاً .

م — ٧ و ٨ — الفرد والغريب

بين الفرد والغريب رابط مشترك لغة واصطلاحاً : وهو مفهوم
التفرد ، وقد سوَّغ هذا الرابط لبعض العلماء أن يحكموا بترادف
الفرد والغريب ، فأنشئوا يقولون : تفرد به فلان تارة ، وأغرب
به فلان تارة أخرى ، وهم يقصدون شيئاً واحداً ^(٢) .

والحق أن أكثر المحدثين على التباين بينهما من حيث كثرة الاستعمال
وقلته : فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق الذي لم يقيد بقيد
ما ، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي الذي قُيد بالنسبة إلى
شيء معين . وإنما يباينون بينهما عند التسمية الاصطلاحية ، فالأصل
في مثل هذه التسمية عدم الترادف ؛ أما من حيث استعمالهم الفعل

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ٦٣/٤ .

(٢) قارن بالتوضيح ٨/٢ هامش .

المشتق فلا يفرقون بين التفرد والإغراب ^(١) .

والفرد المطلق لا يجوز أن يتداخل مع الشاذ ، فقد رأينا في الشاذ شرطين لا بد منهما : التفرد والمخالفة ^(٢) . أما الفرد فلا يلاحظ فيه إلا مطلق التفرد . ومن هنا جاء تعريفهم له بأنه « الحديث الذي انفرد به راوٍ واحد ، وإن تعددت الطرق إليه » ^(٣) . ويُحكم له بالصحة أو الحسن أو الضعف تبعاً لحال روايته . وقد مثلوا للفرد المطلق الصحيح بحديث النهي عن بيع الولاء وهبته ، فإن هذا الحديث تفرد به عبدالله ابن دينار عن عبدالله بن عمر ^(٤) . والمعروف عن ابن دينار أنه ثقة ضابط متقن .

والفرد النسبي (أو الغريب كما يسمى في الاصطلاح) لا يجوز أن يتداخل أيضاً مع الشاذ ، فلا تشترط فيه المخالفة مع التفرد ؛ وإنما يكون فيه ضرب من التفرد المقيّد براوٍ أو برواية عن راوٍ معين أو بأهل بلد أو نحو ذلك ، ولذلك عرفوه بأنه « الحديث الذي ينفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند » ^(٥) . ويقع التفرد في الغريب في أثناء السند فيقيد بالموضع الذي وقع فيه ،

(١) شرح النخبة ٨ .

(٢) راجع بحث الشاذ من ٢٠٤ الى ٢١٢ .

(٣) ألفية السيوطي ٩٥ وانظر الهامش حول البيت ١٨٤ .

(٤) شرح النخبة ٨ .

(٥) شرح النخبة ٦ .

كأن يروي عن الصحابي أكثر من واحد ثم ينفرد بروايته عز واحد منهم شخص واحد^(١)؛ بينما يقع التفرد في الحديث الفرد في أصل السند وهو طرفه الذي فيه الصحابي، وإليه يرجع ولو تعددت الطرق إليه^(٢). وحين يكون التقيد في الغريب بأهل بلد ما لا يراد من تفردهم إلا انفراد واحد منهم تجوزاً^(٣). فراوي الغريب شخص واحد على جميع الأحوال.

وأنواع الغريب متكاثرة، وإنما تُضبط بنسبة التفرد فيه إلى شيء معين. وأهم هذه الأنواع ثلاثة:

الأول: تفرد شخص عن شخص^(٤)، كتفرد عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري عن واصل بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، أي الذنب أعظم؟ قال: أن تجعل لله نداً وهو خالقك. قالت: ثم ماذا؟ قال: أن تزاني حليلة جارك^(٥). وهذا النوع كثير متعارف عند المحدثين.

(١) نفسه ٨.

(٢) نفسه ٧.

(٣) التدريب ٨٨.

(٤) التوضيح ١٠/٢. وهذا عند الحاكم هو النوع الثاني الذي سماه «أحاديث

ينفرد بروايتها رجل واحد عن إمام من الأئمة» انظر معرفة علوم الحديث ٩٩.

(٥) معرفة علوم الحديث ١٠٠.

الثاني : تفرد أهل بلد عن شخص^(١) ، كحديث ابن بُرَيْدَةَ : ما كنت لأجلس على قضاء بعد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعته من أبي بُرَيْدَةَ يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : القضاة ثلاثة ؛ فثانان في النار وواحد في الجنة : فأما الاثنان فقاضٍ قضى بغير الحق وهو يعلم فهو في النار ، وقاضٍ قضى بغير الحق وهو لا يعلم فهو في النار ، وأما الواحد الذي هو في الجنة فقاضٍ قضى بالحق فهو في الجنة » قال الحاكم : هذا حديث تفرد به الخراسانيون ، فإن رواته عن آخرهم مراوزة^(٢) .

الثالث : تفرد شخص من أهل بلد عن أهل بلد آخر^(٣) ، كحديث خالد بن نزار الأيلي قال : أخبرني نافع بن عمر الجمحي عن بشر بن عاصم عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه قال : « أبغض الرجال إلى الله البليغ الذي يتخلل بلسانه تتخلل البقرة بلسانها » . قال الحاكم : وهذا الحديث من أفراد المصريين عن المكين فإن خالد بن نزار عداؤه في المصريين ، ونافع بن عمر مكي^(٤) . وقد

(١) التوضيح ١٠/٢ . وهو عند الحاكم النوع الأول ، ويسميه « معرفة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم يتفرد بها أهل مدينة واحدة عن الصحابي » . انظر معرفة علوم الحديث ٩٦ .

(٢) معرفة علوم الحديث ٩٩ . وراجع الطابع الإقليمي في نشأة الحديث أثناء بحث الرحلة في طلبه (ص ٤٢) وأمثلة التفرد في رواية بعض الأمصار للحديث (ص ٤٤) .

(٣) الترضيح ١٠/٢ . (٤) معرفة علوم الحديث ١٠٢ .

عبر الحاكم عن هذا النوع الثالث بقوله : « أحاديث لأهل المدينة تفرد بها عنهم أهل مكة مثلاً ، وأحاديث لأهل مكة يفرد بها عنهم أهل المدينة مثلاً ، وأحاديث يفرد بها الخراسانيون عن أهل الحرمين مثلاً ، وهذا نوع يعزّ وجوده وفهمه ! » ^(١)

كل هذه الأنواع الثلاثة - كما لاحظنا - تفرد بها شخص واحد ، وكان التفرد مقيداً في كل نوع منها بموضع من السند وقع فيه ، لم يكن في أصل السند بل في أثناؤه . وهذا التقيد الإضافي في الحديث الغريب هو الذي سوّغ تسميته « فرداً نسياً » . وأكثر الأمثلة التي استشهدنا بها عليه ذكرها الحاكم في النوع الخامس والعشرين من علم الحديث وهو معرفة الأفراد ^(٢) ، كأنه لا يرى بين الفرد والغريب فرقاً إلا في التوجيه والتعليل بين إطلاق وتقييد .

د - ٩ و ١٠ و ١١ - العزيز والمشهور والمستفيض

يجمع بين هذه الأنواع الثلاثة توسطها بين مصطلحي التفرد النسبي والتواتر المعنوي ، ففيها شيء من الغريب (الذي رأينا أنه هو الفرد النسبي) ، لأن الغريب إذا اشترك اثنان أو ثلاثة في روايته عن الشيخ سُمّي عزيزاً ، فإن رواه عنه جماعة سُمّي مشهوراً ^(٣) ، وإن

(١) نفسه ١٠٠ . (٢) نفسه من ص ٩٦ الى ١٠٢ .

(٣) اختصار علوم الحديث ١٨٧ .

روته عنه الجماعة وكان في ابتدائه وانتهائه سواء سمي منقبضاً^(١) ، وفيها ضرب من التواتر المعنوي لا انتشارها بين الناس بعد أن لوحظ في روايتها التعدد ، فعزّزت بأكثر من راوٍ ، واستفاضت وكُتبت لها الشهرة بتناقلها على ألسنة الجماعة .

يبد أن هذه الأنواع الثلاثة ألصق بالغريب منها بالتواتر ، لأنّ مباحثها تتعلق بالإسناد ، وليس للمتواتر صلة بالإسناد^(٢) ، ثم إن تعدد الرواة فيها ، على نسبه المتفاوتة ، لا يخرجها عن صفة الأحادية ولا يبلغ بها درجة الجمع المشروط في التواتر ، وهي أولاً وآخراً أسماء للغريب وألقاب حين يرقى عن التفرد بعض الشيء ، وهي ، لذلك ، تحاكي الغريب في انقسامها مثله إلى صحيحة وحسنة وضعيفة .

والناظر العجول في هذه الأنواع الثلاثة يخيل إليه أنها ينبغي أن تكون خالصة للصحيح ، فهو يستبعد أن يكون الحديث الذي عزّ وقوي بمجيئه من طريق أخرى ، أو استفاض واشتهر برواية الجماعة له ، بمنزلة الحديث الغريب الذي انفرد بروايته شخص واحد . وقد يبدو هذا الاستنتاج منطقياً صحيحاً لما ألفه الناس في كل زمان ومكان من العناية بالكم والكثرة ، ولكن التحقيق العلمي الدقيق يثبت أن مقياس المحدثين في تصحيح الروايات وتضعيفها ليس كمياً فيعول

(١) شرح النخبة ٥ .

(٢) راجع ما فصلناه ص ١٥١ .

على الأرقام والأعداد ، ويقارن بين المجموع والأفراد : وإنما هو قيمي يُعنى بأوصاف الرجال المذكورين في الأسانيد ، أقلّة كانوا أم كثيرين . ومن هنا رأينا نقادهم لا يبالون في المتواتر نفسه بتعيين عدد الجمع الراوي له ، بل يشترطون أن يؤمن تواطؤ هذا الجمع على الكذب في العرف والعادة^(١) .

ويسرف الباحث في الظن الخاطيء أحياناً حين يستنتج أن بعض نقاد الحديث لم يستبعدوا أن يكون لتعدد الرواة أثر في تصحيح الحديث . وفي كلام الحاكم أبي عبد الله ما يوهم أخذه بهذا المقياس العددي حين اشترط في « الصحيح » أن يكون له راويان . وقد أوضحنا اتجاهه هذا في بحث « الصحيح »^(٢) . على أن من حق الحاكم علينا أن نفسر اتجاهه تفسيراً سليماً : فهو إذ يشترط تعزيز الصحيح لايحكم بتصحيح العزيز ، فالصحيح عنده لا بد أن يكون عزيزاً ، ولا يجوز أن يكون فرداً ولا غريباً ؛ أما العزيز فلا يكون دائماً صحيحاً ، بل المشهور والمستفيض - على تعدد روايتها واشتراط الجمع فيها - ليس دائماً صحيحين ، إذ يكون فيها الحسن والضعيف ، وربما الباطل والموضوع . وعبرة الحاكم في هذا الباب أصرح من أن تؤول ، فهو يقول : « والمشهور من الحديث غير الصحيح ؛ فرب حديث مشهور لم يخرج

(١) قارن بما ذكرناه ص ١٤٧ .

(٢) راجع ص ١٥٣ .

في الصحيح»^(١). ويستشهد الحاكم على ذلك بطائفة من الأحاديث منها الحسان ومنها الضعاف، ثم يقول: «فكل هذه الأحاديث مشهورة بأسانيدها وطرقها وأبواب يجمعها أصحاب الحديث؛ وكل حديث منها تجمع طرقه في جزء أو جزئين، ولم يخرج في الصحيح منها حرف».

ولقد اطلع السيوطي على هذه الأحاديث التي استشهد بها الحاكم، فدقق النظر فيها وأحسن التمييز بينها، وسمى كلاً منها باسمه الاصطلاحي اللائق به، وزاد عليها الكثير في كتاب رتبته على حروف المعجم مستدركاً به على الإمام الزركشي ما فاته في «التذكرة»، في الأحاديث المشتهرة^(٢). وفي «التدريب» عدد من هذه الشواهد يمثل بها السيوطي للمشهور في جميع أحواله، صحيحاً وحسناً وضعيفاً وبطلاً.

فمثال المشهور وهو صحيح حديث: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا»^(٣).

ومثال المشهور وهو حسن حديث «طلب العلم فريضة على كل

(١) معرفة علوم الحديث ٩٢.

(٢) التدريب ١٨٨.

(٣) قارن التدريب ١٨٨ بمعرفة علوم الحديث ٩٢.

مسلم « فقد قال المِزِّي^(١) : إن له طرقاً يرتقي بها إلى رتبة الحسن^(٢) .
ومثال المشهور وهو ضعيف : « جُبلت القلوب على حب من
أحسن إليها »^(٣) .

وأمثلة المشهور وهو باطل لا تعد ولا تحصى ، وهي بين مرفوعات
وموقوفات ومقطوعات ، وأكثر ما تشيع على السنة العامة . ومنها :
« من عرف نفسه فقد عرف ربه » ، « يوم صومكم يوم نحرکم » ،
« كنت كنزاً لا أعرف » ، « الباذنجان لما أكل له »^(٤) .

واشتهار الحديث أمر نسي^(٥) ، فقد يكون مشهوراً بين أهل
الحديث خاصة ، وقد يكون مشهوراً بينهم وبين غيرهم من العلماء
والعامة . ومن هنا قيل : إنَّ حديث « أبغض الحلال إلى الله الطلاق »
مشهور عند الفقهاء ؛ وحديث « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما
استُكرهوا عليه » مشهور عند الأصوليين ؛ وحديث « نعم العبد

(١) هو يوسف بن عبد الرحمن ، أبو الحجاج ، المعروف بالمِزِّي (بكسر الميم
وتشديد الزاي المكسورة) نسبة إلى المِزَّة قرية بدمشق ، توفي سنة ٧٤٢ هـ بدار
الحديث الأشرفية بدمشق (الرسالة المستطرفة ص ١٢٦) .

(٢) التدريب ١٨٩ . وقد ذكره الحماكم في (معرفة علوم الحديث) مكثفياً
بقوله : « لم يخرج في الصحيح » .

(٣) التدريب ١٨٩ .

(٤) وقد صرح السيوطي بوضعها فقال : « وكلها باطلة لأصل لها » التدريب ١٨٩ .

(٥) اختصار علوم الحديث ١٨٥ .

صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه « مشهور عند النجاة ؛ وحديث « مداراة الناس صدقة » مشهور عند العامة . أما حديث « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » فمشهور عند أهل الحديث والعلماء والعوام في آن واحد ^(١) .

لكن المشهور الاصطلاحي الذي يعرفه نقاد الحديث لا يراد به ما اشتهر على ألسنة الناس من العلماء والعامة ، بل الحديث الذي روته الجماعة ثلاثة أو أكثر ^(٢) ، وأمثله ، على كثرتها ، لا يقف عليها غير أهل الحديث والمجتهدين في جمعه ومعرفته ^(٣) . ومن أوضحها حديث أنس أن رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان . أخرجه الشيخان من رواية سليمان التيمي عن أبي مجلز عن أنس ^(٤) . قال الحاكم موضحاً أسباب وصف هذا الحديث بالشهرة : « هذا حديث مخرج في الصحيح ، وله رواية عن أنس غير أبي مجلز ، ورواه عن أبي مجلز غير التيمي ، ورواه عن التيمي غير الأنصاري ، ولا يعلم ذلك غير أهل الصنعة ، فإن الغير إذا تأمله يقول : « سليمان التيمي هو صاحب أنس ، وهذا حديث غريب أن يرويه عن رجل عن أنس ! »

(١) راجع هذا كله مع تفصيلات أخرى في التدريب ١٨٩ . وقارن بالتوضيح ٤٠٨/٢ .

(٢) التوضيح ٤٠٩/٢ .

(٣) معرفة علوم الحديث ٩٤ .

(٤) التدريب ١٨٩ .

ولا يعلم أن الحديث عند الزهري وقتادة، وله عن قتادة طرق كثيرة، ولا يعلم أيضاً أن الحديث بطوله في ذكر العُرَينين يُجمع ويذكر بطريقة^(١)، وأكثر أمثلة المشهور تصلح للمستفيض، فهما مترادفان على رأي جماعة من أئمة الفقهاء، لكن الأصح التفرقة بينهما، بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانهائه سواء، والمشهور أعم من ذلك^(٢)، ومنهم من غير بينهما على كيفية أخرى، فلا حظ أن الجماعة التي تروي المشهور ثلاثة أو أكثر، فطرقه محصورة بأكثر من اثنين، بينما يخصص المستفيض بالأكثر من الثلاثة، فلا يمكن أن تقل طرقه عن ثلاثة^(٣). وقد سمي بذلك لانتشاره: من فاض الماء يفيض فيضاً، إذا فاض من جوانب الإناء^(٤).

ولم يُثر العلماء شبهة حول المشهور ولا المستفيض، فأمثلتهما كثيرة متضافرة، وإنما أثاروا الشبهات حول العزيز، فقد زعم ابن حبان البُسَتي^(٥) أن لا وجود أصلاً للحديث العزيز، لا اعتقاده أن العزيز ما يرويه اثنان عن اثنين إلى أن ينتهي إسناده^(٦)، وكأنه يرى أن

(١) معرفة علوم الحديث ٩٣، ٩٤.

(٢) شرح النخبة ٥.

(٣) التوضيح ٤٠٢/٢ - ٤٠٣ هامش.

(٤) التدريب ١٨٨، والتوضيح ٤٠٧/٢.

(٥) سبقت ترجمته ص ١٨١ ح ٦.

(٦) التوضيح ٤٠٥/٢ هامش.

تسميته بالعزیز لعزة وجوده وتعذره ، ، لا لقلّة وجوده وندرته ، وقد ردّ رأيه شيخ الإسلام ابن حجر قائلًا : « إن أراد أن رواية اثنين فقط عن اثنين لا توجد أصلًا فيمكن أن يسلم ، وأما صورة العزیز التي حررناها فوجوده : بالأبيرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين ، مثاله مارواه الشيخان من حديث أنس ، والبخاري من حديث أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده » الحديث ، ورواه عن أنس قتادة وعبد العزیز بن صهيب ، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ، ورواه عن عبد العزیز إسماعيل بن عليّ وعبد الوارث ، ورواه عن كل جماعة ^(١) .

ومن الصور النادرة في المصطلح أن يجمع الحديث بين وصفي العزة والشهرة ، فيسمى عزيزاً مشهوراً ، وذلك إذا اتضح أنه عزيز في بعض طبقاته برواية اثنين ، ومشهور في التي قبلها أو بعدها بروايته عن الأكثر ، ومثّل له الحافظ العلائي ^(٢) بحديث : « نحن الآخرون السابقون يوم القيامة » وقال : هو عزيز عن النبي ﷺ ، رواه عنه حذيفة بن اليان وأبو هريرة ، ورواه عن أبي هريرة سبعة : أبو سلمة ابن عبد الرحمن ، وأبو حازم ، وطاووس ، والأعرج ، وهمام ، وأبو

(١) نزّهة النظر ٨ . ونقلها في (التدريب ١٩١) .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٩٥ ح ١ .

صالح ، وعبد الرحمن مولى أم برثن^(١) .

هـ - ١٢ و ١٣ - العالي والنازل

مضى الورعون من العلماء يرجحون الأخذ من علا إسناده وقرب من النبي ﷺ معتقدين أن « قرب الإسناد قربة إلى الله »^(٢) . ولم يكن الإسناد القريب إلى النبي يتيسر لهم دائماً ، فكانوا يلجؤون إلى أقرب الأسانيد من الصحابة والتابعين والعلماء الأعلام : فنشأت بذلك صورتان من الإسناد العالي ، إحداهما مطلقة والأخرى نسبية .
فإن سناد العالي المطلق هو ما قرب رجال سنده من رسول الله ﷺ بسبب قلة عددهم إذا قيسوا بسند آخر يرد في ذلك الحديث نفسه بعدد كثير^(٣) .

وهذا النوع من العلو هو أجل الأسانيد شريطة أن يكون بإسناد صحيح نظيف ، فلا التفات إليه إذا كان مع ضعف ، ولا سيما إن كان فيه بعض الكذابين المتأخرين ممن ادعى سماعاً من الصحابة كابن هبة ودينار وخراشة ونعيم بن سالم وأبي الدنيا الأشج . ولذلك

(١) التدريب ١٩٣ .

(٢) الجامع ١/١٣ وجه ٢ . وراجع ص ١٣٧ من كتابنا هذا .

(٣) قارن بقواعد التحديث ١٠٨ .

قال الحافظ الذهبي : « متى رأيت المحدث يفرح بعوالي هؤلاء فاعلم أنه عامي »^(١).

أما الإسناد العالي النسبي فهو ما قرب رجال سنده من إمام من أئمة الحديث ، كالأعمش ، وابن جريج ، ومالك ، وشعبة ، وغيرهم ، مع صحة الإسناد إليه ، أو قربوا من كتاب من الكتب المعتمدة المشهورة ، كالكتب الستة ، والموطأ ، ونحو ذلك^(٢) . وإنما سمي « نسبياً » لأن العلو فيه إضافي لتحقيق .

وللإسناد العالي النسبي صور كثيرة ، أشهرها أن تأتي لحديث رواه البخاري مثلاً ، فترويه بإسنادك إلى شيخ البخاري ، أو شيخ شيخه ، وهكذا ، ويكون رجال إسنادك في الحديث أقل عدداً مما لو رويته من طريق البخاري^(٣) .

وقد جعل ابن حجر الإسناد العالي النسبي على أربعة أنواع : الموافقة ، والبدل ، والمساواة ، والمصافحة .

فالموافقة هي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه . مثاله أن يروي البخاري عن قتيبة عن مالك حديثاً ، فترويه بإسناد

(١) التدريب ١٨٤ .

(٢) التدريب ١٨٥ .

(٣) قارن بالباعث الحديث ١٨٢ .

آخر عن قتبية ، بعدد أقل مما لو رويته من طريق البخاري عنه ^(١) .
والبرل هو الوصول إلى شيخ شيخه من غير طريقه أيضاً . ومثاله
أن يقع لك الإسناد السابق بعينه من طريق أخرى إلى القعني عن
مالك ، فيكون القعني بدلاً فيه من قتبية ^(٢) .

والمساواة هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع
إسناد أحد المصنفين ، ومثاله - كما قال ابن حجر - أن يروي النسائي
مثلاً حديثاً يقع بينه وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نفساً ، فيقع لنا
ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر إلى النبي ﷺ ، يقع بيننا فيه وبين
النبي ﷺ أحد عشر نفساً فنساوي النسائي من حيث العدد مع قطع
النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاص ^(٣) .

وقال ابن الصلاح : « أما المساواة فهي في أعصارنا : أن يقل
العدد في إسنادك ، لا إلى شيخ مسلم ومثاله ، ولا إلى شيخ شيخه ، بل إلى
من هو أبعد من ذلك ، كالصحابي ، أو من قاربه ، وربما كان إلى
رسول الله ﷺ ، بحيث يقع بينك وبين الصحابي مثلاً من العدد مثل
ما وقع من العدد بين مسلم وبين ذلك الصحابي ، فتكون بذلك مساوياً
لمسلم مثلاً في قرب الإسناد وعدد رجاله » ^(٤) .

(١) شرح النخبة ٣١ .

(٢) قارن شرح النخبة ٣١ بالتدريب ١٨٥ .

(٣) شرح النخبة ٣٢ .

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح ٢١٩ .

والمصافحة هي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف ، وسميت مصافحة لأنّ العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا^(١) . وإن وقعت المساواة لشيخك كانت لك مصافحة ، كأنتك صافحت المصنف وأخذت عنه ، وإن وقعت المساواة لشيخ شيخك كانت المصافحة لشيخك ، وإن وقعت لشيخ شيخ شيخك فالمصافحة لشيخ شيخك^(٢) .

ونسية العلو في كل من المساواة والمصافحة لا تحتاج إلى إيضاح ، فهذان النوعان عاليان بالنسبة لنزول مؤلف الكتاب في إسناده . ولذلك يتعذر وجود هذين النوعين في زماننا ، القرن الرابع عشر الهجري ، وفيما يقاربه من القرون الماضية ، لأن الاسناد بعيد جداً بالنسبة إلينا . ولقد أراد ابن الصلاح أن ينفي عن المساواة والمصافحة حقيقة العلو ، فحكم عليهما حكماً واحداً ، ونظر إليهما بمنظار واحد ، ثم جزم بأن « هذا النوع من العلو علو تابع لنزول ، إذ لولا نزول ذلك الامام في إسناده لم تعل أنت في إسنادك ! »^(٣) .

ومن صور العلو النسبي تقدم وفاة الراوي وإن تساوى في العدد . فمن سمع مسند أحمد على الحلاوي عن أبي العباس الحلبي عن النجيب أعلى نسبياً ممن سمعه على الجمال الكتاني عن القرضي عن زينب بنت مكي ،

(١) شرح النخبة ٣٢

(٢) التدريب ١٨٦ .

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح ٢٢٠ .

لتقدم وفاة الثلاثة الأولين على الثلاثة الآخرين^(١).

ومن العلو النسبي تقدم السماع^(٢). فمن سمع من الشيخ قديماً كان أعلى ممن سمع منه أخيراً ، كأن يسمع شخصان من شيخ واحد ، أحدهما سمع منه منذ ستين سنة مثلاً ، والآخر منذ أربعين ، فالأول أعلى من الثاني^(٣).

وولوع المتأخرين من المحدثين بالإسناد العالي مطلقاً ونسبياً ، غلب على الكثيرين منهم حتى صرفهم عن الاشتغال بما هو أهم منه ، فتباهوا به مثلاً تباهوا بطلب الغرائب والمناكير ، كما أوضحنا في فصل الرحلة في طلب الحديث ، وفصل شروط الراوي . « وإنما كان العلو مرغوباً فيه لكونه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ ، لأنه مامن راوٍ من رجال الاسناد إلا والخطأ جائز عليه ، فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز ، وكلما قلَّت قلت »^(٤).

ومن هنا شاع على ألسنة المحدثين أن النازل مفضل^(٥) . قال السيوطي في ألفيته :

(١) التدريب ١٨٦ .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ٢٢٠

(٣) الباعث الحثيث ١٨٤ وقارن بالتدريب ١٨٧ .

(٤) شرح النخبة ٣١ .

(٥) اختصار علوم الحديث ١٨٤ .

وطلب العلو سنةً ومنَّ بفضل النزول عنه ما فطن^(١)
وغني عن البيان أن النازل هو ما قابل العالي ، وأن تفصيل أقسامه
يدرك من تفصيل أنواع العالي التي سبقت الإشارة إليها^(٢) .
على أن تفضيل العالي على النازل لا ينبغي أن يبقى على إطلاقه ، فرب
إسناد نازل أفضل من عالٍ إذا تميز بفائدة ، كما إذا كان رجاله أوثق أو
أحفظ أو أفقه أو كانت صورة تحمله أقرب إلى السماع^(٣) . قال وكيع^(٤)
لأصحابه : أيما أحب إليكم : الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود ،
أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود ؟ فقالوا :
الأول . فقال : الأعمش عن أبي وائل شيخ عن شيخ ؛ وسفيان عن
منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود فقيه عن فقيه ، وحديث
يتداوله الفقهاء أحب إلينا مما يتداوله الشيوخ^(٥) . وقد استنتج الحافظ
السلفي^(٦) من هذا أن « الأصل الأخذ عن العلماء : فنزولهم أولى

(١) ألفية السيوطي ، ص ٢٦٠ ، البيت ٦٠٤ .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ٢٢٢ .

(٣) التدريب ١٨٨ . وقارن بما ذكرناه (ص ١٣٧) عن تفضيل النزول عن

الثقات على العلو عن غير الثقات .

(٤) هو وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي ، ويكنى أبا سفيان الرؤاسي

الكوفي ، من قيس عيلان . ولد سنة ١٢٨ وتوفي سنة ١٩٧ . وفيه يقول أحمد بن

حنبل ويحيى بن معين : ثبت عندنا في العراق وكيع (تاريخ بغداد ١٣/٤٦٦-٤٨١) .

(٥) اختصار علوم الحديث ١٨٥ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٤٩ ح ٢ .

من العلو عن الجهلة ، على مذهب المحققين من النقلة ، والنازل حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق !» ^(١) .

و — ١٤ و ١٥ — المتابع والساهر

لا يرى بعض المحدثين بأساً في إطلاق المتابع على الشاهد ، والشاهد على المتابع ^(٢) ، ففي كل منهما ضرب من تعزيز الفرد النسبي « الغريب » . وذلك لا يعني ترادف الاصطلاحين ، فإن بينهما فرقاً دقيقاً تبين آراء العلماء في تحديده .

وقد بدا لنا — من خلال الأقوال والأمثلة المحفوظة في هذا الباب — أن الشاهد أعم من المتابع ، فهو يشهد للفظ والمعنى كليهما تارة ، والمعنى وحده تارة أخرى ، على حين تختص المتابعة باللفظ ولا تتعداه إلى المعنى ^(٣) . ويمكننا الآن — في ضوء هذا التمايز الأساسي — أن نعرف المتابع بأنه ما وافق راويه راوٍ آخر ، ممن يصلح أن يخرج حديثه ، فرواه عن شيخه أو من فوقه بلفظ مقارب ^(٤) ، ونعرف الساهر بأنه ما وافق راوٍ راوٍ عن صحابي آخر بمتن يشبهه في اللفظ

(١) التدريب ١٨٨ .

(٢) شرح النخبة ١٥ ، وعنه في التدريب ٨٥ .

(٣) التدريب ٨٥ .

(٤) قارن بقواعد التحديث ١٠٩ .

والمعنى جميعاً ، أو في المعنى فقط^(١) .

والمتابع على قسمين : تام وقاصر ، والشاهد على نوعين : لفظي ومعنوي . فالمتابع التام ما جاءت المتابعة فيه للراوي نفسه ، ومثاله ما رواه الشافعي في « الأم » عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « الشهر تسع وعشرون ، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تقطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » ، فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك فعده في غرائب ، لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد بلفظ : « فإن غم عليكم فأكملوا له » . لكن العلماء وجدوا للشافعي متابعاً وهو عبد الله بن مسامة القعني . كذلك أخرجه البخاري عنه عن مالك^(٢) .

والمتابع القاصر ، ما كانت المتابعة فيه لشيخ الراوي فمن فوقه . ومثاله في الحديث الذي تقدم ما ورد في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ « فأكملوا ثلاثين » ، وفي صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ « فأكملوا ثلاثين »^(٣) .

(١) شرح النخبة ١٥ .

(٢) شرح النخبة ١٤ .

(٣) قارن التوضيح ١٤/٢ بشرح النخبة ١٤ .

والشاهد اللفظي هو الذي يعزّز متن الحديث لفظاً . ومثاله في الحديث الذي قدمناه ما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء^(١) .

والشاهد المعنوي هو الذي يعزّز معنى الحديث لا لفظه ، ومثاله في الحديث السابق نفسه ما رواه البخاري من طريق محمد بن زيادة عن أبي هريرة بلفظ : « فإن غمّ عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين^(٢) » . وهكذا صلح حديث « رؤية الهلال » مثلاً للمتابعة التامة ، والمتابعة الناقصة ، والشاهد باللفظ ، والشاهد بالمعنى^(٣) .

ومن المؤلفات في كتب مصطلح الحديث أن يذكر الاعتبار إلى جانب المتابع والشاهد ، فيظن القارئ العادي أنها أنواع ثلاثة . والحق أن الاعتبار ليس أكثر من وسيلة لمعرفة المتابع والشاهد . قال السيوطي في ألفيته :

الاعتبار سبر ما يرويه هل شارك الراوي سواء فيه^(٤)
وقال ابن حجر : « واعلم أن تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد

(١) التدريب ٨٦ .

(٢) شرح النخبة ١٥ .

(٣) التوضيح ١٥/٢ .

(٤) ألفية السيوطي ص ١٠٤ ، البيت ٢٠٤ .

والأجزاء لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد ليُعَلِّمَ هل له متابع أم لا هو الاعتبار ؛ وقول ابن الصلاح (معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد) قد يوهم أن الاعتبار قسم لهما ، وليس كذلك ، بل هو هيئة التوصل إليهما ^(١).

ونقاد الحديث لا يتشددون في الشواهد والمتابعات تشددهم في الأصول ، فيغتفرون فيها من الرواية عن الضعيف القريب الضعف ما لا يغتفرون في الأصول ، وربما وقع في الصحيحين شيء من ذلك . ولهذا يقول الدارقطني وأمثاله من النقاد في بعض الضعفاء : « هذا يصلح للاعتبار » و « وهذا لا يصلح أن يعتبر به » ^(٢).

ومثي وُصف الضعيف بأنه « متروك الحديث » فهو لا يصلح للاعتبار . مثاله حديث « أحبُّ حبيبك هوناً ما » فقد رواه الترمذي من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، وقال : « غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه » . فأوضح السيوطي عبارة الترمذي هذه بقوله : « أي من وجه يثبت ، وإلا فقد رواه الحسن بن دينار عن ابن سيرين . والحسن متروك الحديث لا يصلح للمتابعات » ^(٣).

(١) نزهة النظر ٢٣ ، وقارن بالتوضيح ١١/٢ - ١٢ .

(٢) اختصار علوم الحديث ٦٤ .

(٣) الباعث الحثيث ٦٤ نقلاً عن التدريب ٨٥ .

ومن أراد تتبع الطرق التي تصلح للشواهد والمتابعات فعليه بالجوامع
والمسانيد والأجزاء .

فالجوامع هي الكتب التي جمعت فيها الأحاديث على ترتيب أبواب
الفقه كالأمهات الست ، أو ترتيب الحروف الهجائية كما فعله ابن الاثير
في جامع الأصول .

والمسانيد هي الكتب التي أُجمع فيها مسند كل صحابي على حدة على
اختلاف في مراتب الصحابة وطبقاتهم والتزام ماورد عنهم ، صحيحاً
كان أو ضعيفاً .

والأجزاء هي ما دون فيه حديث شخص واحد أو أحاديث
جماعة من مادة واحدة^(١) .

١٦ - المدرج

المدرج هو الحديث الذي اطلع في متنه أو إسناده على زيادة ليست
منه^(٢) . ومورد تسميته واضح ، فهو من أدرجت الشيء في الشيء ، إذا
أدخلته فيه وضمته إياه^(٣) .

ورواة الصحاح والحسان والمسانيد ينهون غالباً على كل زيادة في

(١) التوضيح ١٥/٢ .

(٢) قارن بالباعث الحديث ٨٠ .

(٣) التوضيح ٥٠/٢ هامش .

أحاديثهم مهما تكن هيئة يسيرة ، بالنص على أصحابها ، سواء أوقعت تلك الزيادة في المتن أو الإسناد ، ذلك بأنهم يخافون إن لم ينصوا على العبارة المدرجة وعلى مدرجها أن يأتي من ينقلها عن لسانهم غير ملاحظ إدراجها ، فيساعدون بذلك — من غير قصد — على الكذب على رسول الله أو على من أدى أحاديث هذا الرسول الكريم . ولا ريب أن تعمّد الإدراج ضرب من الكذب والتدليس لا يقدم عليه إلا ضعيف الإيمان مرعزع العقيدة . قال السمعاني : « من تعمّد الإدراج فهو ساقط العدالة ، ومن يحرف الكلم عن مواضعه ، وهو ملحق بالكذابين »^(١).

والإدراج في المتن أكثر ما يكون في آخر الحديث ، يتطوع بإدخاله بعض الرواة بعبارة منهم يقصدون بها الإيضاح والتفسير . وقد يوجد هذا الإدراج في أول الحديث أو وسطه ، ووقوعه أوله أكثر من وسطه^(٢).

فمن الإدراج في الوسط ما رواه النسائي من حديث فضالة مرفوعاً : « أنا زعيم — والزعيم الحميل — لمن آمن بي وأسلم وجاهد في سبيل الله بييت في ربّض الجنة »^(٣). فعبارة « والزعيم الحميل » لم تكن في

(١) التدريب ٩٨ .

(٢) التوضيح ٥٣/٢ هامش .

(٣) التدريب ٩٧ .

أصل الحديث من كلام رسول الله ﷺ ، وإنما هي مدرجة أدخلها ابن وهب — أحدر واة الحديث — تفسيراً للفظ « زعيم » الذي ظنه غير واضح في السياق .

ومن الإدراج في أول الحديث ما رواه الخطيب من طريق أبي قطن وشبابة عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « أسبغوا الوضوء ، ويل للأعقاب من النار » فعبارة « أسبغوا الوضوء » في أول الحديث ليست من كلام الرسول ﷺ الذي لم يزد على أن قال « ويل للأعقاب من النار » ولكنّ أبا هريرة أدرج العبارة السابقة ، فوهم أبو قطن وشبابة في روايتهما لها عن شعبة ، وظنّاها من قول الرسول ﷺ لا من قول أبي هريرة ^(١) .

ومن الإدراج في آخر الحديث ما في « الصحيح » عن أبي هريرة مرفوعاً : « للعبد المملوك أجران . والذي نفسي بيده ، لو لا الجهاد والحج وبرأسي لأصبحت أن أموت وأنا مملوك » ^(٢) فرسول الله ﷺ اكتفى

(١) عرفنا وقوع الإدراج في هذا الحديث من الروايات الكثيرة الأخرى الخالية من عبارة (أسبغوا الوضوء) . وأجدد تلك الروايات بالعناية والاهتمام ما جاء في صحيح البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : « أسبغوا الوضوء ، فإنّ أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال : « ويل للأعقاب من النار » . وقد ذكر السيوطي في التدريب ٩٦ نقلاً عن الخطيب أنّ الحديث بروايته الأخيرة « قد رواه الجهم الغفير عن أبي هريرة كرواية آدم » .

(٢) التدريب ٩٦ .

بقوله : « للعبد المملوك أجران » غير أن أبا هريرة تكفل بإيضاح هذين الأجرين بقسمه بتمني الرق ، ومثل هذه الأمنية يستحيل أن تساور قلب النبي ﷺ الذي جاء بتعاليمه يدعو إلى تحرير الرقيق ، فضلاً عن أن أمه عليه السلام توفيت وهو صغير ، فلا يمكن قطعاً أن تكون العبارة من قوله صلوات الله عليه ^(١) .

أما مدرج الإسناد فمرجه في الحقيقة إلى المتن ^(٢) وأهم صورته اثنتان ^(٣) ، الأولى : أن يجمع راو على إسناد واحد حديثاً ذا أسانيد مختلفة ، من غير أن يوصي إلى اختلاف تلك الأسانيد في الأصل ^(٤) . مثاله : ما رواه الترمذي من طريق ابن مهدي عن الثوري عن واصل الأحذب ومنصور والأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود قال : « قلت : يا رسول الله أي الذنب أعظم ؟ » الحديث ؛ فإن واصل لا يذكر في روايته « عمرو بن شرحبيل » وإنما يروي عن أبي وائل عن ابن مسعود مباشرة ، فذكر عمرو بن شرحبيل إدراج على رواية منصور والأعمش ، يتضح ذلك من رواية يحيى القطان

(١) التوضيح ٦٢/٢ .

(٢) الباعث الحثيث ٨٢ .

(٣) ذكر شيخ الإسلام ابن حجر في (شرح النخبة ٢١-٢٢) أربع صور

لمدرج الإسناد ، فراجع في موضعها .

(٤) قارن بالباعث الحثيث ٨٢ .

عن الثوري هذا الحديث بإسنادين إلى واصل ليس فيهما الإدراج المذكور ، أحدهما عن منصور والثاني عن الأعمش ، ورواية القطان أخرجه البخاري ^(١) . فالإسناد قد تعدد ، ولم يشر الراوي إلى تعدده ، فأوهم بذلك أن واصلاً روى عن عمرو بن شرحبيل ، المذكور صراحة في كل من الإسنادين الآخرين عن منصور والأعمش .

والصورة الثانية أن يكون الحديث عند أحد الرواة بإسناد ، ولديه حديث آخر بغير ذلك الإسناد ، فيأتي راوٍ ويروي عنه أحد الحديثين بإسناده ، ويدرج فيه الحديث الآخر من غير بيان . مثاله : حديث سعيد بن أبي مریم عن مالك عن الزهري عن أنس مرفوعاً : « لا تباغضوا ، ولا تحاسدوا ، ولا تدابروا ، ولا تنافسوا » الحديث . فابن أبي مریم أدرج في هذا الحديث عبارة ليست منه ، وإنما هي من حديث آخر له إسناد آخر عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً ، وهذه العبارة هي « ولا تنافسوا » المعروفة في السند الآخر ، كما في الصحيحين والموطأ ^(٢) .

ودواعي الإدراج كثيرة ، منها تفسير بعض الألفاظ الغريبة في الحديث النبوي ، ومنها تبيان حكم شرعي يمهّد له الراوي بقول النبي ﷺ

(٥) راجع في (التدريب ٩٨) تفصيل نوع الإدراج في هذه الرواية .

(٦) قارن بالمبحث الحديث ٨٣ .

(٧) التوضيح ٦٥/٢ . وحاشية لقط الدرر ٨٩ .

ويكون ذلك من الإدراج في أول المتن ، ومنها استنباط حكم من حديث النبي ، وذلك يكون من الإدراج في وسط المتن أو في آخره^(١) . وهذه جميعاً من الدواعي التي لا يعجزنا تبريرها للراوي ولو وقعت منه على عمد . ولذلك كان الزهري وغيره من الأئمة لا يرون بأساً بالإدراج لتفسير الغريب ونحوه مما ذكرناه^(٢) . أما تعدد الإدراج ، لغير هذه الدواعي ، فهو حرام بإجماع أهل الحديث والفقه . ومن الواضح أن المدرج الذي أدخلناه هنا في القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف هو الذي لا يحاكي أي صورة من صور التدليس ، ولا يكون صحيحاً أو حسناً منه إلا ما عرفت فيه العبارة المدرجة ، وعلم أن الغرض من ذكرها مجرد الإيضاح والتفسير ، وأن الحديث في أصله خالٍ منها ليس فيه إلا أقوال النبي الكريم في المرفوع ، أو أقوال صحابته والتابعين في الموقوف والمقطوع .

والطريق إلى معرفة المدرج من وجوه^(٣) :

الأول : أن يستحيل إضافة ذلك إلى النبي ﷺ ، كحديث : «الطيرة شرك ، ومامننا إلا...» ، فإن العبارة الأخيرة مدرجة ، زادها الراوي الصحابي ابن مسعود ، إذ لا يصح أن يضاف إلى النبي ﷺ شيء من

(١) التوضيح ٥٢/٢ هامش .

(٢) التدريب ٩٨ .

(٣) انظر تفصيل هذه الوجوه في حاشية لقط الدرر ٩١ ، والتوضيح ٦٢/٢ .

الشرك . ومنه إدراج أبي هريرة تمّني الرق في حديث الرسول ، كما رأينا قريباً .

الثاني : أن يصرح الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة المدرجة من النبي ﷺ ، كحديث ابن مسعود : سمعت رسول الله ﷺ يقول كلمة « من جعل لله نداً دخل النار » وأخرى أقولها : « من مات لا يجعل لله نداً دخل الجنة » . والحديث في صحيح مسلم بلفظ : « قال رسول الله ﷺ كلمة وقلت أخرى » . لكننا لانستطيع أن نقطع بتعيين الجملة المدرجة هل هي دخول الجنة لمن لا يجعل لله نداً ، أو دخول النار فيمن جعل لله نداً ، لاختلاف الرواية .

الثالث : أن يصرح بعض الرواة بفصل العبارة المدرجة عن المتن المرفوع ، فيضيفها إلى قائلها ، ويعين المزيد والمزيد عليه . مثاله قول ابن مسعود بعد روايته حديث النبي في التشهد : « فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك ، إن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد » . أخرجه أبو داود ، فهذه العبارة مدرجة ، وقد قطعت بإدراجها رواية شباة بن سوار عن ابن مسعود ، إذ قال : قال عبد الله : « فإذا فعلت ذلك ... » الحديث رواه الدارقطني وقال : شباة ثقة .

هو الحديث المسند المتصل الخالي من التدليس الذي تتكرر في

وصف روايته عبارات أو أفعال متماثلة ينقلها كل راوٍ عن فوقه في السند ، حتى ينتهي إلى رسول الله ^(١) . وخلوه من التدليس والانقطاع يحمل الناشئ في هذا العلم على الحكم بصحته فوراً فيكون في حكمه هذا متسرعاً ، إذ يخفى عليه ما في تسلسل تلك العبارات أو الأفعال المتماثلة من إثارة للريبة في اشتغال الرواية حقاً عليها . قال ابن كثير : وفائدة التسلسل بعده من التدليس والانقطاع . ومع هذا قلما يصح حديث بطريق مسلسل ^(٢) . ولقد يكون أصل المتن في حديث من هذا النوع صحيحاً ، لسلامته من التدليس ، ولكن صفة الضعف تطرأ عليه بمجرد تسلسل بعض الأقوال أو الأفعال في روايته نفسها تسلسلاً كاملاً متاثلاً من كل وجه ، لتعذر هذا التسلسل وندرة هذا التماثل في تناقل الأخبار . ومن هنا صحت متون أحايث كثيرة ، من غير أن تكون روايتها نفسها صحيحة بالتسلسل على الوجه الذي وصفناه ^(٣) . ولذلك قال ابن حجر في المسلسل : « وهو من صفات الإسناد » ^(٤) ، بخلاف المرفوع ونحوه فإنه من صفات المتن ، وبخلاف الصحيح فإنه من صفاتها معاً .

(١) قارن بتعريف ابن جماعة للمسلسل في حاشية لقط الدرر ١٣٦ فهو يقول :

المسلسل ما اتفق رواته على صفة أو حالة أو كيفية .

(٢) اختصار علوم الحديث ١٨٩ .

(٣) حاشية لقط الدرر ١٣٦ .

(٤) شرح النخبة ٣٤ .

مثال الحديث المسلسل الذي تتأثر العبارات في روايته، ويستغرب وقوع التماثل فيه ، ما حدث به أبو بكر محمد بن داود بن سليمان الزاهد قال : حدثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن المؤمل الضرير ، حدثني إبراهيم بن راشد الأدمي ، حدثني محمد بن يحيى الواسطي خادم أبي منصور الشنابزي قال : قال لي أبو منصور : قم فصب عليّ حتى أريك وضوء منصور ، فإن منصوراً قال لي : قم فصب عليّ حتى أريك وضوء إبراهيم ، فإن إبراهيم قال لي : قم فصب عليّ حتى أريك وضوء علقمة ، فإن علقمة قال لي : قم فصب عليّ حتى أريك وضوء ابن مسعود ، فإن ابن مسعود قال لي : قم فصب عليّ حتى أريك وضوء النبي ﷺ ، فإن النبي ﷺ قال لي : قم فصب عليّ حتى أريك وضوء جبرائيل عليه السلام^(١).

ومثال المسلسل الذي تتأثر الأفعال في روايته ، ولا يقل عن السابق استغراب وقوع التماثل فيه : مارواه الحاكم قال : شبك يدي أحمد بن الحسين المقرئ وقال : شبك يدي أبو عمر عبد العزيز بن عمر ابن الحسن بن بكر بن الشرود الصنعاني وقال : شبك يدي أبي وقال : شبك يدي إبراهيم بن أبي يحيى ، وقال إبراهيم : شبك يدي صفوان ابن سليم ، وقال صفوان : شبك يدي أيوب بن خالد الأنصاري ، وقال أيوب : شبك يدي عبد الله بن رافع ، وقال

عبد الله : شبك بيدي أبو هريرة ، وقال أبو هريرة : شبك بيدي أبو القاسم عليه السلام وقال : « خلق الله الأرض يوم السبت ، والجبال يوم الأحد ، والشجر يوم الاثنين ، والمكروه يوم الثلاثاء ، والنور يوم الأربعاء ، والدواب يوم الخميس ، وآدم يوم الجمعة »^(١).

ولقد استشعر رجال الحديث ما يثيره في النفس تماثل هذه الأفعال والأقوال من الشك فيها والتجريح في رواياتها ، فقال الحاكم النيسابوري معلقاً على شواهد ذكرها من هذا الباب مانصه : « فهذه أنواع المسلسل من الأسانيد المتصلة التي لا يشوبها تدليس ، وآثار السماع بين الراويين ظاهرة ، غير أن رسم الجرح والتعديل عليها محكم ، وإني لا أحكم لبعض هذه الأسانيد بالصحة ، وإنما ذكرتها ليستدل بشواهدا عليها إن شاء الله »^(٢).

وإذا كان الحاكم — على حد تعبيره — لا يحكم لبعض تلك الأسانيد التي ذكرها بالصحة ، فإن بعضها الآخر لا بد أن يكون حكمه عليها أوفر حظاً من التصحيح أو التحسين ، وهو بذلك يشير إلى نوع من التسلسل تستدعيه حالة الرواة الضابطين ، الذين ثبت لهم الضبط فعلاً ، فأدوا جميعاً روايتهم كما تحملوها بعبارات متماثلة كسمعت أو حدثنا أو أخبرنا حتى يصل الحديث مسلسلاً بالعبارة نفسها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(١) معرفة علوم الحديث ٣٣، ٣٤ .

(٢) نفسه ٣٤ .

فمثل هذا التسلسل في الألفاظ الدالة على صور الأداء ممكن الوقوع ، أو هو — على الأقل — أكثر إمكاناً من تماثل ألفاظ الرواية نفسها أو أفعالها لدى الرواة . مثال ذلك قول الحاكم : « سمعت أبا الحسين بن عليّ الحافظ يقول : سمعت عليّ بن سالم الأصبهاني يقول : سمعت أبا سعيد يحيى بن حكيم يقول : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : سمعت سفيان الثوري يقول : سمعت أبا عون الثقفي يقول : سمعت عبد الله بن شداد يقول : سمعت أبا هريرة يقول : « الوضوء مما مست النار » . قال : فذكرت ذلك لمروان أو ذكر له ، فأرسل أو أرسلني إلى أم سلمة فحدثتني أن رسول الله ﷺ كان يخرج إلى الصلاة ، فانتشل عظماً أو أكل كتفاً ، ثم صلى ولم يتوضأ » ^(١) .

ومن المسلسل الصحيح مسلسل الحفاظ ، وهو مما اتفقت فيه صفات الرواة ، وكل واحد منهم قد بلغ درجة الحفظ ، فهذا النوع من المسلسل مما يفيد العلم القطعي ^(٢) .

لكن أصبح حديث مسلسل يروى في الدنيا هو المسلسل بقراءة سورة الصف ^(٣) . وهو ما رواه عبد الله بن سلام قال : « قعدنا نفرأ من أصحاب رسول الله ﷺ ، فتذاكرنا فقلنا : لو نعلم أي الأعمال

(١) معرفة علوم الحديث ص ٣٠ .

(٢) التدريب ١٩٥ .

(٣) نفسه ١٩٤ .

أقرب إلى الله لعملناه . فأنزل الله عز وجل « سُبِّحَ لله ما في السموات وما في الأرض ، وهو العزيز الحكيم . يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون » . قال عبد الله بن سلام : فقرأها علينا رسول الله ﷺ هكذا . قال أبو سامة : وقرأها علينا عبد الله بن سلام رضي الله تعالى عنه هكذا . قال يحيى : وقرأها علينا أبو سامة . قال الأوزاعي : فقرأها علينا يحيى . قال محمد بن كثير : فقرأها علينا الأوزاعي . قال الدارمي : فقرأها علينا محمد بن كثير^(١) .

ومن الأحاديث المسلسلة التي حكم النقاد بطلانها متناً وتسلسلاً الحديث المسلسل بالقسم ، وهو أن النبي ﷺ قال : بالله العظيم لقد حدثني جبريل عليه السلام ، وقال : بالله العظيم لقد حدثني ميكائيل عليه السلام ، إلى أن ينتهي إلى رب العزة تبارك وتعالى ... الحديث ، قال السخاوي : هذا الحديث باطل متناً وتسلسلاً^(٢) .

والخلاصة ، أن الحكم على حديث ما بالصحة أو بالضعف لا يكون اعتباراً ، فسلامة الحكم من الخطأ متوقفة — إلى حد بعيد — على تتبع السند والمتمن في جميع جوانبها ، تمهيداً لتوجيه الوصف اللائق بهما في أناة وروية .

(١) حاشية لقط الدرر ١٣٥ .

(٢) نفسه ١٣٦ .

١٨ - المصنف

عني جهاذة الحفاظ عناية بالغة بمعرفة المصنف من الحديث متناً وإسناداً ، وعدّوا « معرفة هذا النوع مهمة »^(١) وأكبروا كل من يحذقه ، لأن فيه حكماً على كثير من العلماء بالخطأ .

وكان المتقدمون من نقاد الحديث لا يفرقون بين المصحف والمحرف ، فكلاهما يقع فيه الخطأ لأنه مأخوذ عن الصحف ، لم ينقل بالمشافهة والسماع . وتبعاً لهذا الترادف بين اللفظين ، سمى الإمام العسكري^(٢) كتابه في هذه المباحث « التصحيف والتحريف ، وشرح ما يقع فيه »^(٣) . وهو من أجل التصنيف في بيان ما وقع فيه العلماء من تصحيف القرآن والسنة . وأراد العسكري أن يخبر قارئ كتابه

(١) شرح النخبة ٢٢ .

(٢) هو الإمام اللغوي العلامة أبو أحمد العسكري ، الحسن بن عبد الله بن سعيد ، انتهت إليه رئاسة التحديث والإمامة ، وصنف « صناعة الشعراء » و « الحكم والأمثال » ، و « المختلف والمؤتلف » . وأهم كتبه « التصحيف » الذي نذكره في هذا البحث . ومن تلاميذه أبو هلال العسكري صاحب « الصناعتين » ، واسم أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل ، فقد توافق الشيخ والتلميذ في الاسم واسم الأب والنسبة . ولذلك خلط بينهما بروكلمان في (تاريخ آداب العرب ١/ ١٢٧) ثم انتبه إلى ذلك وصححه في الذيل . توفي أبو أحمد العسكري سنة ٣٨٢ (بغية الوعاة ٢٢١) .

(٣) طبع نصف هذا الكتاب في مصر طبعاً غير متقن سنة ١٣٢٦ هـ . وأصله المخطوط موجود في دار الكتب بالقاهرة . ويقع في ١٥٦ ورقة .

بتساوي التصحيف والتحريف في نظره فقال : « شرحتُ في كتابي هذا الألفاظ والأسماء المشكلة التي تتشابه في صورة الخط ، فيقع فيها التصحيف ، ويدخلها التحريف »^(١) . وقال في موضع آخر : « أصل هذا أن قوماً كانوا أخذوا العلم عن الصحف من غير أن يلقوا فيه العلماء ، فكان يقع فيما يروونه التغيير »^(٢) .

لكن المتأخرين من الحفاظ مالوا إلى التفرقة بين المصحف والمحرف ، وإن جاءت تفرقتهم لفظية شكلية ، فرأى ابن حجر مثلاً أن ما كان فيه تغيير حرف أو حروف بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط سمي « مصحفاً » ، وما كان فيه ذلك في الشكل سمي محرفاً »^(٣) . فمثال المصحف - على هذا الاصطلاح - حديث « من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال » صحفه أبو بكر الصولي فقال « شيئاً » بالشين المعجمة والياء . ومثال المحرف كحديث جابر : « رُمي أبي يوم الأحزاب على أكحلّه ، فكواه رسول الله ﷺ » ، صحفه غندروقال فيه : أبي ؛ بالإضافة ، وإنما هو أبي بن كعب ، وأبو جابر كان قد استشهد قبل ذلك بأحد^(٤) .

(١) التصحيف ٣ .

(٢) نفسه ٩ .

(٣) شرح النخبة ٢٢ .

(٤) حاشية لقط الدرر ٩٥ .

والأخبار متضافرة على أن التصحيف وقع في القرآن مثلاً وقع في الحديث ، وكان أكثر المصحفين من المتعلمين بين العامة ، الذين لم يكن لهم شيوخ من القراء والحفاظ يوقفونهم على أخطائهم^(١) . قال أبو بكر المعيطي : عثرت بمؤدب وهو يمل على غلام بين يديه : « قُرَيْقُ فِي الْحَبَّةِ وَقُرَيْقُ فِي الشَّعِيرِ ! » فقلتُ له : يا هذا ، ما قال الله من هذا شيئاً ، إنما هو « فريق في الجنة وفريق في السعير » فقال : أنت تقرأ على حرف أبي عاصم بن العلاء الكسائي ، وأنا أقرأ على حرف أبي حمزة بن عاصم المدني ! فقلتُ معرفتك بالقراء أعجبُ إليَّ !! وانصرفت^(٢) .

ولم يُحكَ عن أحد من المحدثين من التصحيف في القرآن أكثر مما حكى عن عثمان بن أبي شيبة^(٣) . وقد أورد الدارقطني في كتاب « التصحيف » كثيراً من أخطائه وتحريفاته^(٤) . من ذلك أنه قرأ على أصحابه في التفسير : « جعل السفينة في رحل أخيه » ف قيل له : إنما هو

(١) اختصار علوم الحديث ١٩٢ .

(٢) الجامع ٦٤/٤ وجه ١ .

(٣) نفسه ٦٣/٤ وجه ٢ . وعثمان بن أبي شيبة هو الحافظ أبو الحسن عثمان بن محمد ، وينسب إلى جده أبي شيبة . وهو وأخوه أبو بكر بن محمد بن أبي شيبة من أصحاب المسانيد . وقد توفي عثمان سنة ٢٣٩ (الرسالة المستطرفة ٥٠) .

(٤) التدريب ١٩٧ . وكتاب الدارقطني في « التصحيف » ذكره شيخ الإسلام في « شرح النخبة ٢٢ » مع كتاب العسكري الذي سبقت الإشارة إليه .

« جعل السقاية » فقال : أنا وأخي أبو بكر لا نقرأ لعاصم !^(١) وقرأ عليهم في التفسير أيضاً : « ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل » فجود أولها كما تجود فوائح السور (الم) كأنها أول سورة البقرة^(٢) . ومن ذلك أنه قرأ : « فضرِبَ بينهم بسنّور له ناب » فقال له بعض أصحابه : إنما هو « بسور له باب » فقال : « أنا لا أقرأ قراءة حمزة ، قراءة حمزة عندنا بدعة ! »^(٣) .

على أن ابن كثير لا يصدق هذه الأخبار المنسوبة إلى عثمان بن أبي شيبة ، ويدافع عنه دفاعاً حاراً فيقول : « وما ينقله كثير من الناس عن عثمان بن أبي شيبة أنه كان يصحف قراءة القرآن فغريب جداً ، لأن له كتاباً في التفسير ! وقد نقل عنه أشياء لا تصدر عن صبيان المكاتب !! »^(٤) .

ولئن أحيطت مثل هذه التصحيفات بكثير من الريبة في صحتها ، لوقعها في القرآن وصدورها عن عالم حافظ ، مفسر ، محدث ، فإن من العسير علينا أن ننكر ضرراً من التصحيف وقعت في متون الأحاديث تارة ، وفي أسانيدھا تارة أخرى ، وإن أي كتاب في

(١) قارن بين التدريب ١٩٧ والجامع ٦٤/٤ وجه ١ .

(٢) التدريب ١٩٧ .

(٣) الجامع ٦٤/٤ وجه ١ .

(٤) اختصار علوم الحديث ١٩٢ .

مصطلح الحديث ليشتمل من هذا الباب على أمثلة كثيرة . وما أحسن قول الإمام أحمد : « ومن يعرى عن الخطأ والتصحيح » ؟^(١) .

والمصحف أكثر ما يقع في المتون ، وقد يقع في الأسماء التي في الأسانيد^(٢) . فمن مصحف المتن أنه لمات محمد بن يحيى الذهلي أجلس للتحدث شيخ يعرف بمحمش فحدث أن النبي ﷺ قال : يا أبا عمير ، ما فعل البعير ؟ يريد « ما فعل النعير »^(٣) . ومنه ما رواه زكريا بن مهران قال : صحف بعضهم « لا يورث جميل إلا بدينة » فقال : « لا يورث جميل إلا بدينة ! »^(٤) وصحف بعضهم حديث « زرعاً تزد حباً » فقال : زرعاً تزداد حنأ ، ثم قصر قصة طويلة أن قوماً ما كانوا يؤدون عشر غلاتهم ولا يتصدقون ، فصارت زروعهم كلها حنأ...^(٥)

ومن أطرف ما يروى في تصحيح المتون أن رجلاً جاء إلى بيت الليث بن سعد فقال : كيف حدثك نافع عن النبي ﷺ في الذي

(١) التدريب ١٩٦ .

(٢) شرح النخبة ٢٢ . وإنما قال ابن حجر (الأسماء التي في الأسانيد) احترازاً من الأسماء التي تذكر في المتون ، فإنها من مصحف المتن ولو وقعت في الأسامي .

(٣) التفسير تصغير نعير وهو طائر صغير يشبه المصفور ، أحمر المنقار . والحديث مشهور ، انظر معرفة علوم الحديث ١٤٦ وقارن باختصار علوم الحديث ١٩٣ .

(٤) الجامع ٦٢/٤ وجه ٢ .

(٥) معرفة علوم الحديث ١٤٨ وقارن بالتدريب ١٩٦ .

نُشِرت في أيه القصة ؟ فقال الليث : ويحك ، إنما هو في الذي يشرب في آنية الفضة ، يجر جر في بطنه نار جهنم !^(١)

ومن مصحف الإسناد مارواه محمد بن عبد القدوس المقرئ عن بعض مشايخه أنه قال : « قرأ علينا شيخ بيغداد عن سقبان الثوري عن جلد الجدا عن الجسر »^(٢) يريد « عن سفيان الثوري ، عن خالد الحذاء ، عن الحسن »^(٣).

ومنه مارواه الإمام الشافعي عن تصحيفات الإمام مالك ، قال المزني : سمعت الشافعي يقول : صحف مالك في عمر بن عثمان وإنما هو عمرو بن عثمان ، وفي جابر بن عتيك وإنما هو جبر بن عتيك ، وفي عبد العزيز بن قريز وإنما هو عبد الملك بن قريب^(٤).

والتصحيح ظاهر في الاسمين الأولين . أما الاسم الثالث فقد علق عليه الحاكم بما نصه : « قوله رحمه الله في « عبد العزيز » وهم ، فإنه عبد العزيز بن قريز بلا شك ، وليس بعبد الملك بن قريب ، فإن مالكا لا يروي عن الأصمعي^(٥) ، وعبد العزيز هذا قد روى عنه غير مالك »^(٦).

(١) الجامع ٦٢/٤ وجه ٢ .

(٢) معرفة علوم الحديث ١٥٢ .

(٣) وقد سبقت تراجمهم جميعاً .

(٤) معرفة علوم الحديث ١٥٠ .

(٥) يقصد أنه لا يروي عن عبد الملك بن قريب ، لأنه اسم الأصمعي كما

هو معروف .

(٦) معرفة علوم الحديث ١٥٠ .

ويشبه هذا ما يرويه المؤلفون في تصحيف السماع : أن شعبة بن الحجاج صحف اسم خالد بن علقمة إلى مالك بن عرفة^(١) . ويظهر أنهما شيخان روى شعبة عن أحدهما ، وروى غيره عن الآخر ، ومالك ابن عرفة شيخ لشعبة فلا يعقل أن يصحف اسمه سماعاً ، ولكن ربما وهم شعبة في الإسناد فوضع اسماً مكان آخر ، فظنه النقاد تصحيفاً^(٢) .

والأصل في التصحيف أن يكون من أخطاء النظر في الصحف كما رأينا ، ومنه كانت تسميته ، ولكن منه نوعاً يسمى تصحيف سمع : وهو أن يكون الاسم واللقب ، أو الاسم واسم الأب على وزن اسم آخر ولقبه ، أو اسم آخر واسم أبيه ، والحروف مختلفة شكلاً ونقطاً ، فيشتبه ذلك على السمع ، كحديث عاصم الأحول ، رواه بعضهم فقال « واصل الأحذب^(٣) » . قال ابن الصلاح : « فذكر الدارقطني أنه من تصحيف السمع ، لا من تصحيف البصر ، كأنه ذهب — والله أعلم — إلى أن ذلك مما لا يشتبه من حيث الكتابة ، وإنما أخطأ فيه

(١) انظر التدريب مثلاً ١٩٧ .

(٢) للعلامة أحمد محمد شاكر تحقيق دقيق حول هذا التصحيف في شرحه على الترمذي (ج ١ ص ٦٧ — ٧٠) . وراجع في (مسند أحمد بتحقيق شاكر أيضاً) الحديثين رقم ٩٢٨ و ٩٨٩ حيث تجد إسنادين في أحدهما خالد بن علقمة ، وفي الآخر مالك بن عرفة .

(٣) التدريب ١٩٦ ، ١٩٧ .

سمعٌ من رواه»^(١).

ومن تصحيف السمع أن الأهوازيين صحّفوا بكيراً إلى أكيل. قال الحاكم: «فكان الراوي أخذه إملاءً، سمع بكيراً فتوهمه أكيلاً»^(٢). وكثرة وقوع التصحيف في أسماء الرواة حملت النقاد على العناية بالمشابهة من هذه الأسماء، بل جاوزوه إلى معرفة المتشابهة في قبائل الرواة وبلدانهم وكناهم وصنائعهم^(٣) وإلى معرفة من له أسماء متعددة^(٤) ومن اشتهر بالاسم دون الكنية^(٥)، والمؤتلف والمختلف من الأسماء والألقاب والأنساب^(٦)، وصنفوا في ذلك كتباً كثيرة طُبِع بعضها ولا يزال أكثرها مخطوطاً.

والتصحيف في جميع صورته المتعلقة بالمتن، غالباً ما يغير المعنى، ويشوّه الحقائق^(٧)، ولا سيما إذا كان المصحّف قليل المعرفة، سيء الضبط. ومن غريب ما يرويه الخطيب في هذا الباب عن أبي موسى

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ٢٤٣.

(٢) معرفة علوم الحديث ١٥١.

(٣) نفسه ٢٢١.

(٤) اختصار علوم الحديث ٢٣٥.

(٥) نفسه ٢٤٦.

(٦) التدريب ٢٣٥.

(٧) ولذلك يقسمون المصحف إلى مصحّف في اللفظ ومصحّف في المعنى.

انظر التدريب ١٩٦، ١٩٧.

محمد بن المثنى العنزي أنه قال يوماً يفخر بقبيلته : نحن قوم لنا شرف ، نحن من عَنَزَة . قد صلى النبي ﷺ إلينا ! » ، لما روي أن النبي ﷺ صلى إلى عَنَزَة ، توهم أنه صلى إلى قبيلتهم ، وإنما العَنَزَة التي صلى إليها النبي ﷺ هي حَرْبَة كانت تُحْمَل بين يديه فتُنْصَب فيصلي إليها ! ^(١) ولقد يشكل على كثيرين أن يُسَمَّك المصحف في القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف رغم الضعف الظاهر الذي يكاد يطبعه في جميع صوره ، فأقل ما يفترضه الباحث فيه أنه يجب أن يكون خالصاً للضعف ، إن لم يحكم بأنه موضوع .

وخطأ هذا الاقتراض يبدو بكل وضوح منذ البداية ، فإنه يقوم على اعتقاد فاسد خلاصته أن المصحفين يُمنعون من تحريف الصحيح والحسن ، ويؤذن لهم بالتلاعب كما يريدون بالضعيف الواهي من الروايات ، وهذا مما يكذبه الواقع ، فإن المصحفين لم يكتفوا بجميع أنواع الحديث يحرفونها ، بل بلغت الصفاقة ببعضهم حدّاً لا يطاق حين طوعت لهم أنفسهم التصحيف في كتاب الله . وكما يمتاز القرآن المتواتر من تلك التصحيفات فلا يلتبس بها قط ، يمتاز منها الحديث أيضاً صحيحاً وحسناً وضعيفاً ، فيقال : هذا صحيح ولكن صفحه فلان ، وهذا حسن وقع فيه تصحيف ، كما يقال : هذا ضعيف ، صحّف أم لم يصحّف .

وبعد ، فقد تمت بدراسة « المصحف » المصطلحات العشرون المشتركة بين الصحيح والحسن والضعيف ، وقد أدخلنا فيها الموقوف والمقطوع كما أشرنا إلى ذلك في مطلع هذا البحث ^(١) .

ودرستنا لها زمراً ثلاثية وثنائية حيث تقاربت أو تعاكست ، يسرت علينا بلا ريب فهم تعاريفها وصورها وأمثلتها ، وأظهرتنا على كثير من المقاييس النقدية التي كان المحدثون يعللون بها آراءهم ووجهات نظرهم ، بلسان مبين فيه دقة المؤرخ ، وبراعة المنطقي ، وبلاغة الخطيب وأمانة الناقل الذي يعتقد أن هذا الأمر دين !

« الموضوع » وأسباب « الوضع »

الموضوع هو الخبر الذي يختلقه الكذابون وينسبونه إلى رسول الله ﷺ افتراء عليه^(١). وأكثر ما يكون هذا الاختلاق من تلقاء نفس الوضاع، بألفاظ من صياغته وإسناد من نسجه. وقد يلجأ بعض المفترين، إذا لم يتح لهم خيال خصيب يقدرهم على الوضع، إلى اصطناع إسناد مكذوب ينتهون به إلى النبي ﷺ واضعين في فيه حكمة رائعة، أو كلمة جامعة، أو مثلاً موجزاً^(٢).

ولقد قيل للإمام عبد الله بن المبارك: هذه الأحاديث الموضوععة؟ فقال: تعيش لها الجهابذة «إنّا نحن نزلنا الذكر»، وإنّا له لحافظون^(٣). وقد عاش لها الجهابذة حقاً، فوضعوا منهجاً علمياً دقيقاً، يميزون به الرواية الصحيحة من المختلقة المفتراة. وقواعد هذا المنهج كثيرة أشهرها الخمس التالية التي يكفي وجود إحداها في خبر ما للحكم بوضعه.

(١) التدريب ٩٨.

(٢) شرح النخبة ٢٠.

(٣) التدريب ١٠٢. ونسب هذا القول في (التوضيح ١٨٩/٢) إلى عبد

الرحمن بن مهدي.

القاعدة الأولى: اعتراف الواضع نفسه، باختلاقه الأحاديث^(١) ، كما فعل أبو عصمة نوح بن أبي مريم ، الملقب بنوح الجامع ، فإنه أقرّ بوضعه على ابن عباس أحاديث في فضائل القرآن سورة سورة^(٢) .

القاعدة الثانية : أن يكون في المروي لحن في العبارة أوركة في المعنى^(٣) ، فذلك مما يستحيل صدوره عن أفصح من نطق بالضاد ، عليه الصلاة والسلام ، وهذه القاعدة يسهل إدراكها على المتمرسين بهذا الفن ، « فإنّ للحديث - كما قال الربيع بن خثيم - ضوءاً كضوء النهار ، تعرفه ، وظلمة كظلمة الليل ، تنكره^(٤) » .

ونقاد الحديث يولون عنايتهم ركة المعنى قبل ركة اللفظ ، لأن فساد

(١) شرح النخبة ٢٠ .

(٢) التدريب ١٠٢ . ومن ذلك اقرار عمر بن صبح بن عمران التميمي بأنه وضع خطبة للنبي صلى الله عليه وسلم ، واقرار مبصرة بن عبد ربه الفارسي بأنه وضع في فضل علي بن ابي طالب سبعين حديثاً .

أما أبو عصمة فأنما لقب بالجامع لأنه أخذ العلم عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى ، والحديث عن حجاج بن أرطاة ، والتفسير عن الكلبي ومقاتل ، والمغازي عن أبي اسحق . فكأنه جمع الكمالات . قال فيه أبو حاتم : جمع فيه كل شيء إلا الصدق . وقد روي نوح الجامع قضاء مرو في خلافة المنصور . (انظر التوضيح

٢ / ٨١) .

(٣) التدريب ٨٨ . وقارن بما ذكرناه عن اللحن ص ٨٠ .

(٤) التوضيح ٩٤/٢ .

المعنى أوضح دليل على الوضع ، قال الحافظ ابن حجر : « المدار في الركعة على ركة المعنى ، فحيثما وجدت دلت على الوضع ، وإن لم ينضم إليها ركة اللفظ ، لأن هذا الدين كله محاسن ، والركعة ترجع إلى الرداءة . أما ركة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك ، لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى بغير ألفاظه بغير فصيح . نعم ، إن صرح بأنه من لفظ النبي ﷺ فكاذب ^(١) » .

القاعدة الثالثة : أن يكون المروي مخالفاً للعقل أو الحس والمشاهدة ، غير قابل للتأويل ^(٢) . قيل لعبد الرحمن بن زيد : حدثك أبوك عن جدك أن رسول الله ﷺ قال : إن سفينة نوح طافت بالبيت وصلت خلف المقام ركعتين ؟ قال : نعم ^(٣) . وواضع هذا الخبر ، عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، مشهور بكذبه واقترائه ، ففي (التهذيب) نقلاً عن الإمام الشافعي : « ذكر رجل لمالك حديثاً منقطعاً ، فقال : اذهب إلى

(١) التدريب ٩٩ .

(٢) الكفاية ١٧ ، وشرح النخبة ٢٠ .

(٣) التهذيب ١٧٩/٦ وقارن بالتدريب ١٠٠ . ومن ذلك ما رواه ابن الجوزي في كتابه (الموضوعات) من طريق محمد بن شجاع التلجي عن حبان بن هلال عن حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة مرفوعاً : إن الله خلق الفرس فأجراها ، فمرقت ، فخلق نفسه منها !! ويعلق على هذا السيوطي في (التدريب ١٠٠) ويقول : « هذا لا يرضه مسلم ، والمتهم به محمد بن شجاع ، كان زائغاً في دينه ، وفيه أبو المهزم . قال شعبة : رأيت لو أعطي درهماً وضع خمسين حديثاً !! »

عبد الرحمن بن زيد يحدثك عن أبيه عن نوح !؟^(١) .

القاعدة الرابعة : أن يتضمن المروي وعيداً شديداً على أمر صغير ، أو وعداً عظيماً على أمر حقير^(٢) ، كالخلود في جنات تجري من تحتها الأنهار ، في رفقة آلاف من الحور العين ، لفعل مندوب أو ترك مكروه^(٣) ، أو الخلود في جهنم مع مقت الله وغضبه لترك مندوب أو فعل مكروه . وكان القصاص مولعين بوضع أخبار من هذا النوع يستميلون بها قلوب العوام إليهم^(٤) .

القاعدة الخامسة : أن يكون واضح الخبر مشهوراً بالكذب ، رقيق الدين ، لا يتورع عن اختلاق الأحاديث والأسانيد انتصاراً لهوى شخصي^(٥) . قيل لمأمون بن أحمد الهروي : ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه بخراسان !؟ فقال : حدثنا أحمد بن عبد الله ، حدثنا عبد الله بن معدان الأزدي عن أنس ، مرفوعاً : يكون في أمي رجل يقال له محمد بن إدريس أضرت على أمي من إبليس ، ويكون في أمي رجل يقال له أبو حنيفة ، هو سراج أمي !!^(٦) وأغرب من ذلك ما أسنده الحاكم

(١) الباعث الحديث ٩١ .

(٢) قارن بالتدريب ٩٩ .

(٣) لقط الدرر ٨٣ .

(٤) التدريب ٩٩ .

(٥) شرح النخبة ٢٠ .

(٦) لسان الميزان ٧/٥ - ٨ وقارن بالتدريب ١٠٠ ولقط الدرر ٨٤ .

عن سيف بن عمر التميمي قال : كنت عند سعد بن طريف ، ف جاء
ابنه من الكتاب يبكي ، فقال : مالك ؟ قال : ضربني المعلم . قال :
لأخزنيهم اليوم ، حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً : معلمو
صبيانكم شراركم ، أقلهم رحمة لليتيم ، وأغلظهم على المسكين !^(١)
وقد بدأ ظهور الوضع في سنة إحدى وأربعين بعد الهجرة ، على
عهد الخليفة الرابع علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، حين تنازع
المسلمون شيعاً وأحزاباً ، وانقسموا سياسياً إلى جمهور وخوارج وشيعة ،
« وركبوا — كما قال ابن عباس — الصعب والذلول » من الإكثار
من التحديث للأهواء : فكان الانتصار للمذاهب منذ أول الأمر أهم
الأسباب الداعية إلى وضع الأخبار ، واختلاق الأحاديث . ولقد
دأب أصحاب الأهواء في مختلف العصور على الافتراء على رسول الله
ﷺ ، حتى قال عبدالله بن يزيد المقرئ : « إن رجلاً من أهل البدع
رجع عن بدعته ، فجعل يقول : انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه ،
فإننا كنا إذا رأينا رأياً جعلنا له حديثاً^(٢) » ! وقال حماد بن سلمة :
أخبرني شيخ من الرافضة أنهم كانوا يجتمعون على وضع الأحاديث^(٣) .

(١) التدريب ١٠٠ . وسعد بن طريف هذا قال فيه ابن حبان : « كان يضع
الحديث » وقال فيه يحيى بن معين : « لا يحل لأحد أن يروي عنه » أما راوي
القصة عنه ، سيف بن عمر فقال فيه الحاكم : « أنهم بالزندقة ، وهو في الرواية ساقط
(وقارن بالباعث الحديث ٨٩) .

(٢) و (٣) التدريب ١٠٣ .

ومن أصحاب الأهواء الفقهاء الذين يتصدون للدفاع عن مذاهبهم زوراً وبهتاناً، فيشحنون كتبهم بالموضوعات، سواء اختلقوها بأنفسهم أم اختلقها الوضاعون خدمة لهم وتأيداً لهواهم . وقد تبلغ بهم الجرأة حدَّ الخلط بين أقيستهم وبين أحاديث الرسول ﷺ، فيضعون في فيه عبارات أقيستهم التي وصلوا إليها بجتهادهم، وغالباً ما يكون هؤلاء الفقهاء من مدرسة الرأي التي تعنى بالقياس عناية خاصة . قال أبو العباس القرطبي^(١): « استجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس الجلي إلى رسول الله ﷺ، كذا !! ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة ، لأنها تشبه فتاوى الفقهاء ، ولا أنهم لا يقيمون لها سنداً !! »

وأدهى من ذلك وأمر ما يضعه بعض علماء السوء في كل جيل تقريباً إلى الطبقة الحاكمة ، وكسباً للحظوة عندها : كما صنع غياث بن إبراهيم النخعي الكوفي ، فإنه دخل على أمير المؤمنين المهدي ، وكان المهدي يحب الحمام ويلعب به ، فإذا قدامه حمام ، فقبل له : حدث أمير المؤمنين ، فقال : حدثنا فلان عن فلان عن فلان أن النبي ﷺ قال : « لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح » . فأمر له المهدي

(١) أبو العباس القرطبي هو صاحب كتاب « المفهم ، شرح صحيح مسلم » . وعبارته هذه عن فقهاء أهل الرأي نقلها عنه السخاوي في شرحه ألفية العراقي في مصطلح الحديث ، ص ١١١ .

ببدرة ، فلما قام قال : أشهد على قفاك أنه قفا كذاب على رسول الله
 ﷺ . ثم قال المهدي : أنا حملته على ذلك ، ثم أمر بذبح الحمام ،
 ورفض ما كان فيه ^(١) .

وأحياناً ، يكون التعامل بين العامة سبباً في وضع الأحاديث ،
 وذلك حين يظهر جاهل بزي العلماء ، ويحرص على أن يظل في أعين
 العامة عالماً يشار إليه بالبنان ، فلا يستر جهله إلا كثرة وضعه للغرائب
 التي تخلب ألباب العامة في جميع الأجيال . روى ابن الجوزي بإسناده
 إلى أبي جعفر بن محمد الطيالسي قال : « صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين
 في مسجد الرصافة ، فقام بين أيديهم قاص فقال : حدثنا أحمد بن
 حنبل ويحيى بن معين قالا : حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن
 أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « من قال لا إله إلا الله خلق الله
 من كل كلمة طيراً منقاره من ذهب ، وريشه من مرجان ! وأخذ في
 قصته نحواً من عشرين ورقة ! فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن
 معين ، وجعل يحيى بن معين ينظر إلى أحمد ، فقال له : حدثته بهذا ؟
 فيقول : والله ما سمعت هذا إلا الساعة . فلما فرغ من قصصه وأخذ
 العطيات ، ثم قعد ينتظر بقيتها قال له يحيى بن معين بيده : تعال ،

(١) شرح النخبة ٢٠ ، والتدريب ١٠٣ ، والتوضيح ٧٦/٢ . وللحديث أصل
 في « السنن الأربعة » ، إلا أن أصحابها لم يذكرها « الجناح » . انظر لقط
 الدرر ٨٢ .

فجاء متوهماً لنوال ، فقال له يحيى : من حدثك بهذا الحديث ؟ فقال :
أحمد بن حنبل ويحيى بن معين . فقال : أنا يحيى بن معين ، وهذا أحمد بن
حنبل ، ما سمعنا بهذا قطّ في حديث رسول الله ﷺ . فقال : لم أزل
أسمع أن يحيى بن معين أحق ، ما تحققت هذا إلا الساعة ! كأن ليس
فيها يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما ، وقد كتبت عن سبعة عشر
أحمد بن حنبل ويحيى بن معين . فوضع أحمد كفه على وجهه ، وقال :
دعه يقوم ، فقام كالمستهزئ بهما !^(١)

والقصاص المتعاملون أصفق الناس وجهاً ، وأشدّهم وقاحة ، وهم
يتخذون - لترويح أحاديثهم المختلفة - أسانيد مشهورة يحفظونها كاللبغاء
ثم يضمنونها إلى كل حديث يفترونه كما فعل هذا القاصّ الوقح مع أحمد
ابن حنبل ويحيى بن معين ، وكما فعل قاصّ آخر حكى عنه أبو حاتم
البرقي إقراره بجهله واختلاقه في آن واحد . قال أبو حاتم : « دخلت
مسجداً فقام بعد الصلاة شاب فقال : « حدثنا أبو خليفة ، حدثنا أبو
الوليد عن شعبة عن قتادة عن أنس » وذكر حديثاً ، فلما فرغ دعوته
فقلت : رأيت أبا خليفة ؟ قال . لا ، قلت : كيف تروي عنه ولم تره ؟
فقال : إن المناقشة معنا من قلة المروءة ، أحفظ هذا الإسناد ، فكلما
سمعت حديثاً ضممته إلى هذا الإسناد !! »^(٢).

(١) أحمد محمد شاكر ، شرح ألفية السيوطي في المصطلح (٨٧ - ٨٨) والباعث
الحديث ٩٣ ، ٩٤ . والتوضيح ٧٦/٢ ، ٧٧ .
(٢) الباعث الحديث ٩٣ .

ومن الغريب حقاً أن بعض الزهاد والمتصوفين طوعت لهم أنفسهم وضع الأحاديث على رسول الله ﷺ ترغيباً للناس في صالح الأعمال، كأن هذه الثروة التي لا يدرك اليان وصفها من أقواله عليه السلام ونوابغ حكمه وجوامع كلمه لم تكفهم ولم تشف صدورهم . واشتغال هؤلاء بالعبادة ، واشتغارهم بالزهد والعفة ، يحمل العامة على الاغترار بما يختلقونه ، فخطرهم من هذه الناحية أشد هولاً مما تتصور . ولقد شوهاوا بجهلهم وجه الإسلام ، وأدخلوا في تعاليمه ما ليس منه . قال يحيى القطان : « ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير » ^(١).

ولو ذهبنا نستقصي ما افتراه الوضاعون ونسبوه إلى رسول الله ﷺ لما أمكننا إحصاؤه ؛ فالزنادقة وحدهم وضعوا - كما قال حماد بن زيد - أربعة عشر ألف حديث ^(٢) ، وعبد الكريم بن أبي العوجاء ^(٣)

(١) التوضيح ٧٨/٢ . ولقد وجد المستشرق نولدكه في مثل هذه العبارة مادة صالحة للتعليق والتعقيب ، مع أنها تشير إلى دقة المقاييس النقدية عند رجال الحديث ، انظر Geschichte des Corans, p XXII .

(٢) التدريب ١٠٣ .

(٣) وهو خال معن بن زائدة الشيباني الأثير المعروف ، وقد ضرب عنقه محمد بن سليمان بن علي أمير مكة . قال الذهبي في « الميزان » في ترجمة عبد الكريم هذا : « زنديق ميين » . فארن بالتوضيح ٧٥/٢ . ومثله في الزنادقة والافتراء محمد ابن سعيد بن حسان الأسدي الشامي المصلوب فانه وضع كذلك أربعة آلاف حديث =

وضع وحده - باعترافه - أربعة آلاف حديث ، فإنه لما أخذ لتضرب عنقه في خلافة المهدي صاح قائلاً : « لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث ، أحرم فيها الحلال وأحلل الحرام ! » .

على أننا - نحمد الله - أن حفظ دينه من عبث العابثين ، وكلام نبيه من كذب الوضاعين بما قيض للأمة من علماء أمناء مخلصين مازوا الخبيث من الطيب ، وعرفونا أسباب الوضع ، وجرحوا الوضاعين ، وكشفوا معايهم ، وألقوا الكتب في الموضوعات يجمعونها ، وأحياناً يحفظونها ، لكيلا يلتبس عليهم منها شيء .

وأشهر الكتب في بيان الأحاديث المختلفة كتاب « الموضوعات » لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧) أخذ أكثره من كتاب « الأباطيل » للجوزقاني ، وكان هذا الأخير يحكم بالوضع على كل حديث يخالف السنة النبوية فعلاً أو تركاً^(١) ، فكان على ابن الجوزي وقد تأثر بمنهجه أن يقع في كثير من الأخطاء التي تشبهه أخطاءه هو « أي الجوزقاني » ، وهكذا حكم ابن الجوزي بالوضع على بعض

= ومن الأحاديث التي وضعها ما حكاه عنه الحاكم أبو عبد الله : أنه روى عن حميد عن أنس مرفوعاً : « أنا خاتم النبيين ، لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله » . قال الحاكم معقياً ومفسراً : وضع هذا الاستثناء لما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة والدعوة إلى التني « انظر التدريب ١٠٣ .

(١) الرسالة المستطرفة ١١٢ . وكان عليه أن يقيد السنة بالتواترة : (التوضيح ٩٦/٢) .

الصحيح والحسان . بل لقد حكم بوضع حديث في صحيح مسلم ، وهو حديث أبي هريرة مرفوعاً : « إن طالت بك مدة أو شك أن ترى قوماً يغدون في سخط الله ويروحون في لعنته ، في أيديهم مثل أذئاب البقر »^(١) ، وقد تعقبه الحافظ ابن حجر فقال : « ولم أقف في كتاب الموضوعات لابن الجوزي على شيء حكم عليه بالوضع وهو في أحد الصحيحين غير هذا الحديث ، وإنما لغفلة شديدة منه »^(٢) . ووجد ابن حجر في تعقبه لابن الجوزي أربعة وعشرين حديثاً من المسند أوردها هذا في كتابه على أنها موضوعات ، فرد عليه حكمه ودافع عن صاحب المسند الإمام أحمد بن حنبل في كتابه : (القول المسدد في الذب عن المسند) واستطاع السيوطي في ذيله على هذا الكتاب أن يستخرج من موضوعات ابن الجوزي أربعة عشر حديثاً أخرى كتلك من المسند ونبه على عدم جواز وصفها بالوضع ، كما أنه ألف ذيلاً على الكتابين (القول المسدد وذيله عليه) سماه (القول الحسن في الذب عن السنن) استخرج فيه من موضوعات ابن الجوزي مئة وبضعة وعشرين حديثاً من جوامع السنن الأربعة (الترمذي ، وأبي داود ، والنسائي ، وابن ماجه) وأشار كذلك إلى تسرع ابن الجوزي في حكمه عليها بالوضع . وأخيراً ، فإن السيوطي رأى أن يلخص كتاب ابن الجوزي ويتبع أقوال

(١) صحيح مسلم ، ج ٢ ص ٣٥٥ .

(٢) ابن حجر العسقلاني (القول المسدد في الذب عن المسند) ص ٣١

الحفاظ الذين تعقبوا بعض أحاديثه ، فسمى تلخيصه « بالآليء المصنوعة »
وسمى إفراده للأحاديث المتعقبة « بذيل الآليء المصنوعة »^(١).

وبنشاط العلماء في تعقب ابن الجوزي وانتقاد كتابه انتقاداً علمياً
مجرداً ، أصبح الانتفاع بمصنفه (الموضوعات) ميسوراً ، ولا سيما
للمشتغل بعلم الحديث الذي لا يفتأ يتابع أبحاثه برغبة واهتمام . وجدير
بالذكر أن الضرر في كتاب ابن الجوزي - قبل تعقب العلماء له - لا يتمثل
في إغفاله أشهر الموضوعات والوضائع ، وإنما « فيه من الضرر - كما
يقول ابن حجر - أن يظنّ ما ليس بموضوع موضوعاً ، عكس الضرر
بمستدرك الحاكم ، فإنه يظنّ ما ليس بصحيح صحيحاً »^(٢).

ولا بد من التنبيه على أن بعض ما يسميه العلماء موضوعاً هو إلى
المدرج أقرب ، وبه أشبه : وذلك حين يحدث الشيخ مثلاً فيسوق
إسناداً معيناً ، ثم يعرض له ما يستوجب كلامه في غير سياق الحديث
الذي يريد أن يرويّه ، فيظن السامع أن كلامه العارض هو المتن الذي
من أجله ساق الإسناد ، فيتحمّله منه ، ويؤديه عنه . مثاله ما رواه ابن
ماجه عن إسماعيل الطلحي عن ثابت بن موسى العابد الزاهد عن شريك
عن الأعشى عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً : « من كثرت صلاته

(١) قارن الباعث الحثيث ٨٧ بالتدريب ١٠١ .

(٢) التدريب ١٠٠ .

بالليل حسن وجهه بالنهار . قال الحاكم : « دخل ثابت على شريك وهو يملي ويقول : » حدثنا الاعمش عن أبي سفيان عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ ، وسكت ليكتب المستملي ، فلما نظر إلى ثابت قال : من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار ، وقصد بذلك ثابتاً ، لزهده وورعه ، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد ، فكان يحدث به . وقال ابن حبان : « إنما هو قول شريك قاله عقب حديث الاعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً : » يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم ، فأدرجه ثابت في الخبر ، ثم سرقه منه جماعة من الضعفاء وحدثوا به عن شريك ^(١) . مثل هذا الحديث يرى ابن حجر أنه مدرج ، فهو ضعيف ، وليس بموضوع ، ولكن أبا عمرو بن الصلاح يعتبره نوعاً من الموضوع على غير تعمد ، وقد تابعه على ذلك النووي والسيوطي .

والواقع أن من العسير جداً الحكم بالوضع على حديث ما ، لأن التسرع في الوصف بالوضع كالسرع في الوصف بالصحة إنما يصدر عن باحث متساهل يلقي الكلام على عواهنه . أما ما يندرج تحت إحدى القواعد الخمس التي ذكرناها فليس من التسرع في شيء الحكم بوضعه ، وإننا نكرر مع ابن الجوزي : « ما أحسن قول القائل : إذا رأيت الحديث يباين المعقول ، أو يخالف المنقول ، أو يناقض الأصول ،

(١) الباعث الحديث ٨٤ نقلاً عن التدريب ١٠٤ .

فاعلم أنه موضوع» ^(١).

وغني عن البيان بعد هذا كله أنه يحرم علينا أن نروي خبراً موضوعاً
علماً يقيناً بوضعه إلا مع التنبيه على أنه محتلق مصنوع ، لقوله عليه
السلام : «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب ، فهو أحد الكاذبين» ^(٢)
وإنما تشدد في هذا لكيلا يظن أحداً أنه منسوب إلى رسول الله ﷺ ،
أما روايته للتمثيل على الموضوع فلا ضير فيها ، لأن الغرض منها
حينئذ التفهيم والتعليم .

(١) ينقل هذا عن ابن الجوزي السيوطي في كتابه (التدريب ١٠٠) .

(٢) رواه مسلم من حديث سمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة : (التوضيح
٧١/٢) وقوله (يرى) فيه روايتان (بضم الياء وفتحها) . وقوله الكاذبين فيه
روايتان ايضاً : بكسر الياء وفتحها .

كتب الحديث

١ - مراتب هذه الكتب

لقد صنفنا في الحديث كتب كثيرة وصل إلينا بعضها ، ولم يصل البعض الآخر ، ولا يزال عدد كبير منها مخطوطاً في المكاتب العالمية ، وسيعيش لها الجهابذة من العلماء لينفضوا عنها الغبار ويحيوا بها التراث الإسلامي العظيم . وكان ينبغي أن تكون كتب الحديث بهذه الكثرة ، لأن مجموعة الأحاديث النبوية يتعذر إحصاؤها وضبطها في كتاب يجمعها مهما يكن هذا الكتاب ضخماً عظيماً ، فالإمام أحمد ابن حنبل انتخب مسنده وحده من ٧٥٠٠٠٠ (خمسين ألف حديث وسبع مئة ألف)^(١) مع أن أحاديث هذا المسند لا تبلغ الأربعين ألفاً^(٢) . وقد حاول السيوطي في كتابه « جمع الجوامع » أن يستوعب الأحاديث

(١) خصائص المسند لأبي موسى المديني = انظر المسند ، طبعة شامكر ، المقدمة ٢١/١ .

(٢) يقول العلامة أحمد شاكر في المسند : « هو على اليقين أكثر من ثلاثين ألفاً ، وقد لا يبلغ الأربعين ألفاً . وسيتبين عدده عند إتمامه إن شاء الله » . ٢٣/١ . ولكن منيته عاجلته قبل أن يتمه .

النبوية بأسرها ، وفقاً لما أداه إليه اجتهاده وإطلاعه ، فجمع منها مئة ألف حديث ومات قبل أن يتم تصنيفه . وجدير بالذكر أنه كان يقول : « أكثر ما يوجد على وجه الأرض من الأحاديث النبوية ، القولية والفعلية ، مئة ألف حديث ونيف »^(١) .

إن هذا المقدار العظيم من الأحاديث التي جمعت من كتب شتى ألقت في أعصر مختلفة لا يمكن أن ينظر إلى مصادره كلها نظرة متساوية ، وبعبارة أخرى : لا يمكن أن تكون مصادر الحديث - على اختلافها - ذات طبقة واحدة ، ومرتبة واحدة ، ولذلك اصطاح العلماء على تقسيم كتب الحديث بالنسبة إلى الصحة والحسن والضعف إلى طبقات^(٢) :

الطبقة الأولى : تنحصر في صحيحي البخاري ومسلم وموطأ مالك بن أنس ، وفيها من أقسام الحديث : المتواتر ، والصحيح الأحادي ، والحسن .
الطبقة الثانية : وفيها جامع الترمذي ، وسنن أبي داود ، ومسند أحمد ابن حنبل ومجتي النسائي ، وهي كتب لم تبلغ مبلغ الصحيحين والموطأ ، ولكن مصنفها لم يرضوا فيها بالتساهل فيما اشترطوه على أنفسهم ،

(١) وقد صرح السيوطي بذلك فقال : « سميته جمع الجوامع ، وقصدت فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها » . ويعلق المناوي على هذه العبارة فيقول : « وهذا بحسب ما اطلع عليه المصنف ، لا باعتبار ما في نفس الأمر » .

(٢) قارن بـ « حجة الله البالغة » للامام الشيخ أحمد المعروف بشاه ولي الله الدهلوي ، ص ١٠٥ وما بعدها ، القاهرة ، المطبعة الخيرية ، سنة ١٣٢٢ هـ .

وتلقاها مَنْ بعدهم بالقبول ، ومنها استمدت أكثر العلوم والأحكام وإن كانت لا تخلو من الضعيف . والمحدثون يعتمدون على هاتين الطبقتين بوجه خاص ، ويستنبطون منها أصول العقيدة والشرعة .

الطبقة الثالثة : وهي الكتب التي يكثر فيها أنواع الضعيف من شاذ ومنكر ومقلوب ، مع استتار حال رجالها وعدم تداول ما شدت به أو انفردت : كمسند ابن أبي شيبة ، ومسند الطيالسي ، ومسند عبد بن حميد ، ومصنف عبد الرزاق ، وكتب البيهقي والطبراني والطحاوي ، وهذه الطبقة لا يستطيع الاعتماد عليها والاستمداد منها إلا جهابذة المحدثين ، الذين أفنوا حياتهم في استكمال هذا العلم وتبعية جزئياته .

الطبقة الرابعة : مصنفات هزيلة جمعت في العصور المتأخرة من أفواه القصاص والوعاظ والمتصوفة والمؤرخين غير العدول وأصحاب البدع والأهواء كما في تصانيف ابن مردويه وابن شاهين وأبي الشيخ . ومن الواضح أن هذه الطبقة الأخيرة لا يعول عليها أحد من الذين لهم إلمام بالحديث النبوي ، لأنها مصدر الأهواء والبدع .

ب — التعريف بأهم كتب الراوية والمسانيد

تعددت أنواع كتب الحديث ، كما تعددت طبقاتها ، فكان منها كتب الصحاح والجوامع ، والمسانيد ، والمعاجم ، والمستدركات ، والمستخرجات ، والأجزاء .

(آ) أما كتب الصحاح فهي تشمل الكتب الستة للبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، إلا أن العلماء اختلفوا في ابن ماجه ، فجعلوا الكتاب السادس موطأ الإمام مالك ، كما قال رزين وابن الأثير ، أو مسند الدارمي كما قال ابن حجر العسقلاني ^(١) . وعلى ذلك فإنّ من الواضح أنّ عبارة « الكتب الخمسة » تصدق على كتب الأئمة الذين ذكروا قبل ابن ماجه ، فإذا قرأنا في ذيل بعض الأحاديث مثل هذه العبارة : « رواه الخمسة » فمعنى ذلك أنّ البخاري ومسلماً وأباداود والترمذي والنسائي قد اتفقوا جميعاً على رواية هذا الحديث . وعبارة « الصحيحين » تطلق على كتابي البخاري ^(٢) ومسلم ^(٣) ، ويقال

(١) الرسالة المستطرفة ١٠ - ١١ .

(٢) الامام البخاري هو محمد بن إسماعيل بن ابراهيم ، ويكنى أبا عبد الله . أخذ يحفظ الحديث وهو دون العاشرة من عمره ، فكتب عن أكثر من ألف شيخ ، وحفظ مئة ألف حديث صحيح ، ومئتي ألف غير صحيح ، وكتابه « الجامع الصحيح » هو أصح الكتب بعد القرآن المجيد ، سمعه من أكثر من سبعين ألفاً ، وظل يشغل في جمعه ست عشرة سنة .

ولصحيح البخاري شروح كثيرة ذكر منها صاحب « كشف الظنون » اثنين وثمانين شرحاً ، ولكن أفضلها شرح ابن حجر المسمى « فتح الباري » . ومن مصنفات البخاري التواريخ الثلاثة الكبير والأوسط والصغير ، وكتاب الكنى ، وكتاب الوجدان ، وكتاب الأدب المفرد ، وكتاب الضعفاء .

توفي البخاري سنة ٢٥٦ في قرية من قرى سمرقند تسمى « خرتك » .

(٣) هو الامام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري ، وبنو قشير قبيلة عربية =

في الحديث الذي رواه «رواه الشيخان» أو «متفق عليه». وإنما سميت الكتب الستة بالصحيح على سبيل التغليب، وإلا فإن كتب «السنن» الأربعة للترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجه هي دون الصحيحين منزلة، وأقل منها دقة وضبطاً^(١).

ولكل من أصحاب الكتب الستة ميزة يعرف بها، فمن أراد التفقه فعليه بصحيح البخاري، ومن أراد قلة التعليقات فعليه بصحيح مسلم^(٢)،

معروفة، النيسابوري، وكنيته أبو الحسين، أجمع العلماء على إمامته في الحديث، وقد رحل كثيراً في طلبه.

ولمسلم كتب كثيرة منها صحيحه المشهور، وكتاب العلل، وكتاب أوامير المحدثين، وكتاب من ليس له إلا راوٍ واحد، وكتاب طبقات التابعين، وكتاب الخضرين، وكتاب المسند الكبير على أسماء الرجال.

وقد توفي الإمام مسلم بنيسابور سنة ٢٦١ هـ، عن خمس وخمسين سنة. (١) وكتب الصحاح غير الكتب الستة - كما ذكر السيوطي في خطبة كتابه «جمع الجوامع» هي صحيح ابن خزيمة أبي بكر محمد بن اسحاق المتوفى سنة ٣١١ هـ، وصحيح أبي عوانة يعقوب بن اسحق بن ابراهيم الاسفراييني المتوفى سنة ٣١٦ هـ، وصحيح ابن حبان محمد بن حبان البستي المتوفى سنة ٣٥٤ هـ، والصحاح المختارة للضياء المقدسي محمد بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي المتوفى سنة ٦٣٤ هـ، وقارب بالرسالة المستطرفة ص ١٦ - ٢١.

(٢) قيل إنها لا تزيد عن أربعة عشر موضعاً، يعلق فيها سند الحديث فيقول: «مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم». وقد سردها الحافظ العراقي في شرحه لمقدمة ابن الصلاح (انظر ص ٢٠ - ٢١) طبعة حلب سنة ١٣٥٠ هـ.

ومن رغب في زيادة معلوماته في فن التحديث فعليه بجامع الترمذي^(١) ،
ومن قصد إلى حصر أحاديث الأحكام فبغيته لدى أبي داود^(٢) في سننه ،
ومن كان يعنيه حسن التبويب في الفقه فابن ماجه^(٣) يلي رغبته ؛ أما
النسائي^(٤) فقد توافرت له أكثر هذه المزايا .

وصحيح البخاري أرجح من صحيح مسلم ، لأن الإمام البخاري
اشترط في إخراجه الحديث شرطين أحدهما معاصرة الراوي لشيخه ،
والثاني ثبوت سماعه ، بينما اكتفى مسلم بمجرد شرط المعاصرة^(٥) .

(١) سبقت ترجمته ص ١٢ ح ٢ . وقد سقط هناك اسمه الاول . فجاءت العبارة
هكذا « هو عيسى ... » والصواب : « محمد بن عيسى » .

(٢) هو أحد أئمة الحديث المتقين ، الامام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث ،
الأزدي ، السجستاني . اقتصر في « سننه » على أحاديث الأحكام . وله ملاحظات
قيمة على الرواة والأحاديث ، توفي سنة ٢٧٥ هـ .

(٣) هو الحافظ أبو عبد الله ، محمد بن يزيد القزويني ، المعروف بابن ماجه
(بهاء ساكنة وصلاً ووقفاً لأنه اسم أعجمي) ، وهو لقب أبيه لا جده . وأول
من أضاف (سننه) مكملاً به الأصول الستة أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي
المقدسي في أطراف الكتب الستة له ، وقد توفي ابن ماجه سنة ٢٧٥ هـ . على الأشهر .

(٤) هو الحافظ أبو عبد الرحمن ، أحمد بن شعيب النسائي . نسبة الى نساء
بلدة مشهورة بخراسان . وسننه أقل السنن حديثاً ضعيفاً بعد الصحيحين . وقد جرد
الصحاح من سننه الكبرى فصنع منها كتاباً سماه « المجتبى » ، وهو المعدود من
الأمهات الكبرى ، وأحد الكتب الستة عند الاطلاق . وقد توفي النسائي
سنة ٣٠٣ هـ .

(٥) اختصار علوم الحديث ٢٢ . غير أن أبا علي النيسابوري ، شيخ الحاكم ، =

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه (فتح الباري) أن عدة أحاديث البخاري بالمكرر وبما فيه من التعليقات والمتابعات واختلاف الروايات (٩٠٨٢)، فيها من المتون الموصولة بـ «تكرار» (٢٦٠٢) ومن المتون المعلقة المرفوعة (١٥٩) ولم يتناول ابن حجر بالعدد والاستقصاء ما في البخاري من الموقوف على الصحابة والمقطوع على التابعين^(١). أما عدة ما في صحيح مسلم بـ «تكرار» فيبلغ نحو أربعة آلاف حديث^(٢).

والبخاري قد وضع بنفسه عناوين «صحيحه» فبوبه بطريقة خاصة تدل على سعة علمه وفقهه، وهو غالباً يفتح الباب بالآيات القرآنية، فتستنبط من ذلك رأيه الفقهي في الأبواب المختلفة. أما مسلم فإنه رتب أحاديثه بطريقة خاصة، فجعل كل طائفة من الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد متلاحقة متتابعة من غير أن يفرد لها بعنوان يضعها لها بنفسه، ولقد بوب له صحيحه ووضع له عناوينه الإمام النووي، فأصبح الانتفاع به أيسر. ولمسلم في صحيحه مزايا منها سهولة تناوله، لأنه جعل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به جمع فيه طرقه

وطائفة من علماء المغرب يرجعون صحيح مسلم على صحيح البخاري. والكتابان باجماع علماء المسلمين أصح كتب الحديث قاطبة.

(١) فتح الباري ١/ ٤٧٠ - ٤٧٨.

(٢) اختصار علوم الحديث ٢٥.

التي ارتضاها وأورد فيه أسانيد المتعددة ، بخلاف البخاري فإنه يذكر تلك الوجوه المختلفة في أبواب متفرقة متباعدة . ومسلم يميز بين « حدثنا » و « أخبرنا » ، فكان يرى أن « حدثنا » لا يجوز إطلاقه إلا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة ، « وأخبرنا » لما قرىء على الشيخ ^(١) . وهذا مذهب أكثر أصحاب الحديث ، ولا سيما الشافعي وأصحابه وجمهور أهل العلم بالمشرق . ثم إن مسلماً يعني في صحيحه بضبط ألفاظ الرواة ، كقوله « حدثنا فلان وفلان واللفظ لفلان قال أو قال : حدثنا فلان ^(٢) » . وإذا كان بين الرواة اختلاف في حرف من متن الحديث أو صفة الراوي أو نسبه أو نحو ذلك فإنه حريص على التنبيه عليه ولو لم يتغير به المعنى ^(٣) ، وهذا إن دل على شيء فعلى ضبطه وأمانته .

وفي كل من الصحيحين نجد الإشارة إلى (حدثنا) بهذه العبارة (ثنا) وإلى (أخبرنا) بهذه العبارة (أنا) وهما اصطلاحان يراد بهما الاختصار .

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ١/١٥١ .

(٢) مثاله : « حدثنا أحمد بن حنبل وزهير بن حرب - واللفظ لزهير - قالوا : حدثنا يحيى ، وهو القطان ... » كتاب البيوع ، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع ٢٦/٥ .

(٣) مثاله : « حدثنا عبد الله بن معاذ العنبري ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة ، عن قتادة عن أبي أيوب - واسمه يحيى بن مالك ، الأزدى ، ويقال المرافي والمراغحي من الأزد - عن عبد الله بن عمرو عن النبي ... » صحيح مسلم ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ١٠٤/٢ .

ويكثر في صحيح مسلم خاصة حرف حاء (ح) يرمز به إلى التحول من إسناد إلى إسناد ، وذلك إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر ، فعلى القارىء إذا انتهى إليها أن يقول (ح) ثم يستمر في قراءة ما بعدها ^(١) .
والبخاري ومسلم لم يلتزما بإخراج جميع ما يحكم بصحته من الأحاديث فلقد فاتهما عدد قليل من الأحاديث اعترفا بصحتها مع أنها لم ترد في كتابيهما ، وإنما وردت في كتب السنن الأربعة أو سواها من الكتب المشهود لها بالصحة ^(٢) .

أما موطأ الامام مالك ^(٣) فإنه يلي الصحيحين في الرتبة ، على الرأي القائل بأنه سادس الكتب الستة ، ولم يعد في الكتب الصحاح على رأي الذين يجعلون الأصل السادس سنن ابن ماجه ، وتعليل ذلك لديهم أن فيه كثيراً من المراسيل من ناحية ، وكثيراً من الآراء الفقهية من ناحية ثانية ، فهو إلى كتب الفقه أقرب ^(٤) .

ب (والجوامع من كتب الحديث تشتمل على جميع أبواب الحديث التي اصطالحوا على أنها ثمانية : باب العقائد ، باب الأحكام ، باب الرقاق ، باب آداب الطعام والشراب ، باب التفسير ، والتاريخ والسير ،

(١) انظر في دلالة حاء التحوين علوم الحديث ١٨٢ - ١٨٣ .

(٢) اختصار علوم الحديث ٢٣ ، ٢٤ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٨٩ ح ٥ .

(٤) الباعث الحثيث ٣١ ، ٣٢ .

باب السفر والقيام والقعود (ويسمى باب الشرائع أيضاً) ، باب الفتن ، وأخيراً باب المناقب والمثالب ^(١) . فالكتاب المشتمل على هذه الأبواب الثمانية يسمى جامعاً : كجامع البخاري وجامع الترمذي .

ج (والمسانيد جمع مسند ، وهو ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة على حروف التهجي ^(٢) ، وأحياناً حسب السوابق الإسلامية ^(٣) ، أو تبعاً للأنسب ^(٤) . ومنها مسند أبي داود الطيالسي المتوفى سنة ٢٠٤ ، وهو كما ذكرنا سابقاً أول من ألف في المسانيد ، ومنها مسند بقي بن مخلد المتوفى سنة ٢٩٦ ^(٥) ، ويسمى مسنده أيضاً

(١) قارن التوضيح ١٥/٢ بالمستطرفة ٣٢ . وهذه الأبواب الثمانية قبل ان تضم بين دفعتي « جامع » واحد يجمعها ، كان كل منها موضوعاً لكتاب قائم برأسه . ففي العقائد كتاب التوحيد لابن خزيمة ، وفي الأحكام كتب السنن الأربعة التي سبقت الإشارة إليها ، لأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه . وفي الرقاق كتاب الزهد للإمام أحمد بن حنبل ، وفي الآداب كتاب الأدب المفرد للبخاري ، وفي التفسير كتاب ابن مردويه وابن جرير ، وفي السفر والقيام كتاب الشرائع للترمذي ، وفي الفتن كتاب لنعيم بن حماد . وراجع ما ذكرناه عن « الجوامع » ص ٢٦٠ ، نقلاً عن التوضيح .

(٢) وحينئذ يبدأ بأبي بن كعب وأسامة بن زيد ومن يليهما .

(٣) قال الخطيب : « وهذه الطريقة أحب إلينا في تخريج المسند ، فيبدأ بالعشرة رضوان الله عليهم ، ثم يتبعهم بالمقدمين من أهل بدر » الجامع ١٠/١٩٠ وجه ١ .

(٤) وحينئذ يبدأ ببني هاشم ثم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب . الجامع ١٠/١٩٠ وجه ١ أيضاً .

(٥) وانظر في وصف مسند بقي (نفح الطيب ١/٥٨١ و ١٣١/٢) .

« مصنفاً » لأنه صنف فيه حديث كل صاحب على أبواب الفقه . وأوفى تلك المسانيد وأوسعها مسند الإمام أحمد بن حنبل ^(١) . وفي هذا المسند ^(٢) أحاديث صحيحة كثيرة لم تخرج في الكتب الستة . وقد قال الإمام أحمد عن مسنده هذا : « هذا الكتاب جمعته واتفقته من أكثر من سبع مئة ألف حديث وخمسين ألفاً ، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه : فإن وجدتموه فيه ، وإلا فليس بحجة » ^(٣) . وقد عقب الحافظ الذهبي على ذلك بقوله : « هذا القول منه على غالب الأمر ، وإلا فلنا أحاديث قوية في الصحيحين والسنن والأجزاء ماهي في المسند » وقد ذكرنا في بحث « الموضوع وأسباب الوضع » ^(٤) أن للحافظ ابن حجر رسالة سماها (القول المسدد

(١) هو الامام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال ، الشيباني ، المروزي ثم البغدادي ، وكنيته أبو عبد الله . كان آية في الحفظ والضبط ، وهو من أمراء المؤمنين في الحديث ، كتبه كثيرة أهمها المسند ، وكتاب العلال ، وكتاب الزهد ، وكتاب فضائل الصحابة ، توفي ٢٤١ هـ .

(٢) مسند ابن حنبل مطبوع في مصر في ستة مجلدات كبار ، وقد تم طبعه سنة ١٣١٣ ، والعلامة أحمد محمد شاكر شرع بطبعه بتحقيق مشكور . ولكن منيته أعجلته عن إتمامه فلم ينشر منه إلا خمسة عشر مجلداً .

(٣) راجع مقدمة المسند ، ط شاكر ص ٢١ وكان الامام أحمد شديد الاعتزاز بمسنده ، لا يمانه بأنه جمع السنة فأوعاها ، فكان يقول لابنه عبد الله راوي المسند عنه « احتفظ بهذا المسند ، فإنه سيكون للناس إماماً » .

(٤) راجع ص ٢٩٢ .

في الذب عن مسند الإمام أحمد (ردّ فيها أقوال الزاعمين أن في المسند موضوعات ، وقد فصل ابن تيمية في هذه القضية فصلاً حكيمياً حيث ينفي في كتابه (التوسل والوسيلة) وجود الموضوع في مسند الإمام أحمد إن كان المراد بالموضوع ما في سنده كذاب ، « أما إذا كان المراد ما لم يقله النبي ﷺ ، لغلط راويه وسوء حفظه ، ففي المسند والسنن من ذلك كثير » .

د (والمعاجم جمع معجم ، وهو ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ ، أو البلدان . والغالب أن تكون مرتبة على حروف المعجم ^(١) . وأشهر المعاجم معجم الطبراني الكبير ، والمتوسط ، والصغير . هـ) والمستدركات جمع مستدرك ، وهو ما استدرك فيه مافات المؤلف في كتابه على شرطه . وأشهرها مستدرك الحاكم النيسابوري على الصحيحين ، وقد لخصه الذهبي ^(٢) . غير أن الحاكم ألزم الشيخين بإخراج أحاديث لا تلزمهما ، لضعف رواتهما عندهما ^(٣) ، وقد نبهنا على أن الضرر في مستدرك الحاكم أن يظن ما ليس بصحيح صحيحاً ، لأنه يحاول تخريج بعض الأحاديث على شرط الشيخين ، وإن كان في كثير من استدركااته مقال ^(٤) .

(١) الرسالة المستطرفة ١٠١

(٢) وهما مطبوعان في الهند .

(٣) اختصار علوم الحديث ٢٦ .

(٤) تدريب الراوي ، ص ١٠٠ .

و (المستخرجات ، وموضوع المستخرج — كما قال العراقي : أن يأتي المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه ، من غير طريق صاحب الكتاب ، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه ^(١) . من ذلك مستخرج أبي بكر الإسماعيلي على البخاري ، ومستخرج أبي عوالة على مسلم ، ومستخرج أبي علي الطوسي على الترمذي ، ومستخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن على سنن أبي داود . قال ابن كثير في (مختصر علوم الحديث) في هذا السياق : « وكتب آخر التزم أصحابها صحتها كابن خزيمة ، وابن حبان البستي ، وهما خير من المستدرک بكثير وأنظف أسانيد ومتوناً » ^(٢) .

ز (والأجزاء ، والجزء عندهم تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم ، كجزء أبي بكر ، أو الأحاديث المتعلقة بمطلب من المطالب ، كجزء في قيام الليل للمروزي ، وجزء في صلاة الضحى للسيوطي ، ومنه الفوائد الحديثية كالوحدانيات والثنائيات إلى العشاريات . ومنه كتاب الوحدان للإمام مسلم ^(٣) . وكل من علم شروط العمل بالحديث ، وكان أهلاً لتحمله وأدائه ، جاز أن ينقل الحديث من الكتب الصحيحة المشهورة ، وأن يرويه ويذيع بين الناس معناه .

(١) التدريب ٣٣ .

(٢) اختصار علوم الحديث ، ص ٢٧ .

(٣) الرسالة المستطرفة ٦٤ - ٦٥ .

الخاتمة

إن نظرة عجلى يلقيها الباحث المنصف على فهرس الموضوعات التفصيلي لهذا الكتاب لتقنعه بأن المسكان الذي ينبغي أن يتبوأه مصطلح الحديث في تاريخ العلوم يعلو كل مكان سمى إليه فلسفة المصطلحات في مختلف العصور . فإذا انتقل الباحث من نظرة عجلى في الفهرس إلى نظرة عميقة في بعض ما يستهويه من موضوعات الكتاب ، آنس في الجانب التاريخي منه والجوانب التحليلية لمصطلحاته مادة غنية من النقد العلمي الدقيق الذي بناء المحدثون على تمحيص الحقائق لا على تعميق الظواهر : فالمضمون هو الذي يعني هؤلاء المتقنة المهرة ، أما الشكل فلا قيمة له عندهم إلا بمقدار ما يعين على تحقيق ذلك المضمون .

وفي مواطن مختلفة ، وعصور متباينة ، احتدمت خصومات ثقال طوال حول الشكل المضمون ، أو اللفظ والمحتوى ، أو المعنى والمبنى . . . خصومات تناولت الشعر والأدب ، وانزلت إلى العلم والفلسفة ، وما فتئ خطرها يمتد إلى كل فن وإلى كل حقيقة في هذا الكون حتى اقتحم عالم الدين ، وتعدى حدود الغيب ، ففرق في كل دين بين حقائقه المسلمة ، وأصوله المؤصلة ، وقواعده المرسومة ، وبين الوثائق التاريخية التي نقلت هذه الحقائق والأصول والقواعد ، واللغة المعبرة عن تلك الوثائق ، والمنطق الذي يوجه هاتيك اللغة ...

هذا كتاب الله المجيد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه يُدرس اليوم بأقلام المستشرقين ومقلديهم من ناشئتنا أحياناً وقادة الفكر فينا أحياناً أخرى كما يدرس أي كتاب وضعي لا صلة له بالسما ، فتُحشد له الأحكام صريحة عارية ، وتلقى عليه الأضواء كشافة ساطعة ، وتُخصَّص مباحثه كلها لطرائق الدراسة العلمية

الموضوعية التي يريد بها العقل الغربي او « المستغرب » شكاً كمرتباً ، او قل مترددة حيرى .

على هذا الاساس غير الفطري ، وبهذا المنطق غير الوجداني ، وفي نطاق هذا البحث غير الانساني الاصيل ، درس الدارسون القرآن الكريم ، وودوا لو يلمسون حقائقه بأيديهم ، ويتبعون تنزلاته بأبصارهم ، ويتعقبونه في مكيبه ومدنيه ، وناسخه ومنسوخه ، وجهه وترتيبه ، وتأويله وتفسيره . ولقد حفظه الذي أنزله من عبث أولئك العابثين ، مصداقاً لقوله : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ » .

فان يك هذا شأن القرآن ، كتاب الله ، فلا عجب أن تخلص هذه الدراسة النقدية العلمية إلى الحديث النبوي ، تماري في أصوله وطرق نقله وحفظه وتدوينه ، ومصطلحات علومه وفنونه ، وتشكك في صحته مثلما شككت زمناً غير قليل في صحة الشعر الجاهلي . ولا ريب أن السلاح الثقيل لا يفله إلا السلاح الثقيل ، وأن الشبهات التي يثيرها العدو العليم او الصديق الجهول لا تعالج بالصراخ والعويل ، فإدفع الباطل إلا الحق ولا يدفع الشبهات الحوالمك إلا حجج واضحة « ليلها كنهارها ، لا يضل فيها إلا هالك » ! .

وكما عرضنا في كتابنا « مباحث في علوم القرآن »^(١) شبهات القوم وطوينا في غرضونها ردنا عليها ، او ردها على نفسها — لو هنها وتهافتها — عرضنا في علوم الحديث « أهم الشبهات ، وأتبعناها تحليلاً دقيقاً (ما دسنا الأمر) لحقائق هذه العلوم كما بسطها علماؤنا الأتقياء الأبرار ، فلم نر حاجة — وقد اتضح هذا كله — إلى عقد فصل مستقل لبحث المشكلة الأساسية التي تشغل بال المستشرقين ومقلديهم في ديارنا ، ألا وهي مشكلة اللفظ والمحتوى ، او الشكل والمضمون في الحديث ومصطلحه ، بل أرسلنا بحثنا على سجيته ، وأجريناه إلى غايته ، وجئنا هنا نتحدث في « الخاتمة » متعجبين من هؤلاء الناس الذين يظنون مصطلحنا يقوم على الشكل ،

(١) طبع هذا الكتاب في مطبعة جامعة دمشق ١٩٧٧ هـ - ١٩٥٨ م ، وكاد ينفد .

ويحمل المضمون ، او كما يقولون : يعنى بالأسانيد ولا يبالي بالمتن ، وأقبلنا عليهم وعلى المخدوعين بهم نؤكد أن ما استقيناه من كتب علمائنا في المصطلح (وكدنا والحمد لله لا تغفل واحداً من أمهاتها مطبوعة ومخطوطة) لا يجوز أن يقال فيه ابداً إنه عني بالشكل ، فما اتجهت عنايته إلا إلى المضمون .

ومع أن النظرة الممعنة في غرضون كتابنا هذا كافية لإقناع الباحث النصف بهذه الحقيقة البديهية ، فالتأثير في هذه الخاتمة أن نردد لمن ألقى السمع وهو شهيد أصداء حلوة لطائفة من أقوال المحدثين ، ونخطط له مرة أخرى بعض مقاييسهم النقدية الموضوعية ، ولن نقش بعيداً عن هذه الأقوال والمقاييس فهمي بين أيدينا في الصفحات التي يطويها هذا الكتاب بين دفتيه ، حتى ليكون حسناً أن نشير إلى أرقام هاتيك الصفحات ، ولتنطق بعدُ بحقائق لا يجحدها إلا مكابر عنيد !

لقد اعتقد المحدثون أن دراستهم لمتن الحديث وعنايتهم بحفظ كتب الرواية ليستا شيئاً ذا بال لأن لم تقرنا بعلم الحديث دراية ، الذي هو الدراسة التاريخية التحليلية لأقوال الرسول العظيم وأفعاله^(١) ، ورأيتهم في علم الحديث درايةً يبحثون عن أحوال الراوي والمروي^(٢) ، وما كانوا يقصدون بالراوي إلا حلقة في سلسلة السند ، ولا بالمروي إلا متن الحديث . فعلم مصطلح الحديث - بطبيعة تعريفه - لا يقتصر على مباحث الاسناد ، بل يجاوزها إلى المسائل المتعلقة بالمتن أيضاً . وقد يبدو للباحث - إذا وقف عند الظاهر وحده - أن نقاد الحديث عنوا بالاسناد أكثر من المتن ، ولكن هذا وهم بعيد ما أسرع تبدده لدى البحث العميق ، والنظر الدقيق .

لأن مباحثهم تدور حول الاسناد والمتن من حيث القبول والرد ، ففي حالة القبول يدرسون الصحيح والحسن ، وفي حالة الرد يدرسون الضعيف والموضوع . ونسكاد نلح في جميع مصطلحاتهم تقسيماً ثنائياً مؤلفاً من السند والمتن ، وأهم ما في

(١) راجع ص ١٠٧ من هذا الكتاب ، وكل الأرقام التي سترد في هذه الحواشي حتى انتهاء الخاتمة لنا تشير إلى صفحات سبقت من هذا الكتاب أيضاً .

(٢) ص ١٠٦ .

هذا الشأن أن المتن يذكر في تقسيمهم كالسند ، وإليك البيان والتفصيل :

في بحثي الصحيح والحسن قضية مشتركة خلاصتها أن الصحة قد تتناول السند والمتن معاً ، أو السند دون المتن ، أو المتن دون السند ، ومثلها الحسن في ذلك ، فلا يحكم بصحة حديث ولا حسنه إطلاقاً بل يبين نوع صحته أو حسنه هل وقع في الاسناد أو المتن ، فما كل ما صح سنداً صح متناً ^(١) .

وحين يكون الصحيح متواتراً لا ينظر فيه إلى إسناده من حيث تعدد رواته واشتراك الجمع فيه ^(٢) ، بل ينظر إلى متنه بحيث يؤمن تواتر هذا الجمع على الكذب في مثله ، لأن الكذب لا يؤمن تواتر الجمع عليه في ما يخالف الحس أو العقل ^(٣) . والمتواتر ، فوق ذلك ، ليس من مباحث الاسناد ^(٤) .

والحسن لذاته حين يرقى إلى درجة الصحيح لغيره لا ينظر فيه إلى كثرة طرقه وإسانيده فقط ، بل يلاحظ فيه — منذ الخطوة الأولى — أنه كالصحيح لذاته في تجرده من كل شذوذ وعلة ^(٥) ، وفي الشذوذ تفرد ومخالفة ^(٦) كثيراً ما يكونان في المتن ، لذلك قالوا : « لا يجيئك بالحديث الشاذ إلا الرجل الشاذ » ^(٧) ، ولذلك أيضاً كرهوا رواية المناكير ^(٨) . وفي العلة ضرب من النقد الذاتي الذي يتناول المتن بالتضعيف من خلال توهين الرواة المدرك بنوع من الإلهام والتعمق في الفهم ^(٩) ، لا يحفظ الاسماء والاسانيد .

وفي أكثر أنواع الضعيف تنضح هذه الثنائية ، يستوي فيها ما كان خالصاً للضعف وما كان مشتركاً بين الصحيح والحسن والضعيف . فرسل الصحابة مقبول رغم انقطاع السند ^(١٠) ، لأن المتن الذي يحكيه الصحابة لا يعقل أن يكون مخترعاً ؛ فإذا كان هؤلاء

(١) ص ١٦٦-١٦٧ . (٢) ٢٤٤ . (٣) ٢٨٤ . (٤) ١٥١ .

(٥) ١٥٧ (٦) ٢٠٤ (٧) ١٢٩ (٨) ٦٣-٦٤ (٩) ١٨٥

(١٠) ١٦٨ .

الصحابة ممن يتلقون الاسرائيليات تشدد العلماء (١) ، لأن متونهم قد تخالف متون الاحاديث النبوية... ومن هنا تحفظ النقاد في تفسير الصحابة ، فلم يطلقوا القول بأن لحكم المرفوع (٢) ، مخافة تأثر بعضهم بمسألة أهل الكتاب . ونفى بعضهم أن يكون هنالك شيء يسمى مرسل الصحابة (٣) ، وعدوا مراسيل بعضهم تدليلاً (٤) ، وقالوا صراحة : « ما أقل من سلم من التدليس ! » (٥)

ومع اعترافهم بأن التعليل أكثر ما يتطرق الى الاسناد (٦) ، لم ينفوا تعليل المتن ، فقالوا : لا يطلق الحكم بصحة حديث ما لجواز أن يكون فيه علة في منته (٧) ومع أن الاضطراب أكثر ما يقع في الاسناد (٨) ، لم يفت النقاد ان ينهوا على وقوعه في المتن ايضاً ، وجاؤوا على ذلك بشواهد (٩) .

وقسموا المقلوب إلى قسمين : مقلوب متناً ومقلوب إسناداً (١٠) .
وتشددوا في أداء الحديث باللفظ أكثر ما يتجه الى المتن ، حتى لا يكذب الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم (١١) ، ولا سيما إذا لحن الراوي زاعماً أن خطأه من لفظ الرسول فقد عدوه متعمداً للكذب ، جديراً أن يتبوأ مقعده من النار (١٢) .

(١) ٢١٩ (٢) ٢٢٠ (٣) ١٦٩ ح (٤) ١٨٠ ح (٥) ١٧٩ .. ومع أن التدليس أخو الكذب ، كما قلنا عن العلماء ص ١٧٤ ، فإنها ليسا مترادفين على معنى واحد ، والمدلس على كل حال ليس هو الموضوع ، فالكذب في التدليس ضرب من الخداع ، والكذب في الوضع لون من الاختلاق . وقد لاحظ هذا الاختلاف بين الاصطلاحين كل من المستشرقين فرنكل وابن الورد . انظر :

Frankel, Die aramaischen Fremdwörter im Arabischen 188;
Ahlwardt, Verzeichniss der Landbergischen Sammlung arab.
Handschriften de la Biblioth. royale de Berlin, n° 149.

وجولدزهر يعرف هذا جيداً ، ولكنه يعتمد الخلط بين الاصطلاحين ليهول في شأن الوضع والوضايعين .

(٦) ١٨٨ (٧) ١٦٦ (٨) ١٩٤ (٩) ١٩٥ (١٠) ١٩٩ (١١) ٧٧ وما بعدها (١٢) ٢٨٤ .

وبعض مباحث القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف إنما ينظر فيها إلى حال المتن كالرفوع مثلاً^(١) ، فإن للرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم نوراً كنور النهار يعرفه الذوق السليم ، فلا يخفى على أحد شيء مما يحمل عليه أو يوضع في فيه لأن الموضوع المختلق ظلمة كظلمة الليل ، تنكره البصيرة النيرة^(٢) .

وكثير من مباحث هذا القسم المشترك يتناول المتون بالدرجة الأولى ، وإن كانت له صور في الأسانيد ، كالمدرج مثلاً ، فإن مدرج الاسناد يرجع في الحقيقة إلى المتن^(٣) ، وكالمصحف أيضاً فإنه أكثر ما يقع في المتون^(٤) ، وكالمسلسل بعد هذا كله فإن أشد شيء إثارة للريبة فيه تماثل العبارات في متونه ، وإن كانت صورته الظاهرية ترد إلى هذا التماثل على ألسنة الرواة ، أو بعبارة أخرى إلى سلسلة الاسناد ، ولذلك يقولون : هذا باطل متناً وتسلسلاً^(٥) ، كأن سر بطلانه ليس مجرد تسلسله إطلاقاً بل تسلسل متنه بهذا الشكل النادر الفريد !

ومصطلحا الفرد والغريب يخيّل إلى الباحث أنهما ليسا أكثر من بحثين خالصين للاسناد ، يجمعهما رابط مشترك هو التفرد كما رأينا^(٦) ، ولكن النظرة الفاحصة المدققة ترى القضية ألصق بالمتن منها بالسند ، فكما أنكروا رواية الشواذ والمناكير أنكروا الولوع بالأفراد والغرائب ، وفروا من حسن هذه الغرائب^(٧) .

لخالفتها متون الروايات العزيزة والمشهورة والمستفيضة .

أما هذه الروايات الثلاث الأخيرة فلم تكن غاية النقاد من مباحثها سوى

(١) ٢٢٨ (٢) ٢٨٣ . وتمييز المرفوع إلى النبي من الموضوع عليه المنسوب إليه يسير جداً حتى في اختلاق المواضع ترغيباً في الخير ودعوة إلى الفضيلة . وقد وفق الاستاذ احمد خان بهادر في تصوير هذا الاستعداد الفطري للتمييز بين مآرِف إلى النبي وما نسب إليه . انظر بحثه بالانكليزية في قاموس الاسلام « مادة حديث » :

Ahmed Khân Bahâdur, Essay on Mohammedan Tradition, in Huges, Dictionary of Islam, 642 a

(٣) ٢٦٣ . (٤) ٢٧٦ .

(٥) ٢٧١ . (٦) ٢٣٨ . (٧) ٦٣ .

تقوية الأحاديث الأفراد والغرائب بمتون تشهد لها وتتابعها ، وليس تقويتها بأسانيد متعددة ورجال كثيرين ، فكانت مقاييسهم فيها قيمة ، لا كمية عديدة ^(١) ، فلا بدع إذا كانت الشهرة نسبية ^(٢) ، ولا غرو إذا اشتهرت متون أحاديث عند الفقهاء ، وعليها طابعهم ، واشتهرت متون عند العامة وعليها الفاظهم ، وعند الصوفية ، وبدت موضوعة غالباً لتأييد أهوائهم ^(٣) .

ولعلنا - على هذا الأساس من العناية الخاصة بالمتون - نفهم تشدد القوم في الأصول أكثر من تشددهم في المتابعات والشواهد ^(٤) ، فالأصول ينبغي لها من الثقة بمتمونها أكثر مما ينبغي للفروع المقوية للفظها أو المعززة لمعناها ، ونفهم أيضاً سر رفضهم مترك الحديث عند الاعتبار ^(٥) ، لأن من صفات المترك عدم الضبط ، فحفظ المتن لا يواتيه مهما يبذل من الجهد فيه ، فكان ان فرقوا بين صالح للاعتبار وغير صالح . وإذا تذكرنا أن الشاهد عندهم على قسمين : لفظي ومعنوي ، وأن اللفظي يتناول متن الحديث نصاً ، وأن المعنوي يرد إليه لأنه تقوية للمتن نفسه بما يقارب لفظه ^(٦) ، وأضفنا إلى ذلك أن في المتابعة أيضاً مقاربة للفظ ^(٧) ، أدركنا ما للمتن من قيمة في جميع هذه المصطلحات .

ونحن إلى هذا الحد ليس وراءنا دافع يسوقنا إلى أن نرد للمتن كل مبحث يتعلق بالاسناد؛ فلقد أسلفنا أن الثنائية المؤلفة من المتن والاسناد ، بهذا القيد الثنائي ، هي التي كانت تسود جميع مسائل هذا الفن ، ولا يزيد ابداً أن نقل من شأن الاسناد ، فنحن لانشك ولا نحسب منصفاً يشك في أن التشدد في الأسانيد ليس عيباً جساماً يلام عليه علماؤنا الأخيار ، ما دام لا يقصد لذاته ، بل للغاية التي أنشؤوا دراسته من أجلها : ألا وهي تمييز الصحيح من الموضوع ، وترتيب الأحاديث على

(١) ٢٤٣ . (٢) ٢٤٦ . (٣) ٢٤٦ - ٢٤٧ . (٤) ٢٥٩ .

(٥) ٢٥٩ أيضاً .

(٦) ٢٥٨ (٧) ٢٥٦ .

درجات متفاوتة ليتمكن العلماء من الاستفادة منها في التشريع الديني والاجتماعي والاقتصادي والعسكري والسياسي ، وهي غاية لإنسانية نبيلة رافقت العلوم الاسلامية في جميع الوانها ومختلف أطوارها ، فلا يغض من قيمتها انفراد أمتنا بها ، بل هي خصيصة لنا ومزية باهتنا وسباهي بها العالمين أبد الدهر !

على أننا لن نرتكب الحماقة التي لايزال المستشرقون وتلامذتهم الخدوعون يعلمهم « الغزير » ارتكبوها كما عرضوا للحديث النبوي ، إذ يفصلون بين السند والمتن مثلاً يفصل بين خصمين لا يلتقيان ، او ضربتين لا تجتمعان ^(١) ، فمقاييس الحديث في السند لا تفصل عن مقاييسهم في المتن إلا على سبيل التوضيح والتبويب والتقسيم ، وإلا فالغالب على السند الصحيح أن ينتهي بالمتن الصحيح ، والغالب على المتن المعقول المنطقي الذي لا يخالف الحس أن يرد عن طريق سند صحيح . وإذن ، فكل أبحاث النقاد في رجال الاسناد ، وفي شروط الرواة ، إنما تؤدي بكل بساطة الى النتيجة التي لا مفر منها : وهي نقد متون الأحاديث ، لمعرفة درجتها من الصحة والحسن والضعف .

وليت القارئ الكريم يعود مرة أخرى الى مبحث « شروط الراوي » ^(٢) ، ويقرؤه بتدبر وتعمق ، ليرى رأي العين أن تشدد النقاد في شروط الراوي ليس إلا وسيلة لتركيز الجبر المروي ^(٣) ، ولقد استوجب هذا التشدد أن تقاس تلك الشروط بمقاييس إنسانية مشتركة ^(٤) ، تصلح لأن تأخذ بها كل أمة في القديم والحديث ،

(١) كما فعل شبرنجر في مقاله في « المجلة الاجتماعية الالمانية الشرقية » عن الحديث عند العرب وان كان قد حاول أن يهديء من غلوائه بزعمه ان التشدد في الاسانيد لم يكن يعني المحدين حقيقة الا اذا تعلق بالحلال والحرام . انظر :

Zeitschrift der Deutschen Morgenlandischen Gesellschaft, X, p. 16. Über das Traditionswesen bei den Arabern.

وقد بينا فساد هذا الرأي حين عرضنا لقول الامام احمد « اذا روينا في الحلال والحرام شدة ، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا » فراجع هذا مرة أخرى ص ٢٢٢ .

لأنها صادرة في أغلب صورها عن منهج موضوعي يتعالى عن الأشخاص ، وعن كل ما تفرضه قدسية بعض الأشخاص من التعلق والنفاق .

لا قيمة للألقاب في هذا المنهج ، فالمقياس نسبي لا ضير معه أن يُرمى بعض الصحابة بالتدليس^(١) ، ولا ضير أن يعزى التصحيف إلى العلماء الأعلام ، كالامام مالك^(٢) ، ولا بأس أن يفضل الاسناد النازل عن الثقات على الاسناد العالي عن غير الثقات^(٣) ، ولا خير في التحديث عن الأحياء ، فالمعاصرة حجاب^(٤) ، ولا مانع من وجود أحاديث فيها مقال في كل من الصحيحين^(٥) ، وأحاديث ضعيفة في مسند أحمد^(٦) ، بل لا مانع أن يقوم الجدل بصورة عامة حول الحديث الآحادي هل يفيد القطع أم الظن ، وأن يبلغ الحس النقدي ذروته ببعضهم حتى يروا أن الآحادي يفيد الظن رغم صحته ورغم جميع الشروط التي روعيت لدى تصحيحه ، ورغم انبناء جلّ التشريع الاسلامي عليه^(٧) .

ومقياس المحدثين زماني مكاني ، او تاريخي جغرافي ، فلما استعمل الرواة الكذب استعمل لهم النقاد التاريخ^(٨) ، واشترطوا معرفة الرجال وطبقاتهم والعناية بمواليدهم ووفياتهم^(٩) ، واشترطوا تقييد أسماء الرجال باسم البلد الذي حدثوا فيه^(١٠) ، وذكروا قصصاً وأخباراً حكموا عليها بالتدليس بسبب جهل الراوي بتاريخ وفاته المروي عنه^(١١) ، وجعلوا من أمارات الوضع مخالفة الحقائق التاريخية بوجه عام^(١٢) ،

(١) ١٨٠ ح (٢) ٢٧٧ (٣) ١٣٧

(٤) ١٣٨ . (٥) فقد وجدوا في احاديث البخاري (١١٠) انتقدها عليه خرّج منها مسلم (٣٢) حديثاً ، واقرّد البخاري منها بئان وسبعين . وليست عليها كلها قاذحة كما لاحظ ابن حجر .

(٦) ولذلك هب الكثيرون يدافعون عن المسند كما رأينا من ٢٩٢ (٧) ١٥٢ .

(٨) ٦٦ (٩) ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١٠٦ (١٠) ٦٦ (١١) ٦٥ .

(١٢) كحديث وضع الجزية عن أهل خيبر فهذا كذب من عدة وجوه ، أهمها أن فيه شهادة سعد بن معاذ ، وسعد قد توفي قبل ذلك في غزوة الخندق ، وفيه كتابة معاوية بن ابي سفيان ، وهو لما أسلم زمن الفتح ، والجزية انما نزلت بعد عام تبوك ، وفيه أنه عليه السلام وضع عنهم الكلف والسخر ولم يكن في زمان النبي كلف ولا سخر ولا مكوس . قارن « بالؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع ، للواقعي » .

وعدوا من صور العلوا النسبي تقدم وفاة الراوي وان تساوي في العدد ، وتقدم السماع ^(١) ، ونهوا على أن المدنيين اذا رووا عن الكوفيين زلقوا ^(٢) ، وعلى أن حد السماع خضع لاعتبارات اقليمية ^(٣) ، وعلى أن أكثر المحدثين تدليساً أهل الكوفة ونفر يسير من أهل البصرة ^(٤) ، ولاحظوا أثر المذاهب التي كان لها في بعض العصور والبيئات أنصار متحمسون ، فكثيراً ما يكون ذلك سبباً في الحكم بالوضع على مثل هذه الاحاديث ^(٥) ، ورأوا الحاق تدليس البلاد بتدليس الشيوخ ^(٦) ، لان فيه ادعاء رؤية أما كن لم يتح للراوي مشاهدتها .

ومقياس المحدثين نفسي اجتماعي ، فحديث الهريسة موضوع ، وضعه محمد بن الحجاج اللخمي وكان صاحب هريسة ^(٧) ، ومثله حديث « معلقو صيانكم شراركم ... » فقد وضعه سعد بن طريف لما ضربوا ابنه ^(٨) . وحديث دخوله عليه السلام حماماً بالجحفة موضوع باتفاق الحفاظ ^(٩) ، لانه لم يكن على زمانه صلوات الله عليه حمامات . والدقة واضحة في هذه المقاييس ، فمن كذب مرة واحدة لا يقبل حديثه ^(١٠) ، ولا يؤخذ الحديث عن غلاط لا يرجع عن خطئه ^(١١) ، وأذن المحدثين مرهفة لا يفوتها التصحيف ولو كان تصحيف سمع لاتصحيف انظر مثل أكيل وبكير ^(١٢) . والتحفظ في الجرح أشد منه في التعديل ^(١٣) ، لان المقاييس — على نزعتها الانسانية السمحة يجب أن تحجز الناس عن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا بد من الشدة مع الجميع حتى يؤمن الخطأ والعتار .

= ومن اجود ما كتب في هذا الباب رسالة الدكتور مصطفى السباعي « السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي » ، وهي الرسالة التي تقدم بها لنيل شهادة العالمية من درجة استاذ في الازهر . وقد تفضل الزميل الكريم بإطلاعي على رسالته هذه التي لم تطبع بعد ، ولم يتح لي قراءتها الا والملازم الاخيرة من كتابي هذا ماثلة للطبع ، فحزمت نفسي بذلك كثيراً من القوائد ، غير ان الاستاذ وعد بطبع رسالته القيمة قريباً ، فنلفت اليها الانظار . (١) ٢٥٤ - ٢٥٥ (٢) ١٨٩ (٣) ١٢٨ . (٤) ١٧٤ (٥) ٢٨٧ (٦) ١٧٧ .

(٧) انظر تذكرة الموضوعات للفتني ١٤٥ . (٨) راجع ص ٢٨٦ . (٩) اللؤلؤ المرصوع ٣٥ . (١٠) ٦٤ . (١١) ١٢٩ . (١٢) ٢٧٩ . (١٣) ١٣٤ .

أما المتن فكل ما ذكره في علامات الوضع يتعلق بها ويدور عليها : فاللحن والركبة ^(١) ، ومخالفة العقل أو الحس ^(٢) ، والمجازفة بالوعد والوعيد ^(٣) ومزج الكلام البليغ الفطري بعبارات معقدة من عبارات الأصوليين أو المتكلمين ^(٤) واختلاق الاحاديث تقرباً الى الطبقة الحاكمة ^(٥) ، كلها مباحث تتعلق بالمتن المروي من حيث إدخال أشياء عليه لاتليق بالنبي . ومن ذلك ادراج بعض العبارات التي يستحيل صدورها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كتمنيه الرق في حديث أبي هريرة ^(٦) ، ومنه الاعتقاد بأن قلب الحديث عمداً من الكذب ^(٧) ، والاعتقاد بأن بقاء التعارض بين حديثين مستحيل ^(٨) ، فاما ان يحمل على نسخ أحدهما للآخر أو تفصيله أو تخصيصه ^(٩) .

ان كل هذا يشير الى نتيجة واحدة لامراء فيها : هي أنه اذا كان لابد من الاختيار بين السند والمتن أيها تدور عليه مباحث المحدثين ، فانه المتن بلا نزاع ، وما السند الا وسيلة الى الاقوال والتمتون .

واذا انضم الى هذا كله ورع الرواة في مختلف العصور ، وركوبهم المشاق في طلب الرحلة والاحاديث ^(١٠) ، وشعورهم بقيمة المروي ، وبأن هذا الامر دين ^(١١) ، أمكننا أن نقول : ان هذا المصطلح على نحو ما عرفه المحدثون ليس له في الدقة مثيل في التاريخ ^(١٢) .

فكيف يبيح المستشرقون لانفسهم بعد أن تحجسوا عناء قراءة ما رأينا من المخطوطات والمدونات والصحف أن يزعموا أن لا طريق لصحة المتن سوى صحة الاسناد ، وأن

(١) ٢٨٣ . (٢) ٢٨٤ (٣) ٢٨٥ .

(٤) ذكر في (شرح الديباج المذهب ٥٣) أن من الموضوع ما أورده الأصوليون من قوله صلى الله عليه وسلم : « اذا روي الحديث عني فاعرضوه على كتاب الله تعالى ، فإن وافقه فاقبلوه . وان خالفه فردوه » . قال الخطابي : « وضع الزنادقة » ، وعلى ذلك ففس ... (٥) ٢٨٧ . (٦) ٢٦٣ .

(٧) ٢٦١ . (٨) ١١٠ . (٩) ١٠٩ . (١٠) ٤٥ . (١١) ١٣٦ . (١٢) ولقد اعترف المستشرق جولدرزير بذلك ، ولكنه أبى أن يجعل الدقة فيه شاملة للتمتون والسند

العرب لم يعنوا إلا بهذا الاسناد؟ وكيف يجروا أكابرهم على المغالطة الى هذا الحد فيصنفوا الكتب ويكتبوا الابحاث لجرد الطعن في الحديث ورجاله^(١)، والنيل من نصوصه ومتونه^(٢)؟

واذا انضم مرة أخرى الى هذا كله ما حققناه من وجود وثائق تاريخية ثبتت كتابة الاحاديث في حياة النبي صلى الله عليه وسلم^(٣) وتهدم ما بناه المستشرقون وأعوأهم من أحلام وآمال، وتصور طرق المحدثين ومناهجهم في التربية والتعليم، وتشددهم في الالفاظ التي يفرقون بها بين صور التحمل والاداء^(٤)، رأينا أن كل بناء على عمل المحدثين وعلى مصطلحاتهم الدقيقة لا يفي شيئاً مما لهم على ثقافتنا من يد، وعلى الحضارة الانسانية من فضل، وإيقنا أن دراسة مصطلح الحديث تدعيم لمناهجنا الاصلية في نشر الثقافة وهي مناهج لم يعرفها العالم مطبقة الا مرة واحدة في عصورنا الذهبية، ولا يمكن أن يطبقها غيرنا، لانها انبثقت من تفكيرنا القادر على التجريد، ومن ثقافتنا الواسعة الشاملة، ومن روح ماضينا المجيد.

وبعد... فان المستشرقين قوم يتقنون الحرب وأساليب الهجوم، ويتفوقون في القاء الشبهات وبث السموم، ونحن قوم لا نتقن الا ما نعلم، ولا نعلم الا ما نعتقد، ولا يعيننا أن نحارب الناس ونجاوهم ونصاولهم حيث لا ضرورة للحرب ولا دافع لجيل أو صيال بل يعيننا ان يرى الناس الحق كما نراه بعيون ليس عليها غشاوة، وقلوب ليس فيها مرض...

والى شبابنا العربي المثقف نوجه هذه الكلمات، فهل ينصتون؟ وهل يوقنون؟

(١) كطمن جولدزهر في الصحابي أبي هريرة : انظر

Zāhiriten, 78-79.

وعنه أخذ أحمد أمين رحمه الله وغفر له، فخاض في مالم تحمد عقبا.

(٢) كما نجد في كتاب ساليسبرج :

Edw. E. Salisbury, «Contributions from. original sources to our Knowledge of the Science of Muslim Tradition». in the Journal of the American oriental Society, VII, (1862) 60-142

(٣) ٤١-١ (٤) ٨٦ - ١٠٥.

جريدة المراجع^(١)

على صروف المعجم

١ - باللفظ العربية

- الابريز (للسيد أحمد المبارك) طبع حجر ١٢٧٨ هـ .
 الامحكام في أصول الاحكام (لابن حزم) بتحقيق أحمد محمد شاكر . ط . الخانجي
 بالقاهرة ١٣٤٥ هـ .
 احكام القرآن (لابن العربي) مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٣١ هـ .
 * اختصار علوم الحديث (لابن كثير) وبهامشه شرحه المسمى « الباعث الحثيث »
 لأحمد محمد شاكر ، القاهرة ١٧٣٠ هـ - ١٩٥١ م ط . ثانية .
 الاستيعاب في أسماء الاصحاب (لابن عبد البر) هامش الاصابة لابن حجر . ط .
 مصطفى محمد بالقاهرة . ١٣٥٨ هـ ١٩٣٩ م .
 أسد الغابة في معرفة الصحابة (لابن الاثير) القاهرة ١٢٨٦ هـ في ٥ مجلدات .
 الاصابة في تمييز الصحابة (لابن حجر) بهامشه (الاستيعاب لابن عبد البر)
 ط . مصطفى محمد بالقاهرة ١٣٥٨ هـ ١٩٣٩ م .
 الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار (لأبي بكر محمد بن موسى الخازمي)
 القاهرة ، الطباعة المنيرية ١٣٤٦ هـ . الطبعة الأولى .

(١) لم نرددها الا الكتب التي رجعنا اليها ولو مرة واحدة . ورمزنا بـ (*) قبل عنوان الكتاب الى ماكثر رجوعنا اليه من المصادر .

إغاثة اللفان لابن القيم ، ط . الميمنية بالقاهرة .

الأغاني (لأبي الفرج الأصفهاني) ط . بولاق ١٢٨٥ ، ٢٠ مجلدًا .

* ألفية السيوطي في مصطلح الحديث (بشرح محمد محي الدين عبد الحميد) ط . مصطفى محمد بالقاهرة ، والها رجعنا غالباً (ورجعنا أيضاً الى شرح شاكر لهذه الألفية ط . القاهرة ١٣٥٣) .

* الاماع في أصول السماع (للقاضي عياض) مخطوطة الظاهرية ، حديث ٤٠٦ .
الأموال (لأبي عبيد ، القاسم بن سلام) القاهرة ١٣٥٣ .

* الباعث الخفي (شرح اختصار علوم الحديث) تأليف أحمد محمد شاكر ، ط . ثانية ، القاهرة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م .

* تاريخ بغداد (للخطيب البغدادي) ط . الحانجي بالقاهرة ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١ م .
التاريخ الصغير (للإمام البخاري) ط . الهند ١٣٢٥ .

تاريخ الطبري (تاريخ الامم والملوك) ط . دي غوبه ١٨٧٩ - ١٩٠١ م ، ليدن
تاريخ الكامل (لابن الأثير) = انظر الكامل .

التاريخ الكبير (للإمام البخاري) ط . حيدر آباد ١٣٦٠ - ١٣٦١ هـ .

* تأويل مختلف الحديث لابن قتبية ، مصر ١٣٢٦ هـ .

* التدريب = تدريب الراوي شرح « تقريب » النواوي (للسيوطي) ط . مصر ١٣٠٧ .

* تذكرة الحفاظ (لشمس الدين الذهبي) ط ٣ (١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م ، حيدر
آباد) . (وانظر أيضاً ط ١٣٣٤ ، وقد استعملناها خاصة من أول الكتاب حتى ص ٤١) .

* تذكرة الموضوعات للفتي (محمد بن طاهر بن علي الهندي) ، وفي ذيلها (قانون
الموضوعات والضعفاء) للعلامة المذكور . الطباعة المنيرية بالقاهرة

التصنيف والتحريف ، وشرح مايقع فيه (لأبي أحمد العسكري) طبعة ناقصة
(نصف الكتاب) القاهرة ١٣٢٦ .

تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن) القاهرة ١٣٢١ هـ - ١٩٠٣ م
٣٠ جزءاً في ١٠ مجلدات .

تفسير ابن كثير ، طبعة المنار .

تقريب التهذيب (لابن حجر) طبع حجر بدھلي ١٣٢٠ هـ .

* تقييد العلم (للاخطيب البغدادي) بتحقيق الدكتور يوسف العش ، دمشق ١٩٤٩ م .

* التهذيب = تهذيب التهذيب (لابن حجر) حيدرآباد ١٣٢٧ هـ .

* التوضيح = توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الانظار (لمحمد بن اسماعيل الأمير

الحسني الصنعاني) بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، جزءان ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٦٦ هـ .

* جامع بيان العلم (لابن عبد البر) القاهرة ، وإدارة الطباعة المنيرية ، بلاثاريخ

* جامع الترمذي = انظر سنن الترمذي

* الجامع لاخلق الراوي وآداب السامع (للاخطيب البغدادي) مخطوطة البلدية

بالاسكندرية (برقم ٣٧١١ ج) . وقد رجعنا الى النسخة المصورة عن هذه المخطوطة

التي تفضل باعارتنا لماها الدكتور يوسف العش .

الجرح والتعديل (لابن أبي حاتم) طبع منه الجزء الثالث في مجلدين

بحيدرآباد ١٣٦٠ هـ .

جمع الجوامع (للسيوطي) مخطوطة الظاهرية ، حديث ١٩٦ ، والموجود

منه الجزء ٣ .

* حاشية لقط الدرر ، بشرح متن نخبة الفكر (لعبدالله بن حسين خاطر السمين

العدوي) ط ١ مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م .

حجة الله البالغة (لولي الله الدهلوي) القاهرة ، المطبعة الخيرية ١٣٢٢ هـ .

* الحفاظ = انظر تذكرة الحفاظ للذهبي .

خصائص المسند (لابي موسى المدني) في مقدمة طبعة احمد محمد شاكر لمسند

أحمد ج ١ / ص ١٩ - ٢٧ = انظر مسند أحمد .

خطط المقرئ ، بولاق ، ١٢٧٠ هـ .

- * ذم الكلام (للهروي) مخطوطة الظاهرية ، حديث ٢٣٧ .
- * الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (لمحمد بن جعفر الكتاني) ط ١ ١٣٣٢ هـ . (عنيت بنشرها مكتبة عرفة بدمشق وطبعت في بيروت) .
- * رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين (للنووي) بتعليق رضوان محمد رضوان ، مط. الاستقامة بالقاهرة ، ط ٣ بدون تاريخ .
- * سنن الترمذي ، طبعة بولاق ١٢٩٢ (وانظر هذه السنن بشرح أحمد محمد شاكر ، صدر منه جزءان فقط ، ط. الحلبي سنة ١٣٥٦ هـ) .
- * سنن الدارمي ، دمشق ١٣٤٩ هـ .
- * سنن أبي داود ، ط ٢ (بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ١٣٦٩ هـ) . ٤ اجزاء
- * سنن ابن ماجه (بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي) ١٣٧٣ هـ .
- * سنن النسائي (بشرح السيوطي وحاشية السندي) المطبعة المصرية بالازهر .
- السير الحثيث في تاريخ تدوين الحديث (لمحمد زبير الصديقي) حيدر آباد ١٣٥٨ هـ .
- * شذرات الذهب (لابن العماد الحنبلي) ط. القدسي ١٣٥٠ هـ . وما بعدها .
- شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث (لملاحنفي) بتصحيح علي محفوظ ، ط. صبيح بالقاهرة .
- * شرح العراقي على علوم الحديث = انظر علوم الحديث لابن الصلاح .
- * شرح النخبة = شرح نخبة الفكر في مصطلح اهل الأثر (لابن حجر) القاهرة ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٤ م .
- * صحيح البخاري ، الطبعة السلطانية ببولاق ١٣١٣ هـ .
- * صحيح مسلم ، دار الطباعة العامة ١٣٢٩ - ١٣٣٢ هـ . وانظر ايضاً هذا الصحيح بشرح النووي ، مطبعة حجازي بالقاهرة .
- * صحيفة هام بن منبه (بتحقيق الدكتور محمد حميد الله) ط ٢ من مطبوعات

- المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م .
- ضحى الاسلام (لأحمد أمين) ٣ اجزاء ، القاهرة ١٩٣٣ - ١٩٣٦ م .
- * طبقات الحفاظ = انظر تذكرة الحفاظ للذهبي .
- طبقات الحنابلة (لابن أبي يعلى) مطبعة الاعتدال بدمشق ١٣٥٠ هـ (صححها وعلق عليها احمد عبيد) .
- طبقات الزبيدي = انظر طبقات النحويين واللغويين .
- * طبقات ابن سعد = انظر الطبقات الكبرى .
- طبقات الشافعية الكبرى (لابن السبكي) القاهرة ، طبعة الحسينية ١٣٢٤ هـ .
- * الطبقات الكبرى (لابن سعد) لندن ١٩٢٥ - ١٥ مجلدآ .
- عرض الأنوار المعروف بتاريخ القرآن (للاستاذ عبد الصمد صارم) بالهندية ، ط. دهلي ١٣٥٩ .
- * علل الحديث (للإمام احمد بن حنبل) مخطوطة الظاهرية ، مجموع ٤٠ .
- * علوم الحديث (لأبي عمرو بن الصلاح) بشرح العراقي ، المطبعة العلمية بحلب ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م .
- * فتح الباري (شرح ابن حجر على صحيح البخاري) بولاق ١٣٠١ هـ .
- فتح المغيث (شرح السخاوي على ألفية العراقي في مصطلح الحديث) طبع حجر بدھلي .
- الفهرست (لابن النديم) ط. فلوجل Flügel ، ليبسيك ١٨٧١ - ١٨٧٢ جزءان في مجلد واحد .
- * قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (لعلامة الشام السيد جمال الدين القاسمي) مطبعة ابن زيدون بدمشق ١٣٥٣ هـ - ١٩٢٥ م .
- * القول المسدد في الذب عن المسند (لابن حجر) ط. حيدر آباد ١٣١٩ هـ .
- الكامل لابن الاثير الجزري ، ١٢ جزءآ ، القاهرة ١٣٠٣ هـ .

- * الكفاية في علم الراوية (للخطيب البغدادي) ط . دائرة المعارف العثمانية
بحيدر آباد ١٣٥٧ هـ .
- * كليات أبي البقاء ، طبعة الأميرية ١٢٨٠ هـ .
- * كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال (للمتقي الهندسي) ٨ أجزاء في ٤
مجلدات ، ط . حيدر آباد ١٣١٣ هـ .
- * اللسان = لسان الميزان (لابن حجر) ط . حيدر آباد ١٣٣١ هـ .
- * لقط الدرر — انظر حاشية لقط الدرر .
- اللؤلؤ المرصوع فيها لا أصل له أو بأصله موضوع (لأبي المحاسن القاوقجي)
وبذيله «الموضوعات للصغاني» و «منظومة البيقوني» ، القاهرة ، المطبعة البارونية .
- * مباحث في علوم القرآن (لمؤلف هذا الكتاب) مطبعة جامعة دمشق
- ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .
- * مجلة المنار — انظر المنار .
- * مجمع الزوائد (لابن حجر الهيتمي) ط . حسام الدين القدسي ١٣٥٢ هـ .
- * المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (لرامهرمزي) مخطوطة الظاهرية
حديث ٤٠٠ .
- المختصر في علم رجال الاثر (لعبد الوهاب عبد اللطيف) ط ٣ ، القاهرة
١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .
- المستدرک (للحاكم النيسابوري) ط . حيدر آباد ١٣٣٤ هـ . وما بعدها .
- * المستطرفة — انظر الرسالة المستطرفة .
- * مسند احمد بن حنبل ، القاهرة ١٣١٣ هـ - ١٨٩٥ م ، ٦ اجزاء (ورجعتنا
ايضاً الى شرح احمد محمد شاكر على المسند ، ط ٣ دار المعارف بالقاهرة ١٣٦٨ هـ -
١٩٤٩ م ، وقد أعجلته منيته عن اتمامه رحمه الله) .
- مسند أبي داود الطيالسي ، ط . حيدر آباد ١٣٢١ هـ .
- المشبه في أسماء الرجال (للذهبي) إيدن ١٨٦٣ م .

- معادن الجوهر (للأمين العاملي) دمشق ١٣٤٧ هـ .
- * معالم السنن (للخطابي البستي) حلب ١٣٥١ هـ .
- * معجم البلدان (لياقوت الحموي) نشر وستنفلد Wüstenfeld ليبسيك
١٨٦٦ م .
- * معرفة علوم الحديث (للحاكم النيسابوري) نشر الدكتور معظم حسين ،
القاهرة ١٩٣٧ م .
- * مفتاح السنة (لمحمد عبد العزيز الحولي) ط ٣ مطبعة الاستقامة بالقاهرة .
- مقدمة ابن خلدون ، ط. مصطفى محمد بالقاهرة ، بلا تاريخ .
- * المنار (مجلة) — المجلد العاشر ، بحث للسيد الامام محمد رشيد رضا حول
كتابة الحديث .
- * المنهل الحديث في علوم الحديث (لمحمد عبد العظيم الزرقاني) القاهرة
١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .
- * الموضوعات (للفتني) — انظر تذكرة الموضوعات .
- * الميزان — ميزان الاعتدال (للذهبي) ط. الحانجي ١٣٢٥ هـ .
- * الوثائق السياسية في العهد النبوي (للدكتور محمد حميد الله) القاهرة .

ب - باللفات الأجنبية

Akademien der Araber und ihre Lehrer, p. 62
(Wüstenfeld),

Arabic books and libraries in the Omayyad period (Ruth
Mackenson), in AJSL, vol. LII - LIV , 245- 253; vol. LIII,
239 - 349: vol LIV, 41-91.

Die aramaischen Fremdwörter im Arabischen, (Frankel) .
188.

Berliner Katalog (Ahlwardt) II, p. 165, n° 1362.

Cultur - Statistik von Damascus (Michaël Meschâka) remanié
par Fleischer, Z. D. M. G, VIII, p. 356.

Essai sur les doctrines sociales et politiques d'Ibn Taymiya,
(Henri Laoust) Le Caire, 1939.

Essai sur l'Histoire de l'Islamisme (Dozy) tr. par V. Chauvin.

Essay on Mohammedan Tradition (Ahmed Khân Bahâdur) in
Huges, Dictionnaire of Islam (London, 1885) p. 639 b-642a.
art. Tradition.

* Encyclopédie de l'Islam, art. Ummi, IV, 1070, (Paret).

* Etudes sur la Tradition islamique, (Goldziher) tr. en
français par Léon Bercher, Paris 1952.

Geschichte des Arabischen Litteratur (Brockelmann) Weimar
et Berlin, 1898-1902, 2 vol.

Koranische Untersuchungen (Horovitz) Berlin, 1924.

La Mecque à la veille de l'Hégire, (H. Lammens) Beyrouth,
1924.

Muhammedanisches Recht, in Theorie und Wirklichkeit
(Zeitschrift f. vergleich). Goldziher. Rechtswissenschaft,
VIII, 409 sq.

Origin and progress of writing, in the Journal of the Asiatic
society of Bengal, (Sprenger) XXV, 303-329.

Das Traditionswesen bei den Arabern (Sauvaget) 1856.

Verzeichniss der Landbergischen Sammlung (Ahlwardt)
Handschriften de la Bibliothèque royale de Berlin,
n° 149.

Z.D.M.G. = (Zeitschrift des Deutschen Morgenländischen
Gesellschaft, X, p 1 à 17 (Über das Traditionswesen
bei den Arabern (Sprenger).

Zâhirîten (Goldziher).

مسرد الأعلام^(١)

(الأشخاص)

- أ -

- أبي بن كعب (الصحابي) ٢٧٣ . ٣٠٥ ح ٢
 أحمد بن إسحاق الديناري ١١٢ .
 أحمد بن حنبل (الإمام) ٢٣٩ . ٤١٤ ،
 ٢١٧ ح ٢ ، ١٨١ ح ١ ، ٢٣٣ ح ١ ، ٢٦٠ ،
 ٤١ ، ٢٤٢ ح ٢ ، ٤٥٤ ح ٢ ،
 ٥٩ ، ٢٦٦ ح ٢ ، ٧١ ، ٧٣ ،
 ٨٧ ح ٣ ، ١٠٨ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ح ١ ،
 ١٤٢ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٨٧ ، ٢٠١ ،
 ٢٢٢ ، ٢٥٣ ، ٢٧٨ ح ٢ ، ٢٨٨ ،
 ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠٣ ،
 ح ٢ * ٣٠٦ ح ١ ، ٣٠٧ .
 ابن الأثير (الجزري) ٤١ ، ٢٦٥ ح ٢ .
 أحمد شاكر ٢٨ ح ٢ ، ٢٠ ح ٢ ، ١٥٦ ح ٢ ،
 ١٩٠ ح ١ ، ٢٢٥ ح ١ ، ٢٧٨ ح ٢ ،
 ٢٦٦ ح ١ ، ٢ ، ٣٠٦ ح ٢ ، ٣٠٧ .
 أحمد بن عبد الرحمن ١٩٠ ح ١ .
 أحمد بن عبد الله المجلي * ٥٠٠ ح ٣ .
 أحمد بن عمرو الزار = انظر الزار .
 أحمد بن القرات * ٦٥٥ ح ٦ ، ٨٧ ح ١ .
 أحمد بن المبارك ١٢٥ ح ١ .
 أحمد بن منصور الروبادي ٢٠١ .
 أسامة بن زيد (الصحابي) ٣٠٥ ح ٢ .
 إسحاق بن راهويه ٨٧ ح ٣ ، * ١٣٤ ح ٤
 ابن إسحاق (محمد) ١٨٨ ح ١ ، ٩٣ ح ٥ .
 أسد السنة ٤٣ ح ٢ .
 إسماعيل بن عُلَيَّة البصري ١٨٨ ح ١ .
 إسماعيل بن يحيى ٢٣٩ ح ٢ .
 أصبغ بن الفرج ٤٣ ح ٢ .
 الأصمعي (عبد الملك بن قُرَيْب) ٨١ .
 الأعمش (سليمان بن مهران) ٧٩ ح ٢ ، ١٠٧ ،
 ١٧٣ ، * ١٧٠ ح ٢ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ح ٢ ،
 ٢٥١ ، ٢٥٥ ، ٢٦٣ ، ٢٩٣ .
 ابن الأَڪفاني ١٠٥ ح ١ .
 الأمين العاملي ٣١ ح ٤ .
 ابن الأَئباري (أبو بكر) * ١٣٧ ح ٤ .
 أنس بن مالك (الصحابي) ٢٣٩ ح ٢ ، ٥٧ ح ٤ .
 ١٠٨ ، ١٢٧ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٩٠ ،
 ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٦٤ ، ٢٨٥ ،
 ٢٩٠ ح ٣ .
 أهلورد = انظر ابن الوردة (المستشرق) .

(١) أسقطنا في ترتيب الأسماء الأحرف التالية : اله ، أبو ، ابن . ورمزنا بحرف (ح) إلى الحاشية . وأشرنا بنجمة (*) قبل رقم الصفحة إلى الموضوع الذي تُرجم فيه العَلَمُ بالبحوث عنه .

الحاكم أبو عبد الله = انظر الحاكم
النيسابوري .

حجاج بن الشاعر ٥٥ .

ابن حجر (المسقلاني) ح ١٣ ح ١

١٨ ح ١ ، ٢٢ ح ١ ، ٩٢ ح ٥ ،

١٠٢ ، ١٠٦ ح ١ ، ١٠٩ ، ١١٠ ،

١٤٩ ، ١٦٧ ، ١٧٧ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ،

١٨٧ ، ١٩٥ ح ٢ ، ١٩٧ ، ٢١٣ ،

٢٢٨ ح ١ ، ٢٣٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ،

٢٥٨ ، ٢٦٣ ح ٣ ، ٢٦٧ ، ٢٧٦ ح ٢

٢٩٢ ح ٢ ، ٣٠٦ .

الحذاء (خالد بن مهران) * ٧٤ ح ٧ .

٢٧٧ .

حنيفة بن اليمان (الصحابي) ١٧٠ ، ٢٤٩ .

اس حزم (الأندلسي) ٩٤ ، ١٥٢ ح ٢ .

حسام الدين القدسي ٤١ ح ٢ .

الحسن البصري ٧٩ ، ١٧٠ ، ١٨١ ح ١

٢٢١ ، ٢٥٩ ، ١ ح ١

الحسن بن حفص ٦٦ ح ٢ .

حماد بن زيد (التابعي) ١٤ ح ٢٨ ،

حماد بن سلمة ٥٩ .

حماد بن عمرو النخعي (الكذاب) ٢٠٠ ح ٤

حمزة بن حسب الزيات (المقرئ) ١٥٠ ح ٥

حميد الطويل ١٧٠ .

حميد الله = انظر محمد حميد الله .

خ -

خالد بن علقمة ٢٧٨ .

خالد بن معدان ٦٥ .

خالد بن مهران = انظر الحذاء .

خالد بن زرار ٢٤١ .

ابن خزيمة ٣٠٠ ح ١ ، ٣٠٨ .

ابن جريح * ١٨١ ح ٥ ، ٢١٥ .

جعفر بن أبي طالب ١١٢ .

جلال الدين الباقيني = انظر البلقيني .

الجوزقاني ٢٩١ .

ابن الجوزي (أبو الفرج) ٦٥ ح ١٠٩ ،

١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٨٧ ،

٢٨٤ ح ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ .

٢٩٥ ح ١ .

جولدزهر (المستشرق Goldziher)

١٣ ح ١ ، ١٨ ح ٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ،

٢٥ ، ٢٧ ح ١ ، ٢٨ ، ٤٩ ح ٥٠٠

٥٨ ح ٤ ، ٦٦ ، ١٢٠ ح ١ .

ح -

أبو حاتم البستي ٢٨٩ .

ابن أبي حاتم ١١١ ، ١٣٩ ، ١٨٦ ، *

١٥ ح ٤ .

الحازمي (محمد بن موسى) ١١٢ ح ٣ ، *

١٤٣ ح ٢ .

الحاكم (النيسابوري) ٩ ح ١٧ ، ٢ ح ٣

٣١ ح ٤ ، ٧٥ ح ١٠٧ ، ١ ح ١

١١١ ، ١٢٦ ، ١٥٣ ، ١٧١ ، ١٧٤ ،

١٨٤ ح ٣ ، ١٨٨ ح ٥ ، ١٨٩ ،

١٩٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ،

٢٤٢ ، ٢٤٣ ح ٢ ، ٢٤٤ ح ٢ ، ٢٤٥ ،

٢٤٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧٧ ،

٢٨٥ ، ٢٩٢ ، ٣٠٧ .

ابن حبان ١٨١ ح ٦ ، ٢٤٨ ، ٢٩٤

٣٠٠ ح ١ ، ٣٠٨ .

حبیب بن مسلمة الفهري ٤٧ .

ابن حبيب (أبو القاسم عبد الرحمن الأندلسي)

* ٤٩ ح ٥ .

سميد بن أبي وقاص (الصحابي) ١٥٠
ح ١٩٤ . ٢

ابن سميد (صاحب الطبقات) ١ ح ١ ،
٤ ح ١ ، ١٤ ح ٤ ، ١٥ ح ١ ،

١٦ ح ١ ، ١٨ ح ٣ ، ٢٠ ح ٤ ، ٥

٦ ح ٢٢ ، ١١ ح ٣١ ، ١ ح ٣٧ ،

١ ح ٣٨ ، ٤ ح ١٠٨ ، ١٠٩ .

سميد بن جابر (التابعي) ٢٠ ، ٣٤ .

أبو سميد الجذري (الصحابي) ٨ ح ٢ .

٩ ح ١ ، ٣١ ح ٢ ، ١٢٧ .

سميد بن زيد (أحد العشرة المبشرين بالجنة)

١٥٠ ح ٢ .

سميد بن أبي عروبة ٩٣ ح ٥ .

سميد بن أبي مريم ٢٦٤ .

سميد بن المسيب (التابعي) ٣٥ ، ٣٩ .

٣ ح ٤٦ ، ٤٧ ح ١ ، ١٣٢ .

٢ ح ٢٢١ .

سفيان الثوري ٢٨ ، ٦٤ ح ٢ ، ٦٦ .

٧٤ ، ٩٣ ح ٥ ، ١١٦ ح ٢ ،

١٣٤ ح ١ ، ١٧٠ ، ١٧١ ،

١٨١ ، ١٨٩ ، ٢٦٣ ، ٢٧٧ .

٢٩٣ ، ٢٩٤ .

سفيان بن عيينة ١٠٨ ، ١٣٤ ، ١٧٣ ،

١٧٩ ح ١ ، ١٨٠ .

السَّقَطِي = المقيد أبو البركات .

السَّلَفِي (أبو طاهر) * ٤٩ ح ٢ .

سمرة بن جندب (الصحابي) ١٤ ح ٤ .

سليمان بن سمرة بن جندب ١٤

سليمان بن قيس الإشكري ١٥ ح ٥

أبو الزبير (من شيوخ شعبة بن الحجاج) ٦٨

أبو زرعة الرازي * ٧٤ ح ٢ .

الزرقاوي (محمد عبد العظيم) ١٠٩ .

الزركشي (بدر الدين) ١٩٨ ح ١ .

٢٤٥ .

زكريا بن مهران ٢٧٦

الزخشرى ١١١

الزهري (محمد بن مسلم بن شهاب) ٣٨ ،

٣٩ ، ٤٤ ح ٤ ، ١٧٠ ح ١ .

١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٩ ح ١ ، ٢ ،

٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٦٤ .

زهير بن محمد ٤٥ ح ١ ، ٢ .

زياد بن حازبة التميمي ٤٧ .

زياد بن مخراق ٥٧

زيد بن ثابت (الصحابي) ٨ ح ٢ ،

٣٥ ح ١ .

زيد بن يُثَيْم ١٧٠ .

زين الدين قاسم ١٠٩ .

زينب بنت مكي ٢٥٣ .

- س -

الساقي (أبو يحيى زكريا بن يحيى) ١١٠ ،

١٨٧ ح ٧ .

سالم بن عبد الله بن عمر (أحد فقهاء المدينة

السيعة) * ٢٠٠ ح ٢ .

الساخاوي ١٧٠ ح ١ ، ٢٧١ .

سمد بن طريف * (الوضاع) ٢٨٦ ح ١

سمد بن عبادة الانصاري (الصحابي)

١٢ ، ١٣ ح ١ .

ان شاهين ٢٩٨
شابة ٥٥
شبرنجر (المستشرق Sprenger) ٢٧
ح ٢٠
شداد بن أوس ١٧١ ، ١٧٢ ح ٢
شعبة بن الحجاج ٥٧٠ ح ٤ ، ٦٣ ،
١٢٩ ، ١٢٦ ، ١٠٨ ، ٩١ ، ٦٧
١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ،
٢٠٢ ، ٢٥١ ، ٢٨٤ ح ٣ ، ٢٨٩
الشعبي (عامر بن شراحيل) ٣٥ ، ٣٩
ح ٣ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ١٧٣ ، ٢٢١
ح ١
شومان (المستشرق Chauvin) ٢٦ ح ١
ابو الشيخ ٢٩٨
الشيرازي (ابو يعقوب يوسف بن أحمد بن
ابراهيم) ٤٨ ح ٧

- ص -

الصرفيني (ابو محمد) ٦٠
ابن الصلاح (ابو عمرو) ٨ ح ١٠ ، ٢ ح ٢ ،
١١ ح ٢ ، ٧٠ ح ١ ، ٨٢
٨٣ ح ١ ، ٩٧ ح ٢ ، ١٠١ ح ٢ ،
١٠٣ ح ١ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٩ ،
١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٧ ،
١٦٩ ح ١ ، ١٩٧ ، ٢٠٥ ، ٢١٠ ،
٢١٥ ، ٢٣٤ ح ٢ ، ٢٥٢ ، ٢٥٩ ،
٢٧٩ ح ١ ، ٣٠٠ ح ٢
الصولي (ابو بكر) ٢٧٢

السمعاني (صاحب كتاب الانساب) ٦٥
ح ١٧٧ ، ١ ح ٢٦١ ،
سهيل بن أبي صالح ١٩٠ ، ١٩١
السُّهيلي ٤ ح ١
سوافجيه (المستشرق Sauvaget) ٢٣ ،
٢٥ ح ٢
ان سيد الناس (فتح الدين) ٧٥٠ ح ٤
ابن سيرين ١٤ ح ٣ ، ٤ ، ٧٤ ح ٧ ،
٧٩ ، ٨٠ ، ١٠٨ ، ٢٢١ ح ١ ،
٢٣٦ ، ٢٥٩
سيف الدين الآمدي ١٣٠ ح ٥
السيوطي (جلال الدين) ٩ ح ٢ ، ١٠
ح ٢ ، ٣١ ح ٤ ، ٤١ ح ٢ ، ٥٢ ح ٢ ،
٥٧ ح ١ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١٣٥ ،
ح ١ ، ١٤٢ ح ٢ ، ١٤٩ ح ٣ ،
١٥٠ ح ٢ ، ١٥٦ ح ٣ ، ١٥٧ ح ٢ ،
١٦٥ ، ١٧٨ ح ٢ ، ١٨٨ ح ٥ ،
١٩٣ ح ١ ، ١٩٧ ح ٢ ، ١٩٨ ،
ح ١ ، ٢١٥ ح ٢ ، ٢٣٩ ح ٣ ،
٢٤٦ ح ٤ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ح ٤ ،
٢٥٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ ح ١ ، ٢٩٧ ،
٣٠٨

- ش -

الشافعي (الامام) ٥٢ ح ٢ ، ١١٠ ،
١٣٨ ، ١٧٤ ، ٢٠٤ ح ٤ ،
٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٥٧ ، ٢٧٧ ،
٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٣٠٣
أبو شاة (رجل من اليمن) ١٠ ح ٢

- ض -

الصحاك بن مسلم الهلالي ٤٠

ابن الفريس (محمد بن ايوب بن يحيى)

٨٧ ح ١٠

- ط -

ابو طاهر السامي = انظر السلفي

الطبراني ١١ . ٢٩٨ . ٣٠٧

الطبري (شيخ المصنفين) ٢ ح ٢ ، ١ ح ٣ ،

١٢ ح ١ ، ٢ ح ٤ ، ١٠٢

الطحاوي ٢٩٨

طلحة بن عبيد الله (احد العشرة المبشرين

بالجنة) ١٥٠ ح ٢ .

طلحة بن عمرو ٩٣ ح ٥ .

الطوسي (ابو علي) ٣٠٨ .

الطيالسي (ابو داود صاحب المسند) ٤٠ .

٣٠٥ ، ٢٩٨

- ع -

عائشة (ام المؤمنين) ٣٧ . ٤٠ ، ٤٥ ح ١ ،

١٩٤

عاصم الاحول ٢٧٨

عاصم بن ضمرة ٢٨ ، ٧٤ .

ابو العالية (رفيع بن مهران الياحي)

٤٣ ح ١ ، ٥٨

عبادة بن الصامت ٥٨ .

ابن عباس (عبد الله) ٢ ح ٢ ، ٣ ح ٨ ، ٢٠

٢١ ، ٣٥٣ ، ١١٢ ، ١٢٧ ، ١٦٩ ،

١٧٩ ، ١٨٠ ح ١ ، ٢٣١ .

عبدان (احمد بن موسى الجواليقي)

١٤٨ ح ١ .

ابن عبد البر (يوسف بن عبد الله) ٥ ح ١

٢ ح ١٧٢ ، ٣ ح ١٩٧ ، ١٢ ، ٢٣٠ ،

٢٣١ ، ٢٣٨

ابن عبد الحكم (المؤرخ) ١٣٨ .

عبد الحميد بن سامان الخزاعي ٩ ح ٢ .

عبد بن حميد ٢٩٨ .

عبد الرحمن بن حرملة ٣٥ .

عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ٢٨٤ ح ٢ .

عبد الرحمن بن عوف (احد العشرة

المبشرين) ١٥٠ ح ٢

عبد الرحمن بن مهدي ٥١ ، ١٠٨ ، ١١٦

٢ ح ٢ ، ١٨٥٠ ح ١ ، ١٨٦ ح ١ ، ٢٢٢ ،

٢٦٣ .

عبد الرزاق بن همام ٨٧ ح ٢ ، ١٧٠ .

١٧٣ ، ١٨١ .

عبد الصمد صادم (صاحب عرض الانوار)

١٣ ح ١ .

عبد العزيز الدباع ١٢٤ .

عبد الكريم بن أبي العوجاء ٢٩٠ ح ٣

عبد الله بن إدريس ٢٨

عبد الله بن أنيس ٤٦

عبد الله بن أوفى ١٣ ح ٥

عبد الله بن دينار ٢٣٩

عبد الله بن زيد = أبو قلابة

عبد الله بن سعيد بن العاص ٥٠٤ ح ١

عبد الله بن سعيد القادسي ٧٣

عبد الله بن سلام (الصحابي) ١٩٩ ،

٢٧١

عبد الله بن عبد الغني ٤٨ ح ٤

عبد الله بن عمر بن الخطاب = انظر

ابن عمر

عبد الله بن عمرو بن العاص (الصحابي)

ابو عثمان النهدي * ١٨٣ ح ٢
المجلي ١٠٩
ابن عدي ٢١٧
المرازي (الحافظ ، صاحب الالفية في مصطلح
الحديث) ٥٢ ح ٢ * ١٠٢ * ١٥٠
ح ٢ * ١٦٢ ح ٢ * ١٦٧
١٩٦
ابن العربي (ابو بكر) * ٨١ ح ٢
٢٠٩
عروة بن الزبير ٣٠
ابن عساكر * ١٦٩ ح
المسكري (ابو احمد) * ٢٧٢ ح
ابو عسمة (نوح بن ابي مريم ، الملقب بنوح
الجامع) * ٢٨٣ ح ٢
عطاء بن ابي رباح (التميمي) * ٣٦ ح
ابن عقدة * ٧٣ ح ٦
عكرمة بن عمار ٢٨
ابو العلاء بن عبد الله بن الشيخير ١٧١
الملائي (الحافظ) * ١٩٥ ح ١ * ٢٤٩
علقمة بن وقاص * ٥٢ ح ٢ * ١٥١
٢٠٨
علي بن الجعد ٦٠
علي بن جعفر بن خالد ٥٧
علي بن خشرم ١٧٣
علي بن سعد المسكري * ٥٠ ح ٣
علي بن عاصم ٥٧
علي بن عبد الله بن عباس ٢١ ح ١
علي بن أبي طالب ٢٠ ، ٣١ ح ٤ * ١٠٥
٢٨٦
علي بن المديني (شيخ البخاري) * ٤٣

١٠١ ح ١ * ١٦٠ ح ٢ * ١٧٠ ح ٢ * ٣٢٢
٢٤١ ، ٢٢٩ ، ٢٦٠ ، ٢٢٢ ، ٢٤١
عبد الله المبارك ، ٦٤ ، ٨٧ ، * ٨٨ ح ٣
١٢٩ ، ١٣٤ ، ١٨٤ ، ٢٢٢ ، ٢٨٢
عبد الله بن محمد بن عقيل (من كبار التابعين)
١٦ ح ١
عبد الله بن مسعود ، ٢١٩ ، ٢٢١ ح ١
٢٤٠ ، ٢٥٥ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦
عبد الله بن المؤمل ٢٩ ح ٢
ابو عبد الله = الحاكم النيسابوري
عبد الملك بن حبيب * ٣٠ ح ٢
عبد الملك بن ابي سليمان ٦٣
• عبد الملك بن قريب = انظر
الاسمي .
عبد الملك بن مروان ٢٩ ح ١
عبد الواحد بن زياد ٢٠٩ ، ٢٢١ ح ٢
عبد الوهاب عبد اللطيف ٣١ ح ٢
١٠٦ ح ٣
ابو عبيد (القاسم بن سلام) ١٩ ح ١
٣٨ ، * ٨٠ ح ٥ ، ١١١ ، ١٣٤
ابو عبيدة (عامر بن الجراح ، الصحابي)
١٥٠ ح ٢
عبيدة (بن عمرو السلمي المرادي) ١٤ ح ٤
٣٣ ح ١
ابو عبيدة (معمر بن المثنى) ١١١
عبيد بن عمير (القاسم) ٧٨
عبد الله بن عبد الله (التميمي) ٣٦ ح ٥
عثمان بن ابي شيبة * ٢٧٤ ح ٣
عثمان بن عفان ١٩٦

ابن عَيْنَة = انظر سفيان بن عَيْنَة .
عيسى بن يونس ٢٨ .

- غ -

غياث بن إبراهيم النخعي ٢٨٧ .

- ف -

فتح الدين بن سعيد النفاس = انظر ابن سعيد النفاس .
 فخر الدين الرازي = انظر الرازي .
 الفراء * ١١٤ ح ٢ .

فضالة ٢٦١ .
الفضل بن دكين (أبو نعيم) ح ٥٧ ٢٠١٠٣ .
أبو الفضل بن طاهر المقدسي ١٠٩٠٦٠ .

- ق -

أبو القاسم الأزهرى ١٧٥ .
 القاسم بن سلام = أبو عبيد .
 القاسم بن محمد بن أبي بكر ٣٧ ، ٣٩ ، ٧٩ .
 القاسمي (جمال الدين) ٧١ ح ٢ ، ١٢٥ .
 ح ١ ، * ١٤٤ ح ٢ ، ١٥٥ ح ١ ، ١٥٦ .
 ح ١ ، ٢١٨ ح ١ .
 أبو القاسم بن منده = انظر ابن منده .
 قتادة بن دعامة السدوسي (التابعي) ١٥ .
 ٣٦ ، ٣٩ ح ٤ ، ١٧٠ ، * ١٨٠ .
 ح ٣ ، ٢٨٩ .
 ابن قتيبة ١٠ ح ١ ، ١١ ح ١ ، ١٧ ح ٣ .
 ، ١١١ ، ١١٠ .
 القرافي ١٦٩ ح ١ .
 القرطبي (أبو العباس) ٢٨٧ ح ١ .
 الفعني ٢٥٢ .
 أبو قلابة (عبدالله بن زيد) * ٤٧ ح ٢ ،
 قيس ابن أبي حازم * ١٨٣ ح ٣ .

1886 187. 111. 02. 2 C
 . 232

علي بن معبد الرقي ٥٠٠ ح ٣ .
أبو علي النيسابوري (شيخ الحاكم) ٣٠١
٥٥ ح

ابنُ عُلَيَّةَ (اسماعيل بن ابراهيم) ٢٨ ،
٣٢ .

عمارة بن أبي حفصة ٥٧
 عمر بن الخطاب ٣٠ ، ٣١ ح ٤ ، ٥٢
 ح ٢ ، ١٣٢ ح ٢ ، ١٣٣ ، ١٤٨
 ، ١٥١ ، ١٩٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩
 ، ٢١٨ ، ٢٣٢

ابن عمر (عبد الله) ٨ ج ٢، ١٧٢،
٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٩، ٢٥٧.

عمر ابن الحسن — انظر بن دحية .
عمر بن أبي سعد المروزي (أبو الفضل)
٥٦٦ ح ٢٠

عمر بن صبح بن عمران التميمي ٢٨٣ ح ٢٠
عمر بن عبد العزيز (الخليفة) ٢٣ ٣٦
ح ٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ح ٤ ، ٣٩ .

- عمرة بنت عبد الرحمن الانصارية ٣٧ .
- عمرو بن أمية الضمري ٢١ ح ٣ .
- عمرو بن شرحبيل ٢٦٣ .

عمرو بن شعيب ٩ ح ١٨٢ ح ١ و ٢
 عمرو بن عوف ٨٧ ح ١
 أبو عمرو الجدي ١٧١ .

أبو عوانة ٣٠٠ ح ١ ، ٣٠٨ .
ابن عون ١٨ ح ١ ، ٧٩ .
عماض (القاض) ٣٨٨ ، ٢ ، ٣٦٣ ، ٣٧٣ . *

القسم الثاني : الحديث الحسن

تعريف الحسن ١٥٧ - الحسن لذاته والحسن لغيره ١٥٧ - جامع الترمذي أصل في معرفة الحسن ١٥٨ - قول الترمذي : « حديث حسن صحيح غريب » ١٥٩ - تعليل ابن حجر لعبارة الترمذي في وصف الحسن الصحيح بالغرابة ١٥٩ - الحسن لذاته اذا روي من وجه آخر ترقى من الحسن الى الصحيح ١٦١ - في الطبقة التي سبقت الترمذي ، وفي متفرقات من كلام مشايخه ، احاديث تغلب عليها صفة الحسن ١٦١ - من مظان الحسن « سنن أبي داود » ١٦٢ - اصطلاح خاص للبغوي في تمييز الصحيح والحسن ١٦٣ .

ألقاب تشمل الصحيح والحسن

من الالفاظ المستعملة في الخبر المقبول : جيد ، ومجود ، وقوي ، وثابت ، ومحفوظ ، ومعروف ، وصالح ومستحسن ١٦٣ - تنوع في التعبير ، لاتفاير في الاصطلاح ١٦٤ - الجهد لا يعدل عن صحيح الى جيد الا انكته ١٦٥ - ما كل ماصح سنداً صح متناً ١٦٧ .

القسم الثالث : الحديث الضعيف

تعريف الضعيف وصوره العقلية ١٦٧ - الاول : المرسل وتعريفه ١٦٨ - المرسل ليس حجة في الدين ١٦٨ - اكثر العلماء يحتجون بمراسيل الصحابة ١٦٨ - اكثر الرواية عن ابن عباس مرسل ١٦٩ - المرسل مراتب ١٦٩ - المرسل اذا اسند عن ثقات انكشفت صحته ١٧٠ .

الثاني - المنقطع وتعريفه ١٧٠ - ثمانى المنقطع والمرسل في سبب الضعف ١٧١ - اصطلاح خاص للخطيب البغدادي ١٧٢ .

الثالث - المعضل وتعريفه ١٧٢ - المعضل اسوأ حالاً من المنقطع ١٧٣ .

الرابع - المدلس وهو قسمان : مدلس الاسناد ومدلس الشيوخ ١٧٣ - التدليس

اخو الكذب ١٧٤ - البلاد التي اكثر من التدليس ١٧٤ - هل كان الخطيب لهجاً بتدليس الشيوخ في مصنفاته ؟ ١٧٥ - فروع من التدليس : العطف ، السكوت التسوية ١٧٦ - تدليس البلاد ملحق بتدليس الشيوخ ١٧٧ - المزاح بالتدليس ١٧٧ اعتراف المدلسين بتدليسهم اذا وقع اليهم من ينقر عن سماعتهم ١٧٨ - ما اقل الذين سلموا من التدليس ١٧٩ - الدفاع عن رواية الصحيحين المشاهير بالتدليس ١٨٠ - اعتذار خاص عن تدليس ابن عسيرة ١٨١ - تدليس رواية الصحيحين ضرب من الابهام وليس كذباً ١٨٢ - تفرقة دقيقة بين المدلس والمرسل الحفي ١٨٢ - رأي الخطيب في هذه التفرقة ١٨٣ - سبب ضعف المدلس بأنواعه ١٨٤ .

الخامس - المعلن وتعريفه ١٨٤ - العلة سبب غامض ، ومعرفتها الهام ١٨٥ - قلة التأليف في علل الحديث ١٨٦ - اكثر ما يتطرق التعليل الى الاسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً ١٨٨ - الطريق الى معرفة المعلن ١٨٨ - انواع علل الحديث لاتحصر ١٨٩ - وجود سبب ظاهر لضعف الحديث يمنع وصفه بالمعلن ١٩١ - حين اطلق ابو يعلى الحلبي العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف ، لم يقصد التقيد بالاصطلاح ١٩١ - المعلول لايشمل كل مردود ١٩٢ .

السادس - المضطرب وتعريفه ١٩٣ - منشأ الضعف فيه ١٩٣ - الاضطراب يقع في الاسناد غالباً ١٩٤ - وقد يقع في المتن ومثاله ١٩٥ - اوجه شبه بين المضطرب والمعلن ١٩٧ - الاضطراب يدخل في بعض الصور في قسم الصحيح والحسن ١٩٨ السابع - المقلوب وتعريفه ١٩٨ - مقلوب في المتن ومقلوب في السند ١٩٩ - اذا وقع القلب عمداً كان ضرباً من الوضع ١٩٩ - امتحان الرواة بقلب الاحاديث وادخالها عليهم ٢٠٠ - النقاد لا يحبون هذا النوع من الاغلوطات ٢٠٢ - يستدل على مهارة المحدث باكتشافه مايقع في الاحاديث من قلب ٢٠٢ - منشأ الضعف في المقلوب ٢٠٣ .

الثامن - الشاذ ٢٠٤ - اسر لم يفرده العلماء بالتصنيف ٢٠٤ - تعريف الشاذ للشاذ ٢٠٥ - اذا روى الثقة ما لم يرو غيره قبلت وروايته مادام عدلاً ضابطاً حافظاً ٢٠٥ - تعريف

الحاكم للشاذ ورده الى رأي الجمهور ٢٠٦ - صعوبة الشاذ تشبه صعوبة المعلل ٢٠٧ - الفرق بين الشاذ والمعلول ٢٠٨ - حديث النية وادعاء ابن العربي ان له ثلاثة عشر طريقاً ٢٠٩ - اصطلاح خاص لأبي يعلى الخليلي في الشاذ ، نقلاً عن حفاظ الحديث ٢١٠ - يشترط في الصحيح السلامة من كل شذوذ - التوقف فيها شذبه الثقة ، ورد ماشذبه غير الثقة ٢١٢ .

التاسع - المنكر وتعريفه ٢١٣ - رأي ابن الصلاح في ترادف المنكر والشاذ ١١٤ - هذا الرأي بعيد ٢١٥ - إطلاق لفظ المنكر احياناً على مجرد النفر ٢١٦ - قول المحدثين : « هذا انكر مارواه فلان » ٢١٦ .

العاشر - المتروك وتعريفه ومثال عليه ٢١٧ .

من الضعيف اضعف ، كما ان من الصحيح اصح ٢١٧ .

هل الموقوف والمقطوع من الاحاديث الضعيفة ؟ ٢١٧ - تعريف الموقوف ٢١٨ - التحفظ في الاحاديث الموقوفة على كعب الاحبار ، وابن سلام ، وابن عمرو بن العاص ٢١٩ - اطلاق بعضهم ان تفسير الصحابة له حكم المرفوع اطلاق غير جيد ٢٢٠ - تعريف المقطوع ، ورأي أبي حنيفة فيه ٢٢٠ - لانحتج منه الا بما جاء عن اكابر التابعين ٢٢١ .

رواية الاحاديث الضعيفة والعمل بها ٢٢١ - « اذا روينا في الحلال والحرام شددنا ، واذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا » . والمراد من هذه العبارة ٢٢٢ - لانسلم برواية الضعيف في فضائل الاعمال ولو توافرت له جميع الشروط ٢٢٣ - وجوب التدقيق في التعبير في وصف الحديث بالضعف ٢٢٤ - باب الاجتهاد في الحديث لم يقفل كما لم يقفل في الفقه ٢٢٥ .

القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف

مصطلحات لاتختص بنوع معين من الانواع الرئيسية الثلاثة ٢٢٥ - هذه المصطلحات عشرون ، ودراستها زمراً ثلاثية وثنائية ٢٢٦ .

١ - ٢ و ٣ - المرفوع والمسند والمتصل ٢٢٦ - المرفوع لا يكون متصلاً دائماً ٢٢٧ - المرفوع من القول والفعل والتقرير ٢٢٧ - ٢٢٨ - المرفوع ينظر فيه الى حال المتن مع قطع النظر عن الاسناد ٢٢٨ - المسند وتعريفه ٢٢٨ - يجمع المسند شرطي الاتصال والرفع ٢٢٩ - لابن عبد البر رأي طريف في المسند يسوي به بينه وبين المرفوع ٢٣٠ - تعريف المتصل او الموصول ٢٣١ - أقوال التابعين اذا اتصلت بهم تسمى « متصلة مع التقييد » ٢٣٢ - المتصل قد يكون مرفوعاً وغير مرفوع ٢٣٣.

ب - ٦٥٥٤ - المعنعن والمؤن والمعلق ٢٣٣ - تعريف المعنعن ٢٣٣ - كثرة المعنعن في الصحيحين ٢٣٣ - الحديث المعنعن من قبيل المرسل في نظر بعض النقاد ٢٣٤ - اعتذارهم عن كثرة المعنعن في الصحيحين بما ورد في المستخرجات عليهما من الطرق الكثيرة ٢٣٥ - مواقع «عن» في الحديث النبوي ٢٣٥ - تعريف المؤن ٢٣٦ - حمله على الانقطاع حتى يتبين سماعه من جهة أخرى ٢٣٦ - تعريف المعلق ٢٣٦ - المعلق في صحيح البخاري على نوعين ٢٣٧ - هل المعلق ضرب من المنقطع؟ ٢٣٧ - الحكم على هذه الانواع الثلاثة بالضعف الخالص ليس من الدقة في شيء ٢٣٨.

ج - ٨٥٧ - الفرد والغريب ٢٣٨ - التباير بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته ٢٣٨ - الفرد المطلق والفرد النسبي ٢٣٩ - الفرد النسبي هو الغريب كما يسمى في الاصطلاح ٢٣٨ - انواع الغريب متكاثرة، وانما تضبط بنسبة التفرد فيه الى شيء معين ٢٤٠ - تفرد شخص عن شخص ٢٤٠ - تفرد اهل بلد عن اهل بلد آخر ٢٤١ - التقييد الاضافي في الحديث الغريب هو الذي سوغ تسميته « فرداً نسبياً » ٢٤٢.

د - ١١٥٩ - العزيز والمشهور والمستفيض ٢٤٢ - توسط هذه المصطلحات الثلاثة بين التفرد النسبي والتواتر المعنوي ٢٤٢ - هذه الانواع الصق بالغريب منها بالتواتر ٢٤٣ مقياس الحدتين في تصحيح الروايات وتضعيفها قيعي لا كمي ٢٤٣ - حتى في التواتر، لا يبالي النقاد بتعيين عدد الجمع الراوي له ٢٤٤ - حين اشترط الحاكم تعزيز الصحيح لم يحكم بتصحيح العزيز ٢٤٤ - المشهور من الحديث غير الصحيح

٢٤٤ - مثال المشهور الصحيح ٢٤٥ - مثال المشهور الحسن ٢٤٥ - امثلة المشهور الضعيف والباطل ٢٤٦ - اشتها الحديث امر نسبي ٢٤٦ - امثلة المشهور الاصطلاحي لا يقف عليها غير اهل الحديث ونقاده ٢٤٧ - اكثر امثلة المشهور تصلح المستفيض فهما مترادفان على رأي جماعة من ائمة الفقهاء ٢٤٨ - لكن الاصح التفرقة بينهما ٢٤٨ - ادعاء ابن حبان ان لا وجود اصلاً للحديث العزيز والرد عليه ٢٤٨ - ربما جمع الحديث بين وصفي العزة والشهرة ٢٤٩ .

هـ - ١٢ و ١٣ - العالي والنازل ٢٥٠ - الاسناد العالي المطلق ٢٥٠ - والاسناد العالي النسبي ٢٥١ - الاسناد العالي النسبي على اربعة انواع: الموافقة ، والبدل ، والمساواة والمصافحة ٢٥١ - امثلة على كل منها ٢٥١ - ٢٥٣ - من صور العلو النسبي تقدم وفاة الراوي ٢٥٣ - ومنها تقدم السماع ٢٥٤ - التباهي بعلو الاسناد ٢٥٤ - الاسناد النازل مفضول ٢٥٤ - رب اسناد نازل افضل من عال اذا تميز بفائدة ٢٥٥ .

و - ١٤ و ١٥ - المتابع والشاهد ٢٥٦ - اطلاق كل منهما على الآخر ٢٥٦ - الشاهد اعم من المتابع ٢٥٦ - تعريف كل منهما ٢٥٦ - المتابع على قسمين : تام وقاصر ، والشاهد على نوعين : لفظي ومعنوي ٢٥٧ - امثلة على هذه الأنواع ٢٥٧ - ٢٥٨ - الاعتبار وسيلة لمعرفة المتابع والشاهد ٢٥٨ - نقاد الحديث لا يتشددون في الشواهد والمتابعات تشددهم في الاحول ٢٥٩ - متى وصف الضعيف بأنه « متروك الحديث » فهو لا يصلح للاعتبار ٢٥٩ - تتبع الطرق التي تصلح للشواهد والمتابعات في الجوامع والمسانيد والاجزاء ٢٦٠ .

١٦ - المدرج وتعريفه ٢٦٠ - الادراج في المتن اكثر مايكون في آخر الحديث ، وقد يوجد في اول الحديث او وسطه ٢٦١ مدرج الاسناد يرجع في الحقيقة الى المتن ٢٦٣ - دواعي الادراج كثيرة ٢٦٤ - الطريق الى معرفة المدرج من وجوه ٢٦٥ .

١٧ - المسلسل وتعريفه ٢٦٦ - المسلسل من صفات الاسناد ٢٦٧ - مسلسل تاملت العبارات في روايته ٢٦٨ - مسلسل تاملت الافعال في روايته ٢٦٨ - تاملت هذه الافعال والعبارات يثير الشك

فيها ٢٦٩ - من السلسل الصحيح سلسل الحفاظ ٢٧٠ - اصح سلسل في الدنيا
٢٧٠ - حديث سلسل باطل متناً وتسلسلاً ٢٧١.

١٨ - المصحف ٢٧٢ - كان المتقدمون لا يفرقون بين المصحف والمحرّف
٢٧٢ - تفرقة المتأخرين بينها شكلية ٢٧٣ - التصحيف في القرآن وما يحكي
عن عثمان بن أبي شيبة في ذلك ٢٧٤ - دفاع ابن كثير عن عثمان ٢٧٥ - ضروب
من التصحيف في متون الاحاديث واسانيدھا ٢٧٥ - المصحف أكثر ما يقع في المتون
وشواهد عليه ٢٧٦ - امثلة على مصحف الاسناد ٢٧٧ - تصحيف السمع ٢٧٨ -
التصحيف غالباً ما يغير المعنى ٢٧٩ - لاغرة في ادخال المصحف في القسم المشترك
بين الصحيح والحسن والضعيف ٢٨٠ - تمت بدراسة «المصحف» المصطلحات العشرون
المشتركة ٢٨١.

«الموضوع» وأسباب «الوضع» ٢٨٢ - ٢٩٥

تعريف الموضوع ٢٨٢ - منهج علمي دقيق لتمييز الصحيح من الموضوع
٢٨٢ - القاعدة الأولى من هذا المنهج : اعتراف الواضع نفسه باختلافه الاحاديث
٢٨٣ - الثانية : اللحن والركعة ٢٨٣ - الثالثة : مخالفة العقل والحس ٢٨٤ - الرابعة
المجازفة بالوعد والوعيد ٢٨٥ - الخامسة : الاتصاف لهوى شخصي ٢٨٥ - بدأ ظهور
الوضع سنة احدى واربعين بعد الهجرة ٢٨٦ - خلط بعض الفقهاء بين اقيستهم وبين
احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ٢٨٧ - التقرب الى الطبقة الحاكمة ٢٨٧ - التعامل
بين العامة ٢٨٨ - المتصوفة ووضعهم للاحاديث ٢٩٠ - الموضوعات لا يمكن استقصاؤها
٢٩٠ - اشهر الكتب في بيان الموضوعات ٢٩١ - تعقب العلماء لابن الجوزي في
«موضوعاته» ٢٩٢ - بعض ما يسمى موضوعاً اقرب الى المدرج ٢٩٣ - صعوبة
الحكم بالوضع ٢٩٤ .

كتب الحديث

- ١ - مراتب هذه الكتب ٢٩٦ - ب - التعريف بأهم كتب الرواية والمسانيد
٢٩٨ - كتب الصحاح ٢٩٩ الكتب الستة ومزايا كل منها ٣٠٠ - موازنة بين
الصحيحين ٣٠١ - موطأ مالك ٣٠٤ - الجوامع ٣٠٤ - المسانيد ٣٠٥ - المعاجم
٣٠٧ - المستدركات ٣٠٧ - المستخرجات ٣٠٨ - الاجزاء ٣٠٨

الخاتمة ٣٠٩ — ٣٢٠

جريدة المراجع ٣٢١ — ٣٢٨

مصدر الاعلام ٣٢٩

نصوبيات ٣٤١

فهرس الموضوعات ٣٤٢

يطلب هذا الكتاب مع :

مباحث

فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ

للمؤلف نفسه

من المكتبة العربية بدمشق



Library of



Princeton University.

Princeton University Library



32101 099831503